

101

کتاب



المبطلون شقيرون
النجس

تنبیه * قد یأثر جمع من حضرات أفاضل العلماء تصحيح هذا الكتاب بمساعدة جمع من ذوی السبق من أهل العلم والله المستعان وعليه التكلان

(أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل)

(حقوق الطبع محفوظة للمترجم)

الحاج محمد قديشكاتبى المغربى البوسنى

منطقة السقاوه بحار محافظة تبصره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب المأذون الكبير

(قال رحمه الله) قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الائمة نضر الاسلام أبو بكر محمد ابن أبي سهل السرخسي رحمه الله اعلم بان الاذن في التجارة فك الحجر الثابت بالرق شرعا ورفع المانع من التصرف حكما واثبات اليد للعبد في كسبه بمنزلة الكتابة لأن الكتابة لازمة لانها يموض والاذن لا يكون لازما لخلوه عن الموضع بمنزلة انك "ستفاد بالمصلحة مع المستفاد بالبيع وهذا لانه اهل لا تصرف بعد حدوث الرق فيه كما كان قبله لان ركن التصرف كلام معتبر شرعا وذلك يتحقق من الرقيق واعتبار الكلام بكونه صادرا عن مميز أو مخاطب ولا ينعدم ذلك بالرق وعمل التصرفات ذمة صالحة لالتزام الحقوق ولا ينعدم ذلك بالرق فان صلاحية الذمة لالتزام من كرامات البشر وبالرق لا يخرج من أن يكون من البشر الا أن الذمة تضعف بالرق فلا يجب المال فيها الا شاغلا مالية الرقبة وذلك يسقط بوجود الرضا منه لتعلق الحق بمالية رقبته فكان الاذن فكما للحجر من هذا الوجه وهو نظير ملك الحل فانه من كرامات البشر فلا ينعدم بالرق وان كان ينتقص حتى ان الحل في حق الرقيق نصف ما هو في حق الحر يناله في كتاب النكاح وانما ينعدم بالرق الاهلية مال الكعبة الم لا يصير به مملوكا مالا وبين كونه مملوكا مالا وكونه مالكا للمال منافاة ولهذا لا ينعدم بالرق الاهلية مال الكعبة بالنكاح لانه لا يصير به مملوكا نكاحا فان قيل ينبغي أن ينعدم بالرق الاهلية لملك التصرف لانه صار مملوكا تصرفا فان المولى يملك التصرفات عليه قلنا انا بصير مملوكا تصرفا بنفسه فيما أو تزويجا فلا جرم تنعدم الاهلية مال الكعبة هذا التصرف ويكون نائباً فيه عن المولى متى باشر بأمره ولكنه ما صار مملوكا تصرفا في ذمته حتى ان المولى لا يملك الشراء بشئ يجب في ذمة عبده ابتداء فحق له الاهلية في ملك هذا التصرف كما أنه لم يصير مملوكا تصرفه عليه في

الاترار والحدود والقصاص في مالها هذا التصرف فان قيل انعدام الاهلية لخروجه بالرق من أن يكون أهلا لحكم التصرف وهو الملك المستفاد والتصرفات الشرعية لا تراد لعينها بل لحكمها وهو ليس بأهل لذلك قلنا لا كذلك وحكم التصرف ملك اليد وارقيق أهل لذلك (الآثرى) أن استحقاق ملك اليد ثبت للمكاتب مع قيام الرق فيه وهذا لانهم مع الرق أهل للحاجة فيكون أهلا لقضاءها وأدنى طريق الحاجة ملك اليد فهو الحكم الاصلى للتصرف وملك المتق مشروع للتوصل اليه فاهو الحكم الاصلى ثبت للمبد وما وراء ذلك يخلفه المولى فيه وهو نظير من اشترى شيئا على ان البائع بالخيار ثم مات فتى اختار البائع البيع ثبت ملك العين للوارث على سبيل الخلافه عن المورث بتصرف باشره المورث بنفسه ثم الدليل على جواز الاذن للعبد في 'تجارة شرعا الا آثار التي بدأ بها الكتاب فن ذلك حديث ابراهيم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يركب الحمار ويحجب دعوة المملوك وفيه دليل تواضع رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ركوب الحمار من التواضع وقد كان يعتاده رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى روى انه ركب الحمار معروفا وروى انه ركب الحمار وأردف وذلك من التواضع قال عليه السلام برئ من الكبير من ركب الحمار وسعى في مهنة أهله وفي لسان الناس ركوب السرس عز ركوب الجبال كمال ودكوب البفلى مكرمة وركوب الحمار ذل ولا ذل كالتزجل وكذلك اجابة دعوة المملوك من التواضع وقد فعله غير مرة علي ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه أجاب دعوة عبد وروى انه كان يجيب دعوة الرجل الدون يبنى المملوك والمملوك لا يتمكن من ايجاد الدعوة ما لم يكن له كسب وطريق الا كتمساب التجارة وليس له أن يباشرها بدون اذن المولى فثبت بهذا الحديث جواز الاذن في التجارة وان ما يكسبه العبد بعد الاذن حلال وانه لا بأس للعبد المأذون بان يتخذ الدعوة بعد أن لا يسرف في ذلك ولا بأس باجابة دعوته اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم فانه كان يجيب الدعوة وكان يقول من لم يجب الدعوة فقد حصى أبا القاسم وعن ابراهيم انه كان يقول يجوز على العبد كل دين حتى يحجر عليه وكان يقول اذا حبر الرجل على عبده في أهل سوقه قايس عليه دين ومعناه يلزمه كل دين يكتب سبب وجوبه مما هو من صنائع التجار كالاترار والاستئجار والشراء لانه متفك الحجرة في التجارة فهو من الزام الدين بسببه كالحرف واذا حبر المولى عليه في أهل سوقه قايس عليه دين أى لا يلزمه الدين بمباشرة هذه الاسباب بعد الحبر في

حق المولى ليس المراد أنه يسقط عنه وإنما لا يثبت في حق المولى لانعدام الرضا منه باستحقاق مالية رقبته بالدين بمد الحجر ولا يجب الدين في ذمته الا شاغلا للمالية الرقبة فاذا كان لا يستحق مالية رقبته به بمد الحجر فكأنه لا دين عليه وفيه دليل ان الحجر يثنى أن يكون عانا منتشرا وأن الانتشار فيه بكونه في أهل سوقه فانه رفع الاذن الذى هو عام منتشر وفي تصحيحه بدون الانتشار معنى الاضرار والغرور كما بينه ان شاء الله تعالى وعن أبي صالح قال رأيت للعباس بن عبد المطلب عشرين عبدا كلهم يتجر بمشرة آلاف درهم ففيه دليل جواز الاذن وانه لا بأس باكتساب الثنى والاستكثار من المال بمد أن يكون من حله كما قال النبي عليه السلام نعم المال الصالح للرجل الصالح وفي هذا الحديث دليل ظاهر على غنى العباس فان من كان له عشرون عبدا رأس مال كل بعدشرة آلاف فلا بد أن يكون ذلك من أموال التجارة وغيرها وكان سبب ثروته انه أخذ منه دنائير في الفداء حين أسرفها أسلم وحسن اسلامه كان يتأسف على ذلك فأنزله الله تعالى بأنهم النبي قل لمن في أيديكم من الامرى ان يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا مما أخذ منكم ويفقر لكم وكان العباس رضي الله عنه يظهر السرور بثناء ويقول ان الله تعالى وعدني بثنتين الثنى في الدنيا والثمرة في الآخرة وقد أتجزى أحدهما وأنا أعلم أنه لا يحرمنى من الآخر انه لا يخلف اليعاد عن الشيء قال اذا أخذ الرجل من عبده الضريبة فهي تجارة وبه نأخذ فان المولى استأدى عبده الضريبة فذلك اذن منه له في التجارة لانه لا يتمكن من الاداء الا بتحصيل المال وتحصيله طريقان التكدي والتجارة والظاهر أن المولى لا يقصد تحصيله المال بالتكدي فالسؤال يدنى المرء وبخذه قال عليه السلام السؤال آخر كسب العبد أى يبقى في ذله الى يوم القيامة واما مراده الاكتساب بطريق التجارة ورضاه بالتجارة يتضمن الرضا منه بتعلق الدين اواجب بالتجارة بمالية رقبته ففيه دليل أن الاذن في التجارة ثبت بالدلالة كما ثبتت نصا وعن شريح في عبد تاجر لحقه دين انه يباع فيه وبه نأخذ فان كل دين ظهر وجوبه على العبد في حق المولى يباع فيه كسب الاستهلاك فانه يظهر في حق المولى لان سببه محسوس لا ينعدم بالحجر بسبب الرق فكذلك دين التجارة بمد الاذن يظهر في حق المولى فيباع فيه وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم باع رجلا في دينه يقال له سرف فحين كان يبيع الحر جائزا باع الحر في دينه وبيع العبد جائزا في الحال فيباع في كل دين يظهر وجوبه في حق المولى وعن ابن سيرين ان رجلا ادعى على عبد

رجل بنا فقال الرجل عبدي مجبور عليه وقال شرح شاهدا عدل انه كان يشتري في
 السوق ويبيع بملءه أو بإسره فقيه دليل ان المولى اذا أنكر الاذن كان القول قوله وعلى من
 يدعى عليه الاذن أن يثبته بالبينة لانه يدعى عليه انه أسقط حقه عن ماله الرقبة وفيه دليل
 ان الاذن يثبته بالدلالة وان من رأى عبده يبيع ويشترى فلم ينه فانه يصير به مأذونا بمنزلة
 التصريح بالاذن له في التجارة وذلك استحسان عندنا لدفع الضرر والغرور عن الناس وعن
 أبي حنيفة ان رجلا أذن لعبده أن يكون خياطاً وأذن آخر لعبده أن يكون صباغاً فأجاز
 شرح على الخياط ثمن الابر والخياط وأجاز على الصباغ ثمن التلي والمصفر وما كان في عمله
 وفيه دليل ان مبنى الاذن على التعدي والانتشار وان المولى وان خص نوعاً منه فانه يتعدى
 الى سائر الانواع لاتصال بعض الانواع بالبهض فيما يرجع الى تحصيل مقصود المولى فان
 الصباغ لا يتمكن من العمل الا بشراء الصبغ والخياط لا يتمكن من العمل الا بشراء السلك
 والابر والخياط ثم قد لا يجد ما يحتاج اليه يباع بالنقد ليشتره وانما يباع ذلك بالطعام فيحتاج
 أن يشتري طعاماً لينطيه في ثمن ذلك وربما يشتري ذلك بالدينار فيحتاج الى مصارفة الدراهم
 بالدينار ليحصل الثمن فمرقنا أن مبناء على التعدي والانتشار فيتعدي الاذن في نوع الى
 سائر الانواع وابن أبي ليلى رحمه الله كان يأخذ بظاهر هذا الحديث فيقول يجوز عليه ما
 كان من توابع عمله خاصة وعندنا يجوز عليه ما كان من توابع عمله وما استندار في غيره على
 ما بينه وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال حدثني سلمان رضي الله عنه أنه أهدى الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وهو عبد قبل أن يكتب قبيل رسول الله صلى الله عليه وسلم هديته
 فأكل وأكل أصحابه وأتاه بصدقة قبلها وأمر أصحابه فأكلوا ولم يأكل (قال الشيخ) الامام
 رضي الله عنه واعلم أن سلمان كان من قوم يبدون الخيل البلق فوقع عنده انه ليس على شيء
 وجعل ينتقل من دين الى دين يطلب الحق حتى قال له بعض أصحاب الصوامع لملك تطالب
 الخنيفة وقد قرب أو أنها عليك يثرب ومن علامته انه يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة
 فتوجه نحو المدينة فاسترقه بعض العرب في الطريق وجاء به الى المدينة فباعه من بعض
 اليهود وكان يعمل في نخيل مولاه باذنه حتى هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المدينة
 فأتاه سلمان بطبق فوضعه بين يديه فقال ما هذا يا سلمان فقال صدقة فقال لأصحابه أكلوا ولم
 يأكل فقال سلمان في نفسه هذه واحدة ثم أتاه من النقد بطبق فيه رطب فقال ما هذا يا سلمان

قال هدية بفعل يأكل ويقول لاصحابه كلوا فقال سلمان هذه أخرى ثم تحول خلقه فعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم مراده فألقى الرداء عن كتفيه حتى نظر سلمان رضي الله عنه إلى خاتم النبوة بين كتفيه فأسلم وفيه دليل أن للعبد المأذون أن يهدي فقد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم هديته ولاجل هذا أورد هذا الحديث وذكر عن أبي سعيد مولى أبي أسيد قال بنيت بأهلي وأنا عبد فدعوت رهطا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم أبو ذر فحضرت الصلاة فتقدم أبو ذر فقالوا له أنتقدم وأنت في بته قدموني وصليت بهم وفيه دليل أن للعبد المأذون أن يتخذ الدعوة في العرس كما يتخذ الدعوة للمجاهدين إذا أتوه بتجارة فإن الصحابة رضي الله عنهم أجابوا دعوته وأبو ذر مع زهده أجاب دعوته وهو عبد وفيه دليل أنه لا ينبغي للمرأة أن يؤم غيره في بيته إلا بإذنه فانهم أنكروا على أبي ذر التقدم عليه في بته وبيانه في قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤم الرجل الرجل في ساطانه ولا يجلس على تكرمته إلا بإذنه وفيه دليل جواز الاقتداء بالعبد وأنه متى كان فقيها ورعا فلا بأس بامامته (الآ ترى) أن أبا ذر رضي الله عنه مع زهده قدمه واتدنى به لثقه وورعه وإذا قال الرجل لعبد قد أذنت لك في التجارة فهو مأذون له في التجارات كلها لا مطلق الاذن من المولى فلا حاجة في تصحيح الاذن إلى التخصيص على أنواع التجارة لانه فك الحجر كالكتابة ولأن المقصود به المولى عادة أن يحصل العبد الربح بكسبه واعتبار اذنه شرعا ليتحقق به الرضا من المولى لتعلق الدين الواجب بالتجارة بمالية رتبته وهذا لا يختلف باختلاف أنواع التجارات واشترط مالا يفيد لا يجوز بخلاف التوكيل فالمقصود هناك قيام الوكيل مقام الموكل في تحصيل مقصوده في العين التي يشتريها ولا يقدر الوكيل على تحصيل ذلك بمطلق التوكيل قبل التخصيص على جنس ما يشتريه له ثم للعبد أن يشتري ما يبداله من أنواع التجارات لانه صار منفك الحجر عنه وتم رضا المولى بتعلق الدين بمالية رتبته وهو في أصل الالتزام متصرف في ذمته هو حقه من تمامه وإنما نوجب الملك له في عمل مملوك له فيكون صحيحاولة أن يستأجر الاجراء لان الاستئجار من أنواع التجارات ولان المأذون يحتاج اليه فانه يمجز عن اقامة بعض الاعمال بنفسه وربما لا يجد من يبعث على ذلك حسبة فيحتاج الى الاستئجار الاجراء لاقامة الاعمال التي بها يتم مقصوده وله أن يؤجر نفسه فيما يبداله من الاعمال عندنا وفي أحد قولي الشافعي رضي الله عنه ليس له أن يؤجر نفسه وله أن يؤجر

كسبه لان عبده المأذون نائب عن المولى في التصرف وهو انما جعله نائباً في التصرف في كسبه ومنافع بدنه ليس من كسبه ونصرفه فيه بعد الاذن كما قبله والدليل عليه ان وقتها ليست من كسبه بدليل انه لا يملك بيعها ولا رهنها بدين عليه وما ليس من كسبه فهو لا يملك التصرف فيه بالاجارة كسائر ممتلكاته وأما عندنا فالاذن فك الحجز عن المأذون فكان كالكتابة ولا يقال الكتابة يتعلق بها الزوم والاذن فيكون هذا بمنزلة الاستئجار والاستمارة والمستأجر أن يؤاجر وليس للمستعير ذلك وهذا لان محل التصرف لا يختلف لكونه لازماً أو غير لازم كالبيع مع الهبة فان محل التصرفين واحد وهو العين وان كان أحدهما يلزم على وجه لا يملك الموجب الرجوع لكونه معاوضة والاجر لا يلزم ونحن انما شبننا الاذن بالكتابة من حيث انه فك الحجز ثم انكك الحجز يثبت له اليد على منفعه فيملك الاعتياض عليها كما ملكه المالك ولما كان للمأذون أن يمين غيره لمنافعه فلا يكون له أن يؤاجر نفسه أولى لان الاجارة أقرب الى مقصود المولى من الاعانة وهو أليق بحال المأذون فانه يملك المعاوضات دون التبرعات والمستعير انما لا يؤاجر لما فيه من الحاق الضرر بالغير من حيث استحقاق اليد عليه في العين وذلك لا يوجد ههنا ثم اجارة النفس نوع تجارة لان رؤس التجارة وهم الباعة يؤاجرون أنفسهم للعمل والمولى حين اذن له في التجارة مع علمه انه لا يتمكن منها الا برأس مال فالظاهر انه جعل رأس ماله منافعه وطريق تحصيل المال مما جاز له من رأس المال الاجارة وانما لا يبيع نفسه لما في ذلك من تفويت مقصود المولى ولان حكمه ضد حكم الاذن فان بيع الرقبة اذا صح أوجب الحجز عليه كما لو باعه المولى فكذلك لا يرهن نفسه لان موجب الرهن ضد موجب الاذن فان الرهن يوجب يداً مستحقة عليه للمرتهن على وجه يمنع من التصرف لان موجب الرهن ضد موجب الاذن فان الرهن يوجب يداً مستحقة عليه للمرتهن على وجه يمنع من التصرف ولا يستفاد ماليس من موجب صده موجباً وأما اجارة النفس فلا توجب الحجز عليه ولا تمنعه من التصرف بدليل انه لو أجره المولى لم يصر محبوراً فلهذا لا يملك أن يؤاجر نفسه ولأنه يتقبل الارض ويأخذها مزارة كما يأخذ الحر لانه ان كان ابناً من قبل صاحب الارض فالمأذون مؤاجر نفسه للعمل ببعض الخارج وان كان ابناً من قبله فهو مستأجر الارض ببعض الخارج وذلك أضع من الاستئجار بالدرهم فان هناك الاجر دين في ذمته سواء حصل الخارج أو لم يخرج وهنالا شيء عليه اذا لم يحصل الخارج فاذا ملك استئجاره

بعض الدراهم فيعوض الخارج أولى وله أن يشتري طعاما ليزرعه في أرضه لأن الزراعة من
 التجارة قال عليه الصلاة والسلام الزارع يتاجر ربه والتجار يفعلون ذلك عادة قال وليس له
 أن يدفع طعاما الى رجل ليزرعه ذلك الرجل في أرضه بالنصف قال لانه يصير قرضا وليس
 للمأذون أن يقرض لأن القرض تبرع قال بعض مشايخنا رحمهم الله وهذا التعليل غلط انما
 الصحيح من التعليل ان هذا دفع البذر مزارعة ودفع البذر مزارعة وحده لا يجوز لأن
 صاحب البذر مستأجر الأرض وشرط الاجارة التغلية بين المستأجر وبين - استأجره وذلك
 بعدم اذا ان العامل صاحب الأرض قال (ألا ترى) انه اذا دفع الطعام الى رب الأرض
 مزارعة بالنصف فزرعة كان الخارج كله لرب الأرض وهو ضامن للعبد طعاما مثل طعامه
 هكذا ذكر في الكتاب وفي كتاب المزارعة قال اذا دفع البذر مزارعة الى صاحب الأرض
 فالخارج كله لصاحب البذر وللعامل أجر مثله وأجر مثل أرضه وقيل في المسئلة روايتان
 أصحهما ما قل في المزارعة لأن الخارج تمام البذر (ألا ترى) أنه من جنس البذر فيكون لصاحب
 البذر ووجه ما قل هنا ان صاحب البذر انما رضى بالتقاء البذر في الأرض بطريق المزارعة
 بالنصف فبدون ذلك الطريق لا يكون راضيا بل الزارع بمنزلة الناصب لبذره ومن غصب من
 آخر بذرا وزرعه في أرضه كان الخارج للزارع وعليه مثل ما غصب وقيل انما اختلف الجواب
 لاختلاف الوضع فهناك وضع المسئلة في الحر واذن الحر في استهلاك البذر صحيح معتبر
 والمزارعة وانفسدت بقي اذنه معتبرا في استهلاك البذر بالتقاءه في الأرض فكان الالتقاء باذن
 صاحب البذر كالتقاءه بنفسه فالخارج كله له وأما اذن العبد في استهلاك بذره لا على وجه
 المزارعة فغير معتبر فانه لا يملك أن يأذن في اتلاف البذر ولا أن يقرض البذر فاذا لم يصح
 المقدر وسقط اعتبار اذنه فكان الزارع بمنزلة الناصب المستهلك للبذر بالتقاءه في الأرض
 والخارج كله له وعليه ضمان مثل ذلك البذر للعبد (قال الشيخ) الامام رحمه الله وقد وجدت في
 بعض النسخ زيادة في هذا المسئلة انه اذا دفع الطعام الى رب الأرض ليزرعها لنفسه بالنصف
 فمع هذه الزيادة لا يبقى الاشكال ويصح التعليل لأن قوله ازرعها لنفسك يكون اقراضا
 للبذر ثم شرط عليه في بدل القرض نصف الخارج وذلك باطل والزارع في التقاء البذر في
 الأرض عامل لنفسه فيكون الخارج كله له وليس على المولى أن يشهد الشهود حتى يأذن له في
 التجارة لانه بمنزلة الكتابة والكتابة تصح من غير اشهاد الا أن هناك سندب الاشهاد لما

تعلق بها من الحق اللازم كما يندب الى الاشهاد على البيع بيانه في قوله تعالى وأشهدوا اذا
تبايعتم وذلك لا يوجد في الاذن لانه في نفسه ليس بحق لازم (ألا ترى) أنه يجبر عليه
مضى شاء فهذا لا يكون عليه الاشهاد في ذلك واذا نظر الرجل الى عبده يبيع ويشترى فلم ينه
عن ذلك فهو اذن منه له في التجارة بمنزلة قوله قد أذنت لك في التجارة وهذه مستثنان
احدهما اذا أذن له في نوع خاص من التجارة فانه يكون مأذونا في التجارات كلها عندنا وقال
الشافعي رحمه الله لا يكون مأذونا الا في ذلك النوع خاصة وهو رواية عن زفر رحمه الله
وعنه في رواية أخرى قال ان سكنت عن النعي عن سائر الانواع فان قال اعمل في البر فهو
مأذون في التجارات كلها وان صرح بالنهي عن التصرف في سائر الاواع فليس له أن
يتصرف الا في النوع الذي أذن له فيه خاصة فالجدة للشافعي أنه يتصرف للمولى باذنه فلا
يملك التصرف الا فيما أذن له فيه كالوكيل والمضارب والمستبضع والشريك شركة العنان وبيان
ذلك ان الرق موجب للحجر عليه عن التصرفات والرق بعد الاذن قائم كما كان قبله فيكون
تصرفه بطريق النيابة عن المولى فيه (ألا ترى) ان ما هو المقصود بالتصرف وهو الملك
يحصل للمولى وان العبد بسبب الرق يخرج من أن يكون أهلا للملك الذي هو المقصود فيه
سين انه ليس باهل للتصرف بنفسه بخلاف المكاتب فان بالكتابة عندي يثبت للمكاتب حق
وبصير بمنزلة الحر يدا ولهذا لا يملك المولى اعتاقه عن كفرانه ولا يملك الحجر وانما يصير أهلا
للتصرف باعتبار ما ثبت له من الحرية بدا ثم انما أذن عندي يرجع بالمهدة على المولى الا انه عين
لرجوعه محلا وهو كسبه فلا يملك الرجوع في عمل آخر وهكذا مذهبي في الوكيل اذا وكله
ان يشتري ويبيع على ان الربح كله للموكل فان رجوعه بالمهدة فيما يشتري على الموكل
دون غيره ويكون هو نائب عن الموكل في التصرف فكذلك المأذون والدليل عليه انه لو أذن
له في تزويج امرأة لا يملك أن يزوجه امرأتين ولو أذن له في نكاح امرأة بعينها لا يملك أن
تزوجه غيرها فكذلك في التجارة بل أولى لازمة مقصود ذلك التصرف يحصل للعبد ومقصود
هذا التصرف يحصل للمولى وكذلك اذا أذن له في التجارة لا يملك النكاح واذا أذن له في
النكاح لا يملك التجارة وان كان الاذن اطلاقا وعليك لا بد منه كما هو مذهبيكم فذلك لا يدل
على انه لا يقبل اختصاص كنفه القضاء فانه اطلاق وأثبت للولاية ثم يقبل التخصيص
والاجارة والاجارة تملك المنفعة وأثبت اليد على المين ثم قبل التخصيص بالاذن كذلك وهذا

لان التخصيص مفيد فتصود المولى لتحصيل الربح وذلك يحصل بتجارته في نوع لكثرة
 هدايته فيه ثم يفوت ذلك بتجارته في نوع آخر لقلة هدايته في ذلك فكان التقييد مفيداً فيها
 هو المقصود وزفر رحمه الله على الرواية الاخرى بقول انما أثبتنا حكماً عاماً عند سكونه من
 النهي لدلالة العرف وذلك يسقط عند النصريح بالنهي في سائر الانواع (الآثرى) أن مطلق
 الاذن يوجب التمسك في الوقت ثم اذا صرح بالحجر عليه بعد أن مضى شهر أو يوم يرتفع
 ذلك الاذن فهذا مثله ووجبنا في ذلك طرق ثلاثة أحدها ما بينا أن الاذن في نوع يستدعي
 الاذن في سائر الانواع لاتصال بعض التجارات بالبعض والتصرف في البر بما يشتري ذلك
 البر بالطعام فلا بد من أن يشتري الطعام ليؤدي ما عليه وربما يحتاج الى بيع البر بالبيد والاماء
 اذا لم يجد من يشتري ذلك منه بالقد واذ كان الاذن في نوع يمتدى الى سائر أنواع
 التجارة لاتصال بعض التجارات بالبعض ولان الاذن في التجارة فك للحجر عنه والبيد
 بعد الاذن متصرف لنفسه لا تفكك الحجر عنه كالكاتب وكما أن في الكتابة لا يتبر التقييد
 بنوع خاص فكذلك في الاذن وبيان الوصف ان بمطلق الاذن يملك التصرف والافادة
 لا تحصل بمطلق المفظ من غير تخصيص على التصرف كما في حق الوكيل والدليل عليه أن
 للمأذون لا يرجع بما لحقه من المهدة على مولاه والتصرف للتبر يرجع عليه بما يلحقه من
 المهدة وانه اذا قضى الدين من خالص ملكه بعد المتق لا يرجع به على المولى ولو كان هو
 بمنزلة الوكيل لكان يرجع على الموكل بما يؤدي من خالص ملكه كالوكيل وانما يكون رجوع
 الوكيل فيما يحصل تصرفه اذا بقي ذلك فأما بعد القوات فيكون رجوعه على الموكل وهنا وان
 ملك كسبه لم يرجع على المولى بشئ ودل انه متصرف لنفسه وقد بينا ان بالرق لم يخرج من
 أن يكون أهلاً لتصرف ولا من أن يكون أهلاً لثبوت اليد له على كسبه ولكنه ممنوع
 عن التصرف لحق المولى مع قيام الاهلية فالاذن لازالة النع كالكتابة ولا يجوز أن يدعي ان
 بالكتابة يثبت له حق المتق أو يجعل كالحريدا لان الكتابة تختمل الفسخ والسبب الموجب
 لحق المتق متى ثبت لا يمتثل الفسخ كاستيلاء فثبت ان الكتابة فك الحجر والاذن مثله ثم
 فك الحجر عنه بهذين السببين بمنزلة الفك التام الذي يحصل بالمتق وذلك لا يختص بنوع دون
 نوع سواء أطلق أو صرح بالنهي عن سائر الانواع لان هذا التقييد منه تصرف في غير ملكه
 فكذلك ههنا والذات أن تصرف البيد يلاقي علاه هو ملكه والتصرف في ملكه لا يكون مائياً عن

غيره ويأيه أن أول التصرفات بعد الاذن من العبد شراء لانه ما لم يشتري لا يمكنه أن يبيع وهو بالشراء يلتزم الثمن في ذمته وقد بينا ان الذمة مملوكة بمنزلة ذمته فكما انه يملك التصرف في ذمته بالاقرار على نفسه بالقود فكذلك يكون مالكا للتصرف في ذمته الا ان الدين لا يجب في ذمته الا شغلا مالية رقبته فيحتاج الى اذن المولى هنا لاسقاط حقه عن مالية الرقبة والرضي بصرفها الى الدين وفي هذا لا يفترق الحال بين نوع من التجارة ونوع فتقيدته بنوع غير مفيد في حقه فلا يعتبر كما اذا رضى المستأجر ببيع العين من زيد دون عمرو أو رضى الشفيع ببيع المشتري من زيد دون عمرو ولو أسلم البائع المبيع الى المشتري قبل نقد الثمن على أن يتصرف فيه نوعا من التصرف دون نوع لا يعتبر ذلك التقيد لانه وجد من هؤلاء اسقاط حق المبيع فاهل التصرف يكون متصرفا لنفسه فتقيدته بنوع دون نوع لا يكون مفيدا وهذا بخلاف النكاح فان ذلك تصرف مملوك للمولى عليه لان النكاح لا يجوز الا بولي والرقى يخرج به عن أن يكون أهلا لولاية فكان هو نائباً عن المولى في النكاح ولهذا قلنا المولى يجبره على النكاح فاما هذا التصرف فتقيد مملوك للمولى عليه فكان الاذن من المولى اسقاطا لحقه لانا بة العبد منابه في التصرف وقد بينا انه مع الرق أهل للحكم الاصلى وهو ملك اليد وان ما وراء ذلك من ملك العين يثبت للمولى على سبيل الخلافة عنه وهذا بخلاف تقليد القضاء فالقاضي لا يعمل لنفسه فيما يقضى بل هو نائب عن المسلمين ولهذا يرجع بما يلحقه من المهدة في مال المسلمين وكيف يكون عاملا لنفسه وهو فيما يعمل لنفسه لا يصلح أن يكون قاضيا وهذا بخلاف المستجير والمستأجر لانه يتصرف في محل هو ملك الغير بإيجاب صاحب الملك له وإيجابه في ملك نفسه يقبل التخصيص أما العبد فلا يتصرف بإيجاب المولى له فقد بينا أن التصرف غير مملوك للمولى في ذمته فكيف يوجب له مالا يملكه والمسئلة الثانية اذا رآه يبيع ويشترى فسكت عن النهى فهذا اذن له في التجارة عندنا وعند الشافعي لا يكون اذا قبل هذا بناء على المسئلة الاولى فان عنده لو اذن له نصا في نوع لا يملك التصرف في سائر الانواع فكذلك اذا رآه يتصرف في نوع فسكوته عن النهى لا يكون اذاله في التصرف في سائر الانواع وعندنا لما كان اذنه في نوع يوجب الاذن في سائر الانواع لدفع الضرر والضرر عن الناس فكذلك سكوته عن النهى عند رؤيته تصرفا منه يكون بمنزلة الاذن دفعا للضرر والضرر عن الناس وحجته في هذه المسئلة أن سكوته عن النهى عتمل قد يكون للرضي

بتصرفه وقد يكون لقرط وقلة الانصاف الى تصرفه لعله أنه مجبور عن ذلك شرعا
والاحتل لا يكون حجة فهو بمنزلة من رأى انسانا يبيع ماله فسكت ولم ينه لا ينفذ ذلك
التصرف بسكوته ولان الحاجة الى الاذن من المولى والسكوت ليس باذن فلاذن مايقع
في الاذن ولو أذن له ولم يسمع لم يكن ذلك اذا فجرد السكوت كيف يكون اذا والدليل
عليه ان هذا التصرف الذى يباشره لا ينفذ بسكوت المولى وانه اذا رآه يدع شيئا من ملكه
فسكت لا ينفذ هذا التصرف فكيف يصير مأذونا له في التصرفات فالحاجة الى رضى
مسقط لحق المولى عن مالية رقبته وذلك لا يحصل بالسكوت كمن رأى انسانا يتلف ماله
فسكت فلا يسقط الضمان بسكوته وهذا بخلاف سكوت البكر اذا زوجها المولى فان ذلك
محمول ولكن قاطع ادليل الموجب لترجيح الرضا فيه وهو ان لها عند تزويج المولى كلامين
لا أو نعم والحياة يحول بينهما وينفك لما فيه من اظهار الرغبة في الرجال وهي تستفح منها لا
يحول الحياة بينهما وينفك لا فسكوتهما دليل على الجواب الذى يحول الحياة بينهما وبين ذلك
الجواب ولا يوجد مثل ذلك ههنا فلا يرجح جانب الرضا وكذلك سكوت الشفيع عن
الطلب لانه لاحق للشفيع قبل الطلب وانما له أن يثبت حقه بالطلب فاذا لم يطلب لم يثبت
حقه وههنا حق المولى في مالية الرقبة ثابت وانما الحاجة الى الرضا المسقط لحقه بوضعه ان حق
الشفعة قبل الطلب ضعيف وانما يتأكد بالطلب قاصر عنه عن الطلب المؤكد لحقه يحمل دليل
الرضا لدفع الضرر عن المشتري فانه اذا بقي حق الشفيع يتمكن به من نقض تصرف المشتري
وفيه من الضرر عليه مالا يخفى فلما هنا حق المولى في مالية الرقبة متأكد وفي اسقاطه الحاق
الضرر به عند سكوته لدفع الضرر عن يعمل العبد معه ووجبنا في ذلك قوله عليه السلام
لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وقال ألا من غشنا فليس منا ولولم تعين جهة الرضا عند سكوت
المولى عن النهي أدى الى الضرر والغرور فالتاس ياملون العبد ولا يمتنعون من ذلك عند
محضر المولى اذا كان ساكنا واذا لحقته ديون ثم قال المولى كان صدي مجبورا عليه فتأخر
الديون الى وقت حقه ولا يدري متى يمتق وهل يمتق أولا يستق فيكون فيه اتواء حقه ويلحقهم
فيه من الضرر مالا يخفى وبصير المولى غار الم فرفع الضرر والغرور جعلنا سكوته بمنزلة
الاذن له في التجارة والسكوت محتمل كما قال ولكن دليل العرف يرجح جانب الرضا
فالمادة أن من لا يرضى بتصرف عبده يظهر النهي اذا رآه يتصرف ويؤذنه على ذلك وانما

يستحق عليه ذلك شرعا لدفع الضرر والغرور فهذا الدليل يرجعنا جانب الرضى فى سكوت
البكر كما فى سكوت الشفع يرجع جانب الرضى لدفع الضرر عن المشتري والدليل
عليه أنه بعد ما أذن له فى أهل سوقه لو جبر عليه فى يته لم يصح حجة لدفع الضرر والغرور
فلما سقط اعتبار حجره نصا لدفع الضرر فلان يسقط اعتبار احتمال عدم الرضى من سكوته
لدفع الضرر عن الناس كان أولى ولئن منع الشافى هذا فالكلام فى المسئلة يبنى على الكلام
فى تلك المسئلة فان الكلام فيها أوضح على ما بينه وهذا بخلاف الوكيل لانه لا ضرر على من
يمامل الوكيل اذا لم يجعل سكوت الموكل رضى فان تصرف الوكيل نافذ على نفسه ومن
يمامله لا يطالب الموكل بشئ وانما يطالب الوكيل سواء كان تصرفه لنفسه أو لغيره وقوله
هذا التصرف بسكوت المولى لا ينفذ قلنا لان فى هذا التصرف ازالة ملك المولى عما يبيحه
وفى ازالة ما كره ضرر متحقق للحال فلا يثبت بسكوته وليس فى ثبوت الاذن ضرر على المولى
متحقق فى الحال فقد يلحقه الدين وقد لا يلحقه ولو لم يثبت الاذن به تضرر الناس الذين
يماملون البعد بوضعه ان فى ذلك التصرف البعد نائب عن المولى بدليل انه اذا لحقه عهدة
برجع بها عليه فيكون بمنزلة الوكيل فى ذلك وقد بينا ان الوكالة لا تثبت بالسكوت وأما فى
سائر التصرفات فهو تصرف لنفسه كما قررنا والحاجة الى اذن المولى لاجل الرضا تصرف
مالية رقبته الى الدين فثبت ذلك بمجرد سكوته بخلوه عن الضرر فى الحال بخلاف ما اذا أضاف
انسان ماله وهو ساكت لان الضرر هناك يتحقق فى الحال وسكوته لا يكون دليل التزام
الضرر حقيقة ولانه لا حاجة الى تعيين جانب الرضا هناك لدفع الضرر والغرور عن المالك
وهو ملتزم الضرر باقدامه على اتلاف المال بخلاف ما نحن فيه على ما قررناه ولو قال لمبداه الى
الثقة كل شهر خمسة دراهم فهذا اذن منه له فى التجارة لانه استثناء المالك مع علمه انه لا يمكن
من ذلك الا بالا ككتاب يكون أمرا له بالا ككتاب ضرورة وقد علمنا انه لم يطلب منه
الا ككتاب بالتكدي فرفنا ان مراده الا ككتاب بالتجارة ودليل الرضا فى الحكم كصرح
الرضا وكذلك لو قال اذا أديت الى ألقا فانت حر لانه حثه على اداء المال بما أوجب به بازاء
المال من التيق عند الاداء ولا يمكن من الاداء الا بالا ككتاب وقد علمنا انه لم يرد اداء
الالف اليه من مال المولى لان ذلك غير مفيد فى حق المولى وانما التيقيد فى حقه اداء الف
اليه من كسب يكتبه بعد هذه المقالة وكذلك لو قال أد الى ألقا وأنت حر فانه لا يمتنع ما لم

يود ولو قال ان أدبت ألقافات حرقت في الحال أدى أولم يود ولو قال اذا أدبت الى ألقافات
 حرقت في الحال أيضا بخلاف قوله فانت حر فانه لا يقتضي فيه الا بالاداء لان جواب الشرط
 بالقاء دون الواو فان الجزاء يتصل بالشرط على أن يتعقب نزوله بوجود الشرط وحرف الماء
 للوصل والتعقيب فيتصل فيه الجزاء بالشرط فاما حرف الواو فللمطف لا للوصل وعطف الجزاء
 على الشرط لا يوجب طليعه بالشرط فكان تنبيها وأما جواب الامر بحرف الواو على معنى
 أنه بمعنى الحل أى وأنت حر في حال أدائك وأما صفة الامر يكون بمعنى التمايل يقول
 الرجل أبشر فقد أدائك النوث بمعنى لانه أدائك النوث فإذا قال اد الى النوث فانت حر معناه لانه
 حر فهذا ينتج به التقى في الحال وعلى هذا ذكر في السير الكبير اذا قال افتحوا الباب وأنتم
 آمنون قال لم يفتحوا لا يأمنوا ولو قل بأنهم آمنون كانوا آمنين ففتحوا أو لم يفتحوا ولو قال اذا
 فتحتم الباب فأنتم آمنون لا يأمنون ما لم يفتحوا ولو قال وأنتم آمنون كانوا آمنين في الحال
 ولو قال لعبد اذهب فاجر نفسك من فلان لم يكن هذا ذمته له في التجارة بخلاف قوله أقم
 قصارا وصباغا فان هناك لما لم يمتق من بامله فقد فوض الامر الى رأيه في ذلك النوع من
 التجارة وههنا عين من يؤاجر العبد نفسه منه ولم يفوض الامر الى رأيه فيه ولكنه جعله رسولا
 قائما مقام نفسه في مباشرة المقد فلا يكون ذلك دليل الرضا بتجارته ويوضحه أنه أمره بان يقد
 على منافعه ههنا ومثاقمه مملوكة للمولى فلا يكون ذلك على وجه الرضا بتجارته لا على وجه
 الاستخدام له وفي الاول أمره بتقبل العمل في ذمته وذلك من نوع التجارة (ألا ترى) أن
 اجارة نفس العبد مملوكة للمولى فلا يكون ذلك على وجه الرضا بتجارته لا على وجه الاستخدام
 له وفي الاول أمره بتقبل العمل في ذمته وذلك من نوع التجارة (ألا ترى) أن اجارة نفس
 العبد مملوكة للمولى عليه وان يقبل العمل في ذمته فيعبد غيره مملوك للمولى عليه واستشهد بما
 لو أرسل عبدا له يؤاجر عبدا له آخر لم يكن هذا اذا لو ائتم من المدين في التجارة وارقال
 اعمل في التالين أو في الخاطين أو قال أجز نفسك في التالين أو الخاطين فهذا منه اذ في
 التجارة لانه فوض ذلك النوع من التجارة الى رأيه لانه لم يدس له من بامله بل جعل تعينه
 موكولا الى رأيه القاطنون الذين يتلون الخشب من الشط الى البيوت والخطاطون يتلون
 الخط من موضع السفينة الى البيوت وانما يعمل ذلك منهم البديد والافرياء رار أرسل عبده
 يشتري له ثوبا أو ثيابا درهم لم يكن هذا اذا في التجارة استعماله في التماس هو اذ في له

في التجارة لا نهجمل اختيار من يعامله مفوضا الى رأيه وفي الاستحسان لا يكون اذنا له في
التجارة فانه في عادة الناس هذا استخدام ولو جعلناه اذنا في التجارة يتمنر على المولى استخدام
المليك فان الاستخدام يكون في حوائج المولى وهذا النوع من العقد من حوائجه ويوضحه
أن المولى لا يقصد التجارة بهذا الشراء اما يقصد كفاية الوقت من الكسوة والطعام والتجارة
ما يقصده المال والاسترباح وكذلك لو أمره بان يشتري ثوب كسوة للمولى أو لبعض أهله
أو طعاما رزقا لأهله أو للمولى أو للعبد نفسه لا يكون شيء من ذلك اذنا له في التجارة أرأيت
لو أمره ان يشتري قلا بفسلين أو كان يصير به مأذونا وكذلك لو قال اشتر من فلان ثوبا فاطلمه
قميصا أو اشتر من فلان طعاما فأكله أو دفع اليه رابية وحمارا وأمره أن يستقى عليه الماء
ولاه ولميله ولجيرا... بنير نحن فحق - من هذا لا يكون اذنا له في التجارة لما قلنا ولو قال استق
على هذا الحمار الماء وبه كان هذا اذنا له في التجارات كلها لانه مفوض الى رأيه نوما من التجارة
وقصده به تحصيل المال والريح ولو أن طعنا دفع الى عبده حمارا لينقل عليه طعاما له فيأخيه
به ليطعمه لم يكن هذا اذنا منه في التجارة لانه استخدمه في نقل الطعام اليه وما أمره بشيء
من عقود التجارات ولا باكتساب المال (الآ ترى) ان المضاربة باعتبار هذا العمل لا تصح
حتى لو أمر - أذن يقن له - ام ال - ليده صاحب الطعام بنفسه على ان الريح بينهما نصفان
لا يجوز ولو أمره أن يتقبل الدمام من الناس ببيع وينقله الى الحمار كان هذا اذنا له في
التجارة لانه فوض نوما من التجارة الى رأيه وأمره باكتساب المال له وأما اذا كان الرجل
تاجرا وله غلمان يبيعون متاعه بأمره فهذا اذن منه لهم في التجارة لان سكوتهم عن النهي عند
رؤية تصرف العبد جعل اذنا فتمكنه ايلهم من بيع أمثته في حاوته أو أمره ايلهم بذلك
أولى أن يجعل اذنا ولذلك لو أمرهم أن يبيعوا لغيره متاعه فانه فوض نوما من التجارة الى
رأيهم ورضي بالتزامهم المدة فيما يبيعونه لغيرهم (الآ ترى) انه لو أمرهم أن يشتروا له
متاعا أو يشتروا ذلك لغيره فاشتروه لهم التمن هم تجار في تلك التجارة وغيرها فكذلك
اذا أمرهم بالبيع لأن في الموضع جميعا قد صار راضيا باستعاقاق مائة رقبته بما يلحقه من
المدة في ذلك التصرف (الآ ترى) أنهم اذا باعوا فوجب ان يشتري بالمبيع عيب فإن نه أن
يرده عليهم ويطلبهم بالتمن ولو رضى عبده ببيع في حاوته متاعه لغيره في شبه كان مأذونا
للكوت المولى عن النهي بعد علمه بنصرته ولكن لا يجوز مباح من متاع المولى لان جواز

البيع في ذلك المتاع يعتمد التوكيل وذلك يحصل بالامر في الابتداء والاجازة في الانتهاء
 والسكوت لا يكون أمرا ولا اجازة فلا يثبت به التوكيل (ألا ترى) ان فيما يبيع من
 متاع المولى بأمره اذا لحقه عبدة يرجع على المولى وان الضرر يتحقق في حق المولى بزوال
 ملكه عن المتاع في الحال لهذا لا يثبت ذلك بالسكوت بخلاف صيرورته مأذونا فان ذلك
 يعتمد الرضى لا التوكيل حتى لا يرجع بما يلحقه من العبدة في سائر التصرفات على المولى
 ولا يتحقق الضرر في حق المولى بمجرد صيرورته مأذونا وكذلك عند دفع اليه رجل
 متاعا لبيعه فباعه بغير أمر المولى والمولى يراه يبيع ولا ينهيه فهو اذن من المولى له في
 التجارة والبيع في المتاع جائز بأمرة صاحبه لا بسكوت المولى عن النعي حتى ان المولى وان
 نهاه ولم يره أصلا كالبيع جائزا لانه وكيل صاحب المتاع في البيع الا ان تأثر صيرورته
 مأذونا في هذا التصرف من حيث ان العبدة تكون على العبد ولو نهاه المولى أو لم يره كانت
 العبدة على صاحب المتاع لان العبد المحجور لا يلزم العبدة في تصرفه لبيعه واذا تمرد ايجاب
 العبدة عليه تملقت العبدة باقرب الناس بعده من هذا الصرف وهو الامر الذي انتفع
 بصرف العبد له واذا اغتصب العبد من رجل متاعا فباعه ومولاه ينظر اليه فلم ينه عنه فهذا
 اذن له في التجارة لوجود دليل الرضى منه بتصرفه حين سكوت عن النهي ولا ينفذ ذلك البيع
 سواء باعه بأمر المولى أو بغير أمره لان في ذلك البيع ازالة الملك المنصوب منه فلا ينفذ الا
 باجازه فكذلك لو رأى عبده يبيع متاعا له مخبر أو أمره بالبيع والشراء بالخبر فانه يكون مأذونا
 له في التجارة لوجود الرضا منه بجارته صريحاً أو دلالة وان غمد ذلك العقد لكون البديل فيه
 خيرا وانما أورد هذه النصوص لازالة اشكال الخصم اهـ لما لم ينفذ ذلك العقد بسكوته فكيف
 يصير به مأذونا ان هذا العقد انما لا يعتمد بأمره والعقد على المال المذموم لا يعتمد بأمر
 المولى أيضا ومع ذلك كان العبد به مأذونا ولو أرسل عبده الى أفق من الآفاق بمال عظيم
 يشتري له البروناه عن يمينه فهذا اذن له في التجارة لانه فوض نوعا من التجارة الى رأيه
 وهو شراء البروناه ورضى بتعاقب الدين الواجب بشراء البر بآلية رقبته ولو رأى عبده يشتري بماله
 فلم ينه عن ذلك ومن المولى درهم ودنانير فهذا اذن منه له في التجارة وما اشتراه العبد فهو لازم
 له وللمولى أن يأخذ من الذي أجزه لان الدرهم والدنانير لا يمتنان في المقود وانما كان شري
 البنية ثمن خدمته وقد صار المولى بسكوته عن الهي راضيا بتعلق الدين بآلية رقبته ولكن

لا يصير به راضيا بقضاء دينه من سائر أمواله كما لو صرح بالأذن له في التجارة وما تعد من دراهم المولى مال آخر له يكون العبد في قضاء الدين منه كالاستقراض له من مولاه والاقراض بالسكوت لا يثبت فلهذا كان للمولى أن يأخذ ماله من الذي أخذه لانه وجد عين ماله ويرجع ذلك الرجل على العبد لأن ثمن المقبوض لم يسلم له فينتقض قبضه ويبقى الثمن في ذمته على حاله ولو كان مال المولى ذلك شيئا يمينه من العروض والمكيل والموزون سوى الدراهم والدنانير كان كذلك إلا أن المولى إذا أخذه انتقض شراء العبد به لأن العبد تعلق بيمين ما أضيف إليه فصار قبضه مستحقا بالمقد فاذا فات القبض المستحق فيه باستحقاق المولى بطل العقد بخلاف الاول وإذا دفع إلى غلامه مالا وأمره أن يخرج به إلى بلد كذا ويدفعه إلى فلان فيشتري به البر ثم يدفعه إليه حتى يأتي به مولاه ففعله لم يكن هذا اذنا له في التجارة لانه استخدمه حين أمره بحمل المال إليه ولم يقوض شيئا من العقود إلى رأيه وإنما جعل الشراء به إلى فلان ثم العبد يأتيه بما يشتريه فلان له فيكون هذا استخداما وارسالا لا اذنا له في التجارة ولو دفع إلى عبده أرضا له يضاء فأمره أن يشتري طعاما فيزرعها ويتبسل الاجراء فيها فيكربون أسرارها ويسقون زروعها ويكربونها ويؤدى خراجها فهذا اذن منه في التجارة لانه فوض نوعا من العقد إلى رأيه وقصد تحصيل الربح والمال بتصرفه ورضي بتعلق ثمن الطعام وأجرة الاجراء بحالته رقبته فيكون به مأذونا له في التجارة ولو أمره أن يبيع له ثوبا واحدا يريد بذلك الربح والتجارة فهو اذن له في التجارة لانه فوض الامر إلى رأيه باختيار من يامله في عقد هو بحجارة وكان قصده من ذلك تحصيل الربح وصار راضيا بالتزام المدة في ماله وبقبته ولو قال قد أذنت لك في التجارة يوما واحدا فإذا مضى رأيت رأيا فهو مأذون له في التجارة أبدا حتى يحجر عليه في أهل سوقه لأن فك الحجر لا يقبل التخصيص بالوقت كما لا يقبل التخصيص بالمكان ولو قال أذنت لك في التجارة في هذا الحياض كان مأذونا له في جميع المواضع وهذا لأن الفك أنواع ثلاثة نوع هو لازم تام كالاتفاق ونوع هو لازم غير تام كالكتابة ونوع هو غير لازم ولا تام كالاذن له في التجارة فكما أن النوعين الآخرين لا يقبلان التخصيص بالزمان والمكان فكذلك هذا النوع ثم قيد هذا الاذن بوقت كتييده بنوع وقد بينا أن الاذن في نوع خاص يكون اذنا في جميع التجارات وكذلك الاذن في يوم أو ساعة يكون اذنا في جميع الأيام ما لم يحجر عليه في أهل سوقه وكذلك لو قال أذنت لك في التجارة في هذا

الشهر فإذا مضى هذا الشهر فقد حجرت عليك فلا تبين ولا تشتريين بعد ذلك فحجره هذا باطل لانه أضاف الحجر الى وقت منتظر وذلك غير صحيح كما لو قال لمبده المأذون قد حجرت عليك رأس الشهر فانه يكون باطلا وهذا لانه انما يحتمل الاضافة الى وقت ما يحتمل التعليق بالشرط والحجر لا يحتمل التعليق بالشرط فانه لو قال ان كنت فلا نافذ حجرت عليك كان هذا باطلا فكذلك لا يحتمل الاضافة الى وقت و فرق بين هذا وبين الاذن لانه لو قال لمبده المحجور اذا كان رأس الشهر فقد أذنت لك في التجارة فهو كما قال ولا يكون مأذونا حتى يحجر رأس الشهر لان ذلك من باب الاطلاق والاطلاقات تحتمل الاضافة والتعليق بالشرط لان في الاطلاق معنى اسقاط حقه عن المانع فبته فيكون نظير الطلاق والطلاق فاما الحجر فمن باب التقييد لانه رفع للاطلاق وهو في المعنى احرز للمالية رقبته حتى لا يصير مستهلكا عليه بما يلحقه من الدين بعد ذلك فيكون في معنى التملك لا يحتمل الاضافة الى الوقت والتعليق بالشرط أو يحتمل الحجر بمنزلة الرجعة بعد الطلاق وبمنزلة عزل الوكيل وعزل الوكيل لا يحتمل التعليق بالشرط في الاضافة الى وقت بخلاف التوكيل واذا أجرة الرجل عبده من رجل فليس هذا باذن منه له في التجارة لانه انما يؤجره للاستخدام ولو استخدمه لنفسه لا يصير به مأذونا وكذلك اذا أجرة من غيره للخدمة ولو أجرة منه كل شهر باجر معلوم على أن يبيع له البر ويشتره جازت الاجارة لان المقود عليه منافقه في المدة وهي معلومة فصار المبد مأذونا له في التجارة لانه رضى تجارته والتزامه المدة لسبب التجارة فإلزامه من دين فيما اشترى للمستأجر رجع به عليه لانه في التصرف له نائب كالوكيل فيرجع عليه بما لحقه من المدة وما لزمه من دين فيما اشترى لنفسه فهو في رقبته يباع فيه أو يفديه مولاه لان في هذا يتصرف لنفسه لا للمستأجر الا أن يقضى المولى عنه وللمكاتب أن يأذن لمبده في التجارة كذلك المأذون له أن يأذن لمبده في التجارة سواء كان عليه دين أو لم يكن لان كل واحد منهما يتصرف لنفسه فلك الحجر عنه ثم الاذن في التجارة من صنيع التجار وبما يقصد به التجار تحصيل المال فيملك المأذون والمكاتب ذلك وكذلك الشريك شركة عتاق له أن يأذن لمبده من شركتهما في التجارة وهو جائز على شريكه لانه من عمل التجارة وكل واحد منهما نائب عن صاحبه فيما هو من عمل التجارة وكذلك المضارب له أن يأذن لمبده من المضاربة في التجارة لانه فوض الى المضارب ما هو من عمل التجارة في المال المدفوع اليه والاذن في التجارة من عمل التجارة واختلاف

مشايخنا رحمهم الله في فصل وهو ان المضارب في نوع خاص اذا اذن له من المضاربة في
التجارة ان العبد يصير مأذونا له في جميع التجارات أم في ذلك النوع خاصة فهم من يقول يصير
مأذونا له في ذلك النوع خاصة لانه انما استفاد الاذن من المضارب والمضارب لا يمكنه التصرف الا
في ذلك النوع لان المضاربة تقبل التخصيص فكذلك المأذون من جهة (قال رضي الله عنه) والاصح
عندي أن يكون مأذونا في التجارات كلها لان السبب في حقه فك الحجر وهو لا يقبل
التخصيص والعبد متصرف لنفسه فان كان الاذن له مضاربا لا يرجع بالمهدة على المضارب
ولا على رب المال لان المضارب نائب يرجع بما يلحقه من المهدة على رب المال ورب المال لم
يرض برجوعه عليه لمهدة نوع آخر من التصرف فاما هذا العبد فلا يرجع بالمهدة على رب المال
فهو والمأذون من جهة مولاه سواء (ألا ترى) ان عبد المضاربة لو جنى جناية لا يكون
للمضارب أن يدفعه بنير اختيار رب المال ولو أن عبدا لهذا العبد المأذون جنى جناية كان له
أن يدفعه بجنايته بنير محض من المضارب ولا من رب المال ويجعل فيه كالمأذون من جهة
مولاه فهذا مثله واذا أمر الرجل عبده بقبض غلة دار أو امره بقبض كل دين له على الناس
أو وكله بالمسومة منه في ذلك فليس هذا باذن له في التجارة فكذلك ان أمره بالقيام على
زرع له أو أرض أو على عمال في بناء داره أو ان يحاسب غرماءه أو ان يماضي دينه عن الناس
ويؤدى منه خراج أرضه أو يقضى عليه ديناً لم يكن هو مأذونا له في التجارة بشئ من ذلك
لان ما أمره به من نوع الاستخدام لا من نوع التجارة فانه ما فوض شيئاً من عقود التجارة
الى رأيه ولا رضي منه بما اكتساب سبب موجب للدين في مالية رقبته فلا يصير به مأذونا فان
قبل لا كذلك ففي القبض اكتساب سبب موجب للدين في مالية رقبته لو ظهر أن المقبوض
مستحق قلنا نعم ولكن تعلق الدين بمالية رقبته بهذا السبب لا يتوقف على اذن المولى به فان العبد
المحجور اذا قبض مالا من انسان فذلك في يده ثم استحق كان ذلك المال ديناً في ذمته ويتعلق بمالية
رقبته وانما الاذن ان يرضى المولى بتعلق الدين بمالية رقبته بسبب لو لا اذنه لم يتعلق ذلك الدين
بمالية رقبته ولو أمره بقرية له عظيمة أن يؤجر أرضها ويشتري الطعام ويزرع فيها ويبيع الثمار
فيؤدى خراجها كان اذنا له في جميع التجارات لانه فوض الامر الى رأيه في أنواع من التجارات
ورضى بتعلق الديون التي تلزمه بتلك التجارات بمالية رقبته فصير به مأذونا له في التجارات ولو
قال لعبدك اشتر لي البر أو الطعام أو قال اشتر فلان البر أو الطعام فهذا اذن له في التجارة لانه

رضى بتجارته وتلقى الدين بحالته وقبته سواء أضاف ذلك الى نفسه أو الى غيره أو الى العبد بأن يقول اشتر لنفسك وكذلك لو كان العبد صغيرا الا أنه يعقل البيع والشراء في جميع ذلك وهذا عندنا وبيان هذه المسألة في الباب الذي يلي هذا في تصرفات الصبي حرا كان أو عبدا وكذلك اذن القاضي لعبده اليتيم في التجارة لان للقاضي ولاية التجارة في مال اليتيم كما للاب ذلك وللوصي ثم اذنهما في التجارة لعبد الصبي صحيح فكذلك اذن القاضي وان قال القاضي للعبد اتجر في الطعام خاصة فاتجر في غيره فهو جائز بمنزلة اذن المولى وهذا لانه نائب عن الصبي في ذلك ولو كان المولى بالنا فقال لعبده اتجر في البر خاصة كان له أن يتجر في جميع التجارات فكذلك اذا اذن له القاضي في ذلك وهذا لان الاذن من القاضي ليس على وجه القضاء لانه يملك رفعه بالحجر عليه فهو في ذلك كغيره وكذلك لو قال له القاضي اتجر في البر خاصة ولا تمتد الى غيره فاني قد حجرت عليك أن تمدوه الى غيره فهو مأذون له في جميع التجارات وقول القاضي ذلك باطل لان تقييد الاذن بنوع كان باطلا فتقوله بعد ذلك فاني قد حجرت عليك أن تمدوه الى غيره حجر خاص في اذن عام أو حجر مطلق بشرط أن لا يمدوه الى غيره وذلك باطل فان دفع هذا العبد الى القاضي وقد اتجر في غير ما أمر به فحقه من ذلك دين فابطله القاضي وقضى بذلك على الغرماء ثم رفع الى قاض آخر أمضى قضاءه وأبطل دينه لانه أمضى فصلا مجتهدا فيه بقضائه وبين العلماء اختلاف ظاهر في ان الاذن في التجارة هل يقبل التخصيص وقضاء القاضي في المجتهدات نافذ وليس لاحد من القضاة أن يبطله بعد ذلك وهذا بخلاف أمره اياه في الابتداء أن لا يتصرف الا في كذا لان ذلك الامر ليس بقضاء لان القضاء يستدعي مقضيا له ومقضيا عليه ولم يوجد ذلك عند الامر فاما قضاءه بابطال ديون الغرماء بعد ما لحقه قضاء صحيح منه لوجود المقضى له وانقضى عليه فلا يكون لاحد من القضاة أن يبطله بعد ذلك وهو نظير ما لو حجر القاضي على سفيه فان حجره لا يكون قضاء منه حتى أن نفيه من القضاء أن يبطل حجره ولو تصرف هذا السفيه بعد الحجر فرفع تصرفه الى القاضي فابطله كان هذا قضاء صحيحا منه حتى لا يكون له ولا لنفيه من القضاء أن يصحح ذلك التصرف بعد ذلك والله أعلم بالصواب

حـ باب الاذن للصبي الحر والممتوه

(قال رحمه الله) واذا اذن الرجل لابنه الصغير في التجارة أو في جنس منها وهو

يعمل البيع والشراء فهو مأذون له في التجارات كلها مثل البعد المأذون عندنا وقال الشافعي رحمه الله الاذن له في التجارة باطل اذا كان صغيرا أو معتوها حرا كان أو مملوكا وأصل المسئلة ان عبارته صالحة للمعقود الشرعية عندنا فيما يتردد بين النصفة والمضرة وعنده هي غير صالحة حتى لو توكل بالتصرف عن الغير نفذ تصرفه عندنا ولم ينفذ عنده احتج بقوله تعالى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فقد شرط البلوغ وايناس الرشد لجواز دفع المال اليه وتمكينه من التصرف فيه فدل انه ليس بأهل للتصرف قبل ذلك قال تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما والمراد الصبيان والمجانين انه لا يدفع اليهم أموالهم بدليل قوله تعالى وارزقهم فيها واكسوم فالاذن له في التجارة لا ينفك عن دفع المال اليه ليتجر فيه والمضى فيه انه غير مخاطب فلا يكون أهلا للتصرف كالذي لا يمتل وهذا لان التصرف كلام وانما تبنى الاهلية على كونه أهلا لكلام ملزم شرعا وذلك يبنى على الخطاب (ألا ترى) أنه لعدم الخطاب بقى مولى عليه في هذه التصرفات ولو صار باعتبار عقله أهلا لمباشرتها لم يبق مولى عليه فيها لان كونه مولى عليه لجزءه عن المباشرة لنفسه والاهلية للتصرف آفة القدرة وهما متضادان فلا يجتمعان يوضحه ان اعتبار عقله مع نقصان لاجل الضرورة وانما تحقق هذه الضرورة فيما لا يمكن تحصيله بوليّه فجعل عقله في ذلك معتبرا ولهذا صحته منه الوصية باعمال البر وخيرته بين الابوين ولا تحقق الضرورة فيما يمكن تحصيله بوليّه فلا حاجة الى اعتبار عقله فيه ولان ما به كان محجورا عليه لم يزل بالاذن فان الحجر عليه لاجل الصبا أو نقصان عقله لالحق الغير في ماله اذ لاحق لاحد في ماله وهذا المعنى بمد الاذن قائم والدليل عليه أن للمولى أن يحجر عليه فلو زال سبب الحجر باذن الولي لم يكن له الحجر عليه بعد ذلك وهذا بخلاف العبد فان الحجر هناك لحق المولى في كسبه وورثته وبالأذن صار المولى راضيا بتصرفه في كسبه وبخلاف السفية فالحجر عليه لمكابرته عقله وذلك ليس بوصف لازم ولا يجوز الاذن له الا بعد زواله الا أن اذن القاضي اياه دليل زواله وحجتنا في ذلك قوله تعالى وانبلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح والابتلاء هو الامتناع بالاذن له في التجارة ليعرف رشده وصلاحه فلو نصرف بدون مباشرتهم لا يتم به معنى الابتلاء ثم علق الزام دفع المال اليه بالبلوغ وذلك عبارة عن زوال ولاية الولي عنه وبه نقول ان ذلك لا يثبت ما لم يبلغ وقال تعالى وآوا اليتامى أموالهم واسم اليتيم حقيقة يقاoul الصغير فرفقا أن دفع المال اليه وتمكينه

من التصرفات جائز اذا صار عاقلا والمراد بقوله ولا تؤثروا السفهاء أموالكم الذين لا يعقلون
أو المراد النساء وهو أن الرجل يدفع المال لزوجته ويجعل التصرف فيه اليها وذلك منهي عنه
عندنا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن أبي سلمة قم باعمر فزوج أمك من رسول
الله صلى الله عليه وسلم وكان ابن سبع سنين ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله
ابن جعفر يبيع لب الصبيان في صغره فقال بارك الله لك في صفقتك فقد مكن الصبي من
التصرف فدل أن عبارته صالحة لذلك والمعنى فيه أنه محجور اذن وليه وعرفه فينفذ تصرفه
كالبد وهذا لأنه مع الصغر أهل للتصرف اذا كان عاقلا لأنه مميز واهلية للتصرف بكونه
متكلماً عن تمييز وبيان لاعتقاده وهذان وقد صار مميزا الا ان الحجر عليه لدفع الضرر
عنه ولهذا سقط عنه الخطاب لان في توجيه الخطاب عليه اضراؤه عاجلا (ألا ترى) أنه
جعل أهلا للتوافل من الصلوات والصيام لأنه لا ضرر عليه في ذلك ولو توجه عليه الخطاب
ربما لا يؤدي للخرج ويبقى في وباله وهذا لان الصبي يقرب من المانع ويبعد من المضار
فان الصبا سبب للرحمة واعتبار كلامه في التصرف محض منفعة لان الأدنى بان سائر
الحيوانات بالبيان وهو من أعظم المنافع عند العقلاء وهذه منفعة لا يمكن تحصيلها له برأى
المولى ولهذا صح منهن التصرفات ما يتحضر منفعة وهو قبول الهبة والصدقة فاما ما يتردد
بين المنفعة والمضرة فيعتبر فيه انضمام رأى الى رأيه لتوفير المنفعة عليه فلو نفذنا ذلك منه قبل
الاذن ربما يتضرر به ويحول هذا المعنى بانضمام رأى المولى الى رأيه ولهذا لو تصرف قبل اذن
المولى فاجازه المولى جاز عندنا وهذا لأنه يتردد حاله بين أن يكون ناطرا في عاقبة أمره بما
أصاب من العقل وبين أن لا يكون ناطرا في ذلك بتقصان عقله ولا يحل للمولى أن يأذن له
شرعا ما لم يعرف منه حسن النظر في عاقبة الامر فكان اذن المولى له دليل كمال عقله أو
حسن نظره في عاقبة أمره كاذن القاضي للسفيه بعد الحجر عليه أو فيه توفير المنفعة عليه عين
لزم التصرف بانضمام رأى المولى الى رأيه فاذا اعتبرنا عقله في هذا الوجه اتسع توفير طريق
المنفعة عليه لأنه يحصل بالمنفعة التصرف مباشرة وبمباشرة وليه وذلك أنفع له من أن يسد عليه
أخذ الناس وبجمل تحصيل هذه المنفعة طريقا واحدا الا ان نظره في عاقبة الامر ووفور عقله
متردد قبل بلوغه فلا اعتبار وجوده ظاهرا يجوز للمولى أن يأذن له وتوهم التصرف فيه يبقى ولاية
المولى عليه وبتمكن من الحجر عليه بعد ذلك وهو كالسفيه فان الماضي بعد ما أطلق عنه الحجر

إذا أراد أن يحجر عليه جاز ذلك لهذا المعنى إذا عرشنا هذا فنقول اقراره بمد اذن الولي له
 بعين أو دين لتغيره صحيح لانه صار منفك الحجر عنه بالاذن فهو كما لو صار منفك الحجر عنه
 بالبلوغ وهذا اشكال انلخص علينا فانه يقول اقرار الولي عليه باطل فكيف يستفيد هو باذن
 الولي مالا يملك الولي مباشرة ولكننا نقول الولي انما لا يملك مباشرة لانه لا يتحقق ذلك
 منه فالأقرار قول من المرء على نفسه وما ثبت على الغير فهو شهادة واقرار الولي على الصبي
 قول على الغير فيكون شهادة وشهادة الفرد لا يكون حجة فأما قوله بمد الاذن اقرار منه على
 نفسه وهو من صبيح التجار وما لا يتم التجارة الا به لان الناس اذا علموا ان اقراره لا يصح
 يتحزون عن معاملته فن يعامله لا يتمكن من أن يشهد عليه شاهدين في كل تصرف فلماذا
 جاز اقراره في ظاهر الرواية وكما يجوز اقراره فيما اكتسبه يجوز فيما ورثه عن أبيه وفي رواية
 الحسن عن أبي حنيفة لا يجوز اقراره فيما ورثه عن أبيه لان صحة اقراره في كسبه لحاجته الى
 ذلك في التجارات وهذه الحاجة تنعدم في الموروث من أبيه وهو ظاهر الرواية ان انفكك
 الحجر عنه بالاذن في حكم اقراره بمنزلة انفكك الحجر عنه بالبلوغ بدليل صحة اقراره فيما اكتسبه
 فكذلك فيما ورثه لان كل واحد من المالكين مملوكه وهو فارغ عن حق الغير وهذا لانه اذا
 انضم رأى الولي الى رأيه التحق بالبالغ ولهذا نفذ أبو حنيفة رحمه الله تصرفه بمد الاذن في
 الثمن القالحش على ما نبهته في موضعه فكذلك في حكم الاقرار يتحق بالبالغ ثم صحة الاذن له من
 وليه وولييه أبوه ثم وصى الاب ثم الجد أب الاب ثم وصيه ثم القاضي أو وصي القاضي فأما
 الام أو وصى الام فلا يصح الاذن منهم له في التجارة لانه غير ولي له في التصرفات مطلقا بل
 هو كالأجنبي الا فيما يرجع الى حفظه ولهذا لا يملك بيع عقاره والاذن في التجارة ليس من
 الحفظ فلماذا لا يملكه ولو أقر الصبي المأذون بنصب أو استهلاك في حال اذنه أو أضافه الى
 سابق الاذن جاز اقراره بذلك لان ضمان النصب والاستهلاك من جنس ضمان التجارة ولهذا
 صح اقراره به من العبد للمأذون وكان مؤاخذا به في الحال وانفكك الحجر عنه بالاذن كانفكك
 الحجر عنه بالبلوغ ولو أقر بمد البلوغ انه فعل شيئا من ذلك في صغره كان مؤاخذا به في
 الحال فكذلك اذا أقر بمد الاذن ولو كاتب هذا الصبي مملوكه لم يميز لانه منفك الحجر عنه
 في التجارة والكتابة ليست من عقود التجارة (ألا ترى) ان العبد المأذون لا يملكها ولا يقال
 فالاب والوصي يملك الكتابة في عبد الصبي وهذا لان تصرفهما مقيد بشرط النظر ويتحقق

في الكتابة النظر وأما تصرف الصبي بعد الاذن فسيد بالتجارة والكتابة ليست بتجارة ولهذا لا يملك الصبي المأذون تزويج أمته في قول أي حنيفة ومحمد وإن كان الأب والوصي يملكان ذلك وأما تزويج المبدفلا يملكه الصبي لانه ليس بتجارة ولا يملك أبوه ووصيه لانه ليس فيه نظر للصبي بل فيه تسيب المبد والزام المهر والنفقة عليه من غير منفعة للصبي فيه وكذلك لو كبر الصبي فأجاز له لم يحز لانه إنما يتوقف على الاجازة ماله يحز حال وقوعه ولا يحز لهذا التصرف حال وقوعه فتميز فيه جهة البطلان وكذلك العتق على مال لا يصح من الصبي لانه ليس من التجارة ولا من الولي لانه لا منفعة للصبي في ذلك بل فيه ضرر به من حيث انه يزول ملكه في الحل بيد في ذمة مفلسه ولو أجاز له الصبي بعد الكبر لم يحز لانه لا يحز له عند وقوعه وكذلك لو فعله أجنبي بخلاف ما لو زوج الأجنبي أمته أو كاتب عبده فأجاز له الصبي بعد ما كبر فهو جائز لان لهذا التصرف مجزا حال وقوعه وهو وليه والولي في الاجازة ناظر له فاذا صار من أهل أن يستبد بالنظر لنفسه نفذ باجازته وهذا هو الاصل فيه ان كل شيء لا يجوز الأب والوصي أن يفعلاه في مال الصبي فاذا فعله أجنبي فأجاز له الصبي بعد ما كبر فهو جائز لان الاجازة في الانتهاء كالاذن في الابتداء وهذه التصرفات تنفذ بالاذن في الابتداء ممن قام رأيه مقام رأى الصبي فينفذ بالاجازة في الانتهاء من ذلك الاذن أو من الصبي بعد ما كبر لانه هو الاصل في هذا النظر ولو زوج هذا الصبي عبده أمته أو فصل ذلك أبوه أو وصيه لم يحز عندنا خلافا لفرق وقد بيناه في كتاب الكساح قال (ألا ترى) أن الامة لو يمت فاعتقت لحق المبد نفقها فدل على انه لا يملك عن معنى الضرر في حق الصبي ويستوى في ذلك ان كان على الصبي دين أو لم يكن لار الدين في ذمته وولاية الولي عليه لا تتعين بل حقوق الدين اياه بخلاف المبد ولو كان للصبي امرأة ففعلها أبوه أو أجنبي أو طلقها أو أعتق عبده ثم أجز الصبي بعد ما كبر فهو باطل لانه لا يحز لهذا التصرف عند وقوعه فالطلاق والعتاق محض ضرر حاجل في حقه فلا يمتد فيه عقله ولا ولاية الولي عليه لان ثبوت الولاية عليه لتوفير المنفعة له لا للاضرار به واذا قال حين كبر قد أوقعت عليها الطلاق الذي أوقع عليها فلان أوقعت على المبد ذلك العتق الذي أوقعه فلان وقع الطلاق والعتاق لان هذا اللفظ ايقاع مستقبل (ألا ترى) أنه يملك الايقاع ابتداء بهذا اللفظ فيكون اضافته الى أوقع ولا تشرىف العدد والصفة لا أن يكون أصل الايقاع من فلان لكنه من الموقع في الحال

وهو من أهله بخلاف الاجازة منه فان الاجازة قيد للتصرف الذي بأمره فلان (ألا ترى) أن
 إيقاع الطلاق والتماق بلفظ الاجازة منه لا يصح ابتداء وقد تبين جهة البطلان فيما بأمره قبل
 بلوغه فاجازته لذلك بعد البلوغ تكون لنوا واذا باع الصبي وهو يبتل البيع عبدا من رجل
 بألف درهم وقبض الثمن ودفع العبد ثم ضمن رجل للمشتري ما أدركه في العبد من درك
 فاستحق العبد من يد المشتري فان كان الصبي مأذونا رجع المشتري بالثمن ان شاء على الصبي
 وان شاء على الكفيل لان الكفالة التزام المطالبة بما على الاصيل فالصبي المأذون مطالب بضمان
 الدرك عند الاستحقاق فيصح التزام الكفيل عنه ذلك ويتخير المشتري فان رجع على الكفيل
 رجع الكفيل على الصبي ان كان كفل بأمره لان هذه الكفالة تبرع على الصبي لامنه وهو
 في التبرع عليه كالبالغ وأمر التبرع بالكفالة المتميز اذا كان مأذونا بمنزلة استرضاه وان كان الصبي
 محجورا عليه فالضمان عنه باطل لانه غير مطالب بضمان الاستحقاق فالكفيل عنه التزم
 مالا مطالبة عليه فيه فلهذا لا يجب على الكفيل شيء ولا على الصبي أيضا ان كان الثمن قد
 هلك في يده أو استهلكه لان فله كان بتسليط صحيح من المشتري حين سلم الثمن اليه وان كان
 قائما بعينه في يده أخذه المشتري لانه وجد عين ماله وان كان الرجل ضمن للمشتري في أصل
 الشراء أو ضمنه قبل أن يدفع المشتري الثمن الى الصبي ثم وقع الثمن على لسان الكفيل ثم
 استحق العبد من يده فالضمان جائز ويأخذ المشتري الكفيل بالثمن لان المشتري انما سلم
 الثمن الى الصبي على ان الكفيل ضامن له فتسليمه على هذا الشرط صحيح لان الكفيل ملتزم
 لهذا الضمان وهو من أهله بخلاف الاول فهناك الدفع حصل على ان الصبي ضامن له والصبي
 المحجور ليس من أهل التزام هذا الضمان ثم الكفيل بعد ذلك التزم مطالبة ليست على الاصيل
 فكان باطلا (ألا ترى) ان رجلا لو قال لرجل ادفع الى هذا الصبي عشرة دراهم ينفقها على
 نفسه على اني ضامن لها حتى أردها عليك والصبي محجور عليه فعمل كان ضامبا على الكفيل
 ولو كان دفع الدراهم أولا الى الصبي وأمره أن ينفقها على نفسه ثم ضمنها له رجل بعد الدفع كان
 ضمانه باطلا والفرق ما بينا واذا اشترى الصبي المأذون عبدا فأذن له في التجارة فهو جائز
 لان الاذن في التجارة من صنيع التجار ومما يقصد به تحصيل الربح ولهذا صح من العبد
 المأذون فكذلك من الصبي المأذون وكذلك لو أذن له أبوه أو وصيه في التجارة لان تصرفهما
 في كسبه وان مأذونا صحيح بمنزلة البيع والشراء سواء كان على الصبي دين أو لم يكن لان

دين الحر في ذمته لا تطلق له بهالة بخلاف دين المأذون فانه يتعلق بكسبه ويصير المولى من التصرف في كسبه كاجنبي آخر اذا كان الدين مستترقا واذن القاضي أو الوالي الذي استعمل القاضي لبعد الصبي في التجارة صحيح بمنزلة اذنه للصبي لان ولاية التصرف عليه فيما يرجع الى النظر له ثابت عند عدم الاب والوصي للقاضي أو الوالي واذن أمير الشرط ومن لم يول القضاء له في ذلك باطل لانه لا ولاية لهؤلاء عليه في التصرف في نفسه وماله والمتوه الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة الصبي في جميع ذلك لانه مولى عليه كالصبي ولكنه يعقل التصرف وفي اعتبار عقله توفير المنفعة عليه كما قررنا في الصبي وهذا بخلاف التخيير بين الابوين فانه لا يعتبر عقل الصبي في ذلك عندنا لان الظاهر انه يختار ما يضره لانه يميل الى من لا يضره ولا يؤاخذ به بالآداب فلم يكن في هذا التخيير توفير المنفعة عليه ولهذا لا يعتبر عقله في باب الوصية لان الوصية ليست من التصرفات التي فيها المنفعة له باعتبار الوضع بل هو نظير الهبة في حياته وان كان المتوه لا يعقل البيع والشراء فأذن له أبوه أو وصيه في التجارة لا يصح لانه بمنزلة الصبي الذي لا يعقل يتكلم عن هديان لاعتنا ببيان ولو أذن للمتوه الذي يعقل البيع والشراء في التجارة ابنه كان باطلا لانه لا ولاية لابن على الاب في التصرف في ماله وقد بينا ان الاذن في التجارة لا يصح من لا يثبت له ولاية التصرف مطلقا وعلى هذا لو أذن له أخوه أو عمه أو واحد من أقربائه سوى الاب والجدة باطل لما قلنا

باب الحجر على الصبي والهبد والمتوه

(قال رحمه الله) واذا باع العبد المأذون له في التجارة واشترى فلحقه دين أو لم يلحقه ثم أراد مولاه أن يحجر عليه فليس يكون الحجر عليه الا في أهل سوقه عندنا وقال الشافعي صحيح وان لم يعلم به أحد من أهل سوقه وهو بناء على مسألة الوكالة ان عزل الوكيل لا يصح الا بعلمه عندنا وعنده يصح بغير علمه فكذلك الحجر على العبد عنده يصح بغير علم العبد وبغير علم أهل السوق له لان الاذن عنده امانة كالوكالة وهذا لان المولى يتصرف في خالص حقه فلا يتوقف تصرفه على علم الغير به ولان الاذن لا يتعلق به اللزوم فلم يملك الحجر عليه الا في أهل سوقه ثبت به اللزوم من وجه ثم الاذن صحيح وان لم يعلم به أهل سوقه فكذلك الحر الذي يرفعه وعزل الوكيل صحيح بعلمه وان لم يعلم به من يملكه فكذلك

الحجر على العبد ولكننا نشترط علم أهل السوق لدفع الضرر والغرور عنهم فان الاذن عم وانتشر
ففيهم فهم يعاملونه بناء على ذلك فلو صح الحجر بغير علمهم تضرروا به لان العبد ان اكتسب
ربحاً أخذته المولى وان لحقه دين أقام اليئنة ان كان قد سحجر عليه فتأخر حقوقهم الى ما بعد العتق
ولا ندرى أين يقع أم لا ومتى يقع والمولى يعمم الاذن بصير كالقار لم فلدفع الضرر قلنا لا يثبت
الحجر ما لم يعلم به أهل سوقه ثم هو بالحجر يلزمهم التحرز عن معاملته والخطاب الملزم للغير
لا يثبت حكمه في حقه ما لم يعلم به كخطاب الشرع (الآ ترى) ان أهل قباء كانوا يصلون الى
بيت المقدس بعد الامر باستقبال الكعبة وجوز لهم ذلك لانهم لا يعلمون به وهذا لانه لا يتمكن
من الاثثار الا بعد العلم به الا ان في الوكالة شرطنا علم الوكيل لدفع الضرر عنه ولا يشترط علم
أهل السوق لانه لا ضرر عليهم في الزل فان تصرفهم معه نافذ سواء كان وكيلاً أو لم يكن ثم
الحجر رفع الاذن وانما يرفع الشيء ما هو مثله أو فوقه فاذا كان الاذن منتشراً لا يرفعه الا حجر
منتشر وكان ينبغي أن يشترط اعلام جميع الناس بذلك الا ان ذلك ليس في وسع المولى والتكليف
ثابت بقدر الوسع والذي في وسعه اشهار الحجر بان يكون في أهل سوقه لان أكثر معاملاته
مع أهل سوقه وما ينتشر فيهم يصل خبره الى غيرهم عن قريب فان حجر عليه في بيته ثم باع
البد أو اشترى ممن قد علم بذلك فيمعه وشراؤه جائز لان شرط صحة الحجر التشهير ولم يوجد
فلا يثبت حكمه في حق من علم به كما لا يثبت في حق من لم يعلم به وهذا لان الحجر لا يقبل
التخصيص كالاذن ولم يمكن اثباته في حق من لم يعلم به فلو ثبت في حق من علم به كان حجراً
خاصاً وذلك لا يكون (الآ ترى) انه لو أذن له في أن يشتري ويبيع من قوم باعائهم ونهائه
عن آخرين فيبايع الذين نهاه عنهم كان جائزاً وهذا بخلاف خطاب الشرع فان حكمه ثبت
في حق من علم به لان الخطاب مما يقبل التخصيص وكل واحد من المخاطبين الحكم في حقه
كانه ليس معه غيره واذا أتى المولى بعبده الى أهل سوقه فقال قد حجرت على هذا فلا تبايوه
كان هذا حجراً عليه لان المولى أتى بما في وسعه وهو تشهير الحجر فيقام ذلك مقام علم جميع
أهل السوق به بمنزلة الخطاب بالشرائع فان الذي اذا أسلم ولم يعلم بوجوب الصلاة عليه
حتى مضى زمان يلزمه القضاء لا شهر حكم الخطاب في دار الاسلام والحربي اذا أسلم في دار
الاسلام لا يلزمه القضاء ما لم يعلم لان حكم الخطاب غير منتشر في دار الحرب ثم المولى قد
أنذره بما أتى به من الحجر عليه في أهل سوقه وقد أعذر من أنذر فيخرج به من أن يكون

غارا لهم أو مضرا بهم بذلك ولكن هذا اذا كان بمحضر الاكثر من أهل سوقه فان
 كان اتما حضر ذلك من أهل سوقه رجل أو رجلان لم يكن ذلك حجرا حتى يحضر الاكثر من
 أهل سوقه لان المقصود ليس عين السوق (ألا ترى) أنه لو أتى به الي سوقه ليلا وجعل
 ينادى قد حجرت على هذا لم يكن ذلك معتبرا فعرفنا أن المقصود علم أهل السوق وليس في
 وسعه اعلام الكل فيقام الاكثر مقام الكل فاذا حضر ذلك الاكثر من أهل سوقه يجعل ذلك
 كحضور جماعتهم ثبت حكم الحجر في حق من علم به وفي حق من لم يعلم به وان لم يحضر ذلك أكثر
 أهل السوق جعل كأنه لم يحضر أحد منهم (ألا ترى) انه لو دعا برجل من أهل سوقه الى
 بيته وحجرت عليه بمحضر منه لم يكن حجرا ولو دعا الى منزله جماعة من أهل سوقه فأشهدهم
 انه قد حجر عليه كان حجرا وهذا لان ما يكون بمحضر من الجماعة قل ما يفتي فاما ما يكون
 بمحضر الواحد والمثني فقد يفتي على الجماعة وشرط صحة الحجر تشييده فاذا كان عند جماعة من أهل
 سوقه فقد وجد شرطه ولو خرج البعد الى بلد للتجارة فأقن المولى أهل سوقه فأشهدهم انه قد
 حجر عليه والبعد لا يعلم بذلك لم يكن هذا حجرا عليه لانه انما خرج ليعامل غير أهل سوقه
 فباعلام أهل السوق لا يتم معنى دفع الضرر والغرور ولان علم البعد بالحجر شرط لثبوت حكم
 الحجر في حقه كعلم الوكيل بالغرور وهذا لان البعد يتضرر لصحة الحجر عليه قبل علمه لانه
 يتصرف على أن يقضى ديونه من كسبه ورقبته فاذا لحقه دين وأقام المولى البيئته أنه قد كان حجر
 عليه تأخر ديونه الى عتقه وبمد المتق يئزمه أداؤها من خالص ماله وفيه من الضرر عليه ما لا يخفى
 وكذلك لو كان البعد في المصر ولكنه لم يعلم بالحجر فليس هذا بحجر عليه بل يشذ تصرفه مع
 أهل سوقه ومع غيرهم مالم يعلم بالحجر فاذا علم البعد بذلك بمد يوم أو يومين فهو محجور
 عليه حين علم وما اشترى وباع قبل أن يعلم فهو جائز لان شرط صحة الحجر علمه به فكل
 تصرف سبق ما هو شرط الحجر فهو كالتصرف الذي سبق الحجر وكل تصرف كان بعد
 علمه بالحجر فهو باطل لان دفع الضرر والغرور قد حصل بعلمه بالحجر فان كان المولى يراه
 يشتري ويبيع بمد ما حجر عليه قبل أن يعلم به البعد فلم ينه ثم علم به البعد فباع أو اشترى
 بعد علمه فالتباس في هذا أن يكون محجورا وأن لا تكون رؤيته اياه يبيع ويشترى اذا
 مستتبلا لانه كان مأذونا على حاله حين رآه يشتري ويبيع والسكوت عن النهي دليل الرضا
 فانما يعتبر ذلك في حق من لا يكون مأذونا لرفع الحجر به فاما في حق من هو مأذون فسكوته

عن النبي وجودا وعد ما بمنزلة ولكنه استحسن وجعل ذلك اذنا من المولى له في التجارة
وابطالا لما كان أشده من الحجر لان الحجر كان موقفا على علم العبد به والحجر الموقوف
دون الحجر النافذ ثم رويته تصرف العبد وسكوته عن النبي لما كان رافعا للحجر النافذ الذي
قد علمه العبد فلان يكون رافعا للحجر الموقوف أولى وهذا لان السكوت بمنزلة الاذن
الصريح ولو قال بمد ذلك الحجر قد أذنت لك في التجارة كان هذا اذنا مبطالا لذلك الحجر
الموقوف فكذلك اذا سككت عن النبي فان ذلك الحجر كان لكرهه تصرفه والسكوت
عن النبي بمد الروية دليل الرضا بتصرفه والرضا بمد الكراهة كامل واذا أذن له في التجارة ولم
يعلم بذلك أحد سوى العبد حتى حجر عليه يعلم منه بتصرفه من أهل سوقه فهو محجور عليه
لوصول الحجر الى من وصل اليه الاذن وهو العبد فيه تين أن الحجر مثل الاذن والشيء يرفعه
ما هو مثله ثم اشتراط علم أهل السوق بالحجر كان لدفع الضرر والترويع عنهم وذلك المعنى لا يوجد
هنا لانهم لم يعلموا بالاذن ليعاملوه بناء على ما علموه فان علم بمد ذلك أهل سوقه باذنه ولم
يعلموا بالحجر عليه فالحجر صحيح لانه لما كان الحجر قبل علمهم بالاذن قد بطل به حكم ذلك الاذن
وانما علموا بمد ذلك باذن باطل بخلاف ما لو علموا بالاذن قبيل قول المولى حجرت عليه
ولكنهم لم يعاملوه حتى كان الحجر من المولى عليه لان الحجر ههنا باطل مالم يعلم به أهل سوقه
لان الاذن قد انتشر فيهم حين علموا به فلا يبطله الاحجر منتشر فيهم ولو لم يعلم بالاذن غير
العبد ثم حجر عليه والعبد لا يعلم به فاشترى وباع كان مأذونا والحجر باطل لانه ما وصل
الحجر الى من وصل اليه الاذن وهو العبد وهو نظير عزل الوكيل فانه اذا علم بالوكالة ولم يعلم
بالمزل لا يصير معزولا سواء كان الوكيل عبدا له أو حرا فكذلك حكم الحجر واذا أذن العبد
في التجارة فاشترى وباع وهو لا يعلم باذن المولى ولم يعلم به أحد فليس هو بمأذون ولا يجوز
شيء من تصرفاته لان حكم الخطاب لا يثبت في حق المخاطب مالم يعلم به خصوصا اذا كان
ملزما اياه وهذا خطاب ملزم لانه لا يطالب بمعية تصرفاته قبل الاذن في الحال وبطلب بذلك
بمد الان فكما لا يثبت حكم الحجر في حقه مالم يعلم به لدفع الضرر عنه فكذلك حكم الاذن فان
علم بمد ذلك فباع واشترى جاز ما قبله بمد العلم بالاذن ولم يجوز ما قبله لانه حين علم فاعلم ثم شرط
الاذن في حقه الآن وكأنه اذن له في الحال فلا يؤثر هذا الاذن فيما كان سابقا عليه من تصرفاته
ولو أمر المولى قوما أن يبايعوه فبايعوه والعبد لا يعلم بأمر المولى كان شرائه وبيعه معهم جائزا

هكذا ذكر هنا وفي الزيادات قال اذا قال الاب اني ابيع ابني فلان لم يعلم بذلك فان أخبروه
 بمقالة الاب قبل أن يبايعوه نفذ تصرفهم معه وان لم يخبروه لم ينفذ وفي الوكالة ذكر المسئلة
 في الموضعين اذا قال اذهب فاشتر عبي هذا من فلان قال في أحد الموضعين ان أعلمه
 بمقالة الموكل صح شراؤه منه وقال في الموضع الآخر وان لم يعلمه ذلك ولكنه اشتراه منه
 جاز شراؤه فقيل في الفصول كلها روايتان في احدى الروايتين الاذن في الابتداء كالاجازة
 في الانتهاء واجازته كاملة في نفوذ التصرف سواء علم بمن باشر التصرف أو لم يعلم وكذلك
 أمره بالتصرف في الابتداء وفي الرواية الاخرى قال هو ملزم في حق التصرف والالزام
 لا يثبت في حقه ما لم يعلم به وقيل انما يختلف الجواب لاختلاف الموضوع ففي الزيادات
 وضع المسئلة في الحر وليس للاب ولاية الزام الدين في ذمة أبيه فالملزم الابن باذن الاب
 لا ينفذ التصرف في حقه وللولي ولاية شغل مالية عبده بدينه (الآ ترى) انه يرهنه بالدين
 فيصح والحاجة الى الاذن هنا ملق الدين بمالية الرقبة لا بقرته في العبد فالدين بالمعاملة
 يجب في منتهى وان كان محجورا عليه حتى يؤخذ به بعد التيق ولهذا صح تصرف من أمره
 المولى بالمعاملة معه وان لم يعلم العبد بمقالة المولى وقد قررنا تمام هنا في الزيادات فان اشترى
 العبد بعد ذلك من غيرهم وباع ثوبه جائز لان من ضرورة الحكم بنفوذ تصرفه مع الذين
 أمرهم المولى بمبايعته الحكم بأنه مأذون والاذن لا يقبل التخصيص فاذا ثبت في حق البعض
 ثبت في حق الكل ولو كان الذين أمرهم المولى أن يبايعوه لم يذللوا ويايهم غيرهم وهم
 لا يعلمون باذن المولى والعبد لا يعلم به أيضا كانت مبايعتهم اياه باطلة وعو محجور عليه على
 حاله لان مجرد مقالة المولى لا يصير العبد مأذونا قبل أن يعلم به ولكن ثبت حكم الاذن في
 حق الذين أمرهم بمبايعته ضمنا لتصرفهم معه للحاجة الى دفع الضرر والفرور منهم وما
 ثبت ضمنا لشيء لا يثبت قبله وثبوت حكم الاذن في حق سائر الناس كان لضرورة الحكم
 بنفوذ تصرفه مع الذين أمرهم المولى بمبايعته فلا يثبت ذلك قبل تصرفه معهم فان يبايعه
 بعد ذلك الذين أمرهم المولى ثم يبيع العبد منهم قوما آخرين جازت مبايعته مع الذين
 أمرهم المولى بها ومع من يبيعهم بعدهم ولم تصح المبايعات التي كانت قبل ذلك أما نفي مبايعته
 مع الذين أمرهم المولى بها فللحاجة الى دفع الضرر والفرور عنهم بنفوذهم من بعدهم فلان
 الاذن لا يقبل التخصيص ولا يجوز ذلك في من الابن كان عاملا قبل البيع وكان الاذن في

حق الذين أسرمهم ثبت حكمه مقصودا وفي حق غيرهم تبع والتبع يتبع الاصل ولا يسبقه
 واذا باع المولى العبد المأذون وعليه دين أولا دين عليه وقبضه المشتري فهذا حجر عليه علم به
 أهل سوقه أو لم يعلموا لان المشتري بالقبض قد ملكه فان قيام الدين على العبد يمنع لزوم
 البيع بدون رضا الزمراء ولكن لا يمنع وقوع الملك للمشتري اذا قبضه لان ذلك لا يزيل
 تمكن الزمراء من نقضه ولهذا لو أعتقه المشتري كان عتقه نافذا وانما كالحجر عنه كان
 في ملك المولى وملك المشتري ملك متجدد ثابت بسبب متجدد فلا يمكن اظهار حكم ذلك
 الاذن فيه فيثبت الحجر لفوات محل الاذن وذلك أمر حكيم فلا يتوقف على علم أهل
 السوق به كما لو أعتق العبد الذي كان وكل الوكيل يبيعه فانه ينزل الوكيل وان لم يعلم به
 وكذلك لو وهبه لرجل وقبضه الموهوب له لان الملك يتجدد للموهوب له وكذلك لو مات
 المولى يصير العبد محجورا عليه علم بذلك أهل سوقه أو لم يعلموا لان صحة الاذن باعتبار
 رأى المولى وقد انقطع رأيه بالموت وحكم الاذن هو الرضا من المولى بتعلق الدين بمالية
 رقبته وقد صار ملك المالية بموته حق ورثته وجدد لهم صفة المالية في مالية رقبته وان
 كان الملك هو الذي كان للمولى ولكن رضا المولى غير منسحب في ابطال حق ورثته عن
 مالي الرتبة فلهذا في المانفي نانا لا يبيح حكم الاذن بد موت المولى واذا أشهد المولى أهل
 سوقه انه قد حجر على عبده وأرسل الى العبد ربه ولا يترك به اليه كتابا يثبت به الكتاب
 أو أخبره الرسول فهو محجور عليه حينئذ ذلك لان عبارات الرسول كناية عن
 والكتاب أحد اللسانين وهو من يأتي كالخطاب ممن دنا (ألا ترى) ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان مأمورا بالتبليغ الى الناس كافة ثم كتب الى مالوك ألا تاتوا وأرسل اليهم من يدعوهم
 الى دين الحق وكان ذلك تبليغا تاما منه صلى الله عليه وسلم وان أخبره بذلك رجل لم يرسله مولا
 لم يكن حرجا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله - حتى يخبر به رجلان أو رجل عدل يعرفه
 العبد والى أبي يوسف ومحمد وجهما الله من أخيه بذلك من رجل أو امرأة أو رجل عار
 محجورا عليه بعد أن يتوثق الخبر حقا وهذا الخلاف في نصول منها عزل الوكيل ومنها سكوت
 البكر اذا أخبرها الفضولي بالسكاح ومنها سكوت السميع عن الطلب اذا أخبره فضولي بالبس
 ومنها اختيار التماس اذا أعتق المولى عبده الجاني بعد ما أخبره فضولي بمجاءه فطريقهما في الشكل
 ان هذا من باب المعاملات وخبر الواحد في المعاملات مقبول وان لم يكن عدلا كما لو أخبر

بالوكالة وبالأذن للمبد وهذا لان في اشتراط المدالة في هذا الخبر ضرب جرج فكل أحد
 لا يتمكن من احضار عدل عند كل ماملة ولهذا سقط اشتراط المدد فيه بخلاف الشهادات
 فذلك يسقط اعتبار المدالة فيه ومتى كان الخبر حقا فالخبر به كانه رسول المولى لان المولى
 حين حجر عليه بين يديه فكانه أمره أن يبلته الحجر دلالة والدلالة في بعض الاحكام
 كالصريح خصوصا فيما يبي على التوسع ولو أرسله لم يشترط فيه صفة المدالة فكذلك هنا وأبو
 حنيفة رحمه الله استدلل بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا فقد أمر الله
 بالتوقف في خبر الفاسق وذلك منع من العمل بخبر الفاسق فلو أثبتنا الحجر والعزل بخبر الفاسق
 لكان ذلك حكما يخالف النص بخلاف الرسول فانه ثابت عن المرسل فبارة الرسول كباره
 المرسل فأما القضيولى فليس بنائب عن المولى لانه ما أنابه مناب نفسه في حكم الخبر مقصورا عليه
 وهو فاسق فكان الواجب التوقف في خبره بالنص ثم هذا خبر مازم لانه يلزم المبد الكف عن
 التصرف والشفيع طاب المواتية والبكر حكم النكاح والمولى حكم اختيار القداء وخبر الفاسق
 لا يكون ملزما كخبره في الديانات بخلاف اخباره بالوكالة والأذن فان ذلك غير ملزم لانه
 بالخيار ان شاء تصرف وان شاء لم يتصرف وتقرير هذه ان لهذا الخبر شعبتين شبه رواية
 الاخبار من حيث الزام العمل به وشبه الاخبار بالوكالة من حيث انه ماملة وما تردد بين
 أصليين يوفى حظه عليها فلا اعتبار معنى الازام شرطانية المدالة ونسبها بالمعاملات لا يشترط فيه
 المدد واختلاف مشيختنا رحمهم الله فيما اذا أخبره بذلك فاسقان فنهم من يقول لا يصير محجورا
 عليه أيضا لان خبر الفاسقين كخبر فاسق واحد في أنه لا يكون ملزما وأنه يجب التوقف فيه
 ومن اختار هذا الطريق قال معنى اللفظ المذكور في الكتاب حتى يخبره وجلان أو رجل عدل
 فان قوله عدل يصالح نفا للواحد والثني يقال رجل عدل ورجال عدل ومنهم من يقول اذا
 أخبره بذلك فاسقان صار محجورا عليه فظاهر هذا اللفظ يدل عليه فانه أطلق الرجلين وانما
 قيد بالمدالة الواحد وهذا لانه يشترط في الشهادة المدد والمدالة لوجوب القضاء بها وتأثير
 المدد فوق تأثير المدالة (الآثرى) أن قضاء القاضى بشهادة الواحد لا ينفذ وبشهادة الفاسقين
 ينفذ وان كان مخالفا للسنة ثم اذا وجدت المدالة ههنا بدون المدد ثبت الحجر بالخبر فكذلك اذا
 وجد المدد دون المدالة وهذا لان طمأنينة القلب تزداد بالمدد كما تزداد بالمدالة ويختلفون على
 قول أبي حنيفة في الذى أسلم في دار الحرب اذا أخبره فاسق بوجوب الصلاة عليه هل يلزمه

القضاء باعتبار خبره فمنهم من يقول ينبغي أن لا يجب القضاء عندهم جميعا لأن هذا من أخبار الدين والعدالة شرط بالاتفاق وأكثرهم على أنه على الخلاف كما في الخبر والزمل قال رضى الله عنه والاصح عندي أنه يلزمه القضاء ههنا لأن من أخبره فهو رسول رسول الله بالتبليغ قال عليه السلام نضر الله امرأ سمع منا مقالة فوراها كما سمعنا ثم أداها الى من لم يسمها وقد بينا في خبر الرسول أنه بمنزلة خبر المرسل ولا يعتبر في الالتزام أن يكون المرسل عدلا فكذلك ههنا ولا يدخل على هذا رواية التماسق الاخبار لأن هناك لا يظهر رجحان جانب الصدق في خبره وبذلك يبين كون الخبر به حقا وههنا نحن نعلم أن ما أخبره به حق فيثبت حكمه في حق من أخبره التماسق به حتى يلزم القضاء فيما يتركه بعد ذلك وإذا أبق العبد المأذون له في التجارة فإبقاءه حبر عليه وقال زفر رحمه الله لا يصير محجورا عليه بالابق لأن صحة الاذن باعتبار ملك المولى وقيام رأيه ولم يحتل ذلك بإبقاءه والدليل عليه أن الابق لا ينافي ابتداء الاذن فإن المحجور عليه إذا أبق فأذن له المولى في التجارة وعلم به العبد كان مأذونا وما لا يمنع ابتداء الاذن لا يمنع بقاءه بطريق الاولى ولكننا نقول لما جعل دلالة الاذن كال تصريح به فكذلك دلالة الحبر كال تصريح بالحبر وقد وجدت دلالة الحبر بعد إبقاءه لأن الظاهر أن المولى انما يرضى بتصرفه ما بقي تحت طاعته ولا يرضى بتصرفه بعد تحرده وإبائه ولهذا صبح ابتداء الاذن بعد الابق لأنه يسقط اعتبار الدلالة عند التصريح بخلافه * يوضحه ان حكم الاذن رضا المولى بتعلق الدين بمالية رقبته وقد توت المالية فيه بالاتفاق ولهذا لا يجوز فيه شيء من التصرفات التي تنبئ على ملك المالية فكان هذا وزوال ملك المولى عنه في المعنى سواء يوضحه ان المولى لو تمكن منه أوجبه عقوبة جزاء على فعله وحجر عليه فإذا لم يتمكن منه جصله الشرع محجورا عليه كالمرتد الاحق بدار الحرب لو تمكن منه القاضي موته حقيقة بالقتل ويقسم ماله بين ورثته فإذا لم يتمكن من ذلك جصله الشرع كاليت حتى يقسم القاضي ماله بين ورثته فان بايه رجل بعد الابق ثم اختلعا فقال المولى كان آبقا وقل من بايه لم يكن آبقا لم يصدق المولى على إبقائه الا بينة لأن كونه مأذونا معلوم وسبب الحبر الطارئ عليه متنازع فيه فالقول قول من ينكره (ألا ترى) ان المولى لو ادعى أنه كان حبر عليه أو كان باعه من انسان قبل مبايعة العبد مع هذا الرجل لا يصدق في ذلك الا بينة فكذلك اذا ادعى أنه كان آبقا فان أقام البينة على ذلك فقد أثبت الحبر العارض بالحجة وان أقام

للمولى البيعة انه ابقى منه الى موضع كذا وأقام الذي بايع العبد البيعة أن المولى أرسله الى
 ذلك الموضع يشتري فيه ويبع فالبيعة بيعة الذي بايع العبد أيضا لانه ثبتت اوسال المولى اياه
 واذنه في الذهاب الى ذلك الموضع وبيعة للمولى تنفي ذلك وفيها هو المقصود وهو تعلق الدين
 بمالية رقبته من بائع العبد ثبت لذلك بالبيعة والمولى ينفي فكان الميثب أولى فان ارتد العبد
 المأذون ثم تصرف فان قتل على رده أو مات بطل جميع ما صنع في قول أبي حنيفة رحمه الله
 وان أسلم جاز جميع ذلك وفي قول أبي يوسف ومحمد جميع ذلك جائز ان أسلم أو قتل على
 رده لان انفكاك الحجر عنه بالاذن كأنفكاك الحجر عنه بالعتق ومن أصل أبي حنيفة ان
 تصرف المرتد لنفسه يوقف اذا كان حرا فكذلك اذا كان عبدا وان كانت أمة جاز جميع
 ما صنعت في ردها ان أسلمت أو لم تسلم بمنزلة الحرية المرتدة وهذا لان الرجل يقتل بالردة
 حرا كان أو عبدا فكما يوقف نفسه يوقف تصرفه في كسبه والمرأة لا تقتل فلا يوقف تصرفها
 في كسبها كما لا يوقف تصرف الرجل بغيرها لانها لا تستحق قتله بغير الزنا والربح حريمه
 بوجوب الحجر عليه فكذلك اذا يوقف حكم نفسه بالردة بتوقف حكم الحجر سببه بدنه
 فارق المكاتب فان تصرفه في كسبه بغير رده نافذ لان انفكاك الاجر عنه من حكم الكتابه
 وموته حقيقة لا ينافي بقاء الكتابة فان المكاتب اذا مات عن ولاء أو عن ولد يسمى في بقية
 الكتابة فكذلك استحقاق نفسه بالردة لا يمنع بقاء الكتابة فلهذا ينفذ تصرفه بخلاف العبد
 واذا أسر المدعو عبدا مأذونا له وأحرزوه في دارهم فقد صار محجورا عليه لزوال ملك المولى
 عنه وثبوت ملكهم فيه بالاحراز فان انفلت منهم أو أخذه المسلمون فردوه على صاحبه لم
 يمد مأذونا الا باذن جديد لان الاذن بطل لقوات عمل حكمه والاذن بعد بطل لا يعود
 الا بالجديد وان كان أمل الحرب لم يحرزوه في دارهم حتى انفلت منهم فاخذته المسلمون
 فردوه على صاحبه فهو على اذنه لانه بمنزلة المنسوب في يدهم ما لم يحرزوه والنصب لا يزول
 ملك المولى ولا يوجب الحجر على المأذون (ألا ترى) ان المولى لو أعتقه قبل أن يحرزوه
 نفذ عتقه بخلاف ما بعد الاحراز واذا باع المولى عبده المأذون له فيما قاسدا بخمر أو خنزير
 وسلمه الى المشتري فباع واشترى في يده ثم رده الى البائع فهو محجور عليه لان المشتري قد
 ملكه بالقبض مع فساد البيع وذلك موجب للحجر عليه وكذلك لو قبضه المشتري باصر البائع
 بحضرة أو بغير حضرة أو قبضه بحضرة البائع بغير أسره وارضا بغير أسره بعد ما فرقاً لم

يصر محجورا عليه لان القبض في البيع الفاسد بمنزلة القبول في البيع الصحيح فكما ان ايجاب
البيع يكون رضى بقبول المشتري في المجلس لا بعمده فكذلك البيع الفاسد يكون رضى من البائع
بقبضه في المجلس لا بعمده فاذا قبضه بعد الاقتران لم يملكه لانه قبضه بغير تسليط من البائع
فلا يصير محجورا عليه وفي المجلس انما قبضه بتسليط البائع اياه على ذلك فيملكه ويصير محجورا
عليه فاما اذا امره بالقبض نفا فهنا أمر مطلق يتناول المجلس وما بعمده ففي قبضه كان قبضه
بتسليط البائع فيملكه ويصير محجورا عليه ولو كان البيع بمئة أو دم لم يصر محجورا عليه في
جميع هذه الوجوه فان البيع بالمئنة لا يكون منقدا ولا يوجب الملك للمشتري وان قبضه
كان العبد على اذنه في يد المشتري نفذ تصرفه وان كان المشتري ضامنا له في احدى
الترابين كما لو غصبه غاصب ولو كان باعه فيما صحبها كان محجورا عليه قبضه المشتري أو لم
يقبضه لان الملك يثبت للمشتري بنفس القدر ههنا وكذلك ان كان المشتري منه بالخيار ثلاثة
أيام أما عندهما فلان المشتري ملكه مع ثبوت الخيار له وعند أبي حنيفة فلان زواله من ملك
البائع قد تم ولذلك يفوت محل حكم الاذن وان كان الخيار للبائع لم يكن ذلك حرجا الا أن يتم
البيع فيه لان خيار البائع يمنع زوال ملكه وما بقي الملك للبائع فيه يبقى محل حكم الاذن ولو لم
يملكه المولى ولكنه وبه فالحكمة الصحيحة في حكم الملك نظير البيع الفاسد من حيث ان الملك
يتأخر الى وجود القبض لغرض السبب وقد بينا تفصيل حكم القبض في البيع الفاسد في
الحكمة الصحيحة الجواب كذلك واذا غصب عبدا محجورا عليه وطلته صاحبا بقبضه الناصب
ووافق ولم يكن له احبه يئنه ثم أذن له الناصب في التجارة فباع واشترى والمذموم منه
براه نعم انه ثم انما رب المئنة أن العبد بعمده نصي لا بد ان تناقض يبطل جميع ما باع
واشترى لانه بين ان الاذن له كان غاصبا واذن الناصب لا يوجب انفكاك الحجر عنه ولا
يسقط حق المولى عن مائة الرقبة وفي القياس سكوت المولى عن النهي كالتصريح بالاذن ولو
صرح بالاذن له في التجارة جاز ذلك لقيام ملكه وان كان الناصب جاحدا له ولكنه ترك هذا
القياس فقال السكوت عن النهي مع التمكن من النهي دليل الرضا فاما بدون التمكن من النهي
فلا يكون دليل الرضى (الآثرى) ان سكوت الشفيع عند عدم التمكن من الطلب لا يكون
مستقلا لحقه وسكوت البكر كذلك وهو لم يكن ممنكنا من النهي ههنا لانه ما كان ينفذ
الى نفيه لو نهاه عن التصرف بل يستغنى به فاصيانة نفسه سكنت عن النهي (الآثرى) أن

البعد لو ادعى انه حر فجعل القاضي القول قوله فاشتري وباع والمولى ينظر اليه ولا ينهاء ثم
 أقام البينة انه عبده لم يجز شراؤه ولا يمه لان سكوته عن النهى كان لصيانة نفسه واذا دبر
 عبده المأذون فهو على اذنه لان التدبير لا يمنع صحة الاذن ابتداء فلا يمنع بقاءه بطريق الاولى
 وهذا لان بالتدبير يثبت للمدبر حق المتق وحق المتق ان كان لا يزيد في انفكاك الحجر
 عنه فلا يؤثر في الحجر عليه ولو كانت أمة فاستولدها للمولى لم يكن ذلك حجرا عليها في القياس
 وهذا قول زفر رحمه الله لما ينفى التدبير ولكنه استحسن فقال استيلاء المولى حجر عليها لان
 المادة الظاهرة أن الانسان يحسن أم ولده ولا يرضى بخروجها واختلاطها بالناس في المعاملة
 والتجارة وهذا لانها تصير فراشاله فلا يأمن من أن يلحق به نسب ليس منه ودليل الحجر
 كصريح الحجر ولا توجد مثل هذه المادة في المدبر وهذا بخلاف ما اذا أذن لام ولده في
 التجارة لانه صرح هناك بخلاف المعتاد وانما تعتبر المادة عند عدم التصريح بخلافها فاما مع
 التصريح بخلاف المادة فلا كتقديم المائدة بين يدي انه ان يجعل اذنافي التناول بطريق العرف
 فان قال لانا كل لم يكن ذلك اذنا واذا أذن العبد للتاجر لعبده في التجارة فباع واشترى فلقته
 دين ثم ان المولى حجر على عبده الاول في أهل سوقه بحضرته والعبد الآخر يعلم بذلك أولا
 يعلم فان كان على الاول دين فحجره عليه حجر عليهما جميعا وان لم يكن عليه دين لم يكن حجره
 عليه حجرا على الباقي لانه اذا لم يكن على الاول دين فالعبد الثاني خالص ملك المولى وهو يملك
 الاذنه في التجارة ابتداء فجعل الثاني مأذونا من جهة المولى لا باعتبار البعد كان تابعا عنه في
 الاذن ولكن باعتبار أن تخصيص المولى الاول بالحجر عليه دليل الرضى منه بتصرف الثاني
 وهذا الرضا يثبت الاذن من جهته ابتداء فكذلك يثبت وأما اذا كان على الاول دين فالمولى
 لا يملك الاذن للثاني لانه لا تصرف منه في كسب عبده المستغرق بالدين فلا يمكن أن يجعل الثاني
 مأذونا من جهة المولى وانما كان مأذونا من جهة الاول بالحجر عليه وقد انقطع رأيه فيه وانما كان
 الثاني مأذونا من جهته دون المولى وان لم يكن عليه دين فالثاني على اذنه لانه مأذون من جهة
 المولى والمولى باق على حاله وان مات المولى كان حجرا عليهما جميعا كان على الاول دين أو لم
 يكن لانه ان لم يكن عليه دين فالثاني كان مأذونا من جهة الاول وقد صار الاول محجورا عليه
 بموت المولى فكذلك الثاني واذا أذن المكاتب لبيده في التجارة ثم عجز وعليه دين أو ليس
 عليه دين فهو حجر على البعد لان الاذن لا يبعد كان من قبل المكاتب فان المولى من كسب

المكاتب أبعد منه من كسب المأذون المدين وقد بينا هناك ان عبده يكون مأذونا من
جمعة المولى فهنا أولى وكذلك ان مات المكاتب عن وفاة أو عن غير وفاة أو عن ولد
مولود في الكتابة لانه ان مات عن غير وفاة فقد مات عاجزا وعجزه في حياته يكون حجرا
على عبده فوته عاجزا أولى وان مات عن وفاة فهو كالحر وموت الحر حجر على عبده باعطاء
رأيه فيه فان أذن الولد للعبد بعد موت المكاتب في التجارة لم يحز اذنه لان كسب المكاتب
مشغول بدينه فلا يصير شيء منه ميراثا للولد مع قيام دينه وكما لا يقبض منه سائر التصرفات
فيه فكذلك الاذن وكذلك الحر اذا مات وعليه دين وله عبد فأذن له وارثه في التجارة
فأذنه باطل لان الوارث لا يملك التركة المستغرقة بالدين ولا ينفذ شيء من تصرفاته فيها
مالم يسقط الدين كما لا ينفذ تصرفه في حال حياة مورثه فان قضى الوارث الدين من ماله لم
ينفذ اذنه أيضا لانه غير متبرع فيها قضى من الدين وانما قصده استخلاص التركة ليستوجب
الرجوع بما أدى ويقوم دينه مقام دين التبريم فلا ينفذ اذنه لبقاء المانع فان أبرأ أباه من المال
الذي قضى عنه بعد اذنه للعبد نفذ اذنه وجاز ما اشترى قبل قضاء الدين وبمده لان المانع
زال حين سقط دينه بالبراء وصار هو مالكا للتركة من وقت الموت (ألا ترى) أنه ينفذ
سائر تصرفاته في العبد فكذلك اذنه له في التجارة ولو لم يكن على الميت دين وكان الدين
على العبد فان أذن الوارث له في التجارة جاز لان دين العبد لا يملك ملك الوارث في التركة
فانه مع تعلقه في مالقة يقره ما كان يمنع ملك المولى في حياته فكذلك لا يمنع ملك وارثه بخلاف
دين المولى فانه في حياته كان في ذمته وانما يتعلق بالتركة بموته وحق التبريم مقدم على حق
الوارث وكذلك ابن المكاتب لو أذن للعبد الذي تركه أبوه في التجارة ثم استقرض مالا من انسان
فقضى به الكتابة لم يكن اذنه له في التجارة صحيحا لانه يستوجب الرجوع بما أدى ليقضى
به ما عليه من الدين قيام دينه بمنزلة قيام دين المولى في أنه يمنع ملكه فلذلك لا ينفذ اذنه
ولو وهب رجل لابن المكاتب مالا فقضى به الكتابة جاز اذنه للعبد في التجارة لان ما وهب
له بمنزلة سائر أكسابه والمكاتب أحق باكساب ولده المولود في الكتابة ليقضى به مال الكتابة
فكان قضاء بدل الكتابة من هذا الكسب كقضائه من شيء آخر للمكاتب ولا يستوجب
الولد الرجوع عليه بذلك فحين به زوال المانع من صحة اذنه واذا أذن الرجل لعبده في التجارة
ثم جن المولى فان كان جنونه مطبقا دائما فهو حجر على العبد لان المولى صار مولى عليه في

التصرف واقطع رأيه بما أعرض فكان ذلك حجرا عليه وإن كان غير مطبق فالعبد على اذنه لأن المولى لم يصرمولى عليه بهذا القدر من الجنون فهو بمنزلة الانعما والمرض فلا يوجب الحجر على العبد بقاء ملك المولى وبقاء ولايته والفرق بين المطلق من الجنون وغير المطبق بقاءه في الوكالة ولو ارتد المولى ثم باع العبد واشترى فإن قتل أو مات أو لحق بدار الحرب وقضى القاضى بلعاقه فنجس ما صنع العبد بمد ردة المولى باطل وإن أسلم قبل أن يلحق بها أو بمد ما لحقها قبل قضاء القاضى ورجع فذلك كله جائز في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد جميع ذلك جائز إلا ما صنع العبد بمد لحاق المولى بدار الحرب فإن ذلك يبطل إذا لم يرجع حتى يقضى القاضى بلعاقه وإن رجع قبل ذلك جاز وهذا لأن استدامة الاذن بمد الردة كانشائه وتصرف المأذون مستبر بتصرف الاذن ومن أصل أبي حنيفة رحمه الله أن تصرفات المرتد توقوف نفسه ويوقف ماله على حق ورويه فكذلك تصرف المأذون من جهته وعندهما تصرف المرتد تبطل لحاقه بدار الحرب فأنذ وبمد لحاقه يتوقف بين أن يبطل القضاء القاضى بلعاقه وكوز المال لو ارثه من حين لحقه بدار الحرب وبين أن يشذ برحومه مسلما فكذلك تصرف المأذون من جهته ولو كان المولى امرأة فارتدت ثم صنع العبد شيئا من ذلك فهو جائز لأن ابتداء الاذن منها صحيح بمد ردتها ولأن تصرف المأذون كتصرف الاذن وتصرفها بمد الردة نافذ كما كان قبله فإن نفسها لم توقوف بالردة ولو لحقت بدار الحرب ثم باع العبد أو اشترى فإن رجعت قبل أن يقضى بلعاقها فذلك جائز وإن لم يرجع حتى قضى القاضى بلعاقها وقسم ميراثها وأبطل ما صنع العبد من ذلك ثم رجعت مسلمة لم يجز للعبد ما صنع بمد لحاقها بدار الحرب لأن نفسها باللاحاق بدار الحرب توقفت على أن تسلم لها بالاسلام أو يوفوت عليها بالاسترقاق فيتوقف تصرفها أيضا وكما يتوقف تصرفها يتوقف تصرف المأذون من جهتها ولأن القاضى إذا قضى بلعاقها جعل المال لو ارثها من وقت لحاقها بدار الحرب كما في حق الرجل ولهذا يستبر من يكون وارثا لها وقت اللحاق بدار الحرب فتبين أن ملكها زال من ذلك الوقت وذلك مبطل لتصرفات العبد وكما أن اذن أحد النهر يمكن في المفاوضة والسنن للعبد المشترك في التجارة يحمل كاذنهما فكذلك حجر أحدهما عليه كحجرهما لأن كلاهما من التجارة وكل واحد منهما نائب عن صاحبه في التصرف في المال المشترك بطريق التجارة وإذا أذن المضارب لعبد من المضاربة في التجارة فهو جائز على رب المال وفي

رواية هشام عن محمد رحمهما الله لا يجوز لان الاذن اعم من المضاربة فانه فك للعجز ولا يستفاد
بالشيء ما هو فوقه وفي ظاهر الرواية قال المضارب مفوض اليه وجوه التجارة في مال المضاربة
والاذن في التجارة من التجارة فان حجب عليه رب المال فحجبه باطل لان المضارب احق به
حتى يبيعه فيوفى رأس المال (ألا ترى) ان رب المال لو نهى المضارب لم يعتبر نهيه ونفسه أقرب
الى رب المال من كسبه فاذا كان لا يعمل نهيه منه في منع المضارب عن التصرف في نفسه
فلان لا يعمل نهيه في منع المأذون من جهة عن التصرف في كسبه كان أولى واذا اشترى
العبد المأذون عبدا فاذن له في التجارة فحجب المولى على العبد الآخر فحجبه باطل كان على
الاول دين أو لم يكن لان هذا حجب خاص في اذن عام وهو باطل (ألا ترى) انه عند
ابتداء الاذن لو قال لا تأذن لعبدك في التجارة لم يعتبر نهيه وكذلك بعد الاذن لو نهاه عن
بيع هذا العبد لا يعمل به وكذلك لو كان العبد الاول أمر رجلا ببيع عبده فنهاه المولى
كان نهيه باطلا فكذلك اذا حجب عليه ولو كان المولى حجب على العبد الآخر وتقبضه من
الاول قال كان على العبد الاول دين فهذا والاول سواء لان قبض المولى اياه من الاول
باطل ولا يخرج به الثاني من أن يكون ككسب الاول فان حق غرماء الاول فيه مقدم على
حق المولى فاما اذا لم يكن على الاول دين فتقبض المولى العبد الآخر وحجب عليه جاز لان
كسب الاول خالص حق المولى فتقبضه منه يخرج. ن أن يكون كسبا للاول وصار الاول
بحيث لا يملك التصرف فيه بعد ذلك حتى لو باع لم يجز يبيعه فهذا صار محجورا عليه بحجب
المولى واذا دفع المولى الى عبده المأذون مالا وأمره أن يشتري به عبدا ويأذن له في التجارة
فقبل ثم حجب المولى على المولى وعليه دين أولا دين عليه فليس ذلك بحجب على الآخر لان
الاول في شراء الثاني والاذن له في التجارة نائب عن المولى حتى اذا لحقه عبدة يرجع به
على المولى ولا يثبت فيه حق غرمائه فيكون الثاني مأذونا من جهة المولى فلا يصير الثاني
محجورا عليه بحجب المولى على الاول وان حجب المولى على الآخر كان حجبهم عليه جائزا
على كل حال لانه كان مأذونا من جهة المولى كالاول وحجب الاب أو رعيه على الصبي الآخر
المأذون له في التجارة مثل الحجب عن السيد لان من جهة المولى كالاول وحجب الاب أو
وصيه على الصبي الآخر استفاد الاذن من جهة وولايته قائمة عليه بعد الاذن فكما ملك الاذن
بولايته يملك الحجب وهذا لا يؤنس منه رشدا فيأذن في التصرف ثم يتبين له ان

الحجر عليه أنفع فحجر عليه ولأن الابتداء بهذا يحصل أن يأذن له تارة ويحجر عليه تارة حتى ثم هديته في التصرفات وكذلك حجر القاضى عليه لأن الولاية ثابتة له حسب ما كان للاب أو الوصى وكذلك حجر هؤلاء على عبد الصبي بمد مأذونه له في التجارة لأنهم بالولاية على الصبي قاموا مقامه في التصرف في ماله فيما يرجع الى النظر والحجر من باب النظر كالإذن فكما صح منهم الإذن لمبده في التجارة يصح الحجر وموت الاب أو الوصى حجر على الصبي وعلى عبده لأن تصرفهما كان باعتبار رأيه على ما بينا أن توفر النظر بانضمام رأى الاب والوصى الى رأى الصبي وقد انقطع رأيهما بموتهما فيكون ذلك حجرا على الصبي وكذلك عبد الصبي إنما كان يتصرف برأى الاب والوصى وقيام ولايتهما عليه وقد انقطع ذلك بموتهما وكذلك جنونهما جنونا مطبقا فإنه كاللوت في قطع ولايتهما عنه وفوات رأيهما في النظر له وكذلك عزل القاضى الوصى عن الوصية فإن ذلك يزول ولايته ويقطع تدبيره في النظر له فيكون حجر اعلى من كان يتصرف باعتبار رأيه وهو الصبي أو عبده ولو كان القاضى أذن للصبي أو المتوهم في التجارة ثم عزل القاضى كان الصبي والمتوهم على اذنها لأن إذن القاضى يكون قضاء منه فإنه ليس له ولاية غير ولاية القاضى وبزول القاضى لا يبطل شيء من قضائيه ولأنه كالنائب عن المسلمين في النظر لهذا الصبي والتصرف في ماله بالإذن وغيره لعجز المسلمين عن الاجتماع على ذلك وبمد ما عزل القاضى لم يتبدل حال عامة المسلمين في الولاية ولهذا لم ينزل وصيه وقيمه بمنزله فكذلك مأذونه وإذا كان للصبي أو المتوهم أب أو وصى أو جد أبى الاب فرأى القاضى أن يأذن له في التجارة فأذن له وأبى ذلك أبوه أو وصيه فأذن القاضى له جائز لما بينا أن اذنه بمنزلة القضاء منه وولاية القضاء له في حال قيام الاب وبمد موته بصفة واحدة ولأنه متى كان النظر في الإذن فكذلك بما يحق على المولى أن يفعله فإذا امتنع منه كان للقاضى أن ينفذه كالقولى إذا امتنع من تزويج المولى عليها من كفؤ زوجها القاضى إذا طلبت فإن حجر عليه أحد من هؤلاء فحجره باطل لأنه بهذا يريد أن يفسخ ما قضى القاضى عليه ولأن حجره عليه كإبائه في الابتداء وكأن إباءه لا يمنع صحة إذن القاضى له فكذلك حجره عليه بمد الإذن وإن مات القاضى أو عزل ثم حجر عليه أحد من هؤلاء فحجره باطل لأن عزل القاضى وبموته لا تزداد ولايتهم على الصبي فكما لا ينفذ حجركم عليه قبل عزل القاضى فكذلك بمده وكذلك لو حجر عليه ذلك القاضى بمد عزله لأنه بالمرز التعلق بسائر

الرعايا فلم يبق له ولاية النظر في حقوق هذا الصبي وإنما الحجر عليه إلى القاضي الذي يستتضي بمد
 موت الأول أو عزله لأن ولايته عليه في النظر كولاية الأول ولا يقال الثاني بالحجر كيف
 ينتقض قضاء الأول وهذا لأن الأول لو حجر عليه حال كونه قاضياً بمد حجره لا بطريق
 أنه تنقض لقضائه بالأذن بل بطريق أنه انشأ نظراً له على ما بينا أن النظر قد يكون بالأذن
 له في وقت والحجر عليه في وقت آخر والثاني كالأول فيما يرجع إلى انشاء النظر للصبي كما في
 سائر التصرفات في ماله وإذا أذن الرجل لمبدأ ابنه الصغير في التجارة ثم مات الابن ووارثه
 الأب فهذا حجر عليه لأن صحة أذنه كان باعتبار أنه نائب عن الابن وقد زال ملك الابن بعونه
 ولا يقال الأب يحلّفه في هذا الملك وهو راض بتصرفه لانه إنما كان راضياً بتصرفه في ملك
 الصبي وذلك لا يكون رضا منه بتصرفه في ملك نفسه وكذلك لو اشتراه الأب من الابن فهو
 محجور عليه لأن الملك قد انتقل فيه من الابن إلى الأب ولو لم يكن ذلك ولكن أدرك الصبي
 أو كان معتوها فأفاق فالمد على أذنه لأن تصرف الأب نفذ في حال قيام ولايته فلا يبطل
 بزوال ولايته كسائر التصرفات ثم فك الحجر عنه بالأذن كفك الحجر عنه بالكتابة ولو كاتبه
 ثم أدرك الصبي لم تبطل الكتابة وإن مات الأب بمد أدرك الصبي وافقة الممتوه كان المد
 على أذنه لأن بمداداً كه المد مأذون من جهة فإن الأب كان نائباً عنه فهذا ومالو أذن له بمد
 البلوغ ابتداء سواء ثم هو بمد الأذن يتمكن من الحجر عليه فاستدامته الأذن مع تمكنه من
 الحجر كانشائه ولا تنقير ولايته عليه بموت الأب وإذا ارتد الأب بمد ما أذن لابنه الصغير
 في التجارة ثم حجر عليه ثم أسلم فحجره جائز لأن حجره عليه تصرف كسائر تصرفاته فينفذ
 بإسلامه وإن قتل على رده فذلك حجر أيضاً بمنزلة ماله ومات وابنه صغير ولو أذن لابنه في
 التجارة بمد رده فباع واشترى ولحقه دين ثم حجر عليه ثم أسلم فجميع ما صنع الابن من ذلك
 جائز وإن قتل ذلك على رده أو مات كان جميع ما صنع الابن من باطل وهذا عندهم جميعاً
 لأن أذنه له في التجارة تصرف بحكم ولايته عليه ولايته عليه توقفت بالردة على أن يقرر
 بالإسلام ويبطل بالقتل وكذلك تصرفه بحكم الولاية وهذا على مذهبيها بخلاف تصرفه
 بحكم ملكه فإن ملكه لم يزل عنه برده فلا يمتنع نفوذ تصرفه باعتبار الملك والذي في أذنه
 لابنه الصغير أو الممتوه في التجارة وهو على ذميته بمنزلة المسلم في جميع ما ذكرنا لثبوت
 ولايته عليه قال الله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض ولو كان الولد مسلماً بإسلام أمه

أو بإسلام نفسه بأن عقل فأسلم كان أذن الأب الذي له باطلا لانه لا ولاية للذي على المسلم فصحة أذنه باعتبار ولايته فإن أسلم الأب بعد ذلك لم يجوز ذلك الاذن لانه تصرف منه قبل ثبوت ولايته عليه ولا ينفذ بولايته التي تحدث من بعد كالأب اذا كان ممسوكا فاذن لولده الحر ثم عتق لم ينفذ ذلك الاذن والله أعلم

باب العبد بين رجلين يأذن له أحدهما

(قال رحمه الله) وإذا كان العبد بين رجلين فأذن له أحدهما في التجارة فباع واشترى فلهمة دين فذلك كله جائز في نصيب الذي أذن له لأن الاذن فك للحجر وذلك لا يمتثل الوصف بالتجزى ولا يتصور انفكاك الحجر في نصف التصرف دون النصف ولا بد من تصحيح هذا الفك في نصيب الآذن لانه تصرف منه في ملكه واستقاط لحقه في المنع من شغل مالية نصيبه بالدين والاستقاط يتم المستقط وقد بينا أن اذن المولى إنما يشترط لوجود الرضا منه بتعاق الدين بمالية الرقة وهذا الرضى من الآذن الآن صحيح في نصيبه نعم. «رد نصيب صاحبه ويجوز استمتاع مالية الرقة بالدين كما يجوز استحقاق جميعه فكان هذا احتملا للوصف بالتجزى فيثبت في نصيب الآذن خاصة وان كان في يده مال أصابه من تجارته فقال الذي لم يأذن له أنا أخذ نصف هذا المال فليس له ذلك ولكن يعطى منه جميع دين الغرماء لأن حاجة العبد من كسبه مقدمة على حاجة المولى والذي وجب على هذا العبد هنا بسبب ظهر في حق المولى فيقدم من كسبه قضاء الدين على حق المولى فإن بقي بعد ذلك شيء أخذ كل واحد من المولين نصفه لانه كسب عبد مشترك بينهما وإن زاد الدين على ما في يديه كانت تلك الزيادة في نصيب الذي أذن له خاصة من الرقة لوجود الرضا منه باستحقاق مالية نصيبه بالدين وانعدام الرضا به من الآخر وفرق بين الكسب والرقة من حيث أن نصيب الذي لم يأذن من الكسب مصروف الى الدين دون نصيبه من الرقة لأن الكسب يملكه المولى من جهة العبد وسلامته له متعلقة بشرط الفراغ من حاجة العبد فما لم يفرغ من الدين لا يسلم له فأما الرقة فأن تحصل للمولى من جهة العبد وإنما تستحق مالية الرقة بالدين عند وجود الرضا من المولى بصرفه الى ديونه ولم يوجد يوضحه أن الدين إنما لحقه بسبب الذي حصل به الكسب والنظم مقابل بالنرم فكما يذكر نصف الكسب للذي

لم يأذن له فكذلك يستحق عليه صرف ذلك الكسب الى قضاء الدين لتتحقق مقابلة النعم
 بالنعم بخلاف الرقبة فان حصول الرقبة للمولى ما كان بالسبب الذى به وجب الدين فلا تصرف
 مالية الرقبة الى الدين ما لم يرض به المولى وكذلك ما أقر به العبد من غصب أو استهلاك
 مال أو غيره لان الاقرار من التجارة فالدين الواجب به نظير الواجب بالمبايعة ولو استهلك
 مالا بيئته كان ذلك فى جميع رقبته بمنزلة ما لو استهلكه قبل اذن أحدهما له وهذا لان الحجر
 لحق المولى انما يتحقق فى الاقوال ولا يتحقق فى الافعال فانها محسوسة بتحقيقها بوجودها
 (ألا ترى) ان الحجر بسبب الصبي لا يؤثر فى الافعال فيسبب الرق أولى فاذا تحقق السبب
 ظهر الدين فى حق المولى والدين لا يجب فى ذمة العبد الا شاعلا مالية رقبته فان قيل هذا
 فى الفصل الاول موجود فالدين بالمبايعة ظهر وجوبه فى حق المولين جميعا ثم لا يستحق
 به نصيب الذى لم يأذن له بقننا لا كذلك فان فيما ثبت الحجر بسبب الرق لا يظهر وجوب
 الدين فى حق المولى الا بعد فك الحجر عنه وفك الحجر وجد من الأذن خاصة ولكن
 حكم نفوذ التصرف لا يحتمل التجزى فظهر فى الحل لاجل الضرورة والثابت بالضرورة
 لا يمد وموضحها وليس من ضرورة نفوذ تصرفه ظهور الدين فى حق المولى فى استحقاق
 مالية الرقبة كما لو توكل العبد من المير بالبيع والشراء ولكن من ضرورة نفوذ تصرفه فى
 سلامة الكسب للمولى ظهور الدين فى حق ذلك الكسب فن هذا الوجه يتحقق الفرق فان
 اشترى العبد وباع ومولاه الذى لم يأذن له يراه قلم به فهذا اذن منه له فى التجارة لان السكوت
 من الصبي بمنزلة التصريح بالأذن فان قيل هذا اذا كان متمكنا من نهيته عن التصرف وهو غير
 متمكن من النهي هنا لوجود الاذن من الآخر فلا يحمل سكوته دليل الرضا بتصرفه قلنا هو
 متمكن من اظهار الكراهة وازالة احتمال معنى الرضا من سكوته فاذا ترك ذلك مع الامكان قام
 ذلك منه مقام الرضا بتصرفه حتى لو جاء به الآخر الى أهل سوقه فقال انى لست آذنا له فى
 التجارة مان بائتموه بشئ فذلك فى نصيب صاحبه فباع بعد ذلك واشترى والشريك الذى لم
 يأذن له ينظر اليه فهذا لا يكون اذا منه فى نصيبه استحصانا لانه أنى بما فى وسعه من اظهار
 الكراهة لتصرفه وبقي الضرر والنفور وفى القياس هذا اذن أيضا لانه مالك لنصيبه بهذه
 المقالة فيقاس بما لو كان مالكا لجميعه ولو أنى بعبدته الى السوق وقال لست آذن له فى التجارة
 فلا تباعوه ثم رآه بعد ذلك تصرف كان اذا منه له فى التجارة فكذلك ههنا والفرق بين الفصلين

على طريقة الاستحسان ان البعد اذا كان كله له فهو قادر على منعه من التصرف حين رآه يتصرف فيجعل سكوته عن المنع دليل الرضا ولا يتعمد ذلك بما كان منه من اظهار الكراهة قبل هذا فقد رضي المرء يتصرف عبده بعد ما كان يكرهه وفي هذا الفصل ليس في وسعه أن يمنعه من التصرف وانما في وسعه اظهار الكراهة وقد أتى به فلا ينسخ ذلك بسكوته عن النهي عند رؤيته يتصرف ولو كان الذي لم يأذن له بإيمه بعد مقاتله جعل هذا ناسخا لما كان قبله من اظهار الكراهة فان مبايسته إياه كالتصريح بالرضا بتصرفه فهو وقوله أذنت لك في التجارة سواء واذا قال أحد المولين لصاحبه إئذن لنصيبك منه في التجارة فعمل فالعبد كله مأذون له في التجارة لوجود الرضا منه بتصرفه من الآذن بالآذن ومن الآخر بقوله إئذن لنصيبك فهذا اللفظ أدل على الرضا بتصرفه من سكوته عن النهي واذا جعل سكوته عن النهي دليل الرضا فأصره بالتسليط أولى أن يجعل دليل الرضا ولو كان البعد بين رجلين فكتاب أحدهما نصيبه منه فهذا إذن منه لنصيبه في التجارة لان انفكاك الحجر بالكتابة أقوى من انفكاك الحجر بالآذن والا قوي ينظم الاضعف ثم هو رضى منه بتصرفه حين رغبه في تحصيل المال وأدائه ليمتق نصيبه والآخر أن يبطل الكتابة لدفع الضرر عن نفسه بمتق نصيب المسكاتب عند الاداء وبه فارق الآذن فانه لا ضرر على الشريك في ثبوت حكم الآذن في نصيب الآذن في الحال ولا في باقي الحال فان لحقه دين ثم أبطل الآخر الكتابة كان ذلك الدين في نصيب الذي كاتب خاصة لوجود الرضا منه بتعلق الدين بنصيبه وان لم يبطل الكتابة حتى رآه يشتري ويبيع فلم ينه لم يكن ذلك منه اجازة للكتابة وله أن يبطلها وكان هذا اذنا منه له في التجارة لان الآذن في التجارة بمجرد الرضا بتصرف البعد ثبتت والسكوت عن النهي دليل عليه فأما في تنفيذ الكتابة فالحاجة الى التوكيل لتكون مباشرة الشريك بمنزلة مباشرة والتوكيل بالسكوت لا يثبت ولان السكوت محتمل وانما يرجع جانب الرضا فيه لضرورة الحاجة الى دفع الضرر والفرد عن الناس وهذه الضرورة ترفع اذا جعل السكوت اذنا وان لم يجعل اجازة للكتابة والثابت بالضرورة يتقدر بقدرها فان ردا لمكتابة وقد لحق البعد دين يبيع كله في الدين الا أن يقديه مولاه لوجود الرضا منهما بتعلق الدين بمالته وقيته ولو كان البعد لواحد فكتاب نصفه كان هذا اذنا لجليعه في التجارة لوجود الرضا منه بتصرفه ثم عندهما يصير الكل مكاتب وعند أبي حنيفة يصير نصفه مكاتب وما اكتسب من مال فنصفه للمولي باعتبار النصف الذي لم

يكتب منه ونصفه للمكاتب باعتبار النصف الذي يكتب منه وما لحقه من دين كان عليه أن يسقى فيه لأن مكتبة النصف كمكتبة الجميع في أنه لا يجوز بيعه فله السعاية فيما لحقه من الدين كما لو كان المأذون مدبرا ولو كان العبد بين رجلين فأذن أحدهما لصاحبه في أن يكتب نصيبه فكاتبه فهذا إذن منهما للعبد في التجارة لما قلنا ولكن الكتابة تقتصر على نصيب المكاتب في قول أبي حنيفة حتى أن نصف كسبه للمولى الذي يكتب وكانه أورد هذا الفصل لإيضاح ما سبق من أن سكوته عن النهي وأمره أن يكتب نصيبه سواء فكما أن تسليطه إياه على ذلك يكون رضي منه بتصرفه ولا يكون أصرا بالكتابة في نصيب نفسه فكذلك سكوته عن النهي إلا أن تسليطه إياه على الكتابة يكون رضامته بالكتابة في نصيب الشريك فلا يكون له أن يفسخها بعد ذلك وسكوته عن النهي لا يكون رضامته بالكتابة في نصيب الشريك فكان له أن يطلبها وكذلك لو وكل أحدهما صاحبه أن يكتب نصيبه لأن مباشرة الوكيل الكتابة في نصيب الموكل رضا منه بتصرف العبد وبفوز الكتابة في نصيب الموكل فلا يكون ذلك مباشرة منه للمكتبة في نصيب نفسه فأكسب العبد بعد ذلك يكون نصفه للمكاتب ونصفه للوكيل لأن نصيبه لم يصير مكتوبا عنده ولو أذن أحدهما للعبد في التجارة فله دين ثم اشترى نصيب صاحبه منه ثم اشترى بعد ذلك وباع والمولى لا يلزم به فله دين فإن الدين الأول والآخر كله في النصف الأول لوجود الرضا منه بتعلق الدين بالنصف الأول ولم يوجد مثل ذلك الرضا فيما اشترى من نصيب صاحبه إذا لم يلزم منه تصرفا بعد الشراء ولو كان يعلم ببيع موثره بعد ما اشترى نصيب صاحبه كان هذا إذا منه للنصف الذي اشتراه في التجارة لأن استدامته الإذن السابق وتقديره على التصرف مع علمه منه بمنزلة ابتداء الإذن ولم يعتبر الرؤية هنا إنما اعتبر العلم بتصرفه لأنه من ذلك الحجر في حقه واعتبار السكوت عن النهي عند الرؤية في المحجور عليه لدفع الضرر والتمرد عن الناس وهذا في المأذون لا يتحقق فأنما يعتبر عامه بتصرفه ليكون مترا على ذلك بالتك السابق ثم الدين الأول في النصف الأول خاصة لأنه حين اكتسب العبد بسببه لم يكن الآذن مالكا لذلك النصف والدين الآخر في جميع العبد لأنه حين اكتسب بسببه كان جميعه مأذونا من جهة الآذن في ملكه ولو أذن له أحد المولدين في التجارة أو في الاتجار إلى أهل سوقه فنهاهم عن مبايعته ثم إن الذي لم يأذن له اشترى نصيب صاحبه منه فند صار العبد محجورا عليه

لان حكم الاذن لم يكن ثابتا في نصيب المشتري وانما كان في نصيب البائع وقد انتقل الملك
 في ذلك النصف الى المشتري ولو كان الكل لأذونا فباعه مولاه صار محجورا عليه فالنصف
 يتبر بالكل فان رآه المشتري يبيع ويشتري فلم ينه فكذا اذن منه في التجارة لانه بعد ما اشتري
 نصيب صاحبه يتمكن من نهيه عن التصرف فيجمل سكوته عن النهي دليل الرضا ولا ممتبر
 عما سبق من النهي عن مبايعته كما لو كان العبد كله له عند ذلك واذا اشترى الرجل العبد على
 ايه بالخيار ثلاثة أيام فاذن له في التجارة أو نظر اليه يشتري ويبيع فلم ينه كان هذا رضا منه
 بالعبد ونزله البيع والعبد مأذون له قبضه أو لم يقبضه لان الاذن في التجارة تصرف منه فيه
 بحكم الملك فيكون دليل الرضا منه بتقرير ملكه وذلك اسقاط منه لخياره والسكوت عن
 النهي عند التمكن منه بمنزلة الاذن وهو متمكن من الاذن للنهي عن التصرف سواء قبضه
 أو لم يقبضه فكان سكوته كاذنه ولو كان الخيار للبائع فأذن البائع له في التجارة بغير محضر
 من المشتري أو رآه يبيع ويشتري فلم ينه لم يسقط خياره لذلك ولم ينقض البيع في قول
 أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفي قول أبي يوسف الآخر هذا نقض منه للبيع وهذا لان
 الاذن له في التجارة تصرف بحكم الملك فيكون مقررا به ملكه وذلك منه كالتصريح بالفسخ
 ومن أصل أبي يوسف أن من له الخيار يفرد بالفسخ بغير محضر من صاحبه وفي قول أبي
 حنيفة ومحمد لا يفرد بالفسخ الا بمحضر من صاحبه بخلاف ما سبق فاذن المشتري له في
 التجارة بمنزلة الاجازة منه للبيع واجازته بغير محضر من صاحبه صحيحة فان لحقه دين بعد
 ما أذن له البائع فهذا نقض منه البيع لان الدين عيب في العبد واعاقب بهذا العيب بسبب
 الاذن الموجود من البائع فالعيب من البائع في هذه الخيار فسخ وأن لم يكن بمحضر من صاحبه
 لانه فسخ من طريق الحكم وان لم يلحقه دين حتى مضت الثلاث لم يبيح ومما محجور عليه
 لانه كان مأذونا في ملك البائع وقد تحول الملك فيه الى المشتري وما اكتبه العبد من شيء
 فهو للمشتري لا يملكه عند سقوط الخيار بسبب البيع فيستند ملكه في حكم الكسب الى
 وقت البيع فان كان المشتري قد قبضه قبل الاكتساب طاب له الكسب وان كانا اكتسبه
 قبل قبضه تصدق به لانه ربح حصل لاعلى ضمانه وما اكتبه بعد قبضه فهو ربح حصل
 على ضمانه فيطيب له واذا كان العبد بين رجاين فاذن له أحدهما في التجارة فاحقه دين وفي يده
 مال فقال العبد هذا من التجارة وهو للفرما وصدقه الذي اذن له وقال الذي لم يأذن له هذا

مال وهب لك ولي نصفه فالقياس أن يكون نصفه له ولكننا ندع القياس ونجمله كله للفرءاء
ولو علم أن المال وهبه رجل للعبد أو تصدق به أو كان من كسب اكتسبه قبل الدين أو من
كسب كسبه بعد الدين من غير الذي لحقه من قبله الدين فنصف هذا المال للمولى الذي
لم يأذن له ونصفه للفرءاء أما إذا علم أنه صدقة أو هبة في يده فسلامة نصفه للذي لم يأذن له
ما كان بالسبب الذي به وجب الدين على العبد ولا بسبب تمكن منه باعتبار إذن الآذن لأن
قبول الهبة والصدقة صحيح منه وإن كان مجبوراً عليه فيكون نصيب الذي لم يأذن من الهبة
والصدقة بمنزلة نصيبه من الرقبة فكما لا يصرف نصيبه من الرقبة إلى دينه فكذلك نصيبه
من الهبة والصدقة وكذلك ما اكتسبه قبل حقوق الدين أو بعد لحوق الدين من غير السبب
الذي لحقه من قبله الدين فنصف هذا الكسب كان سالماً للذي لم يأذن له قبل أن يلحقه الدين
فلا يتغير ذلك بلحوق الدين إياه أو كان يسلم له لولا ما تقدم من لحوق الدين والذي لم يأذن
له ماضى بلحوق الدين إياه فلا يتمتع سلامة نصيبه له بسبب ذلك الدين وإنما كان ذلك خاصاً
بما اكتسبه بسبب الذي به لحقه الدين فكان ذلك حكماً ذهبنا بطريق الضرورة لا يمكن
من أخذ نصيبه من ذلك الكسب لا باعتبار الرضا باكتسابه ومن ضرورته تعلق الدين
بذلك الكسب أرايت لو استغرض العبد من رجل مالا ثم جاء من الصدء في يده ألف
درهم فقال هذه الألف الذي استغرضت أذن للذي لم يأذن له أن يأخذ نصفه لا يكون له
ذلك ويكون للمغرض أخذ ذلك المال من الذي لم يأذن له إذا عرفنا هذا فنقول إذا احتاجنا
مقال العبد هذا من التجارة وقال الذي لم يأذن له بل هو في يده هبة أو صدقة ففي القياس
القول قول الذي لم يأذن له لأن سبب سلامة نصف هذا المال له ظاهر وهو أنه كسب
صده والعبد يدعي ثبوت حق الفرءاء فيه والمولى منكر فكان القول بقوله لأنكاره كما لو
اكتسب العبد مالا ولحقه دين ثم ادعى العبد أن المولى كان أخذ له في التجارة وأنكر المولى
ذلك فإنه يكون القول قول المولى ولكنه استحسن فجعل المال كله للفرءاء لأن الظاهر شاهد
للعبد من حيث أن صار منك الحبر عنه في اكتساب المال بطريق التجارة فظاهر أن
المال في يده بذلك الطريق يحصل ولا راد الدين ظاهر عليه مع ظهور هذا الكسب في يده
ولا يعلم لكل واحد منهما سبب فيجوز بافتراضه سبباً واحداً ثم كسب العبد يسلم
للمولى بشرط الفراغ من دينه أو بشرط أن يصوله إلى يده كذا بسبب آخر غير السبب

الذي به وجب الدين وهذا الشرط لا يثبت بمجرد قول المولى فاذا لم يثبت الاستحقاق الذي به وجب الدين للمولى بقي مشغولا لحق الترماء قلنا يصرف جميع الكسب الى ديونهم الا ما علم انه موهوب والله أعلم

باب الدين يلحق العبد المأذون

(قال رحمه الله) واذا أذن المولى لعبد في التجارة فله حقه دين بسبب التجارة فان كان في كسبه وفاء بالدين أمر بقضاء الدين من كسبه عند طلب الترخيم وان لم يكن في يده كسب فيه وفاء بالدين تباع رقبته في ديونه الا أن يقديه مولاه بقضاء الدين عندنا وقال الشافعي لا تباع رقبته في دين التجارة لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة والعبد الذي لا كسب في يده مسر فكان مستحقا للنظرة شرعا ولو أجله الطالب لم يجز بيع رقبته فيه فكذلك اذا أنظره ائتمن والمعنى فيه أن رقبته ليست من كسبه ولا من تجارته ولا تباع في دينه كسائر أموال المولى ويان الوصف انها كانت مملوكة للمولى قبل الاذن له في التجارة وانه لا يملك بيع رقبته ولا رهنها وتأثيره وهو ان استحقاق قضاء دين التجارة شبه الالتزام وانما يجب دلي من التزيم من ماله لا من مال عبده والعبد هو الملتزم دون المولى الا أن المولى بالأذن له يكون بمنزلة تصرفاته في اكسابه لا في رقبته لانه يقصد تحصيل الربح لنفسه لا اتلاف لئلا يكون هذا كاذن الاب والوصى لعبد الصغير في التجارة وهو صحيح وانما يحصل مقصوده اذا كان رجوع العبد بالمعده مقصورا على كسبه فصار في حق ماله الرقبة ما بعد الاذن كما قبله وكما لا تباع رقبته في ديون التجارة قبل الاذن فكذلك بعده بخلاف دين الاستهلاك فان وجوبه بتقرر سببه من غير أن يحتاج فيه الى اعتبار رضا المولى واستحقاق ماله الرقبة به لان الجناية الموجودة من ملكه كالجناية الموجودة منه في استحقاق ماله الرقبة توضيح الفرق انه لم يوجد من التلف عليه هناك دليل الرضا بتأخر حقه وفي التأخير الى وقت عتقه اضراء به فلدفع الضرر تعلق الدين برقبة العبد وهنا صاحب الدين حاصل العبد باختياره فيكون راضيا بتأخير حقه حين عامله مع علمه انه ليس في يده كسب والمولى غير راض بالتلاف ماله رقبته فراعاه جانب المولى أولى وأصحابنا استدلوا بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم باع رجلا في دينه يقال له سرف حين كان يبيع الحرا جائزا باعه في دينه ومن ضرورة

بيع الحر في دينه يبيع العبد في دينه وما ثبت بضرورة النص فهو كالمخصوص ثم انسخ بيع
الحر وبقي يبيع العبد مشروعا في بيعه واذا كان ييمه في الدين مستحقا بهذا النص ظهر
انه موسر في قضاء الدين بمالية الرقبة والانتظار شرعا بسد تحقق العمرة فأما مع اليسار فلا
والمنع فيه ان هذا دين ظهر وجوبه في حق المولي فتباع رقبة العبد فيه كدين الاستهلاك
وتأثيره بما ذكرنا أن الدين لا يجب في ذمة العبد الا شاغلا مالية رقبته ودين التجارة من
المحجور عليه انما لا يكون شاغلا لمالية الرقبة لانه لا يظهر وجوبه في حق المولي فانه محجور
عن مباشرة سببه لحق المولي فأما بسد الاذن دين التجارة كدين الاستهلاك من حيث انه
ظهر وجوبه في حق المولي فيكون شاغلا لمالية الرقبة وبهذا تبين ان تأثير الاذن في ظهور
وجوب الدين في حق المولي لتعلقه بمالية الرقبة وان المولي بالأذن يصير كالمتمحل لمقدار مالية
الرقبة من ديونه فهذا الطريق يتحقق رضى المولي بتعلق الدين بمالية الرقبة ولم يظهر من صاحب
الدين ما يدل على الرضا بتأخير حقه والدليل عليه أن العبد المأذون لو قتل فانه يقتضى بالقيمة
الواجبة على القاتل دينه والقيمة بدل الرقبة فكما يستحق قضاء الدين من بدل رقبته بعد القتل
وان لم يكن ذلك من كسب العبد فكذلك يستحق قضاء الدين من ثمن الرقبة وهذا لان الرقبة
رأس مال تجارته الا أنه لا يملك يبيعها ولا رهنها لان يين موجب الرهن والبيع وبين موجب
الاذن تضادا فان منع استحقاق قضاء الدين من قيمته فنقول الاصل ان بدل الرقبة يجعل بمنزلة
الكسب في وجوب قضاء الدين منه كالمدينة في حق الحر فانه يجعل بمنزلة كسبه في وجوب صرفه الى
غرمائه فكذلك في حق العبد بل أولى لان حق غرماء الحر كان في ذمته في حياته والدية ليست
يبدل عن الذمة وهنا القيمة بدل عن رقبته وقد كان حق غرمائه متعلقا بالرقبة اذا عرفنا هذا
فنقول كل دين وجب على المأذون بسبب هو من جنس التجارة أو كان وجوبه باعتبار سبب
التجارة فانه يتابع رقبته فيه حتى اذا لحقه الدين من غصب أو ودية جملها أو دابة عقرها فذلك
من جنس دين التجارة لان هذه الاسباب توجب الملك في المضمون بالضمان وهذا اذا كان
ظهور هذه الاسباب باقراره فاما اذا كان بالمانعة فلا اشكال انه يتابع رقبته فيه لان المحجور
عليه يباع في هذا وكذلك أجر الاجير بمنزلة ثمن المبيع سواء ثبت باقراره أو ببينه لان
الانقار من التجارة وهو منفك الاجر عنه في التجارة (ألا ترى) أن أحد المتعاضين اذا
أقر بشئ من ذلك كان شريكه مطالب به فكذلك المأذون اذا أقر به وكذلك مهر جارية اشتراها

فوطئها فاستحقت لان وجوب هذا الدين بسبب التجارة فانه لولا الشراء لكان الواجب عليه الحد فيباع فيه سواء بنت باقراره أو بالدينة بخلاف مهر امرأة تزوجها فوطئها ثم استحقت لان وجوب ذلك الدين بسبب النكاح والنكاح ليس من التجارة فيتأخر الى ما بعد عقده ولا يجوز بيع المولى المبد بأسر بمض الغرماء ولا يغير أسرهم لان حقهم في المبد مقدم على حق المولى ولو صولم الى حقهم طريقان أحدهما آجل وفيه وفاء بمقتوهم وهو الاستكساب والثاني عاجل ولكن ربما لا يفي بمقتوهم وهو بيع الرقبة فربما لا يكون بالثمن وفاء بديونهم وفي بيع المولى إياه بدون رضاهم قطع خيارهم وإبطال أحد الطريقين عليهم فلا يملك ذلك وحق كل واحد منهم ثابت كأنه ليس معه غيره (ألا ترى) أنه لو أسقط الباقون حقهم كان الممنع باقيا لحق هذا الواحد فكذلك اذا رضى بعضهم ولو دفعه بعض الغرماء الى القاضى ومن بقى منهم غائب فباعه القاضى للحضور أو أمره مولاه ببيعه جاز يمينه لان الحاضرين طلبوا من القاضى أن ينظر لهم وينصفهم بإيصال سهمهم اليهم فقلبه أن يجيبهم الى ذلك وهذا لان في بيع القاضى نظرا للحاضر والغائب جميعا وللقاضى ولاية النظر في حق الغائب وليس للمولى على الغائب ولاية النظر فلماذا جاز البيع من القاضى أو بأسره ولا يجوز بدونه ثم القاضى يدفع الى الحاضرين حصصهم من الثمن ويمسك حصة الغائب لان دينه ثابت عند القاضى وبثبوت دينه ثبت مزاحته مع الحاضرين في الثمن فلا يدفع الى الحاضرين الا مقدار حصصهم وهذا بخلاف ما اذا حضر المبد بثرا في الطريق فخلف فيه مال انسان فباعه القاضى في ذلك فانه يصرف جميع الثمن الى صاحب المال وان كان من الجائز أن يتاف في البثر مال لا يخر فيكون شريكا مع الاول في الثمن لان الثابت هنا حق الطالب خاصة وما سوى ذلك وهووم والموهوم لا يدارض المتحقق فلا ينقض شيء من حق الطالب لمكان هذا الموهوم وهنا حق الغائب ثابت معلوم فهو بمنزلة التركة اذا حضر بعض الغرماء وغاب البعض فباع القاضى التركة في الدين فانه لا يدفع الى الحاضرين الا حصصهم لهذا المعنى فان قال المبد قبل أن يباع ان فلان على من المال كذا فصدقه لاولى بذلك أو كذبه وفلان غائب وكذبه المحضور من غرمائه فالعبد مصدق فيه ويوقف حصة المقر له من الثمن حتى يضر لان المبد مالم يبع في الدين فهو على اذنه وأقراره المأذون بالدين صحيح في مزاحمة الغرماء في الثمن لان الديون اجتمعت في حالة واحدة وهي حالة الاذن فكانها حصلت جملة ولو أقر بذلك بعد ما بان

القاضي وصدقه مولاه لم يصدق على الترماء لان العبد مباع مجبوراً عليه وحق الترماء في ثمنه مقدم على حق المولى فلا يعتبر تصديق المولى ويدفع جميع الثمن الى الترماء المعروفين فان قدم الغائب وأقام البيعة على حقه أتبع الترماء بمحضته مما أخذوا من الثمن لان البيعة حجة في حقهم والثابت بالبيعة من دينه كالثابت بمعاينة سبيه أو بتصادقهم عليه فلا يكون له على العبد ولا على مولاه البائث ولا على المشتري سبيل لان الثابت للمشتري ملك حادث وهو لم يرض بتعلق شيء من دينه بملكه والمولى البائث ما كان ملتزماً لترمائه الا مقدار مائة الرقبة وقد صارت مصروفة الى الترماء باسم القاضي والعبد مجبور عليه في الحال فلا يكون مطالباً بشيء حتى يعلق ويأتممه تحول الاستحقاق من رقبته الى الثمن فيما يرجع الى مائة الرقبة والثمن في يد الترماء المعروفين فلماذا شاركهم الغائب بمحضته ما أثبت من الدين وان أراد القاضي أن يستوثق من الترماء بكفيل حتى يقدم الغائب فاقبى الترماء أن يملوا لا يجبرون على شيء من ذلك لان اقرار العبد كما لا يكون حجة عليهم في اثبات المزاحمة للغائب معهم كذلك لا يكون حجة عليهم في الزام اعطاء الكفيل (أرأيت) لو أبوا أن يعطوا كفيلاً ولم يجهدوا كفيلاً كان له أن ينضمهم حقهم بسبب اقرار العبد ولكن ان أعطوه ذلك وطابت به أنفسهم جاز وقبل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله فأما عندهما فالقاضي يأخذ منهم كفيلاً على وجه النظر للغائب اذ لا ضرر عليهم في اعطاء كفيل وأمله ما بينا في كتاب الدعوى اذا قسم القاضي للتركة بين الترماء أو الورثة هل يأخذ منهم كفيلاً لحق وارث أو غريم يتوهم حضوره فاذا كان عندهما هناك يحتاط بأخذ الكفيل فلان محتاط ههنا بمد اقرار العبد أولى فان قدم الغائب فأقام البيعة على اقرار العبد بدينه قبل البيع فذلك جائز أيضاً لان الثابت مع اقراره بالبيعة كان له أن يأخذ حصته ان شاء من الترماء وان شاء من الكفيل ثم يرجع به الكفيل على الترماء واذا أذن لعبد في التجارة فاكسب مالا فأخذه المولى منه ثم لحقه دين بمد ذلك وقد استهلك المولى المال أولم يستهلكه فان كان على العبد دين يومئذ فان المولى يؤخذ بذلك المال حتى يرد له لان المولى في هذا الاخذ ذائب فانه لا سبيل له على كسب العبد ما لم يفرغ من دينه والدين وان قل فكل جزء من الكسب مشغول به فلماذا لا يسلم المقبوض للمولى ولا يخرج بقبضه من أن يكون كسب العبد بل كونه في يد المولى وكونه في يد العبد سواء فيشترك فيه الترماء بالحصصة وان كان قبضه ولادين فاستهلكه أو لم يستهلكه حتى لحقه دين فليس لصاحب الدين على ما قبض

المولى سبيل لان كسبه الفارغ عن الدين خالص ملك المولى فهو محق في أخذه ويخرج المقبوض بقبضه من أن يكون كسب العبد ويلحق بسائر أموال المولى فاذا لحقه الدين بعد ذلك يقضى بما بقي في يد العبد من الكسب وبما يكسبه بعد لحوق الدين لان محل قضاء الدين كسبه وما اكتسبه قبل لحوق الدين مادام في يده فهو كسبه مثل ما اكتسب بعد لحوق الدين فيصرف جميع ذلك الى دينه ولو كان المولى أخذ منه ألف درهم فاستهلكه وعليه دين خمسمائة درهم يومئذ لم يحقه بعد ذلك دين آخر يأتي على قيمته وعلى ما قبض المولى فان المولى ينرم الألف كلها فيكون للرماء ويبيع العبد أيضا في دينه لان المولى عاصب للمأخوذ باعتبار ما على العبد من الدين وان كان الدين دون المأخوذ فهو ومالهو كان في يد العبد سواء وهذا لاننا لو أوجبتنا على المولى رد مقدار خمسمائة لم يسلم ذلك للغيرم الاول بل يشاركه التريم الثاني فيه لاستواء حقهما في كسب العبد ثم يستوجب التريم الاول الرجوع على المولى بما بقي من حقه فاذا قبض ذلك شاركه فيه التريم الثاني فلا يزال هكذا حتى يسترد من المولى جميع الألف قلنا في الابتداء يسترد منه الكل اذ لا فائدة في الترتيب والتكرار ولو لم يلحق العبد دين آخر لم ينرم المولى الا نصفه لانه اذا دفع للتريم خمسمائة فقد وصل اليه كمال حقه وزال المانع من سلامة الكسب للمولى فيسلم له ما بقي واذا لحق المأخوذ دين يأتي على رقبته وعلى جميع ما في يده فأخذ منه مولاة الغلة بعد ذلك في كل شهر عشرة دراهم حتى أخذ منه مالا كثيرا ففي القياس عليه رد جميع ما أخذ لانه أخذ ذلك من كسبه وحق الرماء في كسبه مقدم على حق المولى والمولى وان استأدها الضريبة فذلك لا يصير ديناً له على عبده فيسترد المأخوذ لحق الرماء ولكنه استحسن فقال المقبوض سالم للمولى لان في أخذ المولى الغلة منه منفعة للرماء فانه يقيه على الاذن بسبب ما انصل اليه من الغلة فيكتسب ويقضى حق الرماء من كسبه واذا لم يسلم الغلة للمولى حجب عليه فيفسد على الرماء باب الوصول الى حقهم من كسبه ففرغنا ان في هذا منفعة للرماء والمولى يتمكن بسبب ملكه من تصرف مالا يكون فيه ضرر على الرماء وما دفع العبد من الغلة الى المولى مثل ما ينفعه على نفسه في حال تصرفه وكما ان قدر نفقته مقدم على حق غرمائه فكذلك مقدار ما دفع الى المولى من غلة مثله يكون مقدما على حق غرمائه ثم منافعه على ملك المولى وهو انما يستوفي منه الغلة بدلا عن المنفعة ولو كان استوفي منفعته لم يكن للرماء عليه سبيل في ذلك فكذلك اذا استوفي بدل المنفعة ولو كان قبض منه كل شهر

مائة درهم كان باطلا وعليه أن يرد ما زاد على غلة مثله لأن في قبض الزيادة على غلة المثل ضررا على الغرماء والعبد غير محتاج الى اداء تلك الزيادة الى المولى فكان المولى غاصبا لتلك الزيادة فعليه ردها لحق الغرماء ولو أقر العبد المأذون بدين خمسمائة ثم استفاد عبدا يساوى ألفا فأخذه المولى ثم لحق المأذون بعد ذلك دين يأتى على قيمته وعلى قيمة ما قبضه المولى فان المقبوض يؤخذ من المولى فيباع ويقسم ثمنه بين سائر الغرماء لما بيننا من المولى غاصب في أخذ العبد منه لمكان ما عليه من الدين فان أدى المولى الدين الاول ليسلم العبد له لم يسلم ويبيع الآخرين في دينهم لأن كونه في يد المولى ككونه في يد العبد فيعلق به حق كل غريم ثم المولى أسقط حق التريم الاول بإفائه دينه ولو سقط حقه بإقراره لم يسقط به حق التريم الثانى عن العبد المأخوذ فكذلك اذا سقط بإفائه المولى اياه وليس للمولى أن يخاصمهم بما أدى من الدين الاول لأنه لا يستوجب الرجوع بما أدى على العبد فان المولى لا يستوجب على عبده ديناً والمزاومة في كسب العبد باعتبار الديون الواجبة عليه فان لم يؤد المولى ولكن التريم الاول أبرأ العبد من دينه بعد ما لحقه الدين الآخر بيع العبد وقبضه المولى في دين الآخرين لأن إقراره يسقط دينه ولا يثبت أنه لم يكن واجبا يومئذ وان حق الآخرين لم يكن متعلقا بمالية العبد المأخوذ وان كان أبرأه منه قبل أن يلحقه الدين الآخر سلم العبد الذى قبضه المولى له لأن المانع من سلامته له قد انعدم بسقوط دينه فصار كما لو أخذه المولى بعد ما سقط دينه قبل أن يلحقه الدين الآخر وبهذا الأخذ يخرج المأخوذ من أن يكون كسبا للمأذون فلا يتعلق به ما يلحقه من الدين بعد ذلك ولو لم يبرأه حتى لحقه الدين الآخر ثم أقر التريم الاول أنه لم يكن له على المأذون دين فان أقر العبد المأذون له بالدين كان باطلا وسلم العبد الذى قبضه المولى له ولا يثبت عليه صاحب الدين الآخر بشئ منه بخلاف ما اذا أبرأ التريم الاول لأن بالإبراء يسقط دينه ويثبت أنه لم يكن واجبا فأما بإقراره فتبين أنه لم يكن له على المأذون دين وان المقبوض كان سالما للمولى فان قيل حين لحقه الدين الآخر كان الدين واجبا ظاهرا فباعتباره يتطرق حق التريم الآخر بمالية العبد ثم إقرار الاول بعد ذلك لا يكون حجة في إبطال حق الآخر فينبى أن يحمل إقراره بمنزلة الإبراء المبتدأ فلنا هذا ان لو كان في المحل الذى تناوله إقراره حق التريم الآخر ولا حق للتريم الآخر فيما أقر به الاول أنه لم يكن واجبا له فيكون إقراره فيه صحيحا على الإطلاق فيثبت به أن المقبوض كان سالما للمولى وأنه خرج

بقبضه من أن يكون كسبا للعبد ولو كان المولى أقر بالدين للاول كما أقر به العبد ثم قال
 الترميم الاول لم يكن لى على العبد دين واقتراره لى كان باطلا فان الترميم الآخر يأخذ العبد
 الذي قبضه المولى لىباع في دينه لان المولى أقر أن الدين الاول كان واجبا وانه غاصب
 في أخذ العبد واقتراره فيها في يده حجة عليه فيجعل ذلك كالكاتب باقتافهم وتوضيحه أن المولى
 ههنا أقر بأن الشركة وقعت بين الترميمين فيما قبضه هو ثم سقط حق أحدهما بسبب اقتراره
 فبقى حق الآخر كما لو أبرأه غريم الاول وفي الاول لم يقر المولى بثبوت الشركة بين الترمماء
 في العبد الذي أخذه ولكن انما كان ثبت فيه حق الترميم الثاني لوجوب الدين الاول فاذا
 ظهر باقرار الاول أنه لم يكن له دين ثم قبض المولى العبد ولا شركة للترميم الآخر منه لان
 دينه لحق للمأذون بمد ما خرج العبد من أن يكون كسبا له واذا أذن الرجل لامته فطعها
 دين ثم وهب لها هبة أو تصدق عليها بصدقة أو اكتسبت مالا من التجارة ففرواؤها أحق
 بجميع ذلك من مولاها وقال زفر رحمه الله لاحق لفرءائها الا فيما اكتسبت بطريق التجارة
 لان وجوب الدين عليها بسبب التجارة فما كان من كسب تجارتها يتعلق بالدين به لان اتحاد السبب
 وما لم يكن من كسب تجارتها فهو كسائر أملاك المولى فلا يتعلق حق غرمائها به (الآ ترى)
 أيها لو ولدت ثم لحقها دين بمد ذلك لم يتعلق حق غرمائها بولدها لهذا المعنى وهذا لان
 وقوع الملك للمولى في الهبة والصدقة ما كان بسبب فك الحجز عنه فان قيل الاذن كان
 يثبت له الملك في الهبة والصدقة أيضا بخلاف كسب التجارة فخصوله كان بسبب الاذن له
 في التجارة فقلنا بأنه لا يسلم للمولى ما لم يفرغ من دين العبد ووجبتنا ذلك أن الهبة والصدقة
 كسب العبد فلا يسلم للمولى الا بشرط الفراغ من دين العبد ككسب التجارة وهذا لان
 الكسب بوجب الملك للمكتسب بأي طريق كان الا أن المكتسب اذا لم يكن أهلا للملك
 يخلفه في ذلك مولاؤه خلافة الوارث المورث فكما أنه لا يسلم للوارث شيء من التركة الا بشرط
 الفراغ من دين المورث فكذلك لا يسلم للمولى شيء من كسب العبد الا بشرط الفراغ من دينه
 وهذا لان العبد وان لم يكن أهلا للملك فهو من أهل قضاء الدين بكسبه وحاجته في ذلك
 مقدمة على حق مولاؤه في كسبه فالمد يفضل عن حاجته لا يحلم للمولى شيء منه ويستوى ان
 كان الكسب قبل لحوق الدين أو بمد لحوق الدين لان يدها في الكسب يد معتبرة حق
 لو نازعها فيه انسان كانت خصما له فباختبار بقاء يدها حتى حاجتها فيه مقدمة بخلاف ما اذا كان

أخذ المولى منها قبل أن يلحقها الدين وهذا بخلاف ما لو ولدت بعد ملحقها الدين لأن ولدها ليس من كسبها ولكنه جزء متولد من عينا فكما أن نفسها لا تكون من كسبها ولا يكون الملك للمولى في نفسها مستفاداً من جهتها فكذلك في ولدها إلا أن نفسها تباع في الدين لا التزام المولى ذلك بالأذن لها في التجارة وذلك لا يوجد في حق الولد ولا يعلق به حق الترماء إنما يكون بطريق السراية ولا سراية بعد الانفصال لأن الولد بعد الانفصال نفس على حدة وهذا بخلاف ما إذا كان الدين لخصها قبل أن تلد ثم ولدت لأن حق الترماء تعلق بها في حال ما كان الولد جزءاً متصلاً بها فيسرى إلى الولد بحكم الاتصال وينفصل على تلك الصفة ثم تعلق حق الترماء بها لا يكون قبل سبب وجوب الدين فإذا كان السبب موجوداً بعد انفصال الولد لا يمكن إثبات الحكم في الولد بطريق السراية وهذا بخلاف الدفع بالجناية فإن الجارية إذا ولدت فلاحق لأولياء الجناية في ولدها لأن حكمهم هناك في بدل المثلث وهوارش الجناية أوفى نفسها جرى على الجناية ولكن ذلك ليس بحق متأكّد بدليل يمكن للمولى من التصرف فيها كيف شاء بالبيع وغيره فلذلك لا يسرى إلى الولد وهو يناحق الترماء متأكّداً كدفع ذمتها متعلقاً بمليتها بصفة التأكيّد بدليل أنه لا ينفذ تصرف المولى فيها بالبيع والهبة ما لم يصل إلى الترماء حكمهم فيسرى هذا الحق التام كدال على الولد ولو ولدت ولداً وعليها دين ثم لخصها دين بعد ذلك اشتركت المرأة بجهن ماليتها إذا بيعت فأما ولدها فلا صحب الدين خامة لأنه انفصل عنها وحكمهم ثابت فيها فيسرى إلى الولد وأصحاب الدين الآخرين إنما ثبت حكمهم فيها بعد انفصال الولد عنها فلذلك لا يثبت حق الترماء في ولدها ولو ولدت ولدين أحدهما قبل الدين والآخر بعد الدين لحق أو ولد الدين الآخر دون الأول لأن الأول انفصل عنها قبل تعلق الدين برة بها ويصير حال كل واحد من الولدين كأنه ليس معه الولد الآخر ولو جنى عليها جناية فاستوى أرشها من الجاني أو كان الجاني عبداً فدفع الجناية لحكمه حكم ولدها في حق الترماء لأن الأرض مملوكة للمولى لا من جهتها ولكن بدل جزء منها فيكون حكم الأرض حكم ولدها في حق الترماء وفي الجارية الجناية إذا جنى عليها بدفع الأرض معها لأن الأرض بدل جزء من عينا وحق الدفع كان ثابتاً في ذلك الجزء فيثبت في بدله اعتباراً لبدل طرفها ببذل نفسها فأما أولد تلبس ببذل جزء فائت من عينا ولكنه زيادة انفصل عنها فلا يثبت فيه حق أولياء الجناية لوجوب دفعهم بالجناية فكان الولد في هذا قياس المقد فأنها لو وطئت بالشبهة لا يتحقق حق أولياء الجناية بمقدورها فكذلك ولدها

وإذا أذن لعبد في التجارة فله دين كثير ثم دبره مولاه فالنرماء بالخيار إن شاؤا ضمنوا
 المولى القيمة وإن شاؤا استسموا العبد في جميع الدين لأن قبل التديير كان لوصولهم إلى حقهم
 طريقان يبع الرقة في الدين أو الاستسما والمولى بالتديير فوت عليهم أحد الطريقين وهو
 استيفاء الدين من المالة لأن التديير لا يمكن يبعه في الدين وما يمرض للطريق الآخر وهو
 الكسب لأن الكسب بعد التديير يكون على ملك المولى كما كان قبله فيبقى الخيار لهم إن شاؤا
 ضمنوا المولى لأتلافه مالة الرقة عليهم وذلك يتقدر بقيمة العبد فإذا استوفوا ذلك منه فلا
 سبيل لهم على العبد حتى يمتق لأنه لو وصل ذلك إليهم يبيع في الدين لم يبق لهم عليه سبيل
 حتى يمتق فكذلك إذا وصل إليهم بتضمين المولى فإذا عتق أتبعوه ببقية دينهم لأن بقية
 الدين كان ثابتا في ذمته فله قضاءه من خالص ملكه وخالص ملكه ما اكتسب بعد العتق
 فأما ما كان اكتسبه قبل العتق فهو للمولى والمولى قد ضمن لهم مائة الرقة فلا يبقى لهم
 سبيل على كسب هو ملك المولى فإن اختاروا استسما المدبر استسموه في جميع الدين كما قبل
 التديير كان لهم حتى استيفاء جميع الدين من كسبه فكذلك بعد التديير لأن الكسب على ملك
 المولى والمولى راض بقضاء دينه من كسبه بخلاف الأول فهناك المولى ضمن مائة الرقة
 فهو غير راض بصرف ما يكتسبه بعد إسلامه مالة الرقة للنرماء إلى ديونهم فإذا اختاروا أحد
 الأمرين فليس لهم أن يرجعوا عنه بعد ذلك لأنهم اختاروا تضمين المولى قد سلموا ما يكتسبه
 المدبر للمولى وإن اختاروا استسما المدبر قد أبرؤا المولى فلا يكون لهم أن يرجعوا عنه
 كالتأصّب مع غاصب الناصب إذا اختار المنصوب منه تضمين أحدهما فإن ضمنوا المولى قيمته
 انقسموها بينهم بالخصص والعبد على أذنه فإن اشترى وباع فله دين كان لأصحاب هذا
 الدين أن يستسموه ولا سبيل لهم على المولى لأن حقهم مطلق بمالة الرقة فانه ما كان علا
 للبيع حين وجب دينهم فاما يعلق حقهم بالكسب خاصة ولا يشاركهم الأولون في سمائته لأنهم
 باختيار تضمين المولى أسقطوا حقهم عن كسب رقبته ولأن استدامة الأذن بعد التديير
 كالثابتة فإن فضل شيء من كسبه عن دين الآخرين كان للمولى دون الأولين وإذا قتل المدبر
 كانت قيمته للآخرين دون الأولين لأن القيمة بدل الرقة فيكون كالكسب في وجوب صرفها
 إلى الدين ولأن الأولين قد وصل إليهم بدل مالة الرقة حين ضمنوا المولى قيمته فلا سبيل
 لهم على القيمة التي تستوفى من القتال ولم يسلم للآخرين شيء من ذلك وإذا لحق العبد المأذون

دين ثلاثة آلاف درهم ثلاثة نفر وقيمت ألف درهم ثم دبره المولى فاختار بمضى الترماء اتباع المولى بالقيمة وبعضهم استسماء البعد فذلك لهم لأن لكل واحد منهم فيما اختار غرضاً صحيحاً وقد كان لكل واحد منهم هذا الخيار في دينه قبل التدبير فكذلك بعده إلا أن قبل التدبير إذا اختار أحدهم البيع فيبيع له لا يملك إيفاء حتى الباقي في الكسب لأنه بالبيع قد انجبر عليه وهنا بعد التدبير البعد على أذنه فيمكن إيفاء حتى من اختار السعاية في كسبه فإن كان اختار ضمان المولى اثنان منهم كان لهما ثلثا القيمة وسلم للمولى ثلث القيمة لأن القيمة على المولى اثلاثاً بينهم لو اختاروا تضمينه والذي اختار الاستسماء ما أسقط حقه أصلاً ولكن عين لحقه شيئاً من ملك المولى وهو الكسب فيكون مزاحمته مع الأولين في حق المولى قائم حكماً فلماذا يسلم حصته من القيمة للمولى ويفرم للآخرين ثلثي القيمة ثم الذي اختار السعاية أن يأخذها من البعد قبل أن يأخذ الآخران شاء من القيمة لم يكن لهما حق المشاركة معه فيما قبض لانهما أسقطا حقه عن السعاية باختيار التضمنين فانقطعت المشاركة بينه وبينهما في السعاية وإذا أراد الذي اختار السعاية قبل أن يأخذ المولى نصيبه أو شارك صاحبه فيما يقبض من القيمة لم يكن له ذلك وكذلك الآخران بعد اختيارهما ضمان المولى وإن أراد أن يتبع المدبر بدينهما وبدعا تضمين المولى لم يكن لهما ذلك وإن سلم ذلك لهما المولى لأن كسب البعد صار حقاً للذي اختار السعاية ما لم يصل إليه كمال دينه وحقه فيه مقدم على حق المولى فلا يتبين رضي المولى في مزاحمة الآخرين معه في السعاية بعدما أسقطا حقهما عنها باختيار تضمين المولى فإن اشترى المدبر بعد ذلك وباع فلحقه دين آخر كان جميع كسب المدبر بين صاحب الدين الذي اختار سعايته وبين أصحاب الدين الذي لحقه آخر ليس لاحد منهم أن يأخذ منه شيئاً دون صاحبه لأن البعد بقي على أذنه فهذه الديون جميعها حالة واحدة وهي حالة الأذن فيكون الكسب مشتركاً بينهم بالحصة فليهم أخذ منه شيئاً شاركه أصحابه وقد بينا أن ما اكتسب من ذلك قبل أن يلحقه الدين الآخر أو بعده في ذلك سواء فإن كان الأول الذي اختار سعايته قبض شيئاً من سعايته قبل أن يلحقه الدين الآخر سلم ذلك له لأنه حين قبضه ما كان لاحد سواء حتى في الكسب وما قبضه خرج من أن يكون كسباً للبعد فلا يتعلق به حتى الآخرين بعد ذلك كما لو كان المولى هو الذي قبضه ولو أقر المدبر لرجل بدين ألف درهم وذكر أنه كان عليه قبل التدبير فصدقه صاحبه أو قال كان بعد التدبير فذلك سواء ويسمى له المدبر مع غرمائه لأنه باق على أذنه فيما يلزمه بأقراره بمنزلة

ما يلزمه بالتجارة فاسى فيه من شئ اشتروا فيه ولا يصدق المدير على أن يدخل هذا في القيمة التي كانت وجبت للاولين على المولى لانه في اسناد الاقرار الى ما قبل التدبير منهم في حقهم فانه لا يملك اثبات المزاحمة له معهم بطريق الانشاء ولو صدقه المولى في ذلك وأقر انه كان قبل التدبير واختار هذا الغريم اتباع المولى فان كان المولى دفع الى التريمين اللذين اختارا ضماؤه على القيمة بقضاء القاضي دفع الى هذا المقر له سدس القيمة وهو نصف ما بقي عليه لان تصديق المولى معتبر في حقه غير معتبر في حق الاولين وهو يزعم أن الاولين حقهما في نصف القيمة وان عليهما رد الزيادة على ذلك ولكنه غير مصدق في استرداد شئ منهما الا أن مادفعه قضاء القاضي لا يكون مضمونا فيجمل ذلك كالتاوى وما بقي بزعمه بين الآخرين نصفين الا أن الذي اختار السعاية يسلم للمولى حصته من ذلك فيدفع الى المقر له مقدار حقه من ذلك وهو مقدار نصف ما بقي عليه بزعمه ثم اتبع هذا الغريم المدير بثلاث دينة فاسى له فيه لانه تمام حقه في ربع القيمة وانما سلم له سدس القيمة وذلك ثلثا حقه ولو لم يسلم له شئ من القيمة كان له أن يستسمى العبد في جميع دينة فكذلك يستسميه في ثلث دينة حين لم يسلم له ثلث نصيبه من القيمة اعتبارا للبعض بالكل ولا يبطل اختياره ضمان المولى حق استسمائه في هذا القدر لان اختياره ضمان المولى معتبر فيها وصل اليه دون ما لا يصل اليه والواصل اليه ثلثا نصيبه من قيمته فلا يعتبر ذلك الاختيار في ابطال حقه في السعاية في الثلث الباقي وان كان دفع الثلثين بغير قضاء قاض غرم للمقر له ربع جميع القيمة لان المولى مقرآن حقه في ربع جميع القيمة وما دفع الى الاولين زيادة على حقهما ههنا محسوب عليه في حق المقر له لانه دفعه باختياره فلماذا غرم له جميع نصيبه وهو ربع القيمة ثم لا يتبع المقر له المدير بشئ من دينة حتى يمتق لانه وصل اليه كمال حقه من بدل الرقبة قال (ألا تري) ان غرامه الثلاثة الاولين لو اختاروا ضمان المولى فضمنوه القيمة فدفها اليهم بقضاء ثم ادعى آخر على المدير دينا ألف درهم قبل التدبير وصدقه المدير والمولى في ذلك فلا سبيل لهذا الغريم على تلك القيمة ولا على المولى ولا يبطل اختياره ضمان المولى حقه في سعاية العبد بخلاف ما اذا كان دفع القيمة الى الاولين بغير قضاء قاض فانه يفرم للدافع كمال حصته وهو ربع القيمة ولو لم يكن المولى دبر عبده ولكنه أعطاه وهو موسر أو مضر فهو سواء والقرماء بالخيار ان شاءوا اتبعوا المولى بالقيمة لانه تأتف حقه في ماله بالاعتاق وضمان الاملاف لا يختلف باليسار والاعمار فاذا اتبعوه

بالقيمة أخذوا العبد بما بقي من دينهم لأن كسبه بعد العتق خالص حقه والباقي من الدين ثابت
 في ذمته فليته قضاؤه من ملكه بخلاف التدبير فإن كسبه بعد التدبير مال المولى وقد ضمن
 المولى لهم بدل الرقبة فلا يبقى لهم سبيل على شيء من ملكه بعد ذلك حتى يمتق وأن شأوا
 أخذوا جميع دينهم من العبد وأبرؤا المولى لأن ضمان القيمة على المولى خالص حقهم وهو
 محتمل للاستقاط فيسقط باسقاطهم ويبقى أصل دينهم على العبد وقد عتق فينبوه بجميع
 ذلك وإن اختاروا اتباع العبد بدينهم ولم يبرؤوا المولى من شيء لم يكن هذا براءة منهم للمولى
 لأن المولى في مقدار القيمة متحمل لهم عن العبد بمنزلة الكفيل ومطالبة الاصيل بالدين
 لا توجب براءة الكفيل بدون الإبراء وكذلك لو اختاروا ضمان المولى كان لهم أن يتبخوا
 العبد بجميع دينهم إذا لم يتبخوا من المولى شيئاً لأن اختيارهم تضمين المولى بمنزلة مطالبة الكفيل
 بالدين وذلك غير مبرئ للاصيل بخلاف التدبير فهناك حقهم أحد شيئين إما القيمة على
 المولى أو استيفاء الدين من كسبه على ملك المولى فاختيارهم أحد الأمرين يوجب براءة
 الآخر وهذا قد ثبت حقهم في الأمرين جميعاً لتقرر سببهما في مطالبة الملتقى بجميع الدين
 لأنه في ذمته وفي مطالبة المولى بالقيمة لأنه متحمل لذلك القدر (الآ ترى) أنهم إذا أخذوا
 القيمة من المولى كان لهم أن يتبخوا العبد بقيمة دينهم فهذا لا يكون اختيارهم تضمين أحدهما
 إبراء الآخر ولو اختار بعض الترماء اتباع المولى وأبرؤا المولى من أن يكون يتبوه بشيء من
 القيمة لم يكن لهم بعد ذلك أن يتبوه بشيء لصحة الإبراء منهم له عن ذلك في حقهم وتكون
 القيمة كلها لأصحاب الدين الذين اختاروا تضمين المولى لأن النقصان كان لمزاومة الآخرين
 وقد زال ذلك بالإبراء فالتحق بما لو لم يكن إلا دينهم وهذا بخلاف التدبير فهناك مزاومة
 الذين اختاروا استمساك العبد لم ينعدم في حق المولى لأن سعيته ملك المولى فلهذا لا يدفع
 إلى الذين اختاروا ضماناً لأن حصتهم من القيمة وهنا مزاومة الدين أبرؤا المولى قد انعدمت في
 حقه من كل وجه لأنهم يأخذون دينهم من سعيته هي خالص ملك الملتقى لاحق للمولى
 فيه فلهذا لم يزد دفع جميع القيمة إلى الذين اختاروا تضمينه ولم يختار كما بينا فإن أخذوا
 المولى لم يرجع على العبد بشيء لأنه ضامن لاتباعه محل حقهم أو لأنه متحمل عن العبد ولم
 يستوجب بهذا التحمل شيئاً على العبد وإن أخذوا العبد لم يرجع على المولى بشيء لأنه أصيل
 قضي دينه بملكه وما أخذ واحد منهم من القيمة التي على المولى اشترك فيها جميع من اختار

ضمان المولى لان وجوب القيمة لم على المولى بسبب واحد ولان القيمة كالتمن لو بيعت الرقبة
 في ديونهم وما أخذ واحد من الترماء من العبد بعد عتقه فهو له خاصة لا يشاركه فيه الترماء
 لانه حر ودين الحر في ذمته لا تعلق له بكسبه وانما وجب دين كل واحد منهم في ذمته
 بسبب على حدة بخلاف التدبير فانه بعد التدبير مملوك والدين في ذمة المملوك يكون شافلا
 لكسبه فلماذا اذا خص أحدهم بقضاء الدين دون أصحابه لم يسلم ذلك له ولو لخلق العبد المأذون
 دين كبير فأعتقه المولى وأخذ ما في يده من المال فاستهلكه ثم اختار الترماء أتباع العبد
 وأخذوا منه الدين رجع العبد على المولى في المال الذي أخذ منه بما أداه من الدين وضمنه
 ذلك لان كسبه انما كان يسلم للمولى بشرط براءته عن الدين ولم يوجد وهو غير متبرع فيما أدى
 من الدين من خالص ملكه بعد المتق بل هو مجبر على ذلك فيكون له أن يرجع على المولى فيما
 استهلكه من كسبه بذلك المقدار وان كان قائما في يد المولى أتبعه العبد حتى يستوفي منه مقدار ما
 أدى وما فضل منه فهو للمولى وكذلك لو لم يوف العبد الدين ولكن الترماء أبرؤه منه لم
 يرجع على المولى بشئ من ذلك المال لانه كان اكتسبه في حال رقه وقد فرغ من دينه
 فيكون سالما للمولى وكذلك ان كانت أمة فأعتقها وأخذ منها مالها وولدها وأرض يدها وقد
 كان الدين لحتها قبل الولادة والحناية ثم حضر الترماء فان المولى يجبر على أن يدفع اليها مالها
 لتقضي دينها لان كسبها لا يسلم للمولى مع قيام الدين عليها ولا يجبر على دفع الولد والأرض
 ان كان لم يمتها ولكن تباع فيقضى من ثمنها ومن ارش البسد الدين لان الولد ليس من
 كسبها في شئ بل هو ملك المولى كرقبتها وليس للترماء أن يبيعوا على المولى قضاء الدين من
 مالية الولد ولكن الخيار في ذلك الى المولى فان أرادوا بيع الرقبة لهم في ديونهم وفي الرقبة
 وفاء بحقوقهم فقد وصل اليهم كمال حقهم وارش اليد من جنس حقهم فاذا استوفوا حقهم
 منه لا يبقى لهم على الولد سبيل وان كان المولى أعتقها فالترماء أن يرجعوا عليه بقيمتها لانه
 أئلف ماليته عليهم ثم يباع ولدها في دينهم أيضا لانه انفصل بعد تعلق حقهم بماليتها وأخذون
 من المولى الأرض أيضا لانه بدل ما كان تعلق حقهم به ثم يقيمون الامة بما بقي من دينهم
 لانها قد أعتقت وان شاؤا أتبعوها بجميع الدين وتركوا أتباع المولى فان أتبعوها بدينهم
 فأخذوه منها سلم للمولى ولدا لامة وما أخذ من ارش يدها لم يكن لها أن ترجع على المولى بالولد
 والأرض كما لا ترجع قيمة نفسها اعتبار للجزء الكل والمعنى ان المولى يرجع بما يملكه من جهتها

ولها أن ترجع على المولى بما أخذ من مالها لانه كان يملكه من جهتها فلا يسلم له ذلك الا براءتها
عن الدين فكذلك لو باعها للترماء بدينهم وقبض الثمن ثم أعتق المشتري الجارية فان شاء الترماء
أخذوا الثمن واتبوا الجارية بما بقي من دينهم لان ما بقي استقر في ذمتها فليها قضاءه من ملكها
بعد العتق وان شاؤا اتبعوها بجميع دينهم فان أخذوا ذلك منها سلم للمولى الثمن لانها أصل في
جميع الدين والمولى في مقدار الثمن كالكفيل والاصل اذا قضى الدين من ملكه لم يكن له أن
يرجع على الكفيل بشئ فكذلك اذا كان المولى كاتبها باذن الترماء ما كان لهم أن يأخذوا جميع
ما يقبض المولى من المكاتب لان ذلك كسبها وحقهم باق في كسبها وان غدت الكتابة فيها
برضاهم فليس لهم أن يرجعوا فيها بشئ من دينهم ما دامت مكاتب لان المكاتب التي استوفوا
في معنى بدل الرقبة فاذا وصل اليهم بدل الرقبة لا يبقى لهم سبيل على كسبها ما لم تعتق (الا ترى)
أن كتابة المولى اياها باذن الترماء كسبها ولو باعها برضاهم وأخذوا منها لم يبق لهم على كسبها
سبيل ما لم تعتق فكذلك هنا فان قبض المولى جميع المكاتب وعتقت فالترماء بالخيار ان شاؤا
أخذوا المكاتب من السيد لانه بدل ما تعلق به حقهم ثم اتبعوا الامة بما بقي من دينهم لانه قد
عتقت وان شاؤا أخذوا الامة بجميع دينهم فان أخذوه منها سلمت المكاتب للمولى بمنزلة الثمن الذي
أخذها المولى يبيها برضاهم وهذا لان كل واحد منهما بدل الرقبة وحكم البدل حكم الاصل
وملاك الرقبة للمولى ما كان مستفادا من جهتها وهي فيما قضت من الدين أصل فلا ترجع
على المولى بشئ بما كان متعللا عنها لترمائها واذا أذن للعبد في التجارة فله حقه دين كبير ثم
ان المولى كاتبه فللترماء أن يفسخوا الكتابة لانهم يتضررون بما باشره المولى من حيث انه
يتعذر عليهم استيفاء الدين من مائة الرقبة والبيع والكتابة تحتمل التسخيف فيفسخونها لدفع
الضرر عنهم كما يفسخون البيع وكما يفسخ الشريك الكتابة فان لم يعلموا ذلك حتى أدى
الكتابة الى المولى فقد عتق بآذانها لوجود شرط العتق والمولى كان يملك تنجز العتق فيممع
اشتتاله بحق الترماء فيصح منه أيضا تعلق العتق بإداء المال ويعتق بالاداء ثم للترماء أن يأخذوا
الكتابة من المولى فيقتسمونها بينهم بالخصص لان المؤدى كسب العبد وحق الترماء في
كسبه مقدم على حق المولى فلا ينتقض العتق باستيفائهم بدل الكتابة من المولى لانه لا ناقض
للعتق بعد الوقوع وللترماء أن يضموا المولى قيمته لانه ألتف عليهم مائة الرقبة بعد
ما تعلق حقهم بها بخلاف المسئلة الاولى فهناك كاتبه برضاهم فكذلك يضمن لهم القيمة ثم

يبيعوا العبد بما بقي من ديونهم لانه حر فليبه قضاء دينه من خالص ملكه وان شاؤا اتبعوا
 العبد بجميع دينهم لتقرر الدين في ذمته بعد ما عتق وتسلم الكتابة للمولى وليس للعبد أن
 يرجع عليه بشيء مما أدى لان الكتابة بدل ما سلم للعبد من جهة المولى وهو المقتضى فلا يكون
 له أن يرجع على المولى بشيء منه فان قيل فالغرماء اذا استوفوا الكتابة ينبغي أن لا يكون
 لهم أن يضمنوا المولى القيمة لان بدل الرقبة سلم لهم وان كانت الكتابة بمنزلة كسبه
 وايست بدل عن رقبته فينبغي للمكاتب أن يرجع به على المولى كما اذا أخذ كسب عبده
 المأذون وأعتقه فقضى الدين من خالص ملكه كان له أن يرجع على المولى بما أخذ منه من
 كسبه قلنا الموجود في حق الغرماء كسب العبد واستيفاء الكسب لا يبطل حقهم عن بدل
 الرقبة فأما فيما بين المولى والمكاتب فهو بدل عما أوجبه للمكاتب وقد سلم ذلك للمكاتب من
 جهته وهذا لان المولى بمقد الكتابة يكون مستقلا حقه عن كسبه فأخذون من المولى ما
 استوفى باعتبار أنه كسبه ولو كان العبد أدى بمض الكتابة ثم جاء الغرماء فلهم أن يطلبوا
 الكتابة ويبيع العبد لهم في دينهم لان احتمال الكتابة بالتسخير بعد قبض البديل كما كان قبله
 يأخذون ما قبض المولى من الكتابة لانه كسب العبد المأذون فاذا أجازوا المكاتبه جازت
 لان الاجازة في الانتهاء كالاذن في الاستداء وما كان قبض المولى وما بقي منها فهو بين
 الغرماء كما لو كانت الكتابة باذنه لما يثبت أن المقبوض كسب العبد فان كان ما قبض المولى
 منها هلك قبل الاجازة لم يكن للغرماء الا ما بقي من الكتابة لان اجازتهم دليل الرضا منهم
 قبض ما قبضه المولى فكان أمينا فيه غير ضامن بالهلاك في يده ولو أجاز المكاتبه بمض الغرماء
 دون البعض لم يجز لان لكل واحد منهم حق نقض الكتابة لاجل دينهم وبعضهم لا يملك
 ابطال حق النقض والذي أجاز قد أسقط حق نفسه فكاه لم يكن في الابتداء الا حق الذي
 لم يجز ولو أراد وارد المكاتبه فأعطاهم المولى دينهم أو أعطاهم ذلك المكاتب فأبوا أن يقبلوا
 وأرادوا رد المكاتبه لم يكن لهم ذلك لان حقهم في ديونهم فاذا وصل اليهم كمال حقهم فقد زال
 المانع من نفوذ الكتابة وهم متعتون في الالباء لانهم يفسخون الكتابة ابيعوه في ديونهم وقد
 وصلت اليهم ديونهم فلماذا لا يكون لهم أن يفسخوا الكتابة والله أعلم

باب العبد بين رجلين يلحقه دين

(قال رحمه الله) واذا كان العبد بين رجلين فأذناه في التجارة ثم أداه أحد المولين

مائة درهم وادانه اجني مائة درهم ثم بيع العبد بمائة درهم أو قتل واستوفيت القيمة مائة درهم من قائله أو مات وخلف مائة درهم من كسبه فعند أبي حنيفة رحمه الله تقسم هذه المائة بين الاجني والمولى الدائن اثلاثا بطريق المول يضرب الاجني فيه بمائة والمولى الدائن بخمسين وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تقسم بينهما على طريق المنازعة أرباعا ثلاثة أرباعا للاجني وربعها للمولى الدائن وجه قولهما أن نصف المائة نصيب المولى الدائن ودينه لا يثبت في نفسه فيسلم ذلك للاجني خاصة ونصفه نصيب الذي لم يدين وقد استوفى فيحق للاجني وحق المولى الدائن من دين كل واحد منهما فيه مقدار خمسين فيقسم ذلك بينهما نصفين وأبو حنيفة رحمه الله يقول محل الدين هو الذمة وإنما المال محل قضاء الدين لا محل وجوب الدين وجميع دين الاجني ثابت في ذمة العبد والثابت من دين المولى نصفه لأن نصف العبد ملكه ولا يستوجب المولى على عبده ديناً فيضرب كل واحد منهما بجميع ما ثبت من دينه لأن قسمة كسب العبد بين غرمائه كقسمة التركة بين الترماء وإذا اجتمع في التركة دين مائة لرجل ودين خمسون لآخر والتركة مائة فإنه يضرب كل واحد منهما فيها بجميع حقه وتكون التركة بينهما اثلاثاً فهذا مثله وهذه المسئلة بنظرها واضداً هاتقد تقدم بأنها في كتاب الدعوى ملها اقتصرنا على هذا الحرف لكل واحد منها لأن مسائل الباب على هذا تدور ولو ادانه كل واحد من المولين مائة درهم وادانه أجني مائة درهم والمسألة بحالها فنصف المائة الاجني ونصفها للمولين أما عندهما فلان نصيب الاكبر فارغ عن دينه وقد استوى فيه الاصغر مع الاجني لان الثابت من دين كل واحد منهما فيه بقدر خمسين فيكون بينهما نصفين وكذلك نصيب الاصغر منهما فارغ عن دينه وقد استوى فيه حق الاكبر والاجني فيقسم بينهما نصفين فبالقسنتين يسلم للاجني نصف المائة ولكل واحد من المولين ربع المائة فاما عند أبي حنيفة فلان الثابت من دين كل واحد من المولين خمسون ودين الاجني ثابت كله فيضرب الاجني بمائة وكل واحد من المولين بخمسين فكان الاجني نصف المائة والمولين نصفها بينهما نصفين وإذا كان رجلان سريكين شركة مفاوضة أو عتاق و بينهما عبد ليس من شركتهما فادانه أحدهما مائة درهم من شركتهما وادانه أجني مائة ثم مات العبد وترك مائة أو يبع بمائة فلا اجني ثلثاها وللشريكين ثلثها لأن ادانه أحد الشريكين في المال للشرك كادانها جميعاً فصار كل واحد منهما مديناً له بقدر الخمسين ثم نصيب الاكبر منها فارغ عن حقه وقد اجتمع

فيه من دين الاجنبي خمسون درهما ومن دين الاصفر خمسة وعشرون لانه كان مدينا بجميعه
 خمسين على مقدار حقهما اثلاثا وكذلك نصيب الاصفر يقسم بين الاصفر والاجنبي اثلاثا بهذا
 الطريق فبالقسمة يحصل للاجنبي ثلثا المائة وللمولين ثلث المائة وعند أبي حنيفة دين الاجنبي
 وهو مائة كله ثابت والثابت من دين كل واحد من المولين مقدار خمسة وعشرين فاذا جعلت
 كل خمسة وعشرين سهما صارت المالية التي للاجنبي أربعة أسهم ولكل واحد من المولين سهم
 فتكون القسمة على ستة أربعة للاجنبي وذلك ثلثا المائة وسهمان للمولين وذلك ثلث المائة ولو
 كانت شركتهما شركة عان والعبد من شركتهما فاداناه مائة درهم من غير شركتهما وأداناه
 اجنبي مائة درهم كان ثلثا المال للاجنبي وثلثه بين المولين لما قلنا ان كل واحد منهما صار
 مدينا في مقدار خمسين نصف ذلك لافي نصيبه فلم يثبت ونصفه يثبت باعتبار شريكه فكان
 الثابت من دين كل واحد من المولين خمسة وعشرين ودين الاجنبي ثابت كله فتكون القسمة
 بينهم على ستة أسهم على ما بينا ولو كان العبد من شركتهما فاداناه وأداناه أحدهما مائة من
 شركتهما وأداناه اجنبي مائة والمسألة بحالها فالمائة كلها للاجنبي ولا شيء لواحد من الشريكين
 ههنا لان العبد والمال كله من شركتهما فلا يثبت شيء من دين المولين لاتحاد المستحق واتحاد
 حكم الواجب والمحل الذي يقضى منه وانما الثابت دين الاجنبي خاصة وهو نظير ما لو كان العبد
 لواحد فاداناه مائة واجنبي مائة ثم بيع بمائة فان الثمن كله للاجنبي ولا يكون للمولى منه شيء
 واذا أذن أحد الرجلين لعبد بينهما في التجارة ثم أداناه أحدهما مائة وأداناه اجنبي مائة ثم ان
 المولى الذي لم يأذن للعبد غاب وحضر الاجنبي فأراد بيع نصيب المولى الذي أذن للعبد في دينه
 بيع له لان دينه متعلق بنصيب كل واحد منهما والحاضر منهما خصم في نصيبه وليس بخصم
 في نصيب الغائب ولكن أحد النصفين يتفرد عن الآخر في البيع في الدين فلا يتأخر بيع نصيب
 الحاضر انفيه الاخر فان بيع بخمسين درهما أخذها الاجنبي كلها لانه لا يثبت شيء من دين المولى
 الدائم في نصيبه فيسلم نصيبه للاجنبي فان حضر المولى الآخر فانه يباع نصيبه للاجنبي
 وللمولى الذي أداناه فيقسمان ذلك نصفين لان دين كل واحد منهما ثابت في نصيبه وقد
 استويا في ذلك فان الباقي من دين الاجنبي فيه خمسون والثابت من دين المولى الدائم فيه
 خمسون فلماذا يقسم نصيبه بينهما نصفين وهذا شاهد لهما على أبي حنيفة ولكن أبو حنيفة
 رحمه الله يقول قد تميز نصيب أحدهما عن نصيب الآخر ههنا حين بيع نصيب كل واحد

منهما بمقد على حدة فلا بد من اعتبار حال كل واحد من التصيين على الأفراد ولو كان ممن نصيب المولى الذى أدان العبد توى على المشتري ويص نصيب الذى لم يذن بخمسين درهما أو بأكثر أو بأقل فان ذلك يقسم بينهما أثلاثا سهم للاجنبي وسهم للمولى الذى أدان لانه لم يصل الى الاجنبى شئ من حقه وجميع دينه ثابت فى كل جزء من المبدفوى يضرب بمائة والمولى الدائن يضرب بمائة من دينه وذلك خمسون فلهذا قسم هذا النصف بينهما أثلاثا وهو دليل لافى حينة فى انه يتميز فى حكم الدين بدفع العبد عن البض فان اقتسماه كذلك ثم خرجت الخمسون الاولى أخذها الاجنبى كلها لانه قد بقى من دينه هذا القدر وزيادة ولاحق للمولى الدائن فى ممن نصيبه فبأخذها الاجنبى كلها وكذلك لو كانت أكثر من خمسين درهما حتى تزيد عن ثمانى المائة فتكون الزيادة للمولى الذى أدان لانه قد وصل الى الاجنبى كالحققة والباقي ممن نصيب المولى الدائن قد فرغ من الدين وسلم له ولا يرجع واحد من المولين على صاحبه بشئ لان نصيب المولى الذى لم يذن استحق بدنه كان متعلقا بنصيبه برضاه فلا يرجع على صاحبه بشئ وكذلك بمزواج ما توى لا يتبين فساد فى سبب القسمة الاولى لانه لا يتبين أن جميع دين الاجنبى لم يكن ثابتا يومئذ واذا كان العبد بين رجلين فأذناه فى التجارة ثم أن كل واحد منهما أدانه مائة درهم من رجل آخر وأدانه أجنبي مائة ثم يصم مائة درهم فالمائة بين الاجنبى والمولين اثلاثا لكل واحد منهما ثلثها لان كل واحد من هذه الديون ثابت بكماله فى التفصيل جميعا والمولى انمالا يستوجب على عبده دينا لنفسه وكل واحد من المولين فى الادانة ههنا نائب عن صاحب المال فكان صاحب المال هو الذى أدانه بنفسه فلهذا كانت المائة اثلاثا بينهم ولو كان المال الذى أدانه المولين كل واحد من المالين بين المولى الذى أدانه وبين أجنبي قد أمره بادائه والمسئلة بحالها فان المائة تقسم على عشرة أسهم أربعة للاجنبي الذى أدان العبد وأربعة للاجنبيين اللذين شاركهما المولين فى المائتين لكل واحد منهما سهمان ولكل واحد من المولين سهم لان كل واحد من المولين نائب عن شريكه فى نصف ما أدانه فيثبت على العبد جميع نصيب كل واحد من الشريكين وفى النصف كل واحد منهما دائن لنفسه فيثبت نصف ذلك النصف باعتبار نصيب شريكه من العبد ولا يثبت نصفه باعتبار نصيبه من العبد فكان الثابت على العبد للاجنبي مائة درهم ولكل واحد من شريكي المولين خمسون ولكل واحد من المولين خمسة وعشرون فاذا جعلت كل خمسة وعشرين سهما كان الكل عشرة أسهم

فلماذا كانت القسمة بينهم على ذلك وإذا كان العبد بين رجلين ويمتسه مائتا درهم فأدانة
 أجنبي مائة فحضر التريم وطلب دينه وغاب أحد المولين فإن نصيب الغائب لا يقضى فيه
 بشئ حتى يحضرلما يتأ أن كل واحد من المولين خصم في نصيبه خاصة وأحدهما ليس
 بخصم عن صاحبه في نصيبه ولكن ينع نصيب الحاضر يتأى منفردا عن نصيب الغائب فلماذا
 يباع نصيب الحاضر فإن يبع بمائة درهم أخذها التريم كلها لأن جميع دينه كان ثابتا في كل
 جزء من العبد والذي يبع جزء من العبد ولا فضل في ثمنه على دينه فيأخذ جميع ذلك قضاء
 بدينه فإذا حضر الغائب كان للذي يبع نصيبه أن يقبض بخمسين في نصيبه حتى يباع فيه
 أو بضه لأن نصف الدين كان قضاؤه مستحقا من نصيب هذا الذي حضر وقد استوفى
 من نصيب الآخر بغير اختياره أو باختياره ولكنه غير متبرع في ذلك بل كان محتاجا اليه
 لتخليص ملكه فيرجع على صاحبه في نصيبه بخمسين بمنزلة الوارثين لو انقسموا التركة وغاب
 أحدهما ثم حضر التريم واستوفى جميع دينه من نصيب الحاضر كان له أن يرجع على شريكه
 بنصف ما أخذ التريم منه فهذا كذلك وإذا رجع في نصيبه بخمسين فذلك دين في نصيبه
 يباع فيه أو يقضيه وكذلك لو كان العبد قتل فأخذ الحاضر نصف قيمته كان للتريم أن يأخذه
 كله ويرجع المأخوذ منه في نصيب شريكه إذا حضر وقبض لأن الواجب بالقتل بدل العبد
 كما أن الواجب بالبيع ثمن العبد فيعتبر حكم أحدهما بالآخر ولو كان العبد بين رجلين فإذا ناله
 في التجارة فلقعه من الدين ألفا درهم لرجلين لكل واحد منهما ألف درهم وفي يده ألف درهم
 فأخذها أحد المولين فاستهلكها ومات العبد فالتريمين أن يأخذوا المستهلك بالألف فيقسمانه
 نصفين لأن حقهما في كسب العبد مقدم على حق المولين فالمستهلك بمنزلة القاصب فإن رفعاه
 في ذلك إلى القاضي فقاضى عليه بدفعها اليهما ولم يقبض شيئا حتى أبرأ أحد التريمين العبد والمولين
 من دينه فإن التريم الآخر يأخذ المستهلك بجميع الألف لأن سبب استحقاق كل واحد
 منهما لجميع الألف معلوم وإنما كانت القسمة بينهما لأجل المزاومة فإذا زالت المزاومة بان
 أبرأ أحدهما كان للآخر جميع الألف كالشفيعين إذا أسلم أحدهما الشفعة إلا أن هناك
 فصل بين ما قبل القضاء ولها بالدار وما بعد القضاء لأن بالقضاء يملك كل واحد منهما نصف
 الدار ومن ضرورته بطلان حق صاحبه عن ذلك النصف وههنا بالقضاء لا يملك كل واحد
 منهما شيئا لم يكن له قبل القضاء فبقى حق كل واحد منهما في جميع الألف بعد القضاء كما قبله

وأما هذا بمنزلة التركة فإن حراً لومات وترك ألفاً وعليه دين لرجلين لكل واحد منهما ألف
فقتضى القاضي قسمتها بينهما فلم يقبضها ولم يقبضها حتى أبرأ أحد الغريمين الملت من دينه
كانت الألف كلها للغريم الباقي ولو اقتضاها وقبضها ثم أبرأ أحدهما الملت من دينه سلم له
ما أخذ ولم يكن لصاحبه من ذلك شيء لأن البراءة اسقاط لما بقي من حقه دون تمام استيفائه
فكذلك في غريمي العبد لو أخذ الألف من المولى المستهلك ثم أبرأ أحدهما العبد من دينه سلم
لكل واحد منهما ما قبض فكذلك في هذه الفصول لو كان مولى العبد واحداً ولو كان العبدان
رجلين فأذن له أحدهما في التجارة وأقر العبد بالف في يديه أنها ودية لرجل وأنكر المولى أن
فالقياص في هذا أن يأخذ المولى الذي لم يأذن له نصف الألف لأن ما في يد العبد كسبه ولكل
واحد من المولين نصفه بطريق الظاهر وأقرار العبد ليس بحجة في نصيب الذي لم يأذن له
فيسلم له نصف الألف وهو حجة في نصيب الآخر لوجود الرضا منه بذلك حين أذن له في
التجارة فكان هذا النصف للمستودع ولكننا نستحسن فنجعل الألف كلها للمستودع لأن
أذن أحدهما في نفوذ تصرف العبد كإقرار من التجارة فكما ينفذ جميع تجارة العبد
بأذن أحدهما فكذلك ينفذ إقراره بأذن أحدهما ويتبين بإقراره أن المال للمودع وأما ثبت
حق المولين في كسب العبد وإذا ثبت بإقراره أن هذا المال ليس من كسبه كان للمودع كله
ولو لم يقر بالودية حتى قبض المولى من الألف ثم أقر بعد ذلك أنها ودية لقلان وكذا به
لم يصدق على الألف لأن بأخذ المولين خرج المقبوض من أن يكون كسباً للعبد وصار بحيث
لا ينفذ فيه سائر تصرفاته فكذلك لا ينفذ فيه إقراره لأن نفوذ الإقرار باعتبار نفوذ سائر
التصرفات بخلاف الأول وهناك المال باق في يده فينفذه تصرفه فينفذ إقراره ويكون الثابت
بإقراره كالثابت بالبيئة ولو شهد الشهود عليه بالف درهم ودية لهذا الرجل ولكنهم لا يرفعونها
بينها فقال العبد هي هذه الألف كان مصداقاً في ذلك فهذا مثله ثم لا شيء عليه في الودية إذا
كان إقراره بعد أخذ المولين لأنه لم يتلفها وإنما أخذها المولى بغير رضاه ولو أخذها أجني
منه غصباً وجعلها لم يضمن العبد شيئاً فكذلك إذا أخذها المولى منته ولو أذن للعبد أحد
المولين في التجارة فأدانه أجني مائة وأدانه الذي أذن مائة درهم فإن نصيبه يباع في دين
الاجني خاصة لأنه لا يستوجب الدين في نصيب نفسه ولا في نصيب شريكه فإن شريكه
لم يضمن باستحقاق نصيبه بالدين فهذا يباع نصيبه في دين الاجني خاصة ولو كان أدانه

الذى لم يأذن له مائة درهم فان كان أذانه قبل اداة الاجنبي فادانته اذن له في التجارة لانه ماملة منه مع العبد وقد بينا ان دليل الرضا بتصرفه فاذا أذانه الاجنبي بعد ذلك كان بمن العبد اذا بيع بينهما اثلاثا في قول أبي حنيفة رحمه الله وارباعا في قولها وهي مسألة أول الباب وان كان أذانه بعد الاجنبي فانه يباع من العبد نصفه وهو حصه المولى الذى كان أذن له فيضرب فيه الاجنبي بجميع دينه ويضرب فيه المولى الذى أذانه بخمسين فيقتسمان ذلك النصف اثلاثا ولا يلحق حصه الذى أذانه من دين الاجنبي شيء لان ثبوت الاذن في نصيبه كان ضمنا لادانته وقد حصل بعد اداة الاجنبي والدين السابق على الاذن لا يتعلق بماله العبد وان وجد الاذن بعد ذلك كالعبد المحجور اذا لحقه دين بتجارته ثم أذن المولى له في التجارة لا يلحقه ذلك الدين مالم يتق فهذا كذلك ولما ثبت أن نصيب المدين فارغ عن دين الاجنبي بقي جميع دينه في نصيب الذى أذن له وقد ثبت فيه أيضا من دين المولى الدائن خمسون فلذا قسم من نصيبه بينهما اثلاثا والله أعلم

— باب العبد المأذون يدفع اليه مولا ما لا يعمل به —

(قال رحمه الله) واذا دفع الرجل الى عبده ما لا يعمل به بشهود وأذن له في التجارة فباع واشترى فله من دين ثم مات وفي يده مال ولا يعرف مال المولى بعينه فجميع ما في يد العبد بين غرمائه لا شيء للمولى منه لان مال المولى كان أمانة في يده وقد مات مجهلا له والامانة بالتجديد تصير دينه والمولى لا يستوجب على عبده دينه وما في يده كسبه بطريق الظاهر فيكون مصروفا الى غرمائه ولا شيء للمولى منه الا أن يعرف شيء للمولى بعينه فيأخذه دون الغرماء لانه عين ملكه وليس من كسب العبد في شيء وكذلك لو عرف شيء بعينه اشتراه بمال المولى أو باع به مال المولى لانه بدل ملكه بعينه وحكم البذل حكم المبدل وهذا لانه يجوز أن تكون عين ملك المولى في يد عبده على سبيل الامانة كما يجوز أن تكون في يد حر ولو كان دفعه الى آخر فمات كان هو أحق بما عرف من ماله بعينه أو يسدله فهذا مثله الا أن هناك اذا لم يعرف بعينه صار دينه وهو يستوجب الدين على الحر وهنا يصير دينه أيضا ولكن هو لا يستوجب دينه على عبده فيعطى واذا أقر العبد في حصته بعد ما لحقه الدين بان هذا المال الذى في يده بعينه هو مال مولا الذى دفعه اليه لم يصدق على ذلك

لانه تطلق بذلك المال حتى غرمائه والمولى يخلف عبده في كسبه خلافة الوارث المورث ثم اقرار المورث لوارثه بين يدي تطلق الحقوق بها لا يكون صحيحا فكذلك اقرار العبد لمولاه والاصح أن نقول العبد في حق مولاه متم فيجمل هو في الاقرار له بالتقيد بتقيد حق النرماء بالمال بمنزلة المريض يقر لانسان بين وعليه ديون في الصفة وهناك لا يصح اقراره في حق غرماء الصفة فهذا كذلك الا أن يرفه الشهود بينه وبينه خفيئذ قد ثبت ملكه بحجة لاهمة فيها أو يقر به للنرماء فيكون الثابت في حقهم بتصدقهم كالثابت بالينة وهو نظير اقرار المريض للمدين بوديعة الاجنبي فان أقام ذلك الرجل بينة أنه أودعه عبدا وقبضه المريض الا أن الشهود لا يعرفون العبد بينه لم يصدق على النرماء في استحقاق المقر له ملك العين ولكن اذا مات المريض بيع العبد فيقسم ثمنه بين النرماء وبين المستودع بضرب فيه المستودع بقيته لانه ثبت بالينة أنه أودعه العبد ولم يصح منه تعيين العبد فقد مات مجهلا له والوديعة بالتجمل تصير ديناً ووجوب هذا الدين بسبب لاهمة فيه والقول في تلك القيمة ان اختلفوا قول النرماء مع أيمانهم لانكارهم الزيادة ولو أن العبد أقر بالوديعة بيننا لاجنبي كان اقراره جائزا والاجنبي أحق بها من النرماء وان لم يكن له بينة على أصل الوديعة لانه غير متم في حق الاجنبي وهذا لانه مأذون أقر بين يدي بصد ما لحقه الدين واقرار المأذون بالدفع يمدح لاهته دين صحيح فكذا اذا أقر بالعين (ألا ترى) أنه لو أقر بدين استحق المقر له مزاحمة سائر النرماء فكذلك اذا أقر له بين استحق العين دونهم بخلاف المريض فانه مجبور لحق النرماء حتى لو أقر بدين لم يصح اقراره في حق غرماء الصفة فكذلك اذا أقر بالدين ولو دفع المولى الى عبده المأذون مالا وأمره أن يشتري الطعام خاصة فاشترى به رقيقا فشرأوه اياه جائز عليه في عتقه لانه خالف أمر المولى وتنفيذ العقد عليه ممكن لكونه مأذونا وليس للبائع أن يأخذ الثمن من المال الذي دفعه اليه المولى لان الثمن فيها اشتراه لنفسه دين في ذمته وانما يقضى ديونه من كسبه لا من أمانة للمولى في يده وكذلك لو لم يكن مأذونا له ولكنه دفع اليه المال وأمره أن يشتري به الطعام لانه بهذا يصير مأذونا له فقد رضى المولى بنوع من تصرفه فان نقد الثمن من مال مولاه كان للمولى أن يتبع البائع بذلك المال حتى يسترده منه بينه أو مثله ان كان هالكا لانه غاصب في قبضه مال المولى لنفسه على وجه التملك ثم يرجع البائع على العبد لان قبضه انتقض من الاصل وكان الثمن ديناً في ذمة العبد فيبقى كما كان للبائع

أن يطالبه بقضاء الدين من كسبه ولو أن المولى اشترى متاعاً من عبده المأذون بمثل ثمنه فهو جائز لانه غير متهم في ذلك فانه ليس في تصرفه ابطال حق الترماء عن شيء مما تعلق حقهم به وهو كالمرضى يبيع عيناً من اجنبي بمثل قيمته وعليه ديون الصحة فان قيل لماذا لم يجعل هذا بمنزلة بيع المريض من وارثه بمثل قيمته حتى لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله فان المولى يخلفه في كسبه خلافة الوارث المورث قلنا منع المريض من هذا التصرف مع الوارث عبده لحق سائر الورثة لان حقهم متعلق بين ماله وفي هذا التصرف اضرار بمص الورثة على البعض بالعين فأما هنا المنع لحق الترماء وحق الترماء في المالية دون العين (الآثرى) أن للمولى أن يستخلص اكسبه لنفسه بقضاء الدين من موضع آخر وليس في البيع بمثل القيمة ابطال حقهم عن شيء من المالية فاذا أجاز البيع طالب العبد مولاة بالثمن لحق غرامته سواء سلم اليه المبيع أو لم يسلم لان المولى في هذه الحالة كالاجنبي من كسبه لحق غرامته ولو حابا فيه بما يتباين الناس فيه أو بما لا يتباين الناس فيه فهو سواء ويقال للمولى أنت بالخيار ان شئت فانتقض البيع وان شئت فأد جميع قيمة ما اشتريت وخذ ما اشتريت لان في الحاباة ابطال حق الترماء عن شيء من المالية والعبد في ذلك متهم في حق المولى والحاباة اليسيرة والفاحشة في ذلك سواء كما في حق المرتين لان تصرفه ما كان بتسليم الترماء واتما يتخير المولى لانه يلزمه زيادة في الثمن لم يرض بالتزامها فان قيل هذا قولها فأما عند أبي حنيفة فالبيع فاسد بمنزلة بيع المريض من وارثه فان هناك لما تمكنت منه الا بتأري في تصرفه فسد العقد عنده فكذلك هنا بخلاف البيع بمثل القيمة والامسح ان هذا قولهم جميعا لان العبد في تصرفه مع مولاة كالمرضى المدبون في تصرفه مع الاجنبي فان كان المولى قبضه واستهلكه فطيه كمال القيمة لان الحاباة لا تسلم له وقد تمذر الرد بالاستهلاك فعليه القيمة والقول قوله في فضل القيمة لانه منكر للزيادة فالقول قوله مع يمينه الا أن يقيم الترماء البينة على أكثر من ذلك ولو كان المولى هو الذي باع متاعه من العبد بمثل قيمته أو أقل منها فبيعه جائز لانه مفيد فانه يخرج به من كسب العبد الى ملك المولى ما كان المولى ممنوعاً منه قبل ذلك لحق الترماء ويدخل به في كسب العبد ما لم يكن تعلق به حتى الزمراء وهذا التكلف عندهما فأما عند أبي حنيفة فالمولى لا يملك كسب عبده المدبون كما لا يملك كسب مكاتبه فيجوز البيع بينهما وللمولى أن يمنع البيع حتى يستوفي الثمن كما لو باعه من مكاتبه وهذا

لان البيع يزيل السق من ملك البائع ولا يزول ملك اليد ما لم يصل اليه الثمن فيبقى ملك اليد
 للمولى على ما كان حتى يستوفى الثمن فان دفع اليه الثمن وقبض ما اشترى فهو جائز ولا سبيل
 للترماء على المولى فيما قبض من الثمن لان المبيع خلف عن الثمن في تلقى حق الترماء به ولو
 سلم المولى ما باعه الى العبد قبل أن يقبض الثمن والثمن دين على العبد فقبض العبد لما اشترى جائز
 وهو للترماء ولا شيء للمولى من الثمن وعند أبي يوسف قال هذا اذا استهلك العبد المتبوض
 فان كان قائما في يده فقللمولى أن يسترده حتى يستوفى الثمن من العبد وجه ظاهر الرواية أنه
 بتسلم المبيع أسقط حقه في المجلس وملك اليد الذي كان باقيا له فلو بقي الثمن بقي دينا في ذمة
 العبد والمولى لم يستوجب على عبده دينا وجه قول أبي يوسف انه انما أسقط حقه في العين
 بشرط أن يسلم له الثمن ولم يسلم فيبقى حقه في العين على حاله ويمكن من استرداده بما بقيت
 العين لانه يجوز أن يكون له ملك العين فيما في يد عبده فكذلك يجوز أن يكون له ملك
 اليد فيه فاما بعد الاستهلاك فقد صار دينا ولو كان الثمن هروضا كان المولى أحق بذلك الثمن
 من الترماء لانه بالمقد ملك العرض بيمينه ويجوز أن يكون عين ملكه في عبده وهو أحق به
 من الترماء ولو كان المولى باع مائة من عبده بأكثر من قيمته بتقليل أو كثير فالتزادة
 لا تسلم للمولى لكونه متهما في المعاملة مع المولى بحق الترماء ويكون المولى بالخيار ان شاء
 نقض البيع وان شاء أخذ من العبد قدر قيمة ما باع وأبطل الفضل لانه ما رضى بخروجه
 عن ملكه الا بشرط سلامة جميع الثمن له ولم يسلم واذا خرج العبد الى مصر فأتجر فيه فله حقه
 دين ثم قال لم يأذن لي مولاى فلان في التجارة وقال الترماء قد أذن لك للترماء بيع جميع
 ما في يده في دينهم استحسانا وفي القياس لا يباع شيء مما في يده حتى يحضر المولى فنقوم عليه
 البينة بالأذن لان السبب الموجب للحجر عليه وهو الرق معلوم والترماء يدعون عارض
 الاذن والعبد ليس بمخصم في ذلك ما لم يحضر مولاؤه وأكثر ما فيه أن تكون معاملته معهم
 اقرارا منه بأنه مأذون له ولكن اقراره لا يكون حجة على المولى وما في يده من الكسب ملك
 المولى كرهته فكما لا تباع رقبته في الدين حتى يحضر المولى فكذلك لا يباع كسبه وجه
 الاستحسان ان الظاهر شاهد للترماء لان استبداد العبد بالتصرف معهم دليل ظاهر على
 كونه مأذونا ومن حيث العرف الانسان لا يبعث عبده الى مصر آخر ما لم يأذن له في التجارة
 ولكن هذا الظاهر حجة في دفع الاستحقاق لا في اثبات الاستحقاق وفي حق الرقبة حاجتهم

الى استحقاق ماليته على المولى والظاهر لا يكتفى لذلك فالتم يحضر المولى لاتباع الرقبة فأما
في حق الكسب فاجتهدوا الى دفع استحقاق المولى لان المولى يستحق الكسب من جهة
عبد بشرط الفراغ عن دينه يوضحه أن الكسب حصل في يده بسبب ماملته وديونهم
وجبت بذلك السبب أيضا فهم أحق بالكسب حتى يستوفوا ديونهم منهم بطريق إقامة
البديل مقام المبدل وأما الرقبة فسلامتها للمولى لم يكن بالسبب الذي به وجبت الديون عليه
فهذا لاتباع حتى يحضر مولاه فان أقام الترماء البينة ان العبد مأذون له وهو يحسد المولى
غائب لم تقبل بينهم خلوها عن الفائدة فان حقهم ثابت في الكسب من غير بيعة والعبد
ليس بمخص في حق الرقبة فلم يتم البينة على الاذن وأمر به العبد يبيع ما في يده أيضا ولم
تبع رقبته لان الخصم في الرقبة المولى وقرار العبد ليس بحجة على المولى فان حضر مولاه
بعد ما بيع القاضي ما في يده فقضاء الترماء فأنتكر أن يكون أذن له في التجارة فان القاضي
يسأل الترماء البينة على الاذن من المولى لانهم يدعون عليه الاذن العارض فلا بد أن يقيم
البينة عليه فان أقاموها والاردوا ما أخذوها فان قيل فأين ذهب قولكم انهم يستحقون ما في
يده باعتبار الظاهر قلنا نعم ولكن هذا الاستحقاق انما يكون في حق من لم يثبت له حقيقة
الاستحقاق بعد ذلك قبل أن يحضر المولى لان الملك في رقبته للمولى لا يثبت حقيقة ما لم
يحضر في صدقه في ذلك (الآ ترى) أنه لو حضر وقال هو حر أو ملك فلان لغيره لم يكن له
في كسبه سبب الاستحقاق حقيقة فأما بعد ما حضر وادعى رقبته فقد ظهر استحقاقه حقيقة
لكسبه فيسقط اعتبار هذا الظاهر بعد هذا ويحتاج الترماء الى اثبات السبب الموجب
للاستحقاق لهم في كسبه ورقبته على المولى وذلك الاذن فاذا لم يقيموا البينة على ذلك لزمهم
رد ما أخذوا واذا اشترى العبد من رجل متاعا فقال الرجل للعبد أنت محجور عليك فلا
أدفع اليك ما اشتريت مني وقال العبد أنا مأذون لي فاقول في ذلك قول العبد لان معاملة
الرجل معه اقرار منه بصحة المعاملة وكونه مأذونا له في التجارة فانه لا يحل للرجل أن
يعامل عبد النير الا أن يكون مأذونا له فهو في قوله أنت محجور عليك مناقض في كلامه
ساع في نقض ما تم به فلا يقبل قوله ولا يمين على العبد لان اليمين تقبى على صحة الدعوى
ودعوى الحبر باطلة للتناقض وكذلك لو أقام البينة على ذلك لم يقبل منه ومجبر على دفع
ما بيع وأخذ الثمن منه كما التزمه بالبيع وكذلك لو كان العبد هو البائع فقال المشتري أنت

محجور عليك وقال المبد أنا مأذون لي فالقول قول المبدلما يتنا ويجبر المشتري على أخذ ما اشترى
ودفع الثمن ولا يمين على المبد ولا تقبل بينة المشتري على أنه محجور عليه ولا على اقرار المبد
به عند غير القاضي أنه محجور عليه لأنه مناض في هذه الدعوى لأنه قد تقدم منه الاقرار بأنه
مأذون له وإن أقر المبد بذلك عند القاضي رد البيع لأن المشتري وإن كان مناضاً فقد صدقه
خصمه والمناض إذا صدقه خصمه يقبل قوله هو مضمعه أن تصادقهما على أنه محجور عليه اقرار
منهما بطلان البيع ولو ثقبلا البيع عن راض جاز فإن حضر المولى بعد ذلك فقال كنت
أذنت له في التجارة جاز التفض الذي كان فيما بين البائع والمشتري ولم يلتصق إلى قول المولى
لأن تصادقهما على بطلان البيع بمنزلة الاقالة منهما والاقالة من المبد المأذون صحيحة وكذلك
إذا قال لم أذن له ولكن أجزت يمه لم يطل ذلك التفض لأن تصادقهما على بطلان البيع
يوجب انتفاء البيع مأذونا كان أو غير مأذون والاجازة إنما تلحق البيع الموقوف دون
المنتقض ولو لم يحكم القاضي بتفض البيع حتى حضر المولى فقال كنت أذنت له أو قال لم أذن
له ولكي أجزت البيع جاز ذلك البيع لأنهما لو كانا متناقضين في كلامهما فبنفس التكلم
لا ينتقض البيع منهما ما لم يتأكد ذلك بقضاء القاضي فإذا كان البيع قائماً قبل أن يحكم القاضي
بتفضه لحقه الاجازة من جهة المولى وينفذ باقراره بأنه كان مأذوناً وهذا لأنهما يشكران
أصل جواز البيع وإنما يحتمل ذلك عبارة عن تفض البيع بنوع اجتهاد فاما في الحقيقة فنقض
الشيء تصرف فيه بعد صحته وانكار الشيء من الاصل لا يكون تصرفاً فيه بالتفض بعد
صحته كما أن انكار الزوج النكاح لا يكون اقراراً بالطلاق فإذا كان مجتهداً فيه لا يثبت حكمه
الا بقضاء القاضي ولو باع المبد متاعاً رجل ثم قال هذا الذي بمالك لمؤلاي لم يأذن لي في
يمه وأنا محجور على وقال المشتري كذبت وأنت مأذون لك فالقول قول المشتري لأن اتمامها
على البيع اقرار منها بصحته فلا يقبل قول من يدعي بطلانه بعد ذلك وكذلك لو كان المبد
هو المشتري ثم قال أنا محجور على لم يصدق ويجبر على دفع الثمن فإن حضر المولى وقال لم
أذن له في شيء فالقول قوله ورد البيع والشراء لأن الاذن مدعي على المولى وهو يشكر وكذلك
لو أن عبداً ابتاع من مبد شيئاً فقال أحدهما أنا محجور على وقال الآخر أنا وأنت مأذون
لنا فالقول قول الذي يدعي منهما الجواز للبيع والشراء لوجود الاقرار من صاحبه بذلك
ولا يمين عليه ولا تقبل بينة الآخر بالحجر ولا على اقراره به عند غير القاضي لكونه

منافضا في دعواه ولو أقر بذلك عند القاضي أخذ بذلك وأبطل البيع بينهما لتصادقهما علي بطلان البيع وإذا اشترى الرجل وبيع ولا يدري أحر هو أو عبد فله حقه دين كثير ثم قال أنا عبد فلان وصدقه فلان وقال هو عبدى محجور عليه وقال النرماء هو حر فالدين لازم للبديع ببيع به إلا أن يفديه مولاة لأن الظاهر من حال مجهول الحال الحرية وقد ثبت للنرماء حق مطالبته بديونهم في الحال فهو إذا أقر بالرق وصدقه المولى فقد زعما أن حق النرماء متأخر إلى ما بعد عتقه وذلك غير مقبول منهما في حق النرماء كما لو ادعى المديون أجلا في الدين ثم ليس من ضرورة ثبوت الرق بإقراره أن تتأخر ديونهم إلى ما بعد العتق بل يجوز أن يكون مطالبا بالدين في الحال وإن كان رقيقا كالسيد المأذون أو المحجور في دين الاستهلاك فهو نظير مجهولة الحال إذا أقرت بالرق لا يقبل إقرارها في إبطال النكاح لهذا المعنى وإذا بقي مطالبا في الحال بالدين وهو رقيق يبيع فيه إلا أن يفديه مولاة لأنه ظهر وجوب هذا الدين في حق المولى والدين لا يجب على العبد إلا شاعلا مالية رقبته ولو جني عبده جنابة بإقرار أو بيينة ثم قال أنا عبد فلان فصدقه فلان بذلك وقال ولي الجنابة بل هو حر فهو عبد فلان ولا حق لأصحاب الجنابة في رقبته لأنهم يشكرون تلقى الجنابة بربقته وزعمون أن حقهم على عاقلته ولا يعرف له عاقلة ثم بين ثبوت الرق بإقراره ووجوب إرث الجنابة على عاقلته منافاة وبين حرية كما زعموا واستحقاق رقبته بالجنابة منافاة والمتنافيان لا يجتمعان وإقرار صاحب الحق معتبر في حقه لأعماله فإذا أقر أنه حر لم يكن له على أخذ الرقبة سبيل بخلاف الأول فالدين هناك واجب عليه حرا كان أو عبدا إلا أنه إذا ثبت رقه يستوفى الدين من مالية رقبته أو من كسبه وقد ثبت رقه بإقراره وكذلك عبد مأذون عليه دين فقال غرامؤه لمولاة قد أعتقته وقال المولى لم أعتقه فإن العبد يبيع للنرماء لأنهم يدعون العتق والضمان على المولى والمولى منكر فإذا لم يثبت عتقه بقي مستحق البيع في الدين كما كان ولو كان جني جنابة فقال لأصحاب الجنابة للمولى قد أعتقته وقال المولى لم أعتقه فالعبد عبد المولى على حاله لأنكاره العتق ولا شيء لأصحاب الجنابة لأنهم يزعمون أنه لم يبق لهم حق قبيل العبد وإنما حقهم قبل المولى وهو التداء إذا كان عالما والقيمة بالاستهلاك إذا لم يكن عالما ولا يستحقون ذلك على المولى إلا بإقامة البينة على العتق وسقط حقهم عن العبد لإقرارهم بأنه لاحق لهم في رقبته بخلاف الدين فهناك ما أقروا بسقوط حقهم عن ذمة العبد بالعتق (ألا ترى) أن ما ادعوا

من المتق لو كان ظاهرا بقي الدين بعده في ذمة المبد وللرماء أن يطالبوه بجميع ذلك وفي
الجنابة لو كان المتق ظاهرا فرغ به المبد من الجنابة فلا يكون للاولياء عليه سبيل بمد ذلك
فكذلك اذا ثبت ذلك في حق الاولياء بالقرارهم والله أعلم

باب اقرار المبد المأذون بالدين

(قال رحمه الله) واذا أقر المأذون بالدين من غصب أو غيره ثم صدقه المولى أو لم
يصدق له لأن النصب يوجب الملك في المضمون عند أداء الضمان فالضمان الواجب به من
جنس ضمان التجارة واقرار المأذون بمثله صحيح ولهذا لو أقر به أحد المتفاوضين كان شريكه
مطالباً وكذلك لو أقر أنه اشترى جارية فوطئها فوجب المقر هنا باعتبار الشراء لولاء
لكان الواجب الحد وكذلك لو غصب جارية بكرة فاقضها رجل في يده ثم هرب كان لولاء
أن يأخذ المبد بمقرها لأن الثابت بالاقضاء جزء من ماليته وهي مضمونة على المبد بجميع
أجزائها فاذا فات جزء منها في ضمانه كان عليه بدل ذلك الجزء وهو مؤاخذ به في الحال اما
لأنه ضمان غصب والمبد مؤاخذ بضمان الغصب في الحال مأذونا كان أو محجورا أو لأن
هذا من جنس ضمان التجارة ولو أقر المبد أنه وطئ جارية هذا الرجل بشكاح بغير إذن
مولاه فاقضها لم يصدق لأنه ليس من التجارة ولهذا لو أقر به أحد المتفاوضين لم يلزم شريكه
فإن صدقه مولاه بذلك بدئ بدين الرماء لأن تصديق المولى في حق الرماء ليس بحجة
فوجوده كدفعه فإن بقي شيء أخذ المولى الجارية من عقرها لأن الباقي حق مولى المبد وتصديق
مولى المبد في حقه معتبر ولو كان هذا السبب ممانا كان لمولى الجارية أن يأخذ عقرها من
كسبه في الحال فكذا اذا ثبت بتصادقهما عليه ولو تزوج المبد المأذون وعليه دين امرأة باذن
مولاه كانت المرأة أسوة الرماء بمهرها وبما يجب لها من النفقة وهذا لأن النكاح باذن
المولى صحيح مع قيام الدين عليه فإن الدين لا يزيل ملكه عن رقبته وانما ثبت ولاية التزويج
باعتبار ملكه ثم في النكاح منفعة الرماء لأنه يستغف به والمرأة تمينه على الاكتساب لقضاء
الدين فظهر وجوب الدين بهذا السبب في حق الرماء فلها كانت المرأة أسوة الرماء
بمهرها ونفقتها ولو كان المبد أقر أنه وطئها بنكاح وجحد المولى أن يكون أذن له في ذلك
لم يؤخذ بالمهر حتى يمتق لأن انفكالك الحجر عنه في التجارة والنكاح ليس بجارة فالمأذون

فيه والمحجور سواء ولو أقر المحجور بذلك وكذبه المولى لم يؤاخذ بشئ حتى يمتق وكذلك لو أقر انه موطى أمة بشكاح فاقضها باذن مولاه أو بنير اذن مولاه ومولاه يحدد ذلك فإقراره بهذا لا يكون حجة على المولى ولا يظهر الدين به في حق المولى لانه لولا النكاح لكان الواجب عليه الحد سواء كانت الموطوعة حرة أو أمة فهذا لا يطالب بشئ حتى يمتق وكذلك لو أقر انه اقضها بأصبعه غاصبا كان أقراره باطلا في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لانه بمنزلة الجنائية فانه اقرار باتلاف جزء من الآدمي فهو كالقراره بقطع يدها أو رجلها وفي قول أبي يوسف رحمه الله اقراره جائز ويضرب مولاه بمهر هامع النرماء لانه اقرار بدين الاستهلاك والقنات بهذا الفعل جزء من المالية (الآ ترى) أن هذا السبب لو كان مائنا يباع ولا يدفع به وقرار المأذون بدين الاستهلاك صحيح في مزاحة النرماء وفي حق المولى وقد بينا المسئلة في كتاب الاقرار فان كان أقر انه غصبها ثم اقضها بأصبعه فان اختار المقر له التضمين بالنصب كان الاقرار صحيحا لان ضمان النصب من جنس ضمان التجارة فالقرار به صحيح ويجعل في الحكم كان غيره فحل بها ذلك في ضمان اللبد وان اختار التضمين بالاقتضاض فهو على الخلاف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله الاقرار باطل وعند أبي يوسف رحمه الله هو صحيح كما بينا واذا كان على المأذون دين كثير فقراره بدين لزمه ذلك وتخاصموا فيه لانه مطلق التصرف مادام مأذونا وان لحقه الدين فقراره يكون حجة بمنزلة البيعة في إثبات المزاحمة للمقر له مع سائر النرماء وهذا لان الاقرار ينمي جميعها حالة واحدة يجملان كأنهما كانا معا وكما وجب تصحيح اقرار المأذون في حق المولى لحاجته الى ذلك في تجارته يجب تصحيحه في حق غرمائه لان الناس اذا علموا أن اقراره لهم لا يصح بعد لحوق الدين تحرزوا عن معاملته ولو أقر بشئ بعينه في يديه انه لفلان غصبه منه أو أودعه اياه وعليه دين كثير بدى بالذى أقر بعينه لان اقراره بالعين صحيح مادام مأذونا ويكون الثابت باقراره كالثابت بالبيعة وبين أن المقر به ليس من كسبه فلا يتعلق به حق غرمائه وان أتى ذلك على مافى يده ولو أقر بعيد في يده انه ابن فلان أو دعه اياه أو قال هو حر لم يملك فاقول قوله لانه نفي ملكه عن هذا العين ولم يظهر له فيه سبب الملك فان الظاهر كونه في يده واليدفي الآدمي لا تكون دليل الملك (الآ ترى) ان من في يده لو ادعى ذلك وقال لست بملك له بل أنا حر كان القول قوله ولا سبيل للنرماء عليه فكذلك اذا أقر به المأذون ولو اشترى المأذون من رجل عبدا وتقدم الثمن وعليه دين أو لادين عليه ثم أقر ان

البائع أعتق هذا العبد قبل أن يبيعه إياه وأنه حر الأصل وأنكر البائع ذلك فالعبد مملوك على حاله لأن سبب الملك للمأذون فيه قد ظهر وهو شراؤه وانقياد العبد له عند الشراء اقرار منه بأنه مملوك حتى لو ادعى بعد ذلك أنه حر الأصل وإن البائع أعتقه لم يقبل قوله فيه إلا بحجة فإقرار المأذون بذلك بعد ظهور سبب الملك له فيه مع انكار البائع بمنزلة اعتقائه إياه والمأذون لا يملك الاعتاق فلا يقبل قوله فيما يوجب التناقض لأن كل واحد من الكلامين إبطال للملك بعد ظهوره في المحل بظهور سببه بخلاف الأول فالقضى ظهر للمأذون هناك اليد في العبد وهو ليس بدليل للملك فيكون كلامه انكاراً لملكه لا إبطالاً للملك الثابت فيه وكذلك لو أقر بالتدبير من البائع أو كانت جارية فآقر بولايتها من البائع لأن التدبير والاستيلاء يوجب حق العتق للمملوك والعبد ليس من أهل إيجابه فلا يصح إقراره به لحقيقة العتق فإن صدقه البائع انتقض البيع بينهما ورجع بالثمن عليه لأنها تصادق أن البيع كان باطلاً بينهما وهما على مكان نقض البيع بأنفاً بما لاقالة فيعمل بعد تصادقهما على بطلانه ويرجع العبد بالثمن عليه والحرية أو حق الحرية يثبت للمملوك بعد تصديق البائع من جهته والبائع أهل لإيجاب ذلك بأن يشترطه من العبد ثم يستعنه بخلاف الأول فهناك البائع منكر والبيع بينهما صحيح باعتبار الظاهر فلو ثبت الحرية أو حقها للمملوك فأنما ثبت من جهة المأذون وهو ليس بأهل لذلك ولو أقر المأذون أن البائع كان باعه من فلان قبل أن يبيعه منه وقبضه فلان منه وتقدم الثمن وجاء فلان يدعي ذلك فهو مصدق على ذلك ويدفع العبد إلى المقر له لأن كلامه إقرار بالملك في العبد للمقر له وهو من أهل أن نوجب الملك له فيه بطريق التجارة فيكون قوله مقبولاً في الإقرار بالملك له وإنما يثبت الملك للمقر له هنا من جهة العبد بمنزلة مالو أقر له بالملك مطلقاً بخلاف الأول فكلامه هناك إبطال للملك والعبد ليس من أهله ثم لا يرجع على البائع بالثمن إلا بينة يقيسها على ما ادعى أو يقر البائع به أو بأبي اليقين لأن إقراره ليس بحجة على البائع والبائع مستحق الثمن باعتبار صحة البيع ظاهراً فلا يبطل استحقاقه إلا بالبينة أو بما يقوم مقام إقراره وهو النكول *فإن قيل كيف تقبل البينة من المأذون أو يحلف البائع على دعواه وهو منافض في هذه الدعوى لأن اقدامه على الشراء إقرار منه بالملك لبائعه وبصحة البيع فقوله بعد ذلك بخلافه يكون منافضاً *فلنا لا كذلك بل هذا إقرار منه أن البائع بسبيل من يبيعه لأنه وكيل للشترى أو بائع له بنير أمر المشتري على أن يميزه للشترى فإذا بى أن يميزه كان له أن يرجع بالثمن عليه فهذا قبلنا بينته على

ذلك وحلقنا البائع لانه ادعى عليه مالو أقر به لزمه فاذا أنكر استعلقه عليه ولو باع المبدجارية من رجل وقبضها ذلك الرجل بمحض من الجارية ولا يدري ما حالها فادعى رجل أنها ابنته وصدقه بذلك المشتري والمبد فالجارية بآفة الرجل وترد اليه ولا ينتقض البيع فيما بينهما لانها مملوكة للمشتري بما جرى من البيع بينهما وبين المبد وقد أقر أنها حرة بنت المدعي وأقراره بذلك صحيح في ملكه لانه يملك إيجاب الحرية فيها من قبله فيصح الاقرار به أيضا ولا ينتقض البيع فيما بينهما لان المأذون قد استحق الثمن عليه فلا يقبل قوله في ابطال ملكه عن الثمن من غير أن يموذ اليه بمقابلته شيء وهذا لان الجارية لما اتفادت للبيع والتسليم فذلك اقرار منها أنها كانت مملوكة للمبد حتى لو ادعت الحرية بعد ذلك لا يقبل قولها الا بحجة فقرار المبد بعد ذلك أنها كانت حرة الاصل يكون ابطالا للملكة الثابت فيها ظاهرا وقوله في ذلك غير مقبول وليس من ضرورة ثبوت النسب والحرية لها بتصديق المشتري رجوعه على المبد بالثمن ولو كان اشتراها من رجل وقبضها منه فأقر البائع بذلك أيضا انتقضت البيوع كلها ويرجعوا بالثمن لان بائعها من المبد أهل لايجاب الحرية لها في ملكه فيصح اقراره بحريتها ويكون هذا تصادقا منه على بطلان البيع جميعا وهم متكونون من ذلك بنقض اليمين بالاقالة فيعمل تصادقهم على ابطالها ويرجع بالثمن بعضهم على البعض بخلاف الاول فهناك لو عمل تصديق المبد كانت الحرية لها من جهته وكسب المأذون لا يحتمل ذلك ولو كان المأذون اشتراها من رجل بمحض منها وقبضها وهي ساكتة لا تنكر ثم باعها من رجل وقبض الثمن ثم ادعى أجني أنها ابنته وصدقه في ذلك المأذون والجارية والمشتري وأنكر ذلك البائع من المبد فالجارية حرة بنت الذي ادعاها باقرار المشتري ولا يبطل البيع الذي كان بين المبد وبين المشتري الآخر لما بينا أن المشتري من المبد يملك إيجاب الحرية فيها فيعمل تصديقه للأجني في ملكه والمبد لا يملك ذلك في كسبه فلا يعمل تصديقه في ذلك وكذلك لو ادعى المشتري الآخر ان الذي باعها من المبد كان أعتقها قبل أن يبيعها أو دبرها أو ولدت وصدقه المبد بذلك فأقرار المشتري من المبد بذلك صحيح لتمكنه من إيجاب الحرية أو حق الحرية لها وتصديق المبد إياه بذلك باطل فان كان أقر بالحرية فهي حرة موقوفة الولاء لان المشتري يتنى ولاعها عن نفسه ويزعم ان البائع الاول أعتقها وهو منكر لذلك فتكون موقوفة الولاء ولو كان أقر فيها بتسديد أو ولادة فهي موقوفة في ملك المشتري الآخر فاذا مات البائع الاول تنقذت لان المشتري

الآخر مقر بان عتقها تعلق بموت البائع الاول والبائع الاول مقر أن اقرار المشتري الآخر
 فيها نافذ لانها مملوكة له ولا يرجع بالثمن على البعد حتى يستق فيرجع به عليه حينئذ لانه بالتصديق
 صار مقرا بوجوب رد الثمن عليه وان لم يصح اقراره بهذا مع قيام الرق لحق مولاه وغرمائه
 فاذا زال ذلك بالعتق كان مأخوذا به كما لو أقر بكنالة أو مهر وكذلك لو كان المأذون منكرا
 لجميع ذلك الا أنه لا يرجع عليه بالثمن في هذا الفصل بعد العتق أيضا لان المشتري يدعي
 وجوب رد الثمن عليه وهو منكر لذلك فلم يثبت المشتري دعواه بالحجة لا يرجع عليه بخلاف
 الاول فهناك البعد مصدق له مقر بوجوب رد الثمن عليه بسبب لا يحتمل النسخ فيجمل
 كالجهد للاقرار به بعد العتق فيرجع عليه بالثمن ولو كان للمشتري الآخر ادعى ان الذي باعها
 من البعد كان كاتبها قبل أن يبيها وصدعه المأذون في ذلك أو كذبه وادعت الامة ذلك لم
 تكن مكتوبة وهي أمة للمشتري يبيها ان شاء لان الكتابة فتمثل النسخ وقد عجزت هي عن
 أداء بدل الكتابة بجماله من يؤدي البديل اليه لان المشتري الآخر يزعم أنها مكتوبة للبائع الاول
 وأنه لا ينفعها دفع البديل اليه والبائع الاول ينكر ذلك ويزعم أنها مكتوبة للمشتري الآخر
 باقراره فصارت كما لو عجزت من أداء البديل لعدم ما تؤدي البديل به في يدها وذلك موجب
 انفساخ الكتابة فاذا انفسخت كانت أمة فالمشتري يبيها ان شاء وان كان على المأذون دين
 فآمر بشئ في يده أنه وجبة مولاه أو لابن مولاه أو لآبيه أو لنبلا تاجر عليه دين أو لآدين
 عليه أو لمكاتب مولاه أو لآم ولده فآمراره لمولاه ولما كتبه وعنده وأم ولده باطل لان حق
 غرمائه تعلق بكسبه والمولى يخلفه في كسبه خلافة الوارث المورث فكما أن اقرار المريض
 لوارثه أو لبيده أو لمكاتبه لا يصح لكونه متهم في ذلك فكذلك اقرار العبد لمولاه لان سبب
 التهمة بينهما قائم وكذلك لعبد مولاه أو لآم ولده فان كسبهما لمولاه وكذلك اقراره لمكاتب
 مولاه لان للمولى في كسب المكاتب حق الملك فأما اقراره لابن مولاه أو لآبته فيجائز لانه
 ليس للمولى في ما كسبه ملك ولا حق ملك (ألا ترى) أن المريض اذا أقر لآبني واره أو
 لابن واره جاز اقراره لهذا المبنى واذا صح الاقرار صار للمقر به بعينه ملكا للمقر له فلا يتعلق
 به حق غرمائه كما لو أقر به لآجني ولو لم يكن على البعد دين كان اقراره جائزا في ذلك كله
 لانه لا تهمة في اقراره فانه لآحق لآحد في كسبه وان لحقه دين بعد ذلك لا يبطل حكم ذلك
 الاقرار بمنزلة الصحيح اذا أقر بمين لوارثه ثم مرض ومات فآمراره يكون صحيحا وان كان

أمر بدين لأحد منهم ثم لحقه دين بعد ذلك لم يكن للمقر له شيء أن كان هو المولى أو أم ولده أو عبده الذي لا دين عليه لأن المولى لا يستوجب على عبده ديناً فإقراره له ما كان ملزماً إياه شيئاً بخلاف إقراره له بالدين فقد يجوز أن يكون للمولى عين في يد عبده وأم ولده وعبده الذي لا دين عليه كسبهما للمولى فالإقرار لهما كالإقرار للمولى فإن كان عليه دين أو كان أمر لمكتاب مولاه أو لابنته ثم لحقه دين اشتركا في ذلك لأن المقر له هنا ممن يستوجب الدين على العبد وقد صح إقراره له لانتفاء التهمة حين لم يتعلق حتى أحدهما بماله فهو كما لو أمر لاجنبي ثم لحقه دين آخر فيشتركون في كسبه وإذا أمر المأذون لابنته وهو حر أو لابنته أو لزوجته وهي حرة أو لمكتاب ابنه أو لمبد ابنه وعليه دين أو لا دين عليه وعلى المأذون دين أو لا دين عليه فإقراره لهؤلاء باطل في قول أبي حنيفة وفي قولهما إقراره لهؤلاء جائز ويشاركون الترماء في كسبه وهذا لأن كسب المأذون فيه حق غرمائه أو حق مولاه وإقراره عند أبي حنيفة لمن لا تقبل شهادته في حق النسيب باطل لو كان حراً فكذلك إذا كان عبداً وفي قولهما إقراره لهؤلاء جائز بمنزلة إقراره لآخيه وأصل المسئلة في إقرار أحد المتفاوضين لآخيه أو لابنته بدين أو ودية لأنه لا يجوز على شريكه في قول أبي حنيفة رحمه الله وهو جائز في قولهما وقد بيناه في كتاب الإقرار والشركة أو هو بناء على بيع الوكيل ممن لا تقبل شهادته له بمثل القيمة أو بالمحاباة وقد بيناه في كتاب البيوع وإذا كان على العبد المأذون دين فأذن لجارية له في التجارة فلعقها دين ثم أمرت له بودية في يدها لم تصدق على ذلك لأن المأذون في حقها بمنزلة المولى في حق المأذون وقد بينا أن إقرار المأذون المديون لمولاه بمن في يده غير صحيح فكذلك إقراره لآلها ولأنها مملوكة للمولى إذا لم يكن على المأذون دين بالاتفاق فإقراره له بالودية إقرار لعبد مولاه وإقرار المأذون لعبد مولاه باطل وإن أمر العبد لها بودية في يده صدق على ذلك بمنزلة إقرار المولى لعبده بمن في يده فإنه يكون صحيحاً ويستوى أن كان على المأذون دين أو لم يكن فتكون هي أحق به من الترماء فإن قيل هي مملوكة للمولى المأذون فإقراره لها كإقراره لامة مولاه فينبغي أن لا يصح إذا كان على المأذون دين قلنا نعم ولكن إن صح لم يكن عليها دين فجميع ما أمر لها به قد يرد إليه ويكون مصروراً إلى غرمائه كسائر أكتسابها فلا يكون في هذا الإقرار إبطال حق الترماء عن شيء مما تعلق حقهم به ولا إبطال حق المولى بخلاف إقراره لامة مولاه فليست من كسبه لأن فيه إبطال حق الترماء عما أمر به لها وإن كان

عليها دين فإقراره لها يكون إقرارا لقرائها وإقرار المأذون لقرائها صحيح لانهم منه بمنزلة
الاجانب فلذا جاز إقراره لها بخلاف إقرارها لانه اذا صح إقرارها له يخرج المقر به من أن
يكون كسبا لها ويبطل حق غرماؤها عنه فلذا لا يحكم بصحته وكذلك ان أقر لها بدين إلا أن
في الإقرار بالدين هي تشارك غرماء المأذون في كسبه وفي الإقرار بالدين هي أولى بالعين من
غرماء المأذون فان كان بعض غرماؤها مكاتبا للمولى أو عبدا مأذونا له في التجارة وعليه دين
فان كان العبد المقر لادين عليه فإقراره لها بالدين والوديعة صحيح بمنزلة إقراره بذلك لقرائها
وان كان عليه دين فإقراره لها باطل لانه لو جاز ذلك شارك المكاتب والعبد بدينهما سائر
غرمائه فيه وإقراره لمكاتب مولاة أو لعبد مولاة باطل اذا كان عليه دين فكذلك إقراره
بما يوجب الشركة لها يكون باطلا (الآ ترى) أن رجلا لو مات وعليه دين لقوم شتى ثم
حضر رجل آخر الموت فأقر للبيت بوديعة ألف درهم في يده أو بدين ثم مات وبعض غرماء
البيت الاول أحد ورثة الآخر كان إقراره باطلا لانه لو صح إقراره ثبتت لوارثه الشركة
في المقر به ولو كان بعض غرماء الجارية أباً للمولى أو ابنه فأقر لها بالعبد بوديعة أو دين وعلى
العبد دين فإقراره جائز لان إقرار المأذون لاب مولاة أو ابنه بالدين والعين صحيح فكذلك
إقراره بما ثبتت فيه الشركة لها ولو كان بعض غرماؤها أب العبد أو ابنه وعلى العبد دين أولا
دين عليه فإقراره في قياس قول أبي حنيفة باطل وهو جائز في قولهما وهذا بناء على الاول في
انه لو أقر لايه أو لابنه بدين أو عين لم يجز عند أبي حنيفة فكذلك إقراره بما يوجب الشركة
لها في المقر به وكذلك لو كان بعض غرماؤها مكاتبا لابي العبد المأذون أو لابنه ولو كان بعض
غرماؤها أخا للعبد كان إقراره لها جائزا لانه لا نية في إقراره لاخوته فكذلك لا نية في
إقراره لها وان كان ثبتت فيه الشركة لاخوته واذا أقر المأذون وعليه دين أولادين عليه بدين
كان عليه وهو محجور عليه من قرض أو غصب أو وديعة استهلكها فصدقه رب المال بذلك
أو كذبه وقال ذلك بعد ما أذن لك مولاك في التجارة فالقول قول المقر له والمال لازم للعبد
اذا لم يصدقه المقر له انه كان في حالة الحجر لانه من أهل التزام المال بالإقرار في الحال وقد
أضاف الإقرار الي حالة لا تنافي وجوب المال عليه فان المال بهذه الاسباب يجب على المحجور
عليه وان تأخر الى عتقه فلم يكن هو في هذه الاضافة منكرا وجوب المال عليه بل هو مدع
أجلا فيه الي وقت عتقه فان صدقه المقر له بذلك لم يؤخذ بشئ منه حتى يمتق إلا بالنصب

خاصة فضجان النصب يلزمه في الحال وان كذبه المقر له أخذ بالمال في الحال لان ما ادعى من الاجل لم يثبت عند تكذيب المقر له فكأنه ادعى الاجل الى شهر في دين أقر به مطلقا وقيل في القرض والوديعة التي استهلكها هذا الجواب على قول أبي حنيفة ومحمد فأما عند أبي يوسف فيؤخذ به في الحال وان صدقه كما في النصب وقد بينا المسئلة في الوديعة وكذلك الصبي والمستوه الذي يمثل البيع والشراء وقد أذن له في التجارة فيقر بنحو ذلك لان الاذنها في التجارة صحيح واقرارهما بعد الاذن نافذ كاترار العبد وكما يغذا قرارهما بعد البلوغ عن عقل الا انها لا يؤخذان بالقرض والوديعة المستهلكة اذا صدقتهما المقر له في ذلك بعد الكبر والافاقة لان الثابت باقرارهما كالثابت بالمباينة وقد طعن عيسى رحمه الله في مسئلة الصبي فقال هذا في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف صحيح وهو خطأ في قول محمد على قياس مسئلة الاقرار اذا أسلم حربى ثم قال لرجل غصبته ألف درهم في دار الحرب وأنا حربى فاستهلكتها وقال الرجل غصبتها في دار الاسلام قال قول الحربى في قول محمد وكذلك اذا قال المولى لمسته أخذت منك ألف درهم في حال ما كنت عبدا فاستهلكتها وقال العبد بل أخذتها بعد التق قال قول المولى عند محمد لانه ينكر وجوب الضمان عليه أصلا باضافته الاقرار الى الحالة التي أضاف اليها فكذلك الصبي والمستوه فانهما يكران وجوب المال عليهما أصلا بالاضافة الى حالة الحجر فينبغى أن لا يجب المال عليهما عند محمد وان كذبهما المقر له في الاضافة ولكننا نقول الاصح أن محمدا رحمه الله يفرق بين هذه الفصول فان في مسئلة الحربى لا يجب عليه رد ما أخذه حال كونه حريا وان كان عاصبا ذلك وكذلك في مسئلة المولى لا يلزمه رد ما أخذه من العبد في حال قيام رده وان كان غاصبا ذلك فانما أقر بما لو علم صدقه لم يجب عليه رده قبل تبدل الحال فلا يكون اقراره ملزما شيئا والصبي أقر بما كان يجب رده لو كان معلوما حال قيام عينه لان ما استقرضه الصبي أو أخذه ودية يجب رده مادام قائما بعينه فلا يخرج اقراره بهذه الاضافة من أن يكون ملتزما في الاصل قل هذا يلزمه الضمان اذا كذبه المقر له في الاضافة كما في فصل العبد فان أقاما البينة انهما فلا ذلك قبل أن يؤذن لهما في التجارة وأقام المقر له البينة انهما فلا ذلك بعد ما أذن لهما في التجارة فالبينة بينة المقر له لان في بيته الزام المال والبيئات لذلك شرعت ولانه أثبت قضاء الدين في يدهما بعد ما أذن لهما في التجارة وذلك يدفع بينهما على استهلاك الدين قبل ان يؤذن لهما في التجارة فلماذا كان القول قوله والبينة بيته واذا أذن لبده في التجارة ثم حجر عليه

ثم أذن له بعد ذلك ثم أقر أنه كان استقرض من هذا الرجل ألف درهم في حال أذنه الاول
وقبضها منه أو أنه كان استودعه في حال أذنه الاول ألف درهم فاستهلكها أو ما أشبه ذلك فصدمته
رب المال أو كذبه فالمال لازم للعبد في الوجوه كلها وبخاص به غرماء المعروفين لانه أقر
وهو من أهل التزام المال بالاقرار في الحال وأضاف الاقرار الى حالة لا تنافي وجوب الضمان عليه
بذلك السبب في الحال فهو بمنزلة اقراره بالدين مطلقا في المحاسبة مع الترماء فكذلك
الصبي والمتوه في نحو هذا بخلاف الاول فهناك أضاف الاقرار الى حالة تنافي وجوب المال
بذلك السبب على الصبي والمتوه أصلا وعلى العبد ما لم يمتنع قلها فرقا بين تصديق المقر له
في ذلك وتكذيبه هناك وسويتنا بينهما هنا ولو أذن لعبد في التجارة ثم حبر عليه فأقر
بعد الحبر بنصب اغتصبه في حال أذنه أو بقرض أو بوديعة أو بمضاربة استهلكها في حال
أذنه فكذبه للمولى ولا مال في يد العبد لم يصدق حتى يمتنع لانه حين أقر فهو محجور عن
الاقرار واقاره ليس بحجة في حق المولى فلا يثبت به الدين في حق المولى اذا كذبه ولكن
اقراره حجة في حق نفسه فاذا سقط حق المولى عنه بالمتق كان مؤاخذا به فان لم يمتنع
حتى أذن له المولى مرة أخرى سألته القاضي عما كان أقر به فان أقر به بعد الاذن الاخير
أخذ به لان اقراره الاول في حالة الحبر كالمردوم في حق المولى فكانه ما أقر به حتى الآن
وهو منفك الحبر عنه حين أقر به الآن وان أنكر ذلك أو قال لم يكن اقرارى ذلك بحق
وان كنت أقررت به في تلك الحالة لم يؤخذ به لانه لم يوجد بعد اتمكك الحبر منه اقرار
ملزم في حق المولى واقاره في حالة الحبر مما كان ملزما في حق المولى فأكثر ما فيه انه
ظهر ذلك بقوله الآن ولو كان ظاهرا عند القاضي بان كان في مجلسه في حالة الحبر لم
يؤخذ به في الاذن الآخر ما لم يمتنع فكذلك اذا ظهر بقوله الآن والصبي والمتوه في ذلك
كالعبد ولو لم يكن أقر في حال حبره ولكن أقر في حال أذنه الآخر انه كان قد أقر وهو
محجور عليه انه غصب من هذا الرجل ألف درهم في حال أذنه الاول أو انه أخذ منه ألف
درهم بوديعة أو بمضاربة فاستهلكها ومصدقه رب المال بذلك لم يلزمه حتى يمتنع لان تصادقهما
ظهر اقراره في حالة الحبر ولو كان اقراره في حالة الحبر معلوما للقاضي لم يقض عليه بشيء
حتى يمتنع فكذلك اذا ظهر ذلك بتصادقهما ولو قال المقر له قد أقررت لي بذلك في حال
اذنك الاول أو قال في حال اذنك الآخر فالقول قول المقر له لما بينا ان العبد أضاف الاقرار

الى حال لا يتنافى التزام المال بالاقرار وان كان يتأخر الى التقى فكان مدعيا للاجل لامتنع
للمال فاذا كذبه المقر له فيما ادعي من الاجل أخذ بالمال في الحال وان أقام البينة على ذلك
فالبينة بينة المقر له أيضا لان في بيته اثبات الملك في الحال ولانه لا منافاة بين البيتين فيجعل
كان الاسرين كانا وكانه أقر بذلك قبل الحجر وأقر به بعد الحجر أو أقر به بعد الحجر وأقر
به في الاذن الآخر أيضا ولو كان ذلك من الصبي والمعتوم لم يلزمهما ذلك باقرارهما كإلزام العبد
باقراره من غير بينة لانهما أضافا الاقرار الى حالة مبرودة تنافي صحة اقرارهما أصلا فكانا
منكرين للمال بخلاف العبد فهو إضافة الاقرار الى حالة الحجر وذلك لا يتنافى صحة الاقرار
في حقه فان قامت البينة للمقر له على اقرارهما به في حالة الاذن الاول أو في حالة الاذن
الآخر أخذنا بذلك لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعينة واذا أذن لعبيده في التجارة ثم حجر
عليه ثم أذن له وفي يده ألف درهم يسلم انها كانت في حال الاذن الاول في يده فأقر انها
وديلة فلان فهو مصدق في قول أبي حنيفة وكذلك لو أقر بالف في يده أنه غصبها من فلان
في حالة الاذن الاول فهو مصدق في قول أبي حنيفة وقال لا يصدق العبد على الالف وهي
للمولى ويتبع المقر له العبد بما أقر له به في رقبته فيصحه فيه وكذلك لو أقر بها بعد مالقة الدين
في الاذن الثاني فالالف للمقر له في قول أبي حنيفة رحمه الله وعندهما هي للمولى وأصل هذه
المسئلة فيما اذا حجر المولى على عبده المأذون وفي يده مال فلم يأخذ المال من يده حتى أقر
العبد بذلك المال بعينه لانسان أو أقر بدين له على نفسه فأقراره جائز عند أبي حنيفة وعندهما
اقراره باطل وما في يده للمولى لان صحة اقراره في حق المولى باعتبار الاذن وقد ارتفع
بالحجر فهو كما لو كان مجبورا عليه في الاصل فأقر بعين في يده لانسان أو بدين وهناك
اقراره في حق المولى باطل بوضعه ان اقراره معتبر كسائر تصرفاته ولو أنشأ تصرفا آخر
فيما في يده بعد الحجر لم ينفذ ذلك منه فكذلك اذا أقر به بوضعه ان الحجر عليه لما كان منعا له
من التجارة فيما في يده كان قائما مقام أخذ المال منه ولو أخذ المال منه لم يصح اقراره فيه
بعد ذلك فكذلك اذا حجر عليه لان صحة اقراره لحاجته اليه في التجارة ولا في حنيفة حر فان
أحدهما أن اقراره في هذا المال كان صحيحا في حال اذنه وانما كان يصح باعتبار يده على
المال لا باعتبار كونه مأذونا (الآ ترى) انه لو أخذ المال منه ولم يحجر عليه لم يصح اقراره فيه
بعد ذلك لانعدام يده فرفنا ان صحة اقراره فيه بعد ذلك باعتبار يده وبده باقية بعد الحجر

عليه ما لم يأخذ المال منه فيصح إقراره فيه كما قبل الحجر بخلاف ما بعد أخذ المال منه والثاني أن بقاء يده على المال أثر ذلك الاذن وبقاء أثر الشيء كبقاء أصله فيما يرجع الى دفع الضرر كما أن بقاء العدة يجعل كبقاء أصل النكاح في المنع لدفع الضرر وصحة إقرار المأذون بالدين والعين لدفع الضرر عن الدين يماثلون معه والحاجة الى دفع الضرر باقية بعد الحجر لانه لو لم يجوز إقراره حجر المولى عليه أيضا اذا صار الكسب في يده قبل أن يقر بماطية ثم لا يصح إقراره فيتضرر به الغرماء فلدفع الضرر جلتا بقاء أثر الاذن كبقاء أصله بخلاف ما بعد أخذ المال منه لانه لم يبق هناك شيء من آثار ذلك الاذن وهذا على أصل أبي حنيفة مستمر فانه جعل السكر في المصير بعد الشدة بمنزلة بقاء صفة الخلاوة في اباحة شربه والدليل عليه ان العبد بعد الحجر عليه هو الخصم في حقوق تجاراته حتى لو كان وجد المشتري منه بالمشتري حيا كان له أن يخصمه فيه كما قبل الحجر وصحة إقراره من حقوق تجاراته الا أنه لا يبق ذلك بعد أخذ المال منه لانه لو بقي كان كلامه استحقاقا للملك على المولى ابتداء وذلك لا يجوز بعد الحجر فأما ما بقي الكسب في يده فيكون إقراره في المعنى انكارا لاستحقاق المولى الا أن يكون استحقاقا عليه ابتداء وبخلاف انشاء التجارة فان ذلك أثبات سبب الاستحقاق ابتداء على المولى وهو غير محتاج الى ذلك واقامة أثر الاذن مقام الاذن باعتبار الحاجة فلا يمدو موضعها اذا عرفنا هذا فنقول لا أثر للاذن الثاني فيما في يده من المال مما علم انه كان في الاذن الاول فيجمل وجوده كمدمه ولو لم يوجد كان الإقرار صحيحا عند أبي حنيفة في استحقاق المقر له العين وعندهما يكون إقراره باطلا فكذلك بعد الاذن الثاني الا أن عندهما إقراره في الاذن الثاني إقرارا بوجوبه مستهلكة فيكون إقرارا بالدين وهو لو أقرب دين أتبعه المقر له في رقبته فباعه فيه فكذلك هنا واذا أذن لعبد في التجارة فأقر انه كان أقر لهذا الرجل وهو محجور عليه بالف درهم وقال المقر له قد أقررت لي بعد الاذن فالقول قول المقر له لانه أضاف الإقرار الى حالة لا تنافي صحة إقراره فان العبد المحجور بالمال ملزم اياه بعد التقى ولو كان العبد صغيرا أو كان صغيرا حرا أو متوها فأقروا بعد الاذن انهم قد أقروا له بذلك قبل الاذن كان القول قولهم لانهم أضافوا الإقرار الى حالة مبهودة تنافي صحة إقرارهم أصلا فلم يكن كلامهم في الحال إقرارا بشيء انما هو بمنزلة قول أحدهم أقررت لك بالف قبل أن أولد أو قبل أن أخلق فلا يلزمه شيء وان كذبه المقر له في الاضافة لانه متكرر للمال في الحقيقة والله أعلم بالصواب

باب اقرار المحبوس عليه

(قال رحمه الله) وهذا الباب بناء على الخلافية التي بينها إذا أقر العبد بعد الحجر عليه بدين أو عين قائمة في يده مضمونة أو أمانة مستهلكة أو غير مستهلكة فإنه يصدق فيما في يده من المال عند أبي حنيفة ولا يصدق في استهلاك رقبته بالأحقاق حتى إذا لم يف ما في يده بما عليه لا يتابع رقبته فيه لأن القياس أن لا يصح رق بعد الحجر في شيء مما في يده ولكنه استحسن أبو حنيفة رحمه الله فأقام أثر الاذن مقام الاذن في تصحيح اقراره وهذا الأثر في المال الذي في يده لا رقبته لأنه لا يذله في رقبته بعد الحجر ولو ادعى الإنسان رقبته لم يكن هو خصما له ولا كسبه مستنادا للمولى من جهته بشرط الفراغ من دينه ورقبته كانت للمولى قبل الاذن فادت كما كانت وإن كان عليه دين في حال اذنه بأقراره أو بينة كان ذلك الدين مقبلا على ما أقر به بعد الحجر لأن ذلك الدين لزمه حال الاطلاق فيكون سببه أقوى مما أقر به بعد الحجر والضعيف لا يزاحم القوى كالدين المقر به في المرض مع دين الصحة في حق الحر وهذا لأن ما في يده من الكسب صار مستحقا للفرما الذين وجبت ديونهم في حال الاذن وهو غير مصدق في ابطال استحقاقهم فكذلك في اثبات المزاحمة معهم وإن لم يكن عليه دين ولم يقر بشيء حتى أخذ مولا له المال منه أو باعه ثم أقر بشيء من ذلك لم يصدق العبد فيه على شيء من ذلك المال أما إذا أخذ المال منه فلا نه لم يبق أثر ذلك الاذن في المال المأخوذ منه وأما إذا باع فلا نه يحول إلى ملك المشتري وذلك مفوت محل الاذن لأن عمله كان ملك الاذن واقامة الأثر مقام الأصل في حال بقاء محل الأصل لا بعد فواته ولأن صحة اقراره قبل البيع باعتبار أنه هو الخصم في بقاء تجارته وقد انسلخ ذلك بالبيع حتى لا يكون لاحد ممن عامله أن يخاصمه بعد ما باعه المولى في عيب ولا غيره فلا يصح اقراره بعد ذلك في حال رقه ولكنه يؤخذ به إذا عتق فيما هو دين عليه من ذلك لأنه مخاطب بأقراره صحيح في حكم الالتزام في ذمته ولكنه لم يطالب به لحق المولى فإذا سقط حقه بالعتق أخذ بجميع ذلك والعبد الصغير في جميع ذلك بمنزلة الكبير إلا أنه لا يؤخذ به بعد العتق لأنه غير مخاطب فلا يكون التزامه صحيحا في حق نفسه وإذا حجر على عبده وفي يده ألف درهم فأخذها المولى ثم أقر العبد أنها كانت وديعة في يده فاعلان وكذبه المولى لم يصدق على ذلك لأنه لم يبق للعبد فيها يد حين أخذها المولى وكان صحة اقراره باعتبار يده فإن عتق لم يلحقه من

ذلك شيء لانه أقر بأن المال كان في يده أمانة وقد أخذها المولي من غير رضا العبد وتسلطه فلا يكون ذلك موجبا للضمان عليه كما لو غصب الودعية أجنبي من المودع والبضاعة والمضاربة أمانة في يده كالودعية ولو كان غصبا أخذ بها إذا اعتق لانه أقر بوجود الضمان عليه بالنصب وقد عجز عن رد العين فعليه قيمتها ولو حجر عليه وفي يده ألف درهم وعليه ألف درهم فأقر أن هذه الألف ودية عنده لفلان أو مضاربة أو قرض أو غصب فلم يصدقه على ذلك وأخذها صاحب الدين من حقه ثم عتق العبد كانت الألف دينا عليه يؤاخذ بها لانه في حق نفسه يعمل كأنما أقر به حق وقد أقر انه قضى بين مال النير دينا عليه وذلك موجب للضمان عليه كان المال في يده أمانة أو مضونا ولو حجر عليه وفي يده ألف درهم فأقر بدين ألف درهم عليه ثم أقر ان هذه الألف ودية عنده لفلان فالألف في قياس قول أبي حنيفة لصاحب الدين لأن صفة اقراره باعتباره ما في يدهم كالو أقر بالدين صار المقر به مستحقا للمقر له بالدين فأقراره بذلك بالدين لتغيره لا بطلان استحقاق الاول باطل بمنزلة الوارث إذا أقر بدين على الميت مثل ما في يده من التركة ثم أقر بمعين التركة لانسان آخر فاذا صرف المال الى المقر له بالدين ثم عتق ابنه صاحب الودعية لانه قضى بالودعية دينا عليه بزعمه واستفاد به براءة ذمته فتيبته صاحب الودعية بمنحها بعد العتق بخلاف ما يأخذه المولي منه لانه ما قضى به دينا في ذمته انما أزال المولي يده عنه من غير رضاه فيجمل في حقه كالمالك فلا ضمان عليه فيه ولو كان أقر أولا بالودعية كانت الألف لصاحب الودعية ويقتبه صاحب الدين بدينه بعد العتق وفي قول أبي يوسف ومحمد اقراره بالودعية باطل والألف يأخذه المولى ولا يتيبته صاحب الودعية إذا عتق فأما المقر له بالدين فيبيحه بعد العتق بدينه لأن اقراره بالدين في ذمته صحيح ولو أقر اقرارا متصلا فقال لفلان على ألف درهم وهذه الألف ودية لفلان كانت الألف بينهما نصفين في قول أبي حنيفة لانه عطف أحد الكلامين على الآخر وفي آخر كلامه ما ينافر موجب أوله فيتوقف أوله على آخره ولأن اقراره بالودعية متصلا بالاقرار بالدين بمنزلة الاقرار بودعية مستهلكة لانه حين قدم الاعترار بالدين قد صار كالمستهلك للودعية فكأنه أقر بدين ودين في كلامه موصول فيكون الألف بينهما نصفين وإذا عتق أخذاه بما بقي لهما ولو بدأ في هذا الاقرار المتصل بالودعية كانت الألف لصاحب الودعية لانه يملك الدين بنفس الاقرار والدين بعد ذلك يثبت في ذمته ثم يستحق به كسبه وقد تبين أن ما في يده لم يكن كسبا له

فلماذا لا يتلق به حق المقر له بالدين ولو ادعى جميعا فقال صدقما كانت الالف بينهما نصفين
 لانه ما ظهر الاقرار بالوديعة الا والاقرار بالدين ظاهر وذلك يمنع تمام استحقاق الدين
 للمقر له بالوديعة والحاصل ان صحة اقراره ههنا باعتبار ما في يده كما أن صحة اقرار الوارث
 باعتبار ما في يده من التركة وقد بينا هذه الفصول في الوارث في كتاب الاقرار فكذلك
 في حق العبد المأذون بعد الحجر والعبد الصغير والحر الصغير بعد الحجر عليهما في هذا بمنزلة
 الكبير الا انها لا يؤخذان بعد المتق والبالغ بشئ مما يؤخذ به العبد الكبير بعد المتق
 لان اقرارهما في حقهما لم يصح ولو حجر على عبده وفي يده ألف درهم فأقر لرجل بدين
 ألف درهم أو بوديعة ألف درهم بينهما ثم ضاع المال لم يلحق العبد من ذلك شئ حتى يتق لان
 صحة اقراره باعتبار ما في يده وقد انعدم ذلك بهلاك ما في يده فكأنه أقر ولا مال في يده
 فاذا حق أخذ بالدين دون الوديعة لان ما أقر به كالمدين في حقه ولو كان ذلك معينا معلوما
 لم يلحقه منه بعد هلاك الوديعة في يده وكان مؤاخذا بالدين فهذا مثله ولو حجر عليه وفي
 يده ألف درهم وعليه دين ألف درهم ثم أذن له فأقر بدين ألف درهم لرجل آخر أو وجبت
 عليه بيعة فالألف التي في يده لصاحب الدين الاول خاصة لان الاذن الثاني غير مؤثر فيما في
 يده مما كان في الاذن الاول ووجوده كعدمه وقد بينا انه كما أقر بالدين الاول صار ما في يده
 مستحقا للمقر له فلا يتغير ذلك بما لحقه من الدين في الاذن الثاني وكذلك ان أقر العبد ان هذا
 الدين كان في حال الاذن الاول لانه غير مصدق في الاسناد في حق المقر له الاول وكذلك
 ان أقر انها وديعة عنده لرجل أو دعها اياه في حال الاذن الاول فالاول أحق بالالف ويتبع
 صاحب الوديعة العبد بها في رقبته لانه قضى بالوديعة ديناً عليه بزعمه وعندها الالف ملوالة
 ويتبع بالدين في رقبته لان الاذن الثاني غير مؤثر فيما في يده من الكسب فان المولى بالحجر
 عليه يصير كالخروج لما في يده من يده ولكن اقراره بالدين في الاذن الثاني صحيح في رقبته
 فيباع فيه الا أن يقضى المولى دينه ولو حجر عليه وفي يده ألف درهم وعليه دين خمسمائة فأقر
 بعد الحجر بدين ألف درهم ثم أذن له فأقر أن تلك الالف التي كانت في يده وديعة أو دعها
 اياه هذا الرجل فانه لا يصدق على الوديعة والالف التي في يده لصاحب الدين الاول منها
 خمسمائة والخمسمائة الباقية للذي أقر له العبد بالالف وهو عجزور عليه لان ما وجب عليه في
 الاذن الاول مقدم فيما في يده فيأخذ صاحب الدين الاول كمال حقه ثم المقر له بالدين بعد

الحجر مستحق لما بقي في يده فأخذه وقد بقي عليه من الدين خمسمائة فيؤاخذ به بعد التق ويقع صاحب الوديعة المبدوديته كلها فيباع فيه إلا أن يقضيه المولى لأن اقراره بالوديعة حصل في حال الاذن الثاني وهو صحيح في حق المولى وقد قضى بالوديعة ديناً عليه بزعمه فيؤاخذ ببذله في الحال وفي قول أبي يوسف ومحمد خمسمائة من الألف لصاحب الدين الأول وخمسمائة للمولى لأن اقراره بالدين بمد الحجر عندهما غير صحيح ويقع صاحب الوديعة فيه المبد بخمسمائة درهم وبطل من وديته الخمسمائة التي أخذها المولى لأن اقراره بالوديعة حصل في حالة الاذن إلا أنه إنما يصير ضامناً لما قضى به ديناً عليه دون ما أخذه المولى بغير اختياره وإنما قضى الدين الذي عليه بخمسمائة منها فيتعيم بذلك خاصة والخمسمائة الأخرى أخذها المولى فهي في حقه أو ما لو أخذها غاصب آخر سواء فإن هلك من هذه الألف خمسمائة في يد العبد كانت الخمسمائة الباقية لصاحب الدين خاصة لأن حقه مقدم في كسبه عن حق من أقروا له بمد الحجر ويلزم رتبة العبد من الوديعة خمسمائة لأنه إنما يكون ضامناً باعتبار أنه قضى الدين بالوديعة وقد كان ذلك في مقدار الخمسمائة خاصة وما زاد على ذلك هالك في يده من غير ضمه فلا يلزمه ضمانه إذا وهب لعبد محجور عليه ألف درهم وقبضها العبد فلم يأخذها منه المولى حتى استهلك لرجل ألف درهم بيته ثم استهلك ألفاً أخرى بيته فالألف الهبة للمولى لأنه ليس للمحجور عليه بد متبرع شرعاً فيما هو في يده صورة (الآ ترى) أنه لو باعه في ذلك انسان لم يكن هو خصماً له فهو وما لو أخذه المولى من يده سواء فألحقته من الدين بمد ذلك في ذلك انسان لم يكن هو خصماً له يتلقى برقبته دون مال آخر لمولاه ولو كان ديناً قبل الهبة كانت الهبة لصاحب الدين لأن الموهوب بالتبض صار كسباً له وحق غرمائه في كسبه مندم على حق مولاه لأن الكسب إنما يسلم للمولى بشرط الفراغ من دينه وقيام الدين عليه عند الاكتساب يتنذر هذا الشرط فلهذا كانت الهبة لصاحب الدين بخلاف الأول فإن هناك حين صارت الألف كسباً له ما كان لاحد عليه دين فتم شرط سلامة الكسب للمولى ثم لا يتبر ذلك بالحق الدين إياه وإن استهلك بمد الهبة ألف درهم لرجل آخر بيته كانت الهبة لصاحب الدين الأول وكان ينبغي أن يثبت فيه حق صاحب الدين الثاني لأن تعلق صاحب الدين الأول به يمنع استحقاق المولى وبهت يده على المال حكماً فيثبت فيه حق غريمي العبد باعتبار يده كما لو كان مأذوناً ولكنه قال لو لم يكن عليه الدين الأول لم يثبت لصاحب الدين الثاني

حق في ذلك الكسب فأنير الدين الاول واستحقاق التريم ذلك الكسب به في نفي ثبوت حق التريم الثاني منه لافي اثبات ذلك * يوضحه ان حق التريم الاول في هذا المال أقوى من حق المولى لانه مقدم على المولى ثم استحقاق المولى اياه يمنع ثبوت حق التريم الثاني فيه فكذلك استحقاق التريم الاول اياه بخلاف المأذون لان الاقرارين في حقه جميعهما حالة الاطلاق ولم يبين ان حال الاذن جعل بمنزلة زمان واحد فكان الدينين وجبا عليه معا فيستويان في استحقاق الكسب بهما والله أعلم

باب خصومة العبد المحجور عليه فيما يشتري ويبيع

(قال رحمه الله) واذا اشترى العبد المحجور عليه عبداً بغير اذن مولاه فشرائه باطل لان في تصحيحه شغل ماليته بالثمن والمولى غير راض به وفيه ادخال المشتري في ملك المولى بمقدار المعاوضة من غير رضاه وليس للحر هذه الولاية على سر فلا ن لا يكون للعبد على مولاه أولى ولا يقال انه يدخل العين في ملكه بقبض الهبة والصدقة لان المولى بملك رقبته ما قصد الانحصيل المنفعة لنفسه فيكون راضياً بما هو انتفاع محض يحصل له بملك رقبته فان أجازة المولى بعد الشراء جاز لان الاجازة في الانتهاء كالاذن في الابتداء وهذا لان العبد من أهل العقد فالعقد العقد فيه وامتنع نفوذه بمراعاة حق المولى وباجازته يرتفع هذا المانع لوجود الرضا منه بتناق الثمن بماليته وكذلك لو باع شيئاً من مال مولاه أو مما وهب للعبد فيمسه باطل لانه لاقى محلا مملوكا للمولى ومثله من الحر لا يصح الا باجازة المولى فكذلك من العبد فان أجازة المولى جاز والمهدة على العبد كما لو أذن له في الابتداء وهذا لان العبد من أهل التزام المهدة في حقه لانه مخاطب وانما امتنع ثبوته في حق المولى لانعدام رضاه به وقد تخفى الرضا باجازته والاجارة والرهن والقرض في هذا كالبيع والشراء والصبي والحر والمعتوه الذي يقلل الشراء والبيع في ذلك كالعبد لانه من أهل التزام المهدة عند انضمام رأى الولي الي رأيه واذا اشترى العبد المحجور عليه متاعاً بغير اذن مولاه ثم أذن له في التجارة لم يحز شراؤه المتقدم لانه بالاذن صار منك الحبر عنه فيما استقبل من التصرفات وصار المولى راضياً بشغل ماليته بما ينشئه من التصرفات بعد الاذن فلا يؤثر ذلك في تصرف سبق الاذن فان أجازة العبد بعد ذلك جاز استحساناً لان الاجازة انشاء تصرف منه وهي فيها هو المقصود

بمنزلة ابتداء الشراء أو لأن المولى صار واضيا بتصرفه فتكون إجازته ذلك العقد بحد رضا المولى كإجازة المولى ولو أجازته المولى جازلان بالأذن له في التجارة لم يزل ملك المولى وولايته عنه فأجازته بعد الاذن له كإجازته قبل أن يأذن له في التجارة ولو أعقته المولى بطل الشراء المتقدم لأنه لا وجه لتنفيذه بعد العتق على الوجه الذي انعقد حالة الرق فإنه انعقد موجبا للملك للمولى على سبيل الخلقة عن العبد وبعد العقد لو نفذ كان موجبا للملك للعبد مقصودا عليه وبه فارق الاذن له في التجارة لأنه لو بقي العقد موقوفاً بعد الاذن كان موجبا للملك للمولى على وجه الخلقة عنه إذا تم بإجازته وإجازة مولاه وهما بعد العتق لا يبقى كذلك ولا يجوز أن ينفذ العقد موجبا حكما غير الحكم الذي انعقد له ولهذا لا تعمل إجازة العبد بعد العتق فيه ولا إجازة المولى ولا إجازتهما جميعا لأن بالعتق تعين جهة البطان فيه فلا يتقلب جائزا بعد ذلك إلا بالتجديد بخلاف النكاح فإن العبد لو تزوج بنير اذن المولى ثم أعقته المولى نفذ النكاح لأن النكاح انعقد موجبا ملك الحل لأبدا عند مفروقه وبعد العتق إذا نفذ ثبت ملك الحل للعقد كما أوجبته العقد وكان المانع من نفوذه حق المولى فإذا سقط حقه بالعتق نفذ فأما الشراء فانهقد موجبا للملك في المشتري للمولى على وجه الخلقة عن العبد ولا يمكن انفاذه كذلك بعد العتق قال (ألا ترى) أن عبداً محجوراً عليه لو اشترى جارية بألف درهم ثم أن المولى باع عبده من رجل فأجاز المشتري شراء الجارية لم يجوز لأنه لو نفذ بإجازته ثبت الملك في المشتري للمشتري على وجه الخلقة عن العبد وإنما انعقد موجبا للملك للبائع وكذلك لو أجاز البائع لم يجوز لأنه لو نفذت إجازته كانت الهدية على العبد في ماله ومالية ملك المشتري وهو غير راض بذلك وكذلك لو لم يبعه المولى ولكنه مات فوراً وارثه فأجاز البيع لم يجوز لأنه لو جاز ثبت الملك للوارث على سبيل الخلقة عن العبد فإذا مات المولى فقد خرج من أن يكون أهلاً للملك بالعقد فتعين جهة البطان في هذا الشراء وإذا اشترى المحجور عليه عبداً من رجل بألف درهم وقبض العبد ولم ينقد الثمن حتى مات العبد في يده فلا ضمان عليه في العبد حتى يمتق لأنه قبضه بتسليم المالك فلا يكون هو جانياً في القبض على حق المالك ولكن هذا القبض يوجب الضمان عليه بحكم العقد والعبد المحجور لا يؤخذ بضمان القود في حال قيام الرق ويؤخذ به بعد العتق لأن التزامه بالعقد صحيح في حقه دون حق المولى فإذا عتق لزمه قيمة العبد الذي قبض إالة ما بلغت لأن البيع كان

فاسدا لانعدام شرط الجواز فيه وهو اذن المولى والمقبوض بحكم الشراء العاسد مضنون
بالقيمة بالغة ما بلغت ولو كان قتل العبد حين قبضه من البائع قبل لمولاه اذفعه أو افده بقيمة
المقتول لان البائع كان أحق باسترداده منه وملكه لم يزل بتسليمه الى العبد لان العبد ليس
من أهل الملك ولا يمكن اثبات الملك للمولى لانعدام الرضا منه بذلك فكان العبد في قتله
جانيا على ملك البائع فيخاطب مولاه بالدفع أو القداء ولو كان مكا العبد ثياب أو عروض
أو دواب فاستهلكها العبد حين قبضها لم يضرها حتى يمتق فان عتق ضمن قيمتها بالغة ما بلغت
لان ضمان الاستهلاك من جنس ضمان العقد فاذا ترتب على العقد كان حكمه حكم ذلك العقد
ولا يؤخذ العبد المحجور بضمان العقود حتى يمتق بخلاف ضمان القتل فانه ليس من جنس
ضمان العقد حتى لا يملك به المضمون والمستحق به الدفع دون البيع في الدين ووضع الفرق
ان ايجاب البيع تسليط من البائع للمشتري على التصرفات المقتضية الى الاستهلاك كالاكل في
الطعام واللبس في الثوب والركوب على الدواب فلا يكون هذا السبب موجبا للضمان عليه
الابايعار العقد كاصل القبض بخلاف القتل وقد قررنا هذا الفرق في الودعة ولم يذكر خلاف
أبي يوسف في كتاب المأذون والاصح ان عنده يؤخذ بضمان الاستهلاك في الحال كافي الودعة
عنده وقد تكلف بعضهم للفرق فقالوا البيع عليك الدين من المشتري فيثبت باعتبار التسليط
على الاستهلاك فاما الابداع فانه استعفاظ فلا يثبت به التسليط على الاستهلاك ولكنه نص على
الخلاف في استقراض العبد المحجور في كتاب الصرف والاقرض عليك كالباع قال
وكذلك اذا كان البائع لذلك العبد عبدا مأذونا أو حديبا مأذونا لانهم افي افسدك المحجور عنهما
كالحر الكبير فيصبح منهما التسليط ضمنا لعقد التجارة وكذلك لو كان صديبا محجورا عليه أو
معتوها فهو بمنزلة العبد المحجور عليه الا انها اذا قتل العبد المشتري كانت القيمة على عاقلتهما بمنزلة
ما لو قتله قبل الشراء فلا يلحقهما ضمان ما استهلكا من هذا اذا كبر الصبي وعقل المعتوه لان
التزامهما الضمان بالمقد لا يصح في حقهما فانهما غير مخاطبين شرعا بخلاف العبد فان التزامه
العقد صحيح في حق نفسه فيؤاخذ به بعد المتق ولو كان البائع أيضا عبدا محجورا أو صديبا
محجورا أخذ المشتري بضمان ما في يده من ذلك اذا هلك في يده أو استهلكه لان تسليط
المحجور عليه اياه على القبض والاستهلاك غير معتبر في اسقاط الضمان الواجب به والقبض
والاستهلاك فل موجب للضمان اذا حصل من المحجور عليه بطريق الجبران فلا يسقط

ذلك الا باعتبار تسليط صحيح ولم يوجد ذلك فان قتل المشتري العبد المشتري أو الجارية كان مولاهما بالخيار ان شاء باع العبد في رقبتها وان شاء أخذه بالجناية عليهما فيدفعه المولى بذلك أو يفديه لاه وجد سببان موجبان للضمان أحدهما القبض والآخر القتل فلمولى أن يضمنه بأى السببين شاء فان اختار التضمين بالقبض صار العبد كالمالك في يده من غير صنع فيباع في قيمته الا أن يقضى للمولى عنه وان اختار التضمين بالجناية أمر المولى بالدفع أو القضاء بمنزلة من غصب من آخر عبدا وقتله كان للمولى أن يضم الغاصب قيمته من ماله حالا بالغصب وان شاء رجع بقيمته على عاقلة موجبا في ثلاث سنين باعتبار قتله إياه خطأ وان اشترى العبد المحجور عليه من رجل عبدا بالف درهم وقيمه ألف درهم وقبضه فباعه ورجع فيه ثم اشترى بثمنه وباع حتى صار في يده ألفا درهم ثم حضر البائع فله أن يستوفي ثمنه مما في يده استحصانا وفي القياس ليس له ذلك لان ما في يده من الكسب ملك مولاه ودين البائع غير ثابت في حق المولى (الآ ترى) أنه لا يستوفي من ماله رقبة فكذلك في الكسب الذي في يده ولكنه استحسن فقال اذا علم ان هذا المال في يده حصل بسبب ذلك المشتري فالبايع أحق به حتى يستوفي ثمنه منه لان حكم البذل حكم المبدل ولو كان المشتري في يده قائما بيمينه كان البائع أحق باسترداده وكذلك بدله وهذا لانه اذا استوفى الثمن مما في يده فلا ضرر على المولى اذا علم أن ما في يده من ذلك المشتري بل يكون فيه منفعة له لان الفضل يسلم للمولى والعبد لا يلحقه الحجر عما يتحصن منفعة للمولى وهو نظير مالو أجر المحجور نفسه وسلم من العمل فان لم يعلم ان الذى في يده من ثمن عبده الذى باعه فذلك المال للمولى ولا ثنى للبايع على العبد حتى يمتق لان استحقاق البائع باعتبار ان ما في يده بدل عما كان هو أحق به ولا يعلم ذلك في هذا المال الذى في يده وللمولى فيه سبب استحقاق ظاهر وهو أنه كسب عبده المحجور وفي تقديم البائع عليه مع الاحتمال اضر بالمولى وتصرف المحجور فيما يلحق الضرر بالمولى لا يكون نافذا وان قال المولى هذا المال ذهب لبعدي أو أصابه من غير ثمن عبدي الذى بعت وقال البائع أصابه من ثمن عبدي وصدقه العبد بذلك فالقول قول المولى لان البائع يدعى سبب استحقاقه لهذا المال والمولى منكرك لذلك وتصديق العبد لا ينفع البائع لانه محجور لا قول له في حق المولى وان ألقا الينة فالينة بنته البائع لانه ثبت بسبب استحقاقه بالينة ولانه هو المحتاج الى اقامة الينة وكذلك لو كان مكان شراء العبد

قرض ألف درهم أو ودیعة ألف درهم أو عروض فصرف فيها العبد فهو بمنزلة ما تقدم
وان كان المال الذي في يد العبد في جميع ذلك أقل من قيمة ذلك الأصل أخذ صاحب
الأصل ما وجدته في يده بما هو بدل ملكه ولم يبقه بما بقي حتى يمتق لان ما بقي ثابت في حق
العبد دون المولى بمنزلة جميع المال اذا لم يجد منه شيأ في يد العبد المحجور ولو دفع اليه رجل
متاعا بضاعة فباعه العبد جاز يمينه لانه من أهل البيع ويمينه لاقى ملك المبيع برضاه فينفذ وهذا
لان نفوذ البيع بالتكلم بالايجاب والقبول ولا ضرر على المولى في ذلك واذا جاز البيع كان الثمن
للآمر والمهدة على الأمر حتى يمتق لان في التزام المهدة العبد اضرار ابعوله وذلك لا يجوز
بنير رضاه فاذا تمتز ايجاب المهدة عليه تملقت المهدة باقرب الناس اليه وأقرب الناس اليه من
هذا المقدم بعد المباشرة هو المبيع فاذا عتق العبد لزمه المهدة لانه من أهل التزام المهدة في
حقه وانما امتنع لزومها في حق المولى وقد سقط حقه بالعتق وان وجد المشتري بالمبايع عيبا
فالتخصم فيه الأمر ما لم يمتق العبد كما لو كان باشر المقدم بنفسه اذ جعل العبد رسولا فيه الا
أن العيين في حقه بالملم لانه يستحقه على مباشرة غيره وفي استخلافه على البتات على فعل الغير
اضرار به ولو أعتق العبد مولا وأذن له في التجارة صارت الخصومة لحقه لانه صار منفك
الحجر عنه بالاذن كما يصير منفك الحجر عنه بالعتق وقد زال المانع من حقوق المهدة اياه وهو انعدام
الرضا من المولى به فان كان المشتري قد أقام البينة على السبب قبل أن يمتق العبد ثم عتق فهو
الخصم في ذلك ولكن يقضى بتلك البينة فلا يحتاج المشتري الى اعادتها لانه أقام البينة على
من هو خصم وهو الأمر فلا يحتاج الى اعادتها وان تحولت الخصومة الى العبد كما لو كان
البائع حرا فأقام البينة عليه ثم مات فورته وارثه وكذلك لو أقام شاهدا واحدا قبل التيق لم
يكلف اعادته على العبد ويحكم عليه اذا أقام شاهدا آخر به على العبد لان الحجة قد تمت فان
قضى القاضي على العبد بالرد بالسبب وتمضى البيع فان كان الأمر هو الذي قبض الثمن من
المشتري لزم الثمن الأمر وليس على العبد منه لا قليل ولا كثير لان وجوب رد الثمن باعتبار
القبض دون المقدم والتاويض كان هو الأمر دون العبد فبأن يردده وهكذا اذا كان الوكيل
حرا وكان الموكل هو الذي قبض الثمن من المشتري فان كان قبضه العبد فهلك عنده أخذ
العبد به لانه هو التاويض للثمن بحكم المقدم فله رده اذا انتقض المقدم فيرجع بذلك على الأمر
لان قبضه كان صحيحا في حق الأمر ولهذا يرى المتري به فكان هلاكه في يده كهلاكه

في يد الآمر ولأنه في القبض كان عاملاً له بأمره فيرجع عليه بما يلحقه من المدة بسببه ولو كان مكان العبد صبي محجور أو ممتوه كانت المدة في جميع هذه الوجوه على الآمر والخصومة معه واليمين على السلم وهو الذي يرد الثمن ولا تنتقل المدة عن الصبي والممتوه بالإدراك والافتاق لأن التزامهما المدة غير صحيح في حقهما وإذا لم يكن العاقد من أهل التزام المدة وجبت المدة على من هو أقرب الناس من هذا العبد بعد العاقد وهو الآمر المنتفع به وإذا وجب للعبد المأفون على رجل دين من ثمن مبيع أو اجارة أو قرض أو استهلاك ثم حجب عليه مولاه فالخصم فيه العبد لأنه باشر سبب الالتزام في حال انفكاك الحجب عنه وتأثير الحجب عليه بعد ذلك في منع لزوم المدة إياه مباشرة السبب ابتداء لا في إسقاط ما كان لزمه فإن دفع الذي عليه الدين إلى العبد برئ كان عليه الدين أو لم يكن لأنه حين عامل العبد فقد استحق براءة ذمته بتسليم الدين إليه فلا يتغير ذلك بالحجب عليه بعد ذلك وإن دفعه إلى مولاه برئ أيضاً إن لم يكن على العبد دين لأن كسبه خالص حق المولى وقبض العبد يتعين الملك له فهو نظير الموكل إذا دفع الثمن واشترى إليه وإن كان عليه دين لا يبرأ بدفعه إلى المولى لأن كسبه الآن حق غرمائه والمولى من كسبه كاجنبي آخر ما لم يقض دين غرمائه فلا يبرأ المدينون بالدفع إلى المولى صيانة لحق الترماء إلا أن يقضى المولى الدين فإن قضاء برئ المطلوب من الديون لأن المانع قد زال وهو حق الترماء في كسبه واستدامة القبض في القبض بعد سقوط الدين عن العبد كأنشاءه ولأنه لا يشتمل بقبض شيء ليماد مثله ولبعد سقوط الدين عن العبد لو تقضنا قبض المولى احتجنا إلى إعادته لأن العبد بقبضه فيسلمه إليه بخلافه حال قيام دينه لأنه بقبضه يرضى به دينه فإن مات العبد بعد حجبه ولا دين عليه فالخصم في ذلك المولى لأن كسبه خالص حق المولى فيكون هو أحق الناس باستيفائه وإن لم يمت ولكن المولى أخرجه من ملكه فليس للعبد أن يقبض شيئاً منه ولا يكون خصماً فيه لأن منافاه صارت للمشتري فالمقبوض يسلم للبائع فلا يكون للعبد أن يصرف المانع التي هي ملك المشتري إلى القبض والخصومة فيما ينفع به البائع وإن قبض لم يبرأ الترميم بقبضه لأنه خرج من أن يكون خصماً فيه حكماً فكان قبضه كقبض أجنبي آخر والمقبوض للبائع ولا يبرأ المدينون بتسليم ملك البائع إلى عبد غيره وقد انقطعت خصومة العبد عن ذلك أن كان عليه دين أو لم يكن لأنه لما انتقل الملك إلى المشتري صار العبد في تلك الخصومة كالسهمك فان مجد

سبب الملك فيه بمنزلة تبدل عنه ولكن الخصم في ذلك هو المولى لانه كان خلقا من العبد
فانما هو غم تلك التصرفات فكذلك في الترم والخصومة فيه يكون خلقا عنه فيقبضه فان
لم يكن عليه دين فهو سالم له لانه كسب عبده وان كان عليه دين فالمولى هو الخصم أيضا في
الخصومة في جميع ماله على الناس وغيره الا أنه اذا قضى بذلك لم يكن للمولى قبضه لان حق
الغريم في كسبه مقدم على حق المولى ولم يوجد الرضاء من الترماء بقبض المولى لذلك وهو
ليس يؤتمن على حق الترماء فاما أن يقبض الترماء دينهم من المقبوض فيكون ما بقي للمولى
لانه كسب عبده وقد فرغ من دينه ولو كان المولى أعتقه كان العبد هو الخصم في قبض جميع
ذلك لانه هو المباشر لسببه وقد خلصت له منافاه بمدا المتق وكذلك لو باعه المولى فاعتقه المشتري
فالعبد هو الخصم في جميع ذلك خلوص منافاه له وقد كان المانع له من الخصومة قبل المتق
كون منافاه للمشتري وقد زال ذلك بالمتق واذا باع العبد للأذن متاعا من رجل بالف
وتقابلنا ثم حبر عليه المولى فوجد المشتري بالمتاع عيبا فالخصم فيه العبد لان ملك المولى
في منافاه باق بعد الحبر وقد كان رومه المهددة لمباشرة سببه باذن المولى فان قامت عليه بئنه
وحكم برده عليه فأبى المشتري أن يدفعه حتى يقبض الثمن فله ذلك لان حال المشتري بعد
الفسخ كحال البائع قبل التسليم وقد كان له أن يحبس المبيع ليستوفي الثمن فله المشتري بعد
الفسخ أن لا يردده حتى يستوفي الثمن فان لم يكن في يد العبد مال وعليه دين بدى بالمتاع فيبيع
وأعطى المشتري ثمنه لان حقه في المتاع مقدم على حق سائر الترماء فان دينه بدل هذا
المتاع والمتاع محبوس به كالرهون في يد المرهن فلها يبدأ من ثمن المتاع بدينه فان فضل
من ثمن المتاع شيء فهو لترماء العبد وان نقص فالمشتري شريك غرماء العبد في رقبته بما بقي
من دينه لان دينه واجب بسبب ظاهر لاثمة فيه وان جهل المشتري فدفع اليه المتاع ثم
جاء بعد ذلك يطلب الثمن فهو أسوة الترماء في المتاع وفي رقبته لان تقدمه عليهم في ثمن المتاع
باعتبار يده وقد انعدم باخراجه من يده فهو نظير البائع اذا سلم المبيع الى المشتري ثم مات المشتري
كان هو أسوة سائر الترماء في ثمن المشتري وغيره من تركته ولو لم يتم بئنه على العيب وطلب
اليمين فالثمن على العبد دون مولاه لان العبد هو الذي باشر هذا البيع وهو الخصم فيما يدعي
من العيب فيه بعد الحبر كما قبله فيكون اليمين عليه فان نكل عن اليمين رد المتاع عليه بالعيب
وكان حاله بمنزلة ما اذا قامت اليئنه بالعيب كما لو كانت الخصومة في العيب قبل الحبر عليه ثم

هذا على أصل أبي حنيفة رحمه الله واضح لأنه يحمل أثر الاذن في بقايا تجارة بمحصل الاذن وكذلك عندهما لان المشتري استحق رد المتاع عليه والرجوع بالثمن عند نكوله حالة العقد فلا يتغير ذلك الاستحقاق بالمحجر عليه وكذلك لو أثر بالسبب عند القبض وهو عيب لا يحدث مثله لانه لا تهمة في اقراره والقاضي يثبت بدون اقراره أن البعد كان عنده وان كان يحدث مثله لم يردده عليه القاضي باقراره لان اقراره بمنزلة انشاء تصرف منه باختياره وهو غير صحيح منه في حق مولاه بعد المحجر اذا لم يكن في يده كسب بالاتفاق وههنا لا كسب في يده فلا يكون اقراره ملازما مولاه شيئاً ولا يكون هو خصماً فيه بعد ذلك لانه أثر به فلا يتمكن من الانكامل بعد ذلك ليقام عليه البيعة كالوصى اذا أقر على اليتيم بدين لا يكون هو خصماً فيه بعد ذلك ولكن المولى هو الخصم فيه لانه خلف عنه في غنمه فكذلك في الخصومة فان أقام للمشتري البيعة على العيب رده فان لم يكن له بيعة استحلقت للمولى على علمه لانه استحلاف دلي فدل الغير فان نكل عن الثمين وأقر بالسبب رده بالسبب فان كان على العبد دين فكذب الترماء العبد والسيد بما أقر به من العيب فأقرارهما يكون حجة في حقهما دون الترماء وبيع المتاع ناردود في غنمه فاعطى غنمه للمشتري فان فضل من غنمه الآخر شيء على غنمه الاول كان لترماء العبد لان الفاضل كسب العبد فيصرف الى غرمائه وان نقص عنه كان الفضل في رقبة العبد الا أن يباع فيبدأ من غنمه لغرمائه لان وجوب هذا الفضل كان باقرار المولى وهو غير صحيح في حق الترماء فيبدأ من غنمه بحق غرمائه وان فضل من غنمه شيء بعد قضاء دينهم كان للمشتري لان الفاضل حق المولى وهو مقر بدين المشتري وان لم يفضل شيء فلا شيء له وان لم يكن على العبد دين كان ثمن المتاع في رقبته وفي المتاع يباع فيه باقرار المولى بذلك للمشتري والحق له في الرقبة والكسب وان حلف المولى لم يرد ان كان على العبد دين أو لم يكن فاذا عتق رد عليه باقراره لان اقراره حجة في حقه وانما كان المانع من العمل حق للمولى فاذا عتق صار كالمجسد لذلك الاقرار بعد المتق فيرد عليه ويلزمه الثمن والمتاع له واذا باع المأذون فباع له بالف درهم وقبض الالف فضاعت من يده ثم حجر عليه مولاه وفي يده ألف درهم ثم طعن المشتري بعيب في المتاع فأقر به العبد ومثله يحدث فهو مصدق في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله لانه أقر للمشتري بألف درهم عند رد المتاع عليه ولو أقر له بألف درهم مطلقاً وفي يده ألف درهم صح اقراره في قول أبي حنيفة باعتبار ما في يده ولا يصح

في قولها وقد ينأ هذا فان كان المولى قبض من يده ذلك المال قبل اقراره بالعيب لم يصدق لان اقراره صحيح باعتبار ما في يده ولم يبق في يده شيء حين قبض المولى منه وكذلك لو كان في يده مال وعليه دين مثله لان ما في يده مستحق لزمائه فلا يمكن تصحيح اقراره فيه وحاله كحال ماله لم يكن في يده شيء سواء ولو باع المأذون متاعا له ثم حجب عليه المولى ثم باعه مولاه فوجد المشتري بالتنازع عيبا فليس العبد خصما فيه ولكن الخصم هو المولى ان كان على العبد دين حين باعه مولاه أو لم يكن لان منافعه بالبيع صارت مملوكة للمشتري فلا يتمكن من صرفه الى خصمائه بغير رضى المشتري فان قامت البيئة بالعيب رد المتنازع ويسع في ثمنه وكان المشتري أحق به من الغرماء فان لم ينف بحقه حاص الغرماء فيما قبض من ثمن العبد لان دينه ثبت بالبيئة وهو حجة في حق الغرماء وان لم يكن له ينة على العبد ولكن أقر به المولى أو نكل عن اليمين فكذلك الا أن المشتري لا يحاص الغرماء بما بقي من حقه لان اقرار المولى ونكوله لا يكون حجة في حق الغرماء ولا يضمن المولى له شيأ لان الغرماء انما قبضوا ثمن العبد منه بقضاء القاضي لم به ولو حجب المولى على العبد ولم يبعه ثم طعن المشتري بسبب في المتنازع فصدقه به العبد وناقضه البيع بغير قضاء قاض والعيب مما يحدث مثله أولا يحدث مثله فناقضته اياه باطلة لان قبوله بالعيب بغير قضاء قاض بمنزلة الاقالة والاقالة كالبيع الجديد في حق غير المتعاقدين فيكون هذا في حق المولى كشراء العبد اياه ابتداء بعد الحجب فان أذن له المولى بعد ذلك لم تجز تلك الاقالة الا أن يجيزه أو يمجده الاقالة بعد الاذن بمنزلة الشراء المبتدأ في حال الحجب فانه لا ينفذ بالاذن الا أن يجيزه أو يمجده فان كان العبد أقر بالعيب في حال الحجب وليس في يده مال ثم أذن له المولى في التجارة لم يؤخذ بذلك الاقرار لان تأثير الاذن في تنفيذ ما يشته من التصرف بعد الاذن لا في تنفيذ ما كان سبق الاذن الا أن يقر اقرارا جديدا بعد الاذن فيثبت هو مؤاخذ به كاقارده بدين آخر عن نفسه فان قال المشتري أقررت بالعيب بعد الاذن وقال العبد أقررت به في حالة الحجب أخذ باقراره لانه أضاف الاقرار الى حالة لا تنافي الاقرار بحكم الاقرار الا أن يكون العبد صبيبا فيكون القول قوله حينئذ لاضافة الاقرار الى حالة معبودة تنافي الالتزام بحكم الاقرار أصلا الا أن يقيم المشتري البيئة انه أقر به بعد الاذن الآخر أو في الاذن الاول والثالث بالبيئة يكون كالثابت ممانعة ولو دفع أجني متاعا له الى عبد مأذون يبيعه له بغير اذن مولاه فباع فهو جائز لان التوكيل بالبيع من صنيع التجار

والمأذون يحتاج الى ذلك لانه يستمين بالناس في مثله ومن لا يمين غيره لا يمينه غيره عند حاجته
 والمهدة على المبدأ كان عليه دين أو لم يكن لان هذا التصرف مما يتاوله الفلك الثابت بالأذن
 وكذلك لو كان دفع مولا اليه متاعا يبيعه له وعليه دين فان المولى لا يكون دون أجنبي آخر
 في الاستعانة به في البيع فان حبر المولى على المبد ثم طعن المشتري بسبب في المتاع فالعبد خصم
 في ذلك كما لو كان باع المتاع لنفسه وهذا لان المشتري استحق الخصومة منه في العيب فلا يسلط
 حقه بحجر المولى فان رد عليه بيئته أو بلاء يمين أو كان عيبا لا يحدث مثله بيع المتاع في الثمن فان
 بقي منه شيء كان في عتق المبد لانه في حكم المهدة بمنزلة مالهو بائر المقد لنفسه الا أنه يرجع به
 على الاجنبي ان كان باعه له وعلى المولى ان باعه له لان الحق في كسبه ورقبته لزماته والمولى
 كاجنبي آخر في هذه الحالة وانما لحقته المهدة بسبب عقد باشره له فرجع به عليه فان كان
 المولى والاجنبي معسرين حاص المشتري القرماء في رقبة العبد ما بقي شيء من حقه لان دينه
 ثابت بسبب ظاهر في حق القرماء ثم يرجع المشتري بما بقي بعد ذلك من حقه على الآمر
 ويرجع عليه القرماء أيضا بما أخذه المشتري من ثمن المبد لان ثمن العبد حتمهم وقد أخذ المشتري
 بعض ذلك بسبب دين كان العبد في التزامه حاملا للآمر فيرجعون عليه بذلك فيقتسمونه
 بالحصص وان كان العبد أقر بالعيب وهو يحدث مثله فاقواره باطل لانه محجور عليه فلا يكون
 اقراره حجة في حق المولى والقرماء ولا يكون خصما فيه بعد ذلك ولكن رب المتاع هو الخصم
 فيه لان المنفعة في هذا المقد كانت له فان أبي اليمين أو قامت البيئته على العيب أو أقر به رده
 عليه وأخذ منه الثمن ان كان قبضه من المبد أو هلك عند العبد لان المبد كان وكلاء عنه فيده
 في الثمن كيد الموكل وان حلف على العيب ثم عتق المبد ورده للمشتري عليه باقراره الذي كان
 في حال الحجر وأخذ منه الثمن فكان المتاع للعبد المتق لانه كالجهد لتلك الاقرار بعد المتق
 ولان اقراره ملزم اياه في حقه وقد خلاص الحق له بالمتق

— باب اقرار المولى على عبده المأذون —

(قال رحمه الله) واذا أذن الرجل لعبده في التجارة ثم أقر عليه بدين أكثر من قيمته
 وأنكره المبد فالدين كله لازم لان اقراره في الصورة على المبد وفي الحكم على نفسه فالحكم
 الثابت في حالة الرق يبيع الرقبة في الدين أو قضا الدين من كسبه وذلك استحقاق على المولى

واقراره على نفسه صحيح فيخير المقر له بين ان يطلب يمه في الدين وبين ان يختار استسعاءه
 في جميع الدين وكذلك لو أقر عليه بكفالة باصره فان كفالة العبد بأمر المولى صحيحة ملازمة
 اياه بمنزلة التزام الدين بغيره من الاسباب فان كانت قيمته ألف درهم فأقر المولى عليه بدين
 عشرة آلاف درهم ثم أعتقه فعلى المولى قيمته للفرما لانه بالاعتاق ألتف عليهم مالية الرقبة
 فيكون ضامنا لهم قيمته ويرجعون أيضا على العبد بقدر قيمته لان المالية هي حقهم سلمت للعبد
 بالعتق والاقرار تصرف من المولى عليه باعتبار تلك المالية وهو بملك الرقبة يملك أن يلزمه
 السعاية في مقدار قيمته بعد العتق بتصرفه (الأزري) انه لو رهنه ثم أعتقه وهو ميسر يجب
 على العبد السعاية بقدر قيمته وكذلك لو أقر انه مرهون عند فلان بدين له عليه ثم أعتقه
 وهو ميسر كان على العبد السعاية في مقدار قيمته فكذلك اذا أقر عليه بالدين وهذا لان
 محل الدين الدمة ولكن الدين في ذمة المملوك يكون شاغلا لمالية رقبته وهذه المالية ملك
 المولى والدمة مملوكة للعبد وفي مقدار مالية الرقبة اقرار المولى كاقرار العبد لمصادفته ملكه
 فيلزمه السعاية فيه بعد العتق وهذا المعنى ينعدم في الزيادة على قدر القيمة فلا يسمى العبد فيه
 بعد العتق لان الكسب بعد العتق خالص ملكه فلا يلزمه أن يؤدي منه الا مقدار ما هو
 ثابت في حقه فأما قبل العتق فالكسب ملك المولى والمولى مقربان حق المقر له في الكسب
 مقدم على حقه فلها يقضى جميع الدين من كسبه قبل العتق ثم وجوب قيمة المالية على المولى
 لا يمنع وجوب السعاية على العبد بقدر قيمته لان السبب مختلف فان السبب في حق المولى
 اتلاف مالية الرقبة وفي حق العبد وجوب الدين عليه في مقدار القيمة باعتبار نفوذ تصرف
 المولى عليه وعلى هذا لو أبرأ المولى من القيمة أو قومت عليه لم يرجعوا على العبد الا بقدر قيمة
 العبد لان الثابت في حقه يتصرف المولى عليه بعد العتق هذا القدر وكذلك لو سعى لهم العبد
 في خمسة آلاف ثم أعتقه المولى في صحته ثم مات ولم يدع شيئا فعلى العبد أن يسعى لهم في
 قيمته لان ما استوفوا كان من ملك المولى وذلك لا يمنع وجوب السعاية على العبد بعد العتق
 في مقدار قيمته يتصرف المولى عليه الا أن يكون مابق من الدين أقل منها فيخفف يلزمه
 السعاية في الأقل بمنزلة المرهون اذا أعتقه الراهن وهو ميسر يلزمه السعاية في الأقل من
 قيمته ومن الدين وهذا لانه اذا سعى في مقدار الدين وقد وصل الى الفرما كمال حقهم فلا
 معنى لا يجاب السعاية عليه في شيء بعد ذلك ولو كان العبد أقر بالدين أيضا لزمه الدين كله كما

لو لم يوجد الاقرار من المولى به أصلاً وهذا لان الاقرار من العبد التزام في ذمته وهو خالص حقه وفي القصة سعة فيثبت جميع الدين باقراره في ذمته ويؤخذ به بعد العتق فأما اقرار المولى عليه باعتبار ماليته فلا يثبت به في حق العبد الا بعد ما يتسع له المحل ولو أقر عليه المولى بدين عشرة آلاف وأنكرها عليه العبد فيبيع في الدين واقسم الثرماء ثمة فلا سبيل لهم على العبد عند المشتري لان الدين الذي أقر به المولى عليه لا يكون أقوى من دين واجب عليه ظاهراً وهناك اذا بيع في الدين لم يكن للثرماء عليه سبيل عند المشتري وهذا لان المشتري غير راض باستحقاق شيء عليه بالدين ولا يسلم الثمن للثرماء ما لم يسقط حقهم عن مطالبة في ذلك المشتري لانهم ان تمكنوا من مطالبة رده المشتري باليب ورجع بالثمن فان أعتقه المشتري رجع الثرماء على العبد بقيمته لان مقدار القيمة بما أقر به المولى عليه ثبت لزومه في حق العبد بعد العتق بمنزلة جميع الدين الثابت باقرار العبد أو بصرفه فكما يطالب هناك بجميع الدين بعد العتق يطالب هنا بقيمته بعد العتق ولو لم يبع في الدين حتى ذره المولى للثرماء الخيار بين تضمين المولى قيمته وبين استسعاء المديون في جميع دينهم لان المولى بالتدبير صار مفوضاً عليهم مالية الرقبة بالبيع في الدين فينزل ذلك منزلة الاعتاق في ايجاب ضمان القيمة لهم على المولى الا ان الفرق بين هذا وبين الاعتاق من وجهين أحدهما ان هناك اذا ضمنوا المولى قيمته رجعوا على العبد بقدر قيمته أيضاً وهما لاشئ لهم على العبد حتى يمتق لان كسب المديون للمولى وهم قد استحقوا على المولى مالية الرقبة حين ضمنوه فلا يبقى لهم سبيل على كسب هو ملك المولى وهناك كسب العتق ملكه تضمينهم المولى قيمته لا ينهم من الرجوع على العتق بقيمته ليؤدى من كسبه والثاني ان هناك لا يكون لهم استسعاء العبد الا في مقدار قيمته وهنا لهم حق استسعاء المديون في جميع دينهم لان الكسب بعد التدبير ملك المولى والمولى مقر بجميع الدين وكون المقر له أحق بالكسب منه وهناك الكسب بعد العتق ملك العبد وهو منكر للدين فلا يلزمه أن يؤدي منه الا مقدار ما يقدر فيه تصرف المولى عليه فان أعتقه بعد التدبير هنا أخذوه بقيمته فقط لان الكسب بعد العتق ملكه وان أدى خمسة آلاف ثم أعتقه المولى أخذوا منه أيضاً قيمته وبطل ما زاد على ذلك لان المستوفى من ملك المولى فلا ينتم ذلك وجوب مقدار القيمة عابه بعد العتق لنفوذ تصرف المولى عليه في ذلك القدر ولو لم يدبره حتى مرض المولى فأعتقه ثم مات ولا مال له غيره فله أن يسمى

في قيمته فيأخذه الترماء دون الورثة لان المولى بالاعتاق صار ضامنا مقدار قيمته للترماء والعق في المرض وصية فيتأخر عن الدين فلي العبد أن يسى في قيمته لرد الوصية ويأخذه الترماء باعتبار أنه تركه اليه وحق الترميم في تركته مقدم على حق الوارث ثم يأخذ الترماء العبد بعد ذلك أيضا بقيمته لانه قد لزمه بعد العتق مما أقر به المولى مقدار قيمته ولا شيء للورثة ولا للترماء المولى من ذلك لان ما سعى فيه العبد بدل ماليته ودينه في ماليته مقدم على دين غرماء المولى لان حق غرماء المولى يتلق بماليته بمرضه وحق غريم العبد كان ثابتا في ماليته قبل ذلك فلهذا لا يكون لترماء المولى مزاحمة مع غرماء العبد في شيء مما سعى فيه العبد وان كان انما أقر على العبد بالدين في المرض والمسئلة على حالها كانت القيمة الاولى للترماء المولى خاصة لان حقهم تعلق بماليته لمرض المولى فإقراره على العبد بالدين بعد ذلك بمنزلة إقراره على نفسه وكما لا مزاحمة للمقر له في المرض مع غريم الصحة في تركه المولى فكذلك لا مزاحمة للمقر له في المرض وهنا والقيمة الاولى التي سعى العبد فيها تركه المولى فتكون لترماء المولى خاصة ثم يسى في قيمته لترماء العبد خاصة لان وجوب القيمة الثانية عليه باعتبار الدين الواجب عليه لإقرار المولى فيكون ذلك لترمائه خاصة وهذا لان حق غرماء المولى تعلق بمالية الرقبة وقد سلمت لهم تلك المالية ولو لم يقر عليه بالدين ولكن أقر عليه بجناية خطأ فانه يدفعه بها أو يفديه لان موجب جنابة العبد على المولى فان المستحق بالجناية نفس العبد على المولى فإقراره عليه بالجناية بمنزلة البينة والمباينة فيدفع بها أو يفديه وكذلك لو أقر على أمة في يدى العبد أو عبد في يديه بدين أو جنابة كان مثل إقراره على العبد بذلك لان كسب العبد ملك المولى كرقبته فان أعتقها بعد ذلك فهو بمنزلة ما ذكرنا من اعتاقه العبد بعد الإقرار عليه بالدين وإقرار الاب والوصى على الصبي المأذون له في التجارة أو على عبده باطل لانه لا ملك له على الصبي ولا في ماله فإقراره عليه يكون شهادة وبشهادة الفرد لا يستحق شيء ثم نبوت الولاية للاب والوصى على الصبي بشرط النظر وليس في إقرارهما عليه في معنى النظر له عاجلا ولو أذن الصبي التاجر لعبده في التجارة ثم أقر الصبي على عبده بدين أو جنابة خطأ وجعده العبد كان إقرار الصبي عليه في جميع ذلك بمنزلة إقرار الكبير لانه بالاذن له في التجارة صار منكفك الحبر بمنزلة ما لو صار منكفك الحبر عنه بالبلوغ وإقراره بعد البلوغ على عبده بذلك صحيح فكذلك بعد الاذن وكذلك المكاتب أو العبد المأذون بأذن لعبده في التجارة

ثم يقر عليه ببعض ما ذكرناه من مجزلة اقرار الحر على عبده لان بالكتابة والاذن له في
التجارة يصير منك الحجر عنه في الاقرار بالدين والدين اذا اقر به على نفسه فكذلك فيما
يقر به على عبده لان صحة اقراره على العبد باعتبار أن المستحق به ملك المقر والمكاتب والمأذون
في هذا اسوة الحر واذا اشترى المكاتب ابنه أو أباه أو ولد له من المكاتب ولد فهو مأذون له
في التجارة وان لم يأذن له المكاتب قال لانه مكاتب معه فان المكاتب مجزلة الحر يدا وولده
ووالده بينهما بمضية فكما ثبت باعتبار هذا السبب حقيقة الحرية له اذا ملكه الحر فكذلك
يثبت له الحرية يدا اذا ملكه المكاتب لان ملك المكاتب يحتمل هذا القدر (الآرى) انه
يكاتب عبده فيصح وبهذا يتبين أن من قال من أصحابنا لا يكاتب أحد على أحد فذلك وهم
منه قاله من غير تأمل في الروايات المنصوصة واذا ثبت انه صار مكاتباً فن ضرورته الاذن
له في التجارة لان انفكك الحجر بالكتابة أقوى منه بالاذن له في التجارة فان اقر عليه
المكاتب بدين لم يصدق عليه لان من يكاتب عليه صار ملكا للمولى داخل في كتابته كفس
المكاتب واقراره على مكاتب مولاه ليس بصحيح (الآرى) انه لا يملك أن يشنه بالدين بطريق
الرهن فكذلك لا يملك الاقرار عليه بالدين الا أن المقر له أحق بما يكسبه وبما في يده من
مال كان اكتسبه ولم يأخذه منه المكاتب لان المكاتب كان أحق بكسبه وأخذه فيستعين
به على أداء بدل الكتابة وقد اقر أن المقر له بالدين أحق بهذا الكسب واقراره صحيح في حق
نفسه فان كان المكاتب قد أخذ منه قبل اقراره مالا فان ذكر المكاتب ان الدين وجب
عليه بعد قبضه المال منه فالقول قوله ولا حق للفرم فيما قبضه لان قبض المكاتب يخرج
ذلك من أن يكون كسباً والدين انما يلزمه في كسبه وكسبه ما في يده عند وجوب الدين
عليه أو ما يكتسبه بعد ذلك وان ذكر أنه وجب عليه قبل قبضه فالفرم أحق به منه لاقراره
بتعلق حق الترميم به قبل أن يقبضه منه المولى وان اختلفا في ذلك فالقول قول المكاتب في
ذلك مع يمينه على علمه لان الترميم يدعي استحقاق ذلك المال عليه والمكاتب منكر لذلك ولو اقر
عليه المكاتب بالدين ثم ادى فنتى عتق هذا مما لكونه داخل في كتابته ولا شيء على واحد
منهما في ذلك الدين أما على المكاتب فلانه لم يتلف على الثراء شيئاً من محل حقهم اذ لا حق
لهم في مالية وحبهم مادام مكاتباً وأما على المقر له فلان اقرار المكاتب عليه باطل وانما كان
بأخذ كسبه باعتبار أن المكاتب أحق بذلك الكسب وبعد العتق الكسب غالص ملكه

فلا يلزمه اداء شيء منه باقرار المكاتب عليه ولو كان اشترى أخاه أو ذارحم محرم فيه فالجواب
كذلك في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لأن هؤلاء يتكاثرون عليه عندهما فأما عند أبي
حنيفة رحمه الله فهذا بمنزلة اقراره على عبده لأنهم لا يتكاثرون عليه فإذا أدى المكاتب عتق
وعقوا جميعا لأنه ملك ذارحم محرم منه ويضمن المكاتب من الدين الذي أقر به قدر قيمة
المقر عليه يوم عتق ثم يكون على المقر عليه الأقل من قيمته وما بقي من الدين بمنزلة الحر إذا
أقر على عبده ثم أعتقه وهذا لأن حق المقر له تعلق بمالية رقبته حين كان يجوز له يسه ولو كان
حين اشترى ابنه أو أباه أقر عليه بجنابة خطأ فأقراره عليه باطل لأن موجب جنابة المكاتب
يكون عليه دون مولاه ومن يكاتب على المكاتب فهو مملوك للمولي فلهذا بطل اقرار المكاتب
عليه بالجنابة عليه فإن اكتسب مالا كان المكاتب أحق به من صاحب الجنابة لأن جنابة
المكاتب لا تكون مالا إلا بقضاء القاضي ولهذا لو جنى المكاتب ثم عجز فرد في الرق يدفع
به أو يهدى ولا يباع فيه قبل قضاء القاضي لا تكون جنابته متعلقة بكسبه فلهذا كان كسبه
للمكاتب دون صاحب الجنابة فإن لم يأخذه المكاتب منه حتى مات المقر له عليه بالجنابة أخذ
صاحب الجنابة من ذلك المال الأقل من قيمته ومن ارش الجنابة لأن بموته تحقق اليأس عن دفعه
فصارَت جنابته مالا بمنزلة قضاء القاضي به فيتعلق بكسبه وما بقي من المال في يده فهو في
كسبه فينفذ اقرار المكاتب فيه ولو كان المكاتب قبض منه كسبه قبل موته لم يكن لصاحب
الجنابة على ذلك سبيل لأنه إنما تصير جنابته مالا بعد موته وما أخذه قبل ذلك خرج عن أن
يكون كسبا له فلا يثبت فيه حق ولي الجنابة بمنزلة ماله أخذ منه كسبه ثم أقر عليه بدين لزمه
بعد ما أخذه ولو لم يمت ولم يأخذه منه المكاتب كسبه حتى أدى المكاتب ومثاقا لكسبه كله
للمكاتب ولا شيء لصاحب الجنابة فيه ولا على واحد منهما لأن اقراره بالجنابة عليه كان باطلا
قبل التتق وقد ازداد بالتتق بعدا عنه فلا وجه للحكم بصحة اقراره عليه بعد التتق والجنابة
إنما تصير مالا بعد التتق وبعد التتق لا حجة له عليه بالجنابة فلهذا لا يجب شيء للمقر له على
واحد منهما ولو كان المكاتب أقر عليه بجنابة خطأ ثم أقر عليه بدين ثم اكتسب المقر عليه
مالا كان صاحب الدين أحق به لأن الجنابة لا تصير مالا إلا بقضاء القاضي وما لم يصر مالا
لا يمتنع صاحب الجنابة بالكسب فيكون ما اكتسب لصاحب الدين خاصة إذ لامرأهم له فيه
فإذا لم يأخذ من مات تخاص فيه صاحب الجنابة الأقل من قيمته ومن ارش الجنابة وصاحب

الدين بدئته لانه رفع الناس عن الدفع بموته فتصير الجناية مالا والكسب في يده على حاله
فيتعلق حق صاحب الجناية به لان الوجوب وان تأخر فقد كان بسبب سابق على حق صاحب
الدين فكان حق صاحب الدين أحق بدئته لان لكل واحد من المخصمين نوع قوة من
وجهه أما حق صاحب الجناية فلمسبق السبب وأما حق صاحب الدين فلانه تعلق بالكسب
كما أثر به فهذا الحق سبق من حيث التعلق بالكسب ولا آخر سبق من حيث السبب
فيستويان في القوة ويتحصانان في الكسب وكذلك ان كان المكاتب أخذ منه قبل موته كان
أخذه غصباً باعتبار أن حق صاحب الدين فيه مقدم على حقه فكونه في يده وكونه في يد
المقر عليه سواء ولو لم يمت ولكن المكاتب أدى الكتابة كان صاحب الدين أحق بذلك
المال وبطلت الجناية لان الجناية لو صارت مالا انما تصير مالا بعد المتق ولا وجه لذلك
لانعدام الحجة فإقرار المكاتب لا يكون حجة على المقر عليه بعد المتق باعتبار نفسه ولا باعتبار
كسبه والجناية انما تصير مالا على أن تكون ديناً في ذمته ثم يقتضى من كسبه فإذا انعدم ذلك
بعد المتق كان صاحب الدين أحق بذلك المال فاز فضل من حقه شيء كان للمكاتب ولو أقر
عليه أولاً بدين ثم بجناية ثم مات المقر عليه وفي يده مال بدئ منه بالدين لان الدين أقوى
من حق صاحب الجناية فانه أسبق سبباً وتعلقاً بالكسب واعتباراً بإقرار المكاتب عليه لاجل
الكسب وانما يعتبر ذلك اذا فرغ الكسب عن صاحب الدين فأما باقى من الدين لحق الغريم
مقدم على حق المكاتب فيه فلا يعتبر إقراره فيه بالجناية فان بقي شيء بعد الذي كان لصاحب
الجناية بموت المقر عليه صارت مالا وهذا التماثل من الكسب حق المكاتب فأخذه المقر له
بالجناية لحكم إقراره ولو كان أقر بالدين أولاً ثم بجناية ثم بدين وهو يجهل ثم مات المقر عليه وفي
يده مال فانه يبدأ منه بالدين أولاً لان حق المقر له الاول أقوى من حق صاحب الجناية
للسبق والتعلق بالكسب كما أثر به وهو أقوى من حق صاحب الدين الآخر لانه أسبق تعلقاً
بالكسب وان فضل من دينه شيء يخص فيه صاحب الجناية والدين الآخر لان الغريم الاول
لما استوفى حقه صار كأن لم يكن وكأنما بقي هو جميع الكسب وقد أقر عليه بالجناية ثم بالدين
وفي هذا تماثلان لقوة في كل واحد منهما من وجهه ولو لم يمت ولكن المكاتب أدى فمحق
بدئ بالدين الاول ثم بالدين الآخر فافضل عن الدينين فهو للمكاتب لما بينا أنه لا وجه لاجباب
المال عليه بإقرار المكاتب بالجناية عليه بعد المتق فكانه ما أقر عليه الا بدين ثم بدين فيبدأ

من كسبه بالدين الاول لانه أقوى ولا مزاحمة للضعيف مع القوى ثم بالدين الآخر ولو أقر عليه بجناية ثم مات المقر عليه وفي يده مال فانه يتعاض أصحاب الجناية الاولى وصاحب الدين في ذلك المال لاستولهما في القوة من حيث أن كل واحد منهما له نوع قوة من وجه ثم يدخل صاحب الجناية الاخيرة مع صاحب الجناية الاولى فيشاركه فيما أصاب لان صاحب الدين لما استوفى حقه خرج من الدين وحق صاحب الجناية الاولى والجناية الاخيرة سواء (ألا ترى) أنه لو لم يتخللها الاقرار بالدين كانا مستويين في الكسب لان حق كل واحد منهما انما يصير مالا بعد موت المقر عليه ويتعلق بالكسب في وقت واحد والاسباب مطلوبة لاحكامها لا لعيانها فاذا كان صيرورة الجنائين مالا في وقت واحد كما مستويين في الكسب كما لو أقرهما معا فلماذا دخل صاحب الجناية الاخيرة مع صاحب الجناية الاولى وبشاركه فيما أصابه فان قيل هذا ليس بصحيح لان ما يأخذه صاحب الجناية الاخيرة لا يسلم له وان صاحب الدين ما استوفى كمال حقه فيكون له أن يأخذ من يد صاحب الجناية الاخيرة ما يصل اليه ويقول حتى مقدم على حقه في الكسب قلنا القول بهذا يؤدي الى دور لا يتقطع أبدا لانه اذا أخذ ذلك منه لا يسلم له ولكن يأخذه منه صاحب الجناية الاولى لانه يقول حتى في الكسب مثل حقه فليس لك أن تفضل على بشيء من الكسب فاذا أخذ ذلك منه أتاه صاحب الجناية الاخيرة واسترد ذلك منه لان حقه مثل حقه فلا يزال يدور هكذا فلقطع هذا الدور قال لا يكون لصاحب الدين سبيل على ما يأخذه صاحب الجناية الاخيرة فان استوفى صاحب الجناية الاولى وصاحب الدين حقهما وبقى شيء أضيف ذلك الباقي الى ما أصاب صاحب الجناية الاولى فاقسم جميع ذلك صاحبا الجنائين نصفين حتى يستوفيا حقهما لان حقهما في الكسب سواء والمانع لصاحب الجناية الاخيرة من المزاحمة حق صاحب الدين وقد اندم ذلك بوصول كمال حقه اليه ولو لم يمت المقر عليه ولكن المكاتب أدى فمضى فصاحب الدين أحق بما في يد المقر عليه حتى يستوفى دينه فا فضل عنه كان للمكاتب ولا شيء لصاحب الجنائين بعد عتق المقر عليه لما بدأ ولو كان أثر عليه بجناية ثم بجناية في كلام متصل أو متقطع ثم مات المقر عليه تخاصفا في تركته لان كل واحدة من الجنائين انما تصير مالا بعد موته وتلقهما بالكسب في وقت واحد وفي مثله المتقدم والمتأخر سواء كالريض اذا أقر بدين ثم بدين ثم مات تخاصفا في تركته سواء كان الاقرار بكلام متصل أو متقطع ولو كان أقر عليه بدينين

لرجلين في كلام متصل تحاصبا أيضا في تركته لان في آخر كلامه ما ينير موجب أوله وان موجب أول الكلام اختصاص المقر له بالكسب ويتغير ذلك بالاقرار للثاني فيصير موجب المشاركة بينهما في الكسب ومتى كان في آخر كلامه ما ينير موجب أوله توقف أوله على آخره فكانه أقر لها جميعا وان كان قطع كلامه بين الاقرارين بدئي بالاول فان فضل عنه شيء كان للثاني سواء مات المقر عليه أو أدى المكاتب مكاتبته لان صحة اقرار المكاتب عليه باعتبار الكسب وكما أقر الاول بالدين تعلق حق المقر له بالكسب فاقراره بعد ذلك غير مقبول في اثبات المزاحمة للثاني مع الاول وهو نظير الوارث اذا أقر على الميت بدين ثم بدين فانه يبدأ بما في يده بالدين الاول لهذا المعنى واذا أذن للعبد في التجارة وقيمت ألف درهم فادان ألف درهم ثم أقر المولى عليه بدين ألف درهم وهو بمحذ ذلك ثم ان المولى أعتقه فالغريم الذي أدان العبد بالخيار لان حقه أقوى لانه دين من كل وجه والضعيف لا يظهر مع القوى فكانه ليس لاحد عليه شيء سواء فان شاء ضمن المولى قيمة العبد بالتلافه المالية المستحقة له بالاعتاق وان شاء أخذ دينه من العبد لان دينه كان ثابتا في ذمة العبد قبل العتق فبالعتق ازداد قوة ووكادة فان ضمنه المولى لم يكن للآخر على المولى ولا على العبد شيء اما على المولى فلانه ما أتلف الا مال الربة وقد ضمن جميع بدلها مرة واما على العبد فلان صحة اقرار المولى عليه باعتبار مال الربة (ألا ترى) أنه بعد العتق لا يسى الا بمقدار مال الربة لو لم يكن عليه دين آخر وهنا لا فضل في مال الربة على دين العبد فيبطل اقرار المولى عليه لانعدام محله وان اختار الغريم أخذ دينه من العبد فلمقر له أن يأخذ المولى بقيمة العبد لان المولى صار متلفا مال الربة بالعتق ولم يفرم لصاحب دين العبد شيئا حين اختار اتباع العبد فيجمل في حقه كانه لم يكن على العبد دين سوى ما أقر به المولى عليه فيكون للمقر له أن يضمه قيمة العبد لان المولى مصدق على نفسه وان لم يكن مصدقا على عبده ولو كان المولى أقر على العبد بدين ألفي درهم ولا دين عليه سواء وجعه العبد ثم صار على العبد ألف درهم باقرار أو بينة فانه يباع فيضرب كل واحد منهما في ثمنه بمجموع دينه لان اقرار المولى عليه صادف محلا فارغا فانه لم يكن عليه دين آخر حين أقر به المولى فيثبت جميع ما أقر به المولى في حال رقه وان كان أكثر من قيمته (ألا ترى) ان للمقر له أن يستسعيه في جميع الدين وكذلك يثبت ما أقر به العبد على نفسه بعد ذلك لبقائه مأذونا بعد اقرار المولى عليه فاذا بيع

ضرب كل واحد منهما في ثمنه بجميع دينه كما لو حصل الاقراران من العبد ولو كان اقرار العبد
أولا بدئ به لان حق غريمه تلقى بحال رقبته فاقرار المولى بعد ذلك صادف مالية مشفولة
وصحة اقراره باعتبار الفراغ فلا يظهر مع الشغل فلهذا بدئ من ثمنه بما أقر به العبد على نفسه
بخلاف ما لو كان الاقراران من العبد لان صحة اقراره باعتبار الاذن لا باعتبار الفراغ وكذلك
ان يبيع بالنسيئة درهم فخرج منهما ألف وتوبت ألف كان الخارج منها الذي أقر له العبد لان التاوى
غير معتبر وباعتبار الحاصل اقرار المولى لم يصادف الفراغ في شيء مما أقر به فان كان العبد
أقر بالف ثم أقر عليه المولى بالف ثم أقر العبد بالف فانه يباع ويتحاص في ثمنه المذنان أقر
لهما العبد لاستواء حقهما في القوة فان الاقرارين من العبد جميعهما حالة الاذن ولا مزاحمة
مهما للذي أقر له المولى لان حقه أضعف فاقرار المولى ماصداف فراغا في شيء من المالية
فان بقي من ثمنه شيء بعد قضاء دينهما كان للذي أقر له المولى لان الفاضل للمولى وقد زعم
هو أن المقر له أحق بذلك منه وزعمه في نفسه معتبر ولو لم يقر العبد على نفسه بشيء وأقر
عليه للمولى بدين ألف درهم ثم بدين ألف درهم في كلام منقطع فانه يباع فيبدأ بالألف لان
حق الاول أقوى فاقرار المولى له صادف فراغا ولان صحة اقرار المولى على عبده باعتبار
المالية وقد صارت المالية مستحقة المقر له الاول فلا يعتبر اقراره في اثبات المزاحمة
للثاني معه ولكن يستوفى الاول دينه فان بقي شيء كان للثاني وان كان وصل كلامه فقال
لفلان على عبدي هذا ألف درهم ولفلان ألف درهم تحاص في ثمنه لان في آخر كلامه ما يذير
موجب أول كلامه فان صدقه العبد في أحدهما والكلام متصل أو منقطع تحاص في ثمنه لان
العبد بالتصديق صار مقرا بدين أحدهما فكان المولى أقر عليه بدين ثم أقر العبد على نفسه
بدين وفي هذا يتحاصان في ثمنه وان صدقه في أولهما بدئ به لان التصديق متى اتصل بالاقرار
كان كالوجود عند الاقرار (ألا ترى) ان الصحيح اذا أقر بدين لمائب ثم حضر المقر له في
مرضه وصدقه جمل ذلك دين الصحة فهنا أيضا يصير العبد بالتصديق كالمقر بذلك الدين
حين أقر المولى به فهو نظير ما لو أقر العبد على نفسه بدين ثم أقر المولى عليه بدين وهذا اذا
كان اقرار المولى بهما منقطعا فان كان متصلا تحاص في ثمنه لان اتصال الكلام يصير كان
الاقرارين من المولى وجدا ما اقتضت الحاصة بينهما في ثمنه ثم التصديق من العبد بدمه أو بغيره
الدينين في رقبته لا يكون منيرا للحكم ولو كانت قيمة العبد ألف درهم وخمسة فاقرار العبد

بدين ألف درهم ثم أقر المولى عليه بدين ألف درهم ثم أقر العبد بدين ألف ثم بيع العبد بألف درهم فانه يضرب كل واحد من غريمي العبد في مئة بجميع دينه ويضرب الذي أقر له المولى في مئة بخمسمائة فيكون الثمن بينهم اتماسا لان الاقرارين من العبد جميعهما حالة الاذن فيثبت جميع دين كل واحد منهما فأما الاقرار من المولى فحين وجد كان الفارغ منه بقدر خمسمائة لان قدر الالف من ماله كان مشغولا بحق غريم العبد وصحة اقرار المولى عليه باعتبار الفراغ وانما يصح من اقرار المولى في حق المزاحمة بقدر الفراغ منه وهو خمسمائة فاذا جملت كل خمسمائة سهما كان الثابت على العبد خمسة أسهم فيجعل مئة على خمسة لكل واحد من غريمي العبد خمسة والذى أقر له العبد خمسة ولو لم يبع وأعتقه المولى وقيمته ألف وخمسمائة كان ضمانا لها بقيمتها بالاعتاق ثم هذه القيمة بدل مالية الرقبة كالثمن لو بيع العبد فيقسم بينهم اتماسا فيجعل لكل واحد من غريمي العبد خمسمائة ويرجع كل واحد منهما على العبد بما بقي من دينه وهو أربعمائة لان جميع دين كل واحد منهما ثابت على العبد ويرجع الذي أقر له المولى على العبد بما عشرين لان الثابت من دينه على العبد خمسمائة وقد وصل اليه ثلثمائة فبقى من هذا الثابت مائتان وان شاء الترماء تركوا المولى وأبجوا العبد بالثابت من ديونهم فان أتبعوه أخذ منه التريمان اللذان أقر لهما العبد جميع دينهما ألفي درهم وأخذ منه الذي أقر له المولى خمسمائة لان هذا التدر هو الثابت على العبد بأقرار المولى عليه فلا يطالبه بعد العتق الا به ثم يرجع على المولى بخمسمائة درهم أيضا لان المولى مقر بان ذلك الدين على عبده وانه استهلك وقتنه بالاعتاق وقد برئ من حق غريمي العبد بآرائهما اياه فكان لا بد أن أقر له المولى أن يرجع عليه بما بقي من دينه حتى يصل اليه كمال حقه ولو كانت قيمة العبد ألف درهم فأقر العبد بدين ألف درهم ثم أقر المولى عليه بدين ألف درهم ثم ازدادت قيمته حتى صارت ألفي درهم ثم أقر العبد بدين ألف درهم ثم يبيع بألفي درهم فجميع الثمن للذين أقر لهما العبد خاصة لان المولى أقر عليه وليس في ماله شيء فارغ عن حق غريم العبد عند ذلك وصحة اقرار المولى عليه باعتبار الفراغ فلم يثبت شيء مما أقر به المولى في مزاحمة غريمي العبد وبالإضافة التي حدثت بعد ذلك لا يتغير حكم اقرار المولى اذ لا متبر بالزيادة المتصلة وحين يبيع فلا فضل في ثمنه على حق غريمه فلذلك كان الثمن كله لغريمي العبد ولو أعتقه المولى بضمن قيمته لان القيمة بدل المالية كالثمن ولو اختار اللذان أقر لهما العبد أتباعه وأبرؤا من القيمة المولى كان للذي أقر

له المولى أن يأخذ المولى بجميع دينه لأن المولى استهلك مائة الرقبة وفي زعمه أن حق المقر له كان ثابتا في هذه المائة وزعمه معتبر في حقه ثم حقه ثابت في هذه المائة إذا فرغ من حق غريمي العبد بدليل أنهما لو أبراؤه عن دينهما بيع للمقر له وحين اختار المقر اتباع المبد قد فرغت هذه المائة من حقهما فهذا كان للذي أقر له المولى أن يضمه هذه المائة ويستوفيه بدينه ولو كانت قيمة العبد ألف وخمسمائة فأقر عليه المولى بدين ألف نهى بألف ثم بألف في كلام منقطع ثم بيع العبد بألفا فهو بين الأولين أثلاثا يضرب فيه الأول بألف والثاني بخمسمائة لأن جميع الدين الأول ثبت على العبد بأقرار المولى به فانه صادف محلا فارغا وقد ثبت من دين الثاني نصفه بأقرار المولى لأن الفارغ من ماليته عند ذلك كان بقدر خمسمائة فيضرب كل واحد منهما في الثمن بما هو ثابت من دينه ولو أعتقه المولى وقيمته ألف درهم ضمن قيمته ألف درهم لأن وجوب الضمان عليه باستهلاك المائة بالاتفاق وإنما يعتبر قيمة المستهلك عند الاستهلاك ثم يقسم الأولان هذه القيمة بينهما أثلاثا على قدر الثابت من دين كل واحد منهما لما بينا أن في ثبوت الدين يعتبر الفراغ وقت الاقرار ثم يرجعان على العبد بخمسمائة لأن الثابت من دينهما على العبد ألف وخمسمائة وقد استوفينا من المولى مقدار ألف فيرجعان على العبد بما بقي مما هو ثابت من دينهما وهو خمسمائة فيقسمها أثلاثا وإن طلبا أولا أخذ العبد أخذه بألف درهم مقدار قيمته لأن العبد بعد التق لا يلزمه من الدين الذي أقر عليه المولى به إلا مقدار قيمته فيرجعان عليه بألف مقدار قيمته ويقسمان ذلك أثلاثا على قدر الثابت من دينهما ثم يرجعان على المولى بجميع قيمته أيضا لأنه استهلك مائة الرقبة فيكون ضامنا لهما جميع القيمة فإذا استوفيا ذلك منه وصل إليهما جميع دينهما بخلاف ما إذا ضمن المولى في الابتداء فهناك لا يتبعان العبد إلا بالباقي مما هو ثابت من دينهما وهو خمسمائة لأن العبد كان منكرا لما أقر به المولى عليه فأما إذا أتبع العبد أو لا بمقدار قيمته والمولى مقران جميع دينهما ثابت فبحكم اقراره يكون لهما أن يأخذا المولى بجميع القيمة حتى يصل الي كل واحد منهما كمال حقه وإذا أتبع المولى فاستوفيا منه خمسمائة اقتسما ذلك أثلاثا أيضا ثم قد وصل إلى المقر له الأول كمال حقه فالحسمائة الباقية على المولى يستوفيا المقر له الثاني ولو كان المولى أقر بهذه الديون اقرارا متصلا كانوا شركاء في ثمن المبدل لأن الاتصال الكلام بصير كان الاقرار منه لم حصل في كلام واحد مما وإن أعتقه المولى أتبعوا المولى بالقيمة ثم يرجعوا على العبد

تقدر قيمته مما بقي من دينهم وما زاد على ذلك فهو ثانولان المولى لا ينرم الاقيمةما استهلك
والعبد بعد العتق لا ينرم مما أقر به المولى عليه الا مقدار قيمته حتى لو كانت قيمة العبد
ألف درهم فأقر عليه المولى بدين ألف ثم أقر بعد ذلك بدين ألف ثم ازدادت قيمته حتى
صارت ألفين ثم أقر عليه بدين ألف ثم بيع العبد بألفي درهم فهو بين الاول والآخ نصفان
ولاشئ للاوسط لانه حين أقر الاول ثبت جميع ما أقر به لقران ماله عند ذلك وحين
أقر للثاني لم يثبت شي مما أقر به لانه ليس في ماله فضل على الدين الاول وحين أقر للثالث
ثبت جميع ما أقر به له لان في ماله فضلا على حق الاول بقدر الالف واقرار المولى عليه متى
صادف محلا فارغا كان صحيحا فلهذا قسم الثمن بين الاول والآخ نصفين وان يبيع بألفين
وخمسة استوفى الاول والآخ دينهما وكان الفضل للاوسط لان الفاضل من حقهما للمولى
والمولى مقر بوجوب الدين للثاني عليه وهو مصدق على نفسه ولو أعتقه المولى وقيمته ألفان
أخذ الاول والآخ قيمته من المولى ولاشئ للاوسط لان القيمة بدل المالية كالثمن فان
أعتقه وقيمته ألفان وخمسة أخذ الاول والآخ من المولى ألفين وكانت الخمسة الباقية
للاوسط باعتبار زعم المولى ولاشئ له على العبد لان شيا من دينه غير ثابت في حق العبد فان
توى بعض القيمة على المولى كان التاوى من نصيب الاوسط خاصة لان حقه في الفاضل
ولا يظهر ذلك ما لم يستوف الاول والآخ كمال حقهما بمنزلة مال المضاربة اذا توى منه كان
التاوى من الربح دون رأس المال ولو كانت قيمة العبد ألفا وخمسة فأقر المولى عليه بدين
ألف ثم بالف ثم بألفين ثم يبيع العبد بثلاثة آلاف فان الاول يستوفى ألف درهم تمام دينه
وكذلك الثاني ويبقى ألف درهم فهو للثالث فان خرج من الثمن ألف درهم وتوى الباقي كان
لثالث الالف الاول ونشأ للثاني لان جميع دين الاول ثابت على العبد والثابت من حق الثاني
بقدر خمسة لان التارغ عن ماله يومئذ كان هذا المقدار فيقتسمان ما يخرج من الثمن على
قدر الثابت من دينهما فيكون الخارج تمام دينه لان حقه أقوى من حق الثالث فالأقرار له
من المولى كان سابقا على الاقرار للثالث فما يتوى يكون على الثرم الثالث وان استوفى
الثاني جميع دينه ثم خرج شئ بعد ذلك كان للثالث ولو كان الاقرار كله متصلا كان الخارج
بينهم على قدر دينهم والتاوى بينهم جميعا بمنزلة ما لو حصل الاقرار لهم بكلام واحد ولو كان
الاقرار منقطعا ثم أقر العبد بعد ذلك بدين ألف ثم يبيع بثلاثة آلاف فان الثرم الاول والذي

أقر له العبد يأخذ كل واحد منهم جميع دينه وكذلك الثاني الذي أقر له المولى يأخذ جميع دينه مما بقي من الثمن ولا شيء للثالث لأن حقه دون حق الثاني وحق غريم العبد ثابت بعد اقرار المولى لبقاء الاذن فان قوى من الثمن ألف درهم وخرجت ألتان كاتبين الاول والثاني والذي أقر له العبد أخماسا لاجتماع دين الاول ثابت وجميع دين الذي أقر له العبد على نفسه ثابت والثابت لا مقر له الثاني مقدار خمسمائة فان الفارغ من مالية الرقبة يومئذ كان هذا القدر فيضرب كل واحد منهم في الخارج من الثمن تسدر الثابت من دينه فيكون متسوما بينهما أخماسا سواء كان الخارج ألفين أو ألتا وخمسمائة للاول خمسمائة وللذي أقر له العبد خمسمائة ولثاني الذي أقر له المولى خمسة واذا أذن لعبد في التجارة وقيمه ألف درهم فاشترى وباع حتى صار في يده ألف درهم ثم أقر العبد بدين ألف ثم أقر عليه المولى بألف فالألف الذي في يده بين الثريعين نصفان لأن دين العبد يقضى من كسبه كما يقضى من بدل رقبته وباعتبارهما جميعا اقرار المولى صادف محلا فارغا في جميع ما أقر به فهو كما لو حصل الاقراران من العبد فيقسم الكسب بينهما نصفان ولو كان المولى أقر عليه بالدين مما قسم ثمن العبد وما له بينهما نصفين لأن الثابت مما أقر به المولى عليه بقدر الفارغ من مالية رقبته وكسبه وذلك مقدار ألف فلهذا قسم الثمن والكسب بينهما نصفين ولو كان المال في يد العبد خمسمائة فأقر العبد بدين ألف ثم أقر عليه المولى بدين ألفين ثم أقر العبد بدين ألف لم يضرب الذي أقر له المولى في ثمن العبد وكسبه مع غريمه الا بخمسمائة لأن الفاضل حين أقر له المولى مقدار خمسمائة فثبت بما أقر به المولى وجميع دين كل واحد من غريمي العبد ثابت فيقسم الثمن والكسب بينهم أخماسا ولو كان أقر المولى قبل اقرار العبد بالدين الاول كان ثمن العبد وماله بينهم ارباعا سهان من ذلك للذي أقر له المولى ولكل واحد من غريمي العبد سهم لأن المولى حين أقر عليه كان العبد فارغا عن كل دين فثبت جميع ما أقر به المولى في حاله وقوان كان أكثر من قيمته فيضرب في الثمن والكسب الذي أقر له المولى في جميع دينه فلهذا كانت القسمة ارباعا بخلاف الاول فهناك اقرار المولى وجسد بعد اشتغال العبد بالدين الذي أقر به على نفسه فلا يثبت مما أقر به المولى الا بقدر الفاضل من ماليته على دين العبد لأن مقدار الفاضل فارغ من دين العبد فيصح اقرار المولى عليه بقدر ذلك والله أعلم

باب اقرار العبد لمولاه

(قال رحمه الله) واذا باع العبد المأذون المدبون متاعا له من مولاه بقدر قيمته أو با أكثر فهو جائز لانه ليس في تصرفه إسقاط حق الرماء عن شيء مما تعلق حقهم به وقد يتنافرق أبي حنيفة بين هذا وبين بيع المريض من وارثه فإذا سلم المتاع الى مولاه وأقر بقبض الثمن منه لم يصدق على ذلك حتى تشهد الشهود على مائة القبض لان في تصحيح اقراره ابطال حق الرماء عما تعلق حقهم به من مائة الثمن والعبد فيما يقرب لمولاه منهم في حق غرمائه لانه يؤثر مولاه على غرمائه واقرار المتهم لا يصح في ابطال حق التبريد بخلاف اقراره بقبض الثمن من أجنبي لانه غير متهم في ذلك ويوضحه ان اقراره بالقبض في معنى الاقرار بالدين لان الدين يقتضي اتمامها والمقبوض يصير مضمونا على القابض ثم يسقط الدين بطريق المقاصة واقراره لأجنبي بالدين أو بالعين صحيح في حق الرماء فكذلك اقراره بالقبض من الاجنبي فأما اقراره بالدين والدين لمولاه فلا يكون صحيحا في حق الرماء فكذلك اقراره بالقبض والمولى بالخيار ان شاء أعطى الثمن مرة أخرى وان شاء نقض البيع ورد المتاع لانه لزمه زيادة في الثمن لم يرض بالترامها وذلك مثبت له الخيار واقرار العبد له صحيح في اثبات الخيار لانه يملك الاقالة معه اذ ليس فيه ابطال حق الرماء عن شيء مما تعلق حقهم به فكذلك اقراره يجعل معتبرا في اثبات حق الفسخ للمولى فان كان المتاع قد هلك في يده ففليه أن يؤدي الثمن ولا خيار له لان فسخ العقد في المالك لا يتحقق واثبات الخيار له للفسخ وكذلك ان كان حدث به عيب عنده لان في اثبات خيار الفسخ له هنا اضرارا بالرءاء ولانه يثبت له خيار الفسخ لدفع الضرر عن نفسه فلا يجوز اثباته على وجه يكون فيه الحاق الضرر بنفيه وكذلك كل دين وجب للعبد على مولاه فأقر بقبضه منه لم يصدق ولا يبرأ المولى منه حتى يمين الشهود القبض لما بينا أن اقراره بالقبض في معنى الاقرار له بالدين أو العين وكذلك اقرار وكيل العبد بقبض الدين من المولى لان الوكيل قائم مقام الموكل فانه هو الذي سلطه على القبض فأقراره بالقبض كالقرار الموكل به صدقة العبد في ذلك أو كذبه واذا أذن الرجل لابنه الصغير في التجارة أو أذن له وصى الاب فلحقه دين ثم باع عبدا من ابنة أو من وصى ابنة فبيعه جائز اذا باعه بالقيمة أو بأقل منها بما يتناهن الناس فيه لان انفكاك الحجر عنه بالاذن بمنزلة انفكاك الحجر عنه بالبلوغ (ألا ترى) أنه في تجارته مع الاجنبي

يحمل كذلك فكذلك في تجارته مع الاب والوصى وان كان باعه بشئ لا يتبان الناس فيه لم يجوز بيعه في قياس قول أبي حنيفة ولا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد أما عندهما فظاهر لان الصبي المأذون والمبدع عندهما لا يملك البيع بالمحابة الفاحشة من أجنبي لان في ذلك معنى التبرع وهما ليسا من أهل التبرع فكذلك بيع الصبي من الاب والوصى بمحابة فاحشة وعند أبي حنيفة رحمه الله يملك البيع من الأجنبي بالمحابة الفاحشة على ما بينه في موضعه فلما في بيع الصبي من وليه بالمحابة فروايتان في احدي الروايتين يملك لان رأيه بعد الاذن اذا انضم الى رأى وليه كان بمنزلة رأيه بمدايلوغ وفي هذا لافرق بين أن تكون ممانته مع وليه أو مع أجنبي وهذا لانه عامل لنفسه في خالص ملكه الا أن يكون نائبا عن وليه وفي الرواية الاخرى لا يجوز هذا لان الولي في هذا الرأى متهم في حق نفسه فباختبار التهمة ينعدم انضمام رأى الولي الى رأيه في هذا التصرف بوضعه أن الصبي وان كان تصرفا لنفسه فهو بمنزلة النائب عن وليه من وجه حتى ملك الحجر عليه فباختبار معنى النيابة قلنا لا يبيع من وليه بنين فاحش كما لا يبيع من نفسه وباختبار أنه متصرف لنفسه قلنا يبيع من وليه بمثل قيمته أو بنين يسير مع أن في بيع اليتيم من الوصى الذى ذكره في السؤال ههنا نظرا فقد ذكر مفسرا في موضع آخر انه لا يجوز لانه من وجه نائب والوصى لا يملك بيع مال اليتيم من نفسه بمثل قيمته ولا بنين يسير فكذلك لا يملكه اليتيم بعد اذن الوصى له لانه يتمكن فيه تهمة المواضعة وان الوصى ما قصد بالاذن النظر للصبي واما قصد تحصيل مقصود نفسه بخلاف الاب فانه يملك بيع مال ولده من نفسه بمثل قيمته وبنين يسير ولا يتمكن تهمة ترك النظر له عند الاذن له في التجارة بهذا التصرف فان أقر الصبي بقبض الثمن مع صحة البيع جاز بخلاف اقرار المبدع بقبض الثمن من المولى لما بينا أن الاقرار بالقبض كالقرار بالدين أو العين واقرار الصبي المأذون لايه أو وصيه بدين أو عين صحيح فكذلك اقراره بقبض الدين منهما وهذا لان المال خالص ملكه وحق الترماء في ذمته لا في ماله وقد صار منك الحجر عنه بالاذن فيصح اقراره في محل هو خالص حقه فأما دين المبدع فعلق بكسبه فاقراره للمولى بشئ منه يصادف عملا مشغولا بحق غرمائه فلذا لا يصح واذا وكل المبدع التاجر المدينون وكلا لا يبيع متاعه من مولاه فباعه جاز كما لو باع المبدع بنفسه فان أقر الوكيل أنه قبض الثمن من المولى ودفعه الى المبدع وصدقه المبدع أو كذبه لم يصدق على ذلك الا أن يمين الشهود القبض لان

الوكيل قائم مقام الموكل وتقبضه يصير المقبوض للموكل ويكون مضمونا عليه فكان هذا
 في معنى اقراره للمولى بعينه في يده وذلك لا يصح من العبد سواء كان الاقرار منه أو من
 وكيله الا أن للمولى أن يتقبض البيع أو يؤدي الثمن لما يؤدى الثمن من الزيادة في الثمن بزعمه فأبها
 فعل كان له أن يتبع الوكيل بالثمن الذي أقر بتقبضه منه لان اقرار الوكيل على نفسه صحيح
 في حقه وقد أقر بتقبض الثمن فاذا فسخ المولى البيع كان عليه رد المقبوض باعتبار اقراره به
 وكذلك ان أدى الثمن مرة أخرى لان الوكيل انما قبض الثمن منه ليستفيد البراءة عن الثمن
 بتقبضه ولم يستفد ذلك حين غرم الثمن مرة أخرى فكان له أن يرجع على الوكيل بما أقر
 بتقبضه ولا يرجع به الوكيل على العبد لان اقراره بالتقبض غير صحيح في حق العبد لمراعاة
 حق الترماء واذا لم يظهر القبض باقراره في حق القيمة لا يكون له أن يرجع عليه بشيء ولو
 ظهر القبض في حق العبد باقراره لما غرم له المولى الثمن مرة أخرى ولو دفع العبد الى مولاه
 ألف درهم وديعة أو بضاعة أو مضاربة ثم أقر بتقبضها منه فالقول قوله لان المال أمانة في
 يد المولى حتى لو قال دفعتها اليه وكذبه العبد كان القول قول المولى لانكاره وجوب الضمان
 عليه فكذلك اذا أقر العبد بتقبضها منه لانه انما لا يصح اقرار العبد اذا كانت المنفعة للمولى في
 اقرار العبد بالتقبض لانه يستفيد البراءة بقوله دفعتها وان لم يقر به العبد بخلاف المال المضمون
 عليه فان قيل بل فيه منفعة وهو ستوط الثمين عن المولى قلنا نعم ولكن ليس في عينه حق الترماء
 وانما لا يقبل قول العبد اذا سقط عنه باقراره شيء مما تعلق به حق غرمائه مع ان الترماء ان
 ادعوا على المولى انه استهلك ذلك المال كان عليه الثمين في ذلك ولو دفع العبد الى المولى ألف
 درهم مضاربة بالنصف فربح فيه المولى ألف درهم ثم قال العبد قد أخذت من المولى رأس
 المال وحصتي من الربح وكذبه الترماء أو ادعى ذلك المولى وكذبه العبد والترماء فلا ضمان
 على المولى مع يمينه لان المال كله أمانة في يد المولى فهو فيما يزعم انه دفعه الى العبد ينكر
 وجوب الضمان عليه وللعبد أن يأخذ من المولى ما أصابه من الربح فيكون له من رأس ماله
 لان العبد والمولى لا يصدقان على أن يسلم للمولى حصته التي قبض من الربح بل يجعل ما ادعى
 المولى انه دفعه الى العبد كالتلوي فكان المال كله مابق في يد المولى فيستوفيه العبد بحساب
 رأس ماله ولا يصدق العبد في حق غرمائه في أن ذلك حصه المولى من الربح لان فيه
 اسقاط حق الترماء عما تعلق حقهم به ولو شارك العبد مولاه شركة عتاق بخمسةائة درهم

مما في يديه وخمسمائة من مال مولاه على أن يبيعا ويشتريا فهو جائز لأن المولى من عبده المدينون في حكم التصرف في كسبه كأجنبي آخر فيجوز بين العبد وبينه شركة له إن والمضاربة فإن اشتريا وباعا فلم يربحا شيئا ثم أقر العبد أنه قد قاسم مولاه المال واستوفى منه نصفه ودفع إلى المولى نصفه وصدقه المولى فإن العبد لا يصدق على القسمة ولغيره أن يأخذوا من المولى نصف ما قبض لأن قول المولى مقبول في براءته عن ضمان ما زعم أنه دفعه إلى العبد فإنه أمين في ذلك وانفراد العبد بذلك لا يكون مقبولا لاختصاص المولى بما بقي لما فيه من إبطال حق الغرماء عن شيء مما تعلق به حقهم فيجعل ما تصادقا على دفعه إلى العبد كالتأوى وكان مال الشركة هو ما بقي في يدى المولى فللغرماء أن يأخذوا من المولى نصفه وكذلك كل شيء كان بينهما على الشركة فإن العبد لا يصدق على القسمة والقبض إلا أن لما بين الشهود ذلك لحق غرمائه وإذا وكل المأذون المليون رجلا يبيع له متاعا من مولاه فباعه ثم حجب المولى على عبده فأقر الوكيل بقبض الثمن لم يصدق على ذلك لأنه قاتم مقام الموكل وبالحجب عليه لا يخرج العبد من أن يكون الحق له في المقبوض بقبضه ليصرفه إلى غرمائه فكما أن اقرار الوكيل به لا يصح قبل حجب المولى على عبده فكذلك اقراره بعد الحجب لأن الوكيل نائب عن العبد في الوجهين ولو كان القاضى يباع العبد للغرماء في دينهم ثم أقر الوكيل أنه قد قبض الثمن من المولى فضاغ في يده فهو مصدق مع عيته لأن العبد لما خرج من ملك المولى فقد خرج الوكيل نائباً عنه في القبض ولكنه نائب عن غرمائه بقبض الثمن لهم فيقضي به دينه فيكون اقراره كأقرار الغرماء بقبضه وهذا ينبغي على ما تقدم بيانه أن العبد لو كان يبيع بنفسه ثم باعه مولاه لم يكن له حق قبض الثمن وإنما ذلك لغرمائه فكذلك إذا كان البائع وكيله قتلنا بنفد يبيع المولى إياه والوكيل نائب عن الغرماء فيصح اقراره بالقبض وإذا كان على العبد المأذون دين فأخذ المولى جارية من رقيقه فباعها وقبضها المشتري وتوي الثمن على المشتري فأقر العبد أنه أمر مولاه بذلك فأقراره جائز لأنه يملك الأذن للمولى في بيعها فيصح اقراره بالأذن له أيضا لأن من أقر بما يملك انشاء لا يكون متهما في اقراره وقد طعن عيسى رحمه الله في هذا الجواب وقال ينبغي أن لا يصدق العبد على ذلك لأن المولى صار ضامنا قيمتها حين ساءمها إلى المشتري قبل أن يظهر أمر العبد إياه ببيعها ففي اقرار العبد براءة للمولى من شيء قد لزمه وب مجرد قول العبد لا يبرأ المولى عما لزمه لما فيه من إبطال

حق غرمائه على قياس مسألة أول الباب ومسئلة الاجازة ذكرها بعده ان الجارية لو هلكت في يد المشتري ثم أقر العبد انه كان أجاز بيع المولى فإقراره باطل والمولى ضامن قيمة الجارية لهذا المعنى ولكن ما ذكره في الكتاب أصبح فان في مسألة أول الباب العبد أقر بقبض دين كان ثابتا على المولى وكان حق الترماء متطفا به فكان في إقراره اسقاط حق الترماء وهنا هو يقر بان المولى لم يكن ضامنا لان يمه كان باسره فلا يكون ذلك اسقاطا منه لحق الترماء بل انكار الثبوت حتمهم في ذمة المولى وذلك صحيح من العبد (ألا ترى) ان المولى لو وهب شيئا من عبده في ذمة العبد كان صحيحا وان كان لو قتله يتلق به حق غرمائه بخلاف ما لو وهب العبد المديون شيئا من كسبه من المولى وفي مسألة الاجازة قد ثبت وجوب الضمان في ذمة المولى بهلاك الجارية في يد المشتري وتلق به حق غرمائه فإقراره بالاجازة قبل هلاكها يكون اسقاطا لحق الترماء ثم أقر بما لا يملك انشاءه لان أسره إياه بيعها وهي قائمة في يد المشتري بعينها يكون صحيحا فكذلك إقراره بالامر يكون صحيحا ولو أنكر العبد أن يكون أمر المولى بيعها ضمن المولى قيمة عبده فكانت بين الترماء وهذا اللفظ غلط بل انما يضمن المولى قيمة الجارية لانه كان عاصبا في بيعها وتسليمها بغير أمر العبد فهو في ذلك كالجاني آخر فيضمن قيمتها لبعده وتكون القيمة بين غرمائه كسائر أكسابه ولو قال العبد لم أسره المولى بذلك ولكن قد أجزت البيع فان كانت الجارية قائمة بعينها أولا يدرى ما فعلت فالبيع جائز وقد برى المولى من ضمان الجارية لان البيع كان موقوفا على اجازته كالموثره أجنبي والاجازة في الانتهاء بمنزلة الاذن في الابتداء وكذلك ان كان لا يدرى ما فعلت لانا قد عرفنا قيامها وما عرف ثبوته فلا صل بهؤه مالم يظهر خلافه وكما يصح منه ابتداء الاجازة يصح منه الاقرار بالاجازة فان كانت قد تمت لم يصح منه انشاء الاجازة لان اجازة العقد الموقوف انما تجوز في حال يجوز ابتداء المقديه فكذلك إقراره بالاجازة بعد الهلاك باطل لانه لا يملك انشاء الاجازة ويكون المولى ضامنا قيمة الجارية كما بينا ولو لم يقر العبد بشئ من ذلك حتى حجب عليه . ولاء ثم أقر أنه أسره بالبيع لم يصدق على ذلك لانه أقر بالامر في حال لا يملك انشاءه فانه بعد الحجب كما لا يملك انشاء البيع لا يملك أمر المولى بالبيع فيكون هو متهما في اخراجه الكلام مخرج الاقرار واذا لم يصدق على ذلك كان المولى ضامنا قيمتها لحق الترماء ولو بيع المأذون في دين الترماء ثم أقر انه أسره المولى بذلك لم يصدق لانه بالبيع في الدين

صار عبورا عليه وهو أقوى مما لو حجر عليه قصدا فلا قول له بعد ذلك في الاقرار بالامر
بالبيع كما لا قول له في انشائه واذا كان علي المأذون دين كثير فباع جارية له من ابن مولاه
أو أبيه أو مكاتبه أو عبد تاجر عليه دين أو لادين عليه بأكثر من قيمتها ودفعها الى المشتري
ثم أقر بقبض الثمن منه جاز اقراره بذلك الا في العبد والمكاتب فإن كسب العبد لمولاه
وللمولى في كسب المكاتب حق الملك فيما في حكم هذا الاقرار بمنزلة المولى ولو كان المولى
هو المشتري فأقر العبد بقبض الثمن منه لم يجز فكذلك هنا (ألا ترى) ان اقراره لبيد مولاه
أو لمكاتب مولاه بدين أو عين بمنزلة اقراره لمولاه فأما في حق الاب والابن فليس للمولى
في ملكهما ملك ولا حق ملك واقرار العبد بالدين أو العين لابن مولاه أو ابنة صحيح فكذلك
اقراره بقبض الثمن منه ووكيل العبد في ذلك بمنزلة العبد لانه نائب عنه ولو كان ابن العبد
حرأ فاستهلك مالا للعبد الذي هو أبوه أو امرأته أو مكاتب ابنة أو عبده وعليه دين أو لادين
عليه فأقر العبد المأذون انه قد قبض ذلك من المستهلك لم يصدق علي ذلك في قول أبي حنيفة
رحمه الله سواء كان علي المأذون دين أو لم يكن وهو مصدق في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما
الله وهذا بناء علي الاصل الذي بينا ان عند أبي حنيفة رحمه الله الانسان في حق من لا تجوز
شهادته له منهم في حق الترماء في اقراره كما انه متهم في شهادته فإن كان علي العبد دين فكسبه
حق غرمائه وهو متهم في الاقرار بقبض الدين ممن لا تجوز شهادته له لحق الترماء وان لم يكن
عليه دين فكسبه حق مولاه وهو متهم في حق المولى أيضا في اقراره بالقبض ممن لا تجوز
شهادته له وعندهما لا يكون متهما في الوجهين جميعا ولو كان المستهلك أخاه كان اقراره بالقبض
منه جائزا لانه في حق الاخ غير متهم في الشهادة له بل الاخ في ذلك كاجنبي آخر فكذلك
في الاقرار بالدين له وفي الاقرار بالقبض منه ولا يمين علي الاخ بعد اقرار العبد بالقبض منه
لان اليمين ينبت علي دعوى صحيحة ولا دعوى لاحد عليه بعد ما حكمتا بصحة اقرار العبد
بالقبض منه واذا كان علي العبد دين فدفع متاعا الى مولاه وأمره أن يبيعه فباعه من رجل وسلمه
اليه ثم أقر المولى انه قد قبض الثمن من المشتري ودفعه الى العبد فهو مصدق علي ذلك مع يمينه
لان المولى أمين في بيع المتاع وقبض الثمن فاذا ادعى اداء الامانة كان القول قوله مع يمينه
ولا يمين علي المشتري لان من عامله قد أقر بقبض الثمن منه ولا دعوى لاحد عليه سواء
والاستحلاف ينبت علي دعوى صحيحة وكذلك لو كان حجير علي العبد قبل الانرار بقبض الثمن

أو باع عبده في الدين ثم أقر قبض الثمن بمدة يمه فإقراره جائز والمشتري يرى من الثمن
لأن المولى إنما يملك قبض الثمن بمباشرة سببه وهو البيع وذلك لا يتغير بحجره على البعد ولا
ببنيه وهو أمين في الثمن الذي يقبضه بعد الحجر على عبده ويمه كما هو أمين فيه قبل الحجر
عليه فإذا ادعى أنه قد ضاع في يده صدق مع يمينه لأنه أمين بشكر وجوب الضمان عليه ولو
كان البعد هو الذي باع فأقر قبض الثمن وعليه دين صدق في ذلك لأن الإقرار منه بالدين
للمشتري إذا كان أجنبيا صحيحا فكذلك إقراره بقبض الثمن منه ولا يمين على المشتري فيه لأنه
لا دعوى لأحد عليه بعد صحة إقراره من عامله بقبض الثمن منه وكذلك لو أقر قبض الثمن بعد
ما حجر عليه، ولأن حق القبض إليه بعد الحجر كما كان قبله فيكون إقراره باقبض صحيحا
أيضا وهو شاهد لا يحنيفه رحمه الله في صحة إقراره بالدين بعد ما حجر عليه المولى باعتبار ما في
يده من كسبه فإن كان يبيع في الدين ثم أقر قبض الثمن أو عاينت الشهود دفع الثمن إليه
بعد ما بيع فالثمن على المشتري على حاله لأنه بالبيع ثبت الحجر عليه حكما لتجدد الملك فيه
للمشتري وصار هو في معنى شخص آخر فلا يبقى له حق قبض الثمن كالأحق في قبض الثمن لغيره
من الأجانب فلا يبرأ المشتري بإقراره ولا يدفع الثمن إليه بمعاينة الشهود بخلاف ما إذا حجر
عليه ولم يمه ولو كان المولى باع متاع البعد بصره من أجنبي وضمن الثمن عن المشتري لبعده فالبيع
جائز والضمان باطل لأن الوكيل بالبيع في حكم قبض الثمن بمنزلة العاقد لنفسه فإنه هو المختص
بالمطالبة والقبض على وجه لا يملك أحد عزله عنه فلو صح ضمانه عن المشتري كان ضامنا
لنفسه ولأن الوكيل أمين بالثمن فلو صح ضمانه عن المشتري لصار ضمانه بقاء السبب الموجب
للامانة وإن قال المولى قد قبض البعد الثمن من المشتري وأدعاه المشتري وأنكره البعد والنزاع
فالتقول قول المولى مع يمينه لأن ضمان المولى لما بطل صاوم كان لم يوجد ثم قد أقر قبض مبرئ
فإن قبض الموكل الثمن من المشتري يوجب براءة المشتري عن الثمن وإقرار الوكيل بقبض
مبرئ يكون صحيحا (ألا ترى) أنه لو قال قبضت الثمن وهلك في يدي كان القول قوله مع يمينه
فكذلك إذا أقر قبض الموكل الثمن فالمشتري يرى من الثمن ولا يمين عليه لأنه لا دعوى لأحد
عليه بعد صحة إقراره من عامله يبرأه عن الثمن ولكن على المولى اليمين لأنه لو أقر أنه قبض وهلك
في يده استعطف على ذلك فكذلك إذا أقر أن البعد قبضه لأن البعد والغرماء يزعمون أنه
صار مستهلكا الثمن بإقراره كاذبا وأنه ضامن الثمن لهم وهو منكر فليخبر اليمين وكذلك لو

أقر العبد أن المولى قبض الثمن وجهد المولى لأن العبد لو قبض الثمن بربى المشتري بالدفع
إليه فإذا أقر أن وكيله قد قبض كان هذا اقراراً منه فهو مبرى للمشتري فيصدق في ذلك
ولا يمين على المشتري ولا ضمان وكذلك لا ضمان على المولى لأن اقرار العبد لم يثبت وصول
شيء إلى المولى في حقه ولو استهلك رجل ألف درهم للعبد فضمنها عنه المولى جازمناه لأنه
النزاع المطالبة بدين مضمون على المستهلك وهو في هذا الضمان كاجنبي آخر فإن أقر العبد
بقبض المال من المولى أو من المستهلك لم يصدق فيه لأن في اقراره هذا ما يوجب براءة
المولى عما لزمه من الدين للعبد فإن قبض المال من الاصيل يوجب براءة الكفيل فكذلك
قبضه من الكفيل يوجب براءة لا محالة وقد بينا أن اقرار العبد بالقبض الموجب براءة مولاه
عن الدين الذي عليه باطل وكذلك لو كان الدين على المولى فاستهلكه والاجنبي كفيل عنه
بأسره أو بنير أسره لأنه سواء أقر بقبضه من المولى أو من الكفيل فأقراره يوجب براءة
المولى لأن براءة الكفيل بالإبقاء يوجب براءة الاصيل ولو كان العبد أبراً الكفيل بنسب
قبض لم يجز لأنه لم يتضمن براءة الاصيل فإن ابراء الكفيل لا يوجب براءة الاصيل لأن
الابراء تبرع والعبد ليس من أهله فأبرأؤه باطل سواء أبرأ الاصيل أو الكفيل وكذلك
لو كان الغريم مكاتباً للمولى والاجنبي كفيل به أو كان الغريم هو الاجنبي والكفيل مكاتب
للمولى كفيل بحال عليه للمكفول عنه فهذا بمنزلة المولى وكفيله لما للمولى من حق الملك في
كسب مكاتبه ولأن اقرار العبد لمكاتب مولاه باطل كأقراره لمولاه فكذلك اقراره بقبض
يوجب براءة مكاتب مولاه عن الدين يكون باطلاً ولو كان الغريم أبراً المولى أو كان الكفيل
ابن للمولى كان العبد مصدقاً على الاقرار بالقبض سواء أقر بقبضه من الاصيل أو من الكفيل
لأن اقراره بالدين والعين لأب المولى أو ابنه صحيح فكذلك اقراره بقبض يوجب براءة
ابن المولى أو أبيه عن دين له عليه يكون صحيحاً والله أعلم

باب وكالة الاجنبي العبد بقبض الدين

(قال رحمه الله) وإذا وكل الاجنبي عبداً تاجراً عليه دين أو لا دين عليه بقبض دين
له على مولى العبد فالتوكيل جائز لأنه لا حق للعبد في الدين الذي على مولاه للاجنبي ولا
في المحل الذي يستحق قضاء هذا الدين منه وهو مال المولى فيكون العبد فيه كاجنبي آخر

فإن أقر بقبضه وهلاكه في يده فالقول قوله مع يمينه لأنه أمين فيه كغيره ولا يمين على المولى
لأن العبد مسلط على الأقرار بالقبض من جهة صاحب الدين فأقراره به كإقرار صاحب
الدين وبعد هذا الأقرار لا دعوى لاحد عليه حتى يحلفه فإن نكل العبد عن اليمين لزمه المال
في عتقه يحاسب به الموكل غرماء لأن الاجنبي يدعي على العبد أنه مستهلك لماله بأقراره كاذبا
أو مانع منه بعد ما قبضه من غريمه ولو أقر العبد بذلك لزمه فإذا أنكر يستعطف ويقام نكوله
مقام إقراره فيكون للمقر له الراحة به مع غرمائه وإن كان المولى هو الموكيل بقبض دين
على عبده لم يكن وكيلاً في ذلك ولم يحجز قبضه بأقراره ولا بمائة الشهود إن كان على العبد دين
أو لم يكن ولا يبرأ العبد من الدين بدفعه إلى مولاه لأن ما على العبد من الدين مستحق
على المولى من وجه فانه يقضي من ملك المولى وهو كسب العبد أو مالية رقبته وما يكون
مستحقاً على المرء من الدين لا يصلح له أن يكون وكيلاً في قبضه كالموكل المدين بقبض
الدين من نفسه وهذا لأن قبضه يسلم له مالية رقبته ومن ضرورة صحة التوكيل بالقبض صحة
إقراره بالقبض منه وكونه أهياً في القبض وهو في هذا الأقرار متم لماله من الحظ في ذلك
بخلاف الدين الواجب على المولى فانه غير مستحق على العبد ولا هو متم في الأقرار بقبضه
وذكر في كتاب الوكالة انه لو وكل رجلاً بقبض دين من أبيه أو ابنه أو مكاتبه أو عبده جاز
التوكيل وكانه في تلك الرواية اعتبر جانب من له الدين وهو أجنبي فيكون توكيله المولى وتوكيله
أجنبياً آخر سواء وأصح الروايتين ما ذكرهنا ولو كان لرجل عبدان تاجران فوكل أجنبي
أحدهما بقبض دين له على العبد الآخر فأقر بقبضه وهلاكه في يده فالقول قوله مع يمينه
لأن الدين المستحق على العبد لا يكون أقوى من المستحق على المولى وقد بينا أن العبد يصلح
أن يكون وكيلاً للاجنبي في قبض دينه من المولى وإن أقراره بالقبض بعد اوكالة صحيح
فكذلك في دين واجب على عبد آخر للمولى إلا أن الاجنبي يدعي عليه استهلاك ماله بأقراره
فيحلف على ذلك ويحمل نكوله كإقراره فيلزمه ذلك في عتقه وكذلك لو كان الموكيل مكاتباً
للمولى أو ابنه لأن المكاتب منه أبعد من عبده وإذا أراد العبد المأذون أن يقضي دين بمض
غرمائه أو يعطيه به رهناً فلا خبر أن يتموه لأن حق جميع الغرماء تعلق بكسبه وفي
تخصيص بعضهم بقضاء الدين إيثاره والعبد لا يملك ذلك لما فيه من إبطال حق الباقيين عن
ذلك المال كالمرضى إذا خص بمض غرمائه بقضاء الدين والمقصود بالرهن الاستيفاء لأن

موجبه يد الاستيفاء فيكون متبراً بحقيقة الاستيفاء فإن كان التبريم واحداً فرهنه بدينه
 رهنا ووضعه على يد المولى فضاخ من يده ضاع من مال العبد والدين عليه بحاله لأن
 يد المولى لا تصلح للنيابة عن الاجنبي في استيفاء الدين من العبد حقيقة فكذلك لا تصلح
 النيابة للقبض بحكم الرهن لأنه قبض للاستيفاء وهذا لأن الدين الذي على العبد من وجه
 مستحق على المولى فيكون هذا في معنى ما لو ارتهن بدين له على انسان وجعل الراهن عدلاً
 فيه فتركه على يده يوضحه أن هلاك الرهن يجب للراهن على المرتهن مثل ما كان للمرتهن عليه
 ثم يصير قصاصاً ولو وضعه على يد عبده آخر أو مكاتب أو على يد ابنته فهلك في يد العبد
 ذهب بالدين لأن هؤلاء يصلحون للنيابة عن الاجنبي في استيفاء دينه من العبد فكذلك في
 يد الاستيفاء بحكم الرهن ثم هلاك الرهن في يد العدل كهلاكه في يد المرتهن وكذلك لو
 وضعه على يد عبد للعبد المأذون المديون لأن ذلك العبد يصلح وكيلًا للاجنبي في قبض دينه
 من العبد المأذون فإن العبد المأذون مع عبده بمنزلة المولى في حق العبد المأذون وقد بينا أن
 العبد يصلح أن يكون وكيلًا في قبض الدين من مولاه ولو كان الدين على المولى والعبد هو
 العدل في الرهن فهلك ذهب بما فيه لأن العبد يصلح أن يكون وكيلًا في قبض ماعلي مولاه
 فيصلح أن يكون عدلاً في الرهن به أيضاً وكذلك لو لم يعرف هلاكه إلا بقول العبد لأنه
 لما انتصب عدلاً كان أميناً فيه والأمين مسلط على الاخبار من جهة من ائتمه فأخباره بالملاك
 بمنزلة اقرار المرتهن به فلماذا يصير مستوفياً به دينه وإذا أذن المأذون لعبده في التجارة فلحق
 كل واحد منهما دين فوكل بعض غرماء الاول العبد الآخر قبض دينه فأقر بقبضه جاز
 اقراره لأن الاول في حق الآخر بمنزلة المولى في حق عبده والدين المستحق على المولى لا يكون
 مستحقاً على عبده بحال فيصلح أن يكون وكيلًا في قبضه ولو أن بعض غرماء الآخر وكل
 الاول أو مولاه بقبض دينه من الآخر لم يكن وكيلًا في ذلك ولم يجز قبضه لأن الاول في
 معنى المولى للآخر فالدين الذي على الآخر من وجهه كان مستحقاً على الاول فلا يصلح أن
 يكون وكيلًا في قبضه فكذلك المولى فإنه يملك كسب العبد الاول كما يملك رقبته ويسلم له إذا
 فرغ من دينه كما يسلم له الاول فكما لا يكون وكيلًا للاجنبي في قبض دينه من الاول فكذلك
 من مولاه ولو رهن كل واحد منهما رهناً بدينه ووضعه على يد الآخر فضاخ الرهان فرهن
 الاول بذهب بما فيه ورهن الثاني بذهب من مال الثاني لأن الثاني يصلح أن يكون عدلاً

في الرهن بالدين الذي على الاول كما يصلح أن يكون وكلا قبضه والاو لا يصلح أن يكون
عدلا في الرهن بالدين الذي على الثاني ولا يصير صاحب الدين مستوفيا دينه بهلاكه ولو أن
العبد المأذون المذون أحال أجد غرمائه بدينه على رجل فان كان أحاله بما كان للعبد على
الحال عليه فالحوالة باطلة لان ما على الحال عليه للعبد كسبه وهو حق جميع غرمائه فهو بهذه
الحوالة يخص الحال بذلك المال ويبطل حق سائر الغرماء عنه وذلك لا يكون صحيحا من العبد كما
لو خص بعض الغرماء بقضاء دينه ويان هذا ان الحوالة لو صحت لم يكن للعبد ولا لسائر الغرماء
مطالبة للمحتال عليه بعد ذلك بشيء مما كان عليه لانه انما التزم دين المحتال بالحوالة ليقضيه
من ذلك المال وان لم يكن للعبد مال على المحتال عليه فالحوالة جائزة لان المحتال عليه تبرع
على العبد باقراض دينه منه لالتزام الدين فيها للمحتال والتبرع على العبد صحيح والعبد مالك
للاستقراض وانما لا يملك الاقراض وليس في هذه الحوالة ابطال حق سائر الغرماء عن
شيء مما تعلق حقهم به فان وكل الطالب قبض الدين منه العبد اى كان عليه أصل الدين أو
مولاه لم يجز قبضه لان الثابت في ذمة المحتال عليه عين ما كان في ذمة العبد فان الحوالة لتحويل
الحق من ذمة الى ذمة وحين كان في ذمة العبد ما كان لا يصلح هو ولا مولاه وكلا في قبضه
فكذلك بعد التحول الى ذمة المحتال عليه ولان العبد بهذه الحوالة لم يستفد البراءة الثانية
(الآرى) ان المحتال عليه اذا مات مفلسا عاد الدين الى ذمته فلو صح التوكيل لكان يثبت له
البراءة قبضه ومولاه لا يصلح أن يكون وكلا في قبض يوجب براءة عبده عن الدين فان
قبض بحكم هذه الوكالة فعليه رد المقبوض على صاحبه لانه قبضه بسبب باطل شرعا وان ضاع
في يده فلا ضمان عليه لانه قبضه بتسليم صحيح من صاحب المال اليه فيكون أمينا في المقبوض
وان كان وكل قبضه عبدا آخر للمولى أو مكانه أو ابنا للمولى أو عبدا للعبد المأذون الذي
كان عليه الدين فأقر قبضه من المحتال عليه جاز اقراره لانه حين كان هذا الدين في ذمة
الحيل كان هذا الوكيل صالحا للتوكيل في قبضه منه واستفاد البراءة باقراره بالقبض منه فكذلك
بعد ما تحول الى ذمة المحتال عليه فان كان الدين على المولى فأحال به على رجل ثم ان الغريم
وكل عبدا للمولى قبضه فأقر قبضه من الحال عليه جاز لانه لو وكله بالقبض من المولى حين
كان الدين في ذمته جاز التوكيل فكذلك اذا وكله قبضه من الحال عليه وكذلك لو وكل
عبدا للمولى قبضه فأقر قبضه جاز لما بينا واذا وكل الاجنبي قبض دين له على عبد مأذون

ابن العبد والابن حر أو وكل به مكاتب ابنه أو عبد لابنه مأذونا له في التجارة أو بحجرا عليه فأقر بقبضه جاز في قولهم جميعا لأن ابن العبد أجنبي من الدين الذي على العبد وهو غير مستحق عليه في وجه من الوجوه فيجوز أن يكون وكيلًا في قبضه منه ويصح اقراره به فيه كاجنبي آخر فإن قيل هو بهذا الاقرار ينفع أباه ويرى ذمته عن الدين ومن أصل أبي حنيفة رحمه الله أن الابن غير مقبول الاقرار فيما يرجع الى منفعة أبيه فتنا هذا إذا لم يوجد التسليط من صاحب الحق له على ذلك بمينه وههنا لما وكله بالقبض فقد سلطه فلا اقرار بالقبض رضا فلماذا صح اقراره به وإذا غصب المأذون من رجل ألف درهم فقبضها منه رجل فهلكت عنده ثم حضر صاحبها فاختار ضمان الاجنبي برى العبد منها لانه كان مخيرا بين تضمين الناصب الاول أو الثاني والخير بين شيئين اذا اختار أحدهما تعين ذلك باختياره وكأنه ما كان الواجب الا الاختاره وهذا لأن اختباره تضمين أحدهما تملك للمضمون منه وبعد ما صح التملك لا يمكنه أن يرجع فيطالب الآخر به بحال فإن وكل العبد أو مولاه بالقبض من الاجنبي جاز اقرار الوكيل بقبضه لأن العبد استفاد البراءة على الاطلاق بهذا الاختيار (الآرى) انه لا يتصور عود ذلك الدين اليه بحال فيكون هو ومولاه كاجنبي آخر في التوكيل بالقبض بعد ذلك وكذلك اذا اختار ضمان العبد ثم وكل الاجنبي بقبضه منه جاز لأن الاجنبي استفاد البراءة بعد الاختيار على الاطلاق ولو وكل الموكل بقبضه منه لم يجز توكيل المولى ولا اقراره بالقبض لأن هذا الاختيار تعين الدين في ذمة العبد والمولى لا يصلح أن يكون وكيلًا لاجنبي في قبض ماعلى عبده ولو دبر المولى عبده المدبون فاختار الغرماء تضمينه القيمة ثم وكالوا المدبر بقبضها منه لم يجز توكيله ولا اقرار المدبر بالقبض لأن جميع الدين باق على المدبر حتى كان مطالبًا به بعد العتق فهو بالقبض والاقرار به يرى نفسه عن الدين والانسان لا يكون وكيلًا في قبض دين على نفسه وكذلك ان اختاروا اتباع المدبر ووكالوا المولى بقبضه منه لم يجز لأن المدبر باق على ملكه وكسبه مملوك للمولى وقد بينا أن المولى لا يكون وكيلًا في قبض ماعلى مملوكه لأن بالقبض يستخلص الكسب لنفسه فان أعتقه بعد التدبير لم يلزمه ضمانه مستأقًا لانه بهذا الاعناق ما ألتف عليه شيئًا فانه لم يبق لهم حق في ماله الرقبة بعد التدبير اذا المدبر لا يحتمل البيع في الدين وكسبه كان حق الغرماء وبالاغناق لا يبطل حقهم عن الكسب بل يقرر حقهم به فلماذا لا يجب عليه ضمان لهم فان قبض شيئًا من

المدبر عن الوكالة الاولى لم يجوز قبضه لان تلك الوكالة كانت باطلة ولم ينتصب هو وكيل
 بها فلا تنقلب وكالة صحيحة باعتاقه اياه وان وكلوه بعد المتق جاز لان بعد المتق المولى اجنبي
 من الدين الذى عليه وقد استفاد البراءة باختيار الترماء اتباع المبد ولا حق له في كسبه بعد
 المتق فيجوز أن يكون وكلا في قبضه كاجنبي آخر ولو أعتق المولى عبده المديون فلان ترماء
 أن يتبعوا المبد بدينهم كله ويتبعوا المولى بقيمة المبد لانه أنفك مالية الرقبة عليهم بالاعتاق
 ولا يكون اتباع واحد منهم ابراء للآخر لان المولى كان متحملا من ديون المبد بقدر مالية
 رقبته بمنزلة الكفيل ومطالبة الكفيل بالدين لا توجب براءة الاصيل وكذلك مطالبة الاصيل
 لا توجب براءة الكفيل فان أبرؤا المبد عن دينهم برئ المولى من القيمة لان المبد اصيل في
 هذا الدين وبراءة الاصيل بالابراء توجب براءة الكفيل ولو أبرؤا المولى من القيمة كان
 لهم أن يتبعوا المبد بجميع دينهم لان براءة الكفيل بالابراء لا توجب براءة الاصيل فان ابراء
 الكفيل فسخ للكفالة ولا يتقدم به سبب وجوب الدين علي الاصيل فيبقى جميع الدين علي
 المبد بقاء سببه كما لو كان المولى أعتقه برضاهم فان وكلوا المولى بعد ما أبرؤه بقبض دينهم
 من المبد فأقر قبضه جاز اقرارهم عليه لان المولى استفاد البراءة علي الاطلاق ببراءتهم اياه
 ولا حق له في كسب ممتقه ولو كانوا وكلوه بذلك قبل الابراء لم يجوز توكيله لانه في القبض
 والاقرار به يرئ نفسه مما عليه فان أبرؤه بعد الوكالة لم يكن وكلا في قبضه أيضا لان ذلك
 التوكيل كان باطلا فالابراء لا ينقلب صحيحا الا أن يكلوه بعد البراءة فيصح انشاء التوكيل
 الآن ولو كانوا أبرؤوا المبد من دينهم علي أن يتبعوا المولى بقدر القيمة من دينهم وراضوا
 علي ذلك جميعا كان جائزا ويبرأ المبد من الديون ويتبعون المولى بالقيمة لانهم بهذا الشرط
 حولوا ما كان واجبا علي المولى بجهة الكفالة كالواجب بطريق الحوالة فكان المولى قبل الحوالة
 لهم في مقدار القيمة والحوالة توجب براءة الاصيل ولا توجب براءة المحال عليه فان توت
 القيمة علي المولى رجعوا علي المبد من دينهم بقدر القيمة لان ذلك كان علي المولى بطريق
 الحوالة ومتى توى الدين علي المحتال عليه بموته مفلسا أو مجحوده عاد الدين الي ذمة المحيل
 فان لم يتوما علي المولى حتي وكلوا المبد قبضه من المولى لم يجوز توكيله ولا قبضه لان المبد
 لم يستفد البراءة عن هذا القدر مطلقا حتي يعود اليه بالتوى فلا يصلح أن يكون وكلا في
 قبضه وقد قررنا هذا المعنى في الحوالة واذا مات الرجل وعليه دين أو لادين عليه وله عبد

مدينون فوكل غرماء العبد الوارث بقبض دينهم من العبد لم يكن وكيلاً في ذلك لان الورثة
 قائمون مقام المورث في ملك رقبة العبد وكسبه وقد بينا ان المولى لا يكون وكيلاً في قبض
 ما على عبده فكذلك وارثه بسدده وكذلك لو وكلوا بمضن غرماء المولى لان حقه في رقبته
 وكسبه مقدم على حق الوارث ولو لم يكن على المولى دين وقد ترك ثلثائة درهم سوى العبد
 وقد أوصى بنصفها أو ثلثها لرجل فوكل غرماء العبد الموصى له بقبض دينهم من العبد لم يكن
 وكيلاً في ذلك لان الموصى له شريك الوارث في تركه الميت والوارث لا يكون وكيلاً في
 ذلك فكذلك الموصى له وهذا لان العبد من مال الميت وفي فراغه عن الدين منفعة للموصى
 له (ألا ترى) انه لو صح التوكيل وأقر بالقبض ثم لحق الميت دين كان يقضى ذلك الدين
 من ماله الرقبة ويسلم الموصى له جميع وصيته فلماذا لا يصلح وكيلاً فيه (ألا ترى) أن الموصى
 له لو شهد على رجل آخر بدين للميت على انسان لا تقبل شهادته لانه شريك الوارث في مال
 الميت فكذلك في حكم الوكالة ولو أعتق الوارث العبد ولا دين على الميت جاز عتقه عندنا وعلى
 قول الحسن بن زياد لا يجوز عتقه قال لان دين العبد أقوى من دين المولى (ألا ترى) ان دين
 العبد في القصاص من ماله الرقبة مقدم على دين المولى ثم استنراق رقبته بدين المولى يمنع
 ملك الوارث فاستنراقه بدين نفسه أولى أن يمنع ملك الوارث ولكننا نقول الوارث يخلف
 ملك المورث بعد موته وقد كان المورث مالكا لرقبة العبد مع كونه مستترقا بدينه فكذلك
 وارثه بخلاف دين المولى فان المولى كان مالكا لرقبته في حياته باعتبار أن الدين في ذمته لا تعلق
 له بماله وبموته قد تعلق حق الغرماء بتركته ولهذا حل الاجل لانه صار في حكم المين والمين
 لا تقبل الاجل وحق الغرماء مقدم على حق الورثة فمن هذا الوجه منع دين المولى ملك
 الوارث فأما دين العبد فلي صفة واحدة في التعلق بماله الرقبة بعد موت المولى كما كان قبله
 واذا نفذ العتق من الوارث كان ضامنا قيمته للغرماء لانه ألتف عليهم ماله الرقبة فان اختار
 الغرماء اتباع العبد وأبرأوا الوارث من القيمة ثم وكلوا الموصى له بقبض دينهم من العبد فأقر
 بقبضه جاز أقراره لان الموصى له في التركة شريك الوارث ولو وكلوا الوارث في هذه
 الحالة بالقبض جاز التوكيل لان الوارث استفاد البراءة مطلقا ولا حق له في كسب المعتق
 فكذلك اذا وكلوا الموصى له بقبضه ولو وكلوا الموصى له بقبضه قبل ابراء الوارث من القيمة
 لم يجوز التوكيل لانهم لو وكلوا الوارث في هذه الحالة لم يجوز التوكيل فكذلك اذا وكلوا

الموصى له وكذلك لو وكلوه بقبض القيمة من الوارث لم يجز التوكيل لان القيمة التي على الوارث مال الميت (ألا ترى) انه لو أبرأ الترماء العبد وظهر على المولي دين وجب قضاؤه من تلك القيمة والموصى له شريك الوارث في مال الميت فلا يجوز أن يكون وكيلاً في قبضه من الوارث ولو ماع المولي العبد المدينون للترماء برضاهم وقبض الثمن فاستهلكه فلا شيء للترماء على العبد حتى يمتنع لان العبد صار خالصاً للمشتري وحق الترماء في المطالبة تحول من ماله العبد الى بدله وهو الثمن فباستهلاك المولي الثمن يجب عليه ضمان مثله ولا يعود حق الترماء في ماله الرقبة فلماذا لا يطالبونه بشيء حتى يمتنع فان وكل الترماء العبد وهو مأذون له أو محجور عليه بقبض الثمن الذي استهلكه المولي منه لم يجز توكيله ولا قبضه لان أصل الدين باق على العبد بدليل انه اذا عتق كان مطالباً بجميعه خصوصاً اذا توى الثمن على المستهلك فلماذا لا يكون وكيلاً في قبضه ولو دفع العبد المدينون ألف درهم مضاربة الى رجل بالنصف فاشتري المضارب بالالف عبداً وقبضه ولم يتقد الثمن حتى وكل البائع المأذون أو مولاه أو بعض غرمائه بقبض ذلك الثمن لم يجز التوكيل ولا القبض لان المضارب متصرف للعبد وما يستحق عليه من الدين يتصرفه مستحق على العبد حقيقة (ألا ترى) أن المضارب يرجع بما يلحقه من الهدية على رب المال فكان هذا في معنى الدين الواجب على العبد حتى لو وكل بعض هؤلاء بقبضه فاقرب بقبضه جاز اقراره بمنزلة ما لو كان العبد هو المشتري بنفسه ثم وكل مولاه أو غريمه بقبض المشتري فهناك التوكيل صحيح لانه لاتهم في اقراره بالقبض ولو وجب للعبد المأذون ولرجل حر على رجل ألف درهم هما فيه شريكان ثم ان الشريك وكل العبد بقبض نصيبه بقبضه بعمارة الشهود فهلك في يده فانه يهلك من ماله كليهما لان العبد لا يجوز أن يجعل قابضاً لنصيب الاجنبي خاصة فان ذلك لا يكون الا بعد القسمة والانسان لا يجوز أن يكون وكيلاً في القسمة مع نفسه عن غيره وبدون القسمة المقبوض مشترك بينهما كما كان قبل القبض مشتركاً والعبد في حصة الاجنبي أمين بحكم التوكيل فلماذا كان الهلاك من ماله كليهما والباقي بينهما نصفان وان كان العبد قبض من الغريم شيئاً لنفسه فهلك كان هلاكاً من ماله خاصة به لان قبل التوكيل كان يملك قبض نصيبه بقي ماله كله بعد التوكيل لان قبول الوكالة لا يترتب عليه التصرف في نصيبه واذا كان المقبوض من نصيبه فان هلاك كان من ماله خاصة وان لم يهلك كان للاجنبي أن يأخذ منه نصفه كما لو قبضه قبل التوكيل وهذا لان المقبوض جزء

من الدين المشترك فشرطه أن يشاركه فيه ولو كان الشريك وكل مولى العبد قبض نصيبه
 من الدين فإن كان العبد لادين عليه فهذا ووكالة العبد سواء لأن كسب العبد ملك المولى في
 هذه الحالة ولو جملنا القبوض من نصيب الاجنبي خاصة كان المولى وكيلًا عن الاجنبي في
 المقاسمة مع نفسه وذلك لا يجوز فلماذا كان القبوض من نصيبهما وإن كان على العبد دين كان
 قبض المولى على الاجنبي جائزًا لأنه من كسب عبده المديون بمنزلة الاجنبي وتوكيل الاجنبي
 اياه قبض نصيبه بمنزلة توكيل غيره به وإن توى القبوض في يد المولى توى من مال الاجنبي
 لأن قبض وكيله له كقبضه بنفسه وكذلك لو أقر المولى بالقبض كان إقراره على الاجنبي
 جائزًا لأنه باثوكل ساطه على الاقرار فيجبل إقراره بذلك كإقرار الاجنبي بنفسه وقد طعن
 عيسى رحمه الله في هذا المسألة قائل بذهب أن لا يجوز إقرار المولى بالقبض ههنا لأن فيه
 منفعة عبده فإزما في ذمة المديون يختص للعبد إذا صح إقرار المولى على الاجنبي بالقبض
 وفي منفعة العبد منفعة المولى فلا يجوز إقراره واستشهد على ذلك بالمسألة المذكورة بعد هذا
 في باب خصومة المأذون إذا مات التريم فادعى العبد أن شريكه قد قبض حصته فجحد الشريك
 وكل الشريك مولى العبد في خصومة العبد فإقر المولى على الشريك بالاستيناف لم يحجز إقراره
 ولم يكن وكيلًا له لما فيه من منفعة عبده وقد قيل في الفرق بينهما على جواب الكتاب أن
 المولى لا يخاصم عبده لنفسه فكذلك لا يخاصم لغيره ولو جملناه وكيلًا ههنا لكان يخاصم العبد
 لغيره وهو الموكل فأما فيما نحن فيه فهو يخاصم الاجنبي لغيره وهو يجوز أن يخاصم الاجنبي
 لنفسه فكذلك لغيره وإذا صح التوكيل جاز إقراره على الاجنبي لأنه ساطه على الاقرار عليه
 لما وكاله به وإذا وكل رجل رجلًا يبيع متاعه فباعه من عبد الوكيل وعليه دين أو لادين عليه
 فيمعه باطل لأن ييمه من عبده كبيعته من نفسه فإن كسب العبد ملكه وله حق استخلاصه
 لنفسه بقضاء دينه فيكون متهما في ذلك فإن كان الموكل أمره أن ييمه من عبد الوكيل فباعه
 ولا دين عليه فالبيع باطل كما لو أمره بالبيع من نفسه وإن كان عليه دين فهو جائز لأنه من
 كسبه الآن كالاجنبي وإنما لا يجوز ييمه منه بمطلق التوكيل لتمكن التهمة الميل اليه باعتبار
 ماله من الحق في كسبه وقد انعدم ذلك بالتخصيص على البيع منه والمهدة على الأمر دون
 المولى لأن المولى لا يستوجب على عبده الثمن (الآ ترى) أنه لو باع ماله من عبده المديون
 لا يستوجب عليه الثمن فكذلك إذا باعه مال الغير منه لأن في حقوق المقد والمهدة البائع لغيره

كالبايع لنفسه وإذا تمسك إيجاب حقوق العقد على المولى تعلق عن انتفع به وهو الأمر فهو
الذي يلي التسليم والتسليم والدليل عليه أنا لو جملنا حق قبض الثمن إلى المولى لم يكن بد من
صحة الإقرار بقبضه وقد بينا أن في الدين الواجب على العبد للأجنبي المولى لا يكون وكيلًا
بالقبض ولا مقبول الإقرار فيه وكذلك لو وكاله أجنبي بشراء شيء منه فهو كالوكيل بالبيع
في جميع ما ذكرنا وإن كان المأذون هو الوكيل للأجنبي ببيع شيء أو شرائه من مولاه جاز
لأنه لاحق للعبد في مال مولاه وكانت المدة عليه مديونا كان أو غير مديون وإن أقر
بالقبض جاز إقراره لأنه يصلح وكيلًا للأجنبي في قبض الدين من المولى ويصلح مطالبا للمولى
بالثمن إذا باع منه شيئاً من أكسابه وعليه دين لمراعاة حق غرمائه فكذلك لمراعاة حق
الموكل وكذلك لو لم يدفع الأمر إلى العبد شيئاً من الثمن ووكاله بأن يشتري له من مولاه جاز
شراؤه وأخذ الثمن من الأمر ودفعه إلى المولى لأنه في التوكيل بالمعاملة مع المولى كهو في
التوكيل بالمعاملة مع أجنبي آخر ولو دفع العبد المأذون لرجل ألف درهم مضاربة بالنصف
فربح فيه أو لم يربح حتى وكل العبد أو مولاه أو بعض غرمائه أجيباً ببيع شيء فباعه من
المضارب بمال المضاربة لم يجز لأن المضارب مشتر لرب المال ورب المال هو العبد فإذا كان
هو الوكيل بالبيع فكانه يبيعه من نفسه فكذلك مولاه أو غريمه يكون منهما في البيع من
مضاربه لئلا من الحق في كسبه وإن كان الموكل أمره ببيعه منه جاز لأن التهمة قد انتفت
بقبض الموكل على البيع منه ولكن المدة على الأمر لما بينا أن العبد لا يصلح وكيلًا في قبض
ما على مضاربه لأجنبي وكذلك مولاه وغريمه وأصله أن المأذون متى لم يكن أهلاً للمدة
للعقد فالمدة تكون على الأمر وكذلك هذا في التوكيل بالشراء منه وكل من وصفنا
في هذه المسائل أنه لا يكون وكيلًا في القبض فإنه لا يكون عدلاً ولا يجوز أن يوضع الرهن
على يده وكل من جاز أن يكون وكيلًا في قبضه جاز أن يكون وكيلًا في وضع الرهن على
يده لأن الرهن مقبوض للاستيفاء فيعتبر تحقيقه للاستيفاء

❦ باب بيع القاضى والمولى العبد المأذون ❦

(قال رحمه الله) وإذا دفع الغرماء المأذون إلى القاضى وأرادوا يبيعه في ديونهم فإن القاضى
يتأني في ذلك وينظر هل له مال حاضر أو غائب يرجو وصوله لأن البداءة في قضاء دين العبد

من كسبه وهو الحاصل بتجارته كما أن وجوب الدين بتجارته ومقصود المولى استدامة الملك في رقبته فلا يجوز تفويت هذا المقصود عليه بدون الحاجة والحاجة هنا الى قضاء دين الغرماء والمال الحاضر أو الغائب الذي يرجى وصوله عاجلا ولو انتظر القاضي وصوله لم يكن فيه كثير ضرر على الغرماء فلماذا يتأني القاضي كما يتأني في القضاء بقيمة المنصوب بمسد ما أبقى من يد الغاصب فإن لم يكن شيء من ذلك باعه لأن المولى ضمن للغرماء قضاء الدين من مالية رقبته عند تمكنه من عمل آخر وقد تمكن ذلك إذا لم يكن له كسب أو كان له دين مؤجل أو غائب لا يرجى وصوله لأن في انتظار ذلك تأخر حق الغرماء وضرر التأخير كضرر الإبطال من وجه ثم لا يبيعه إلا بمحض من المولى لأن في يمه قضاء على المولى باستحقاق مالية الرقبة وإزالة ملكه والمبدليس يخضع عنه في ذلك ولأن المولى حق استخلاص الرقبة لنفسه بقضاء الدين من موضع آخر فليس للقاضي أن يبطل عليه هذا الحق ببيعه بغير محضر منه فإذا باعه ضرب كل غريم في أن يجميع دينه سواء كان أكثر من الثمن أو أقل وإذا قسم الثمن بينهم على ذلك فلا سبيل لهم على العبد حتى يعتق لانه لم يبق لقضاء حقهم محلا في حال رقه وكسبه بمدا البيع ملك المشتري ولم يرض بصرفه الى ديونه وكذلك ان اشتراه مولاه الذي باعه القاضي عليه بعد ذلك لم يتبع بشيء بما بقي من الدين لانه تجدد له فيه ملك بتجدد سببه فهو في ذلك كغيره فإذا أذن له هذا المولى بمدا ما اشتراه فحقه دين فيبيع لغرمائه لم يشارك الاولون بما بقي من دينهم الآخرين لأن الاولين قد استوفوا مالية الرقبة مرة فلا حق لهم في مالية الرقبة بعد ذلك فهو في هذا الملك المتجدد كمدا آخر فالمولى بالأذن انما رضي بتماق حق الآخرين بملكه فلماذا يباع لهم ولا سبيل للاولين على الثمن حتى يعتق فاذا اعتق بيع بجميع ديونه لأن الديون كلها ثابتة في ذمته والذمة بالتمتع تزداد قوة فيؤمر بقضائها من كسبه هو خالص حقه وإذا باعه المولى بغير أمر القاضي والغرماء فيمسه باطل لأن حق الغرماء يتعلق بمالية الرقبة وهو مقدم على حق المولى فكان المولى في يمه بغير رضاهم كالجنبي آخر بمنزلة الراهن يبيع المرهون وهذا لأن الغرماء حق استسما العبد في دينهم فربما يكون ذلك أشنع لهم فانهم يتوصلون به الى جميع دينهم فلا يكون للمولى أن يبطل عليهم هذا الحق بغير رضاهم فان أجازوا البيع أو قضاهم المولى الدين أو كان في الثمن وفاء بدينهم فأعطاهم نفذ البيع لزوال المانع بوصول حق الغرماء اليهم كالراهن اذا قضى دين الرهن بمدا البيع وأجاز المرتهن البيع

فإن لم يبق شيء من ذلك ولكن الترماء وجدوا المشتري والمبد في يده ولم يجدوا البائع لم
يكن المشتري خصما لهم في نقض البيع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف
رحمه الله هو خصم لأن المشتري مالك الرقبة وهم يدعون استحقاق مائة الرقبة فكان هو
خصما له كما لو ادعوا ملك المبد لأنفسهم وهما يقولان الترماء لا يدعون على المشتري ولا
في ملكه حقا لأنهم إنما يستحقون مائة الرقبة على البائع والمشتري ليس بخصم عن البائع في أنبات
حقهم عليه ونقض البيع ينشئ على ذلك ويوضحه أن البيع يحول حق الترماء في مائة الرقبة إلى
الثمن بدليل أنه لو باشره القاضي أو المولى فأجازته الترماء كان حقهم في الثمن لا في مائة الرقبة
وبعد ما صار ملكا للمشتري لا طريق لأنبات حقهم في مائة الرقبة سوى نقض البيع وإنما جرى
البيع بين البائع والمشتري فلا يجوز نقضه بغير محضر من البائع وبدون نقض البيع لاحق
لهم في مائة الرقبة بخلاف ما إذا ادعوا ملك المبد لأنفسهم فهناك إنما يدعون عين ما يزعم
المشتري أنه ملكه وقد تقدم نظير هذه المسئلة في الشفعة ويوضحه أن حق المشتري لا يسقط
عن المبد ما لم يمد إليه الثمن وذلك لا يكون إلا بحضور من البائع فينتظر حضوره ليأخذ
الترماء المبد ويرجع المشتري على البائع بالثمن ولو حضر البائع وغاب المشتري وقد قبض المبد
فلا خصومة بين البائع والترماء في رقبة المبد حتى يحضر المشتري لأن الملك واليد للمشتري
وابتال ذلك بدون حضوره لا يمكن فما لم يطل ملك المشتري لا تكون الرقبة عملا لحق الترماء
إلا أن لهم أن يضموا البائع قيمته لأنه بالبيع والتسليم صار مفوتا محل حقهم فإذا ضمنوا القيمة
جاز البيع فيه وكان الثمن للبائع لأن القيمة دين في ذمته وهو الغلصم في ذلك ويتضمن القيمة
يسقط حق الترماء عن مائة الرقبة فينفذ يمه فيه وإن أجازوا البيع وأخذوا الثمن واقتسموه
لأن الإجازة في الانتهاء بمنزلة الإذن في الابتداء فإن هلك الثمن في يد البائع قبل أن يقبضه
هلك من مال الترماء على معنى أنه لا شيء لهم على المبيع حتى يمتق لغوات محل حقهم وهو
الثمن فالمولى بإجازتهم يخرج من أن يكون جانيا ضامنا لهم ولا حق لهم في ملك المشتري فتأخر
ديونهم إلى ما بعد المتق وليس المراد من قوله هلك من مال الترماء أنهم في حكم القابض له
حتى يسقط شيء من دينهم به فكيف يكون كذلك والمولى في البيع عامل لنفسه لأنه متصرف
في ملكه ولهذا إذا اعتق المبد اتبعه الترماء بجميع دينهم وكذلك لو أجازوا البيع بمد
ما هلك الثمن لأن الثمن معقود به ومحل العقد هو المعقود عليه فإذا كان باقيا بعد البيع بالإجازة

ثم الاجازة في الانتهاء بمنزلة الاذن في الابتداء وكذلك لو أقر البائع انه قد قبض الثمن فذلك في يده قبل اجازتهم البيع أو بعدهما فكذبوه في القبض فقد أجازوا البيع قبل اقراره أو بعدهم فهو مصدق في ذلك مع يمينه لان المولى باجازتهم صار أمينا كما يصير أمينا في الثمن باذنه في البيع في الابتداء وحق قبض الثمن اليه لانه باشر سببه فيكون مقبول القول فيه مع يمينه ولا شيء للغرماء حتى يمتنع العبد فاذا عتق أتبعوه بجميع دينهم ولو اختار بعض الغرماء القيمة واختار بعضهم الثمن كان للذين اختاروا ضمان القيمة حصتهم من القيمة وللذين اختاروا الثمن حصتهم من الثمن على قدر الدين لان لكل واحد منهما في نصيبه رأيا واستحقاق القيمة والثمن كل واحد منهما على المولى وكل واحد منهما محل حق الغرماء ولكل واحد منهم حصة مما اختار وفيما بقي من الثمن للبائع مما ضمن من القيمة ولو أجاز بعض الغرماء البيع وأبطله بعضهم كان البيع باطلا لان حق كل واحد منهما باضراره سبب تام للمنع من نفوذ البيع ولو باع القاضي المأذون للغرماء في دينهم أو باعه أمينه فضاع الثمن في يد الامين الذي باعه ثم وجد المشتري بالبعد عيافه على الامين فان القاضي يأمر الامين بان يبيعه مرة أخرى ويبين عيه اما لاختصومة بين الامين وبين المشتري بحكم ذلك البيع لان أمين القاضي بمنزلة القاضي فلا تلحقه المهدة ولكن القاضي يأمر ذلك الامين أو غيره بان يخاصم المشتري نظرا منه للمشتري فاذا رده بالسبب أمره ببيعه مع بيان عيه ولانه يحتاج الى ايفاء حق المشتري في الثمن وطريقه بيع الرقبة وانما يبين عيه لكيلا يرد عليه مرة أخرى فاذا أخذ الثمن بدأ بالمشتري الاول فأوفاه الثمن لان الثمن الثاني بدل مالية الرقبة والثمن المقبوض من المشتري الاول بدل مالية الرقبة أيضا فكان هو مقدما فيه على سائر الغرماء فان كان الثمن الآخر أكثر من الثمن الاول فالفضل للغرماء وان كان أقل غرم الغرماء للمشتري الاول تمام حقه ولا غرم على الامين في ذلك لانثناء المهدة ولكن ييمه كان بطالب الغرماء لمنفعتهم فالحق من المهدة يكون عليهم ولو فضل شيء كان الفضل لهم فكذلك النقصان يكون عليهم فان كان المولى هو الذي باعه للغرماء باسره وقبض الثمن فضاع في يده ثم وجد المشتري به عيافه فرد على البائع بينة أو اياه يمين أو بسبب لا يحدث مثله فان القاضي يبيعه وبوفى المشتري ثمنه لما قلنا فان نقص عن الثمن الاول غرم البائع نقصانه للمشتري لانه بمنزلة الوكيل في البيع فالرجوع بالثمن عند الرد يكون عليه ولكنه باعه انفعة الغرماء فيكون

قرار المدة عليهم فلماذا رجع هو بما لحقه علي الغرماء ولو كان رد عليه باقراره بسبب يحدث مثله بيع العبد ودفع ثمنه الى المشتري فان نقص عنه ضمن البائع النقصان ولم يرجع به علي الغرماء لان اقراره لا يكون حجة عليهم الا أن تقوم له بينة ان العيب كان بالعبد قبل أن يقبضه المشتري الاول حينئذ يرجع علي الغرماء بما غرم من الثمن لان الثابت بالبينه كالثابت بتصديق الغرماء وان لم يكن له بينة يستحلف الغرماء علي علمهم لانه يدعي عليهم مالو أقروا به لزمهم وان كان العبد حين رد علي أمين القاضي أو المولى البائع بالعيب في جميع هذه الوجوه مات قبل أن يباع البيع الثاني رجع المشتري بالثمن علي الغرماء ان كان أمين القاضي باعه لانه لا ضمان علي الامين فيه ولا عهدة وان كان المولى هو البائع ضمن الثمن للمشتري ورجع به علي الغرماء لانه باعه لمعتهم فيرجع عليهم بما يلحقه من المدة الا أن يكون القاضي رده عليه باقراره بسبب يحدث مثله فلا يرجع حينئذ بالثمن علي الغرماء الا أن تقوم له بينة علي العيب أو يأتي اليقين وصار جميع الثمن في هذا الفصل كالتقصان في الفصل الاول ولو أن أمين القاضي أو المولى البائع قبل العبد بسبب ينير قضاء القاضي فأت في يده غرم الثمن للمشتري ولم يرجع به علي الغرماء ان كان العيب يحدث مثله أو لا يحدث لان قبوله ينير قضاء القاضي بمنزلة شرائه ابتداء في حق الغرماء ولهذا لم يمت العبد فهو لازم للعمر ودفعه وان أراد الغرماء ييمه وفيه فضل علي الثمن الاول لم يكن لهم ذلك بمنزلة مالو اشتراه ولو كان علي للأذن دين فباعه المولى بألف درهم وقبض الثمن وسلمه الي المشتري بعينه فالغرماء بالخيار ان شاؤا ضمنوا المشتري قيمة العبد وان شاؤا البائع لان كل واحد منهما جان في حق الغرماء البائع بالبيع والمشتري بالقبض فان ضمنوا المشتري رجع بالثمن علي البائع لان استرداد القيمة منه كالاسترداد العبد أن لو ظفروا به ولم يسلم العبد للمشتري بالثمن الذي أداه الي البائع وان ضمنوا البائع قيمته سلم المبيع فيما بين البائع والمشتري لزوال المانع وأيهما اختار الغرماء ضمانه برئ الآخر حتى لو توت القيمة علي الذي اختاره لم يرجعوا علي الآخر بشي لان حقهم قبل أحدهما وكان اختيار الهم في التعيين والخير بين الشئتين اذا اختار أحدهما تعين ذلك عليه فان ظهر العبد بعد ما اختاروا ضمان أحدهما فلا سبيل لهم عليه لان القاضي لما قضى لهم قيمة العبد علي الذي اختاروا ضمانه بينة أو بإياه يمين تحول حقهم الي القيمة بقضاء القاضي وان كان قضي عليه بقوله وقد ادعي الغرماء أكثر منه فهم بالخيار ان شاؤا رضوا بالقيمة وان شاؤا

ردوها وأخذوا العبد فبيع لهم لانه لم يصل اليهم كمال حقه بزمهم وهو نظير المنصوب في ذلك وقد بناه في النصب وان اختاروا البائع فضمنوه قيمته فاقسموها بينهم ثم ظهر العبد في يد المشتري ووجد به عيبا فرده على البائع بقضاء القاضي فالبائع بالخيار ان شاء كان العبد له وسلمت القيمة الى الترماء وان شاء استرد من الترماء ما أعطاهم وبيع العبد لهم لان الرد بقضاء القاضي فسخ من الاصل فعاد الى قديم ملك المولى والترماء ضمنوه القيمة على صفة السلامة عن العيب فاذا ظهر العيب يخير المولى لما يلحقه من الضرر فان شاء رضى به وان شاء رده على الترماء واسترد منهم ما أعطاهم بمنزلة المشتري الاول مع بانه اذا رد عليه فان رده عليهم عاد حقه في العبد كما كان فيباع في دينهم وان كان البائع قد علم بالعيب قبل أن يبيعه ثم رده على المشتري بذلك العيب فان كان الترماء ضمنوه قيمته صحيحا كان للبائع أن يأخذ منهم القيمة ويسلم لهم العبد فيباع في دينهم وان شاء سلم لهم القيمة وأمسك العبد وان ضمنوه قيمته وبه العيب سلم العبد للترماء لان الضرر مندفع عن المولى وقد كان عالما بالعيب فاندفع به ضرر جهله وانما ضمن لهم القيمة معييا فلذلك لا يرجع عليهم بشئ ولو كانوا ضمنوا المشتري قيمته واقسموها بينهم ورجع المشتري على البائع بالثمن ثم ظهر العبد فوجد المشتري به عيبا رده على الترماء لانه تملكه من جهتهم بضمات القيمة والبيع الذي كان بينه وبين المولى قد انفسخ وانما ضمنه قيمته صحيحا فاذا ظهر انه كان معياره عليهم وأخذ القيمة منهم ثم يباع لهم وان كانوا ضمنوا البائع القيمة ثم وجد به المشتري عيبا فرده القاضي على البائع باقراره والعيب مما يحدث مثله فلا سبيل للبائع على الترماء في القيسة لان اقراره ليس بحجة عليهم الا أن يقيم اليئنة على العيب أو بأبوالجيمين وان رده بغير قضاء القاضي والعيب مما يحدث مثله أو لا يحدث فلا سبيل للبائع على الترماء في القيمة لان الرد بغير قضاء القاضي بمنزلة الشراء المستقبل في حق الترماء وكذلك لو كان الشراء بالخيار ثلاثة أيام في العبد فرد به بالخيار بعد ما ضمن الترماء البائع القيمة لم يكن للبائع أن يرجع عليهم بالقيمة لان المشتري انما رده بتسليط البائع بشرط الخيار له وذلك غير عامل في حق الترماء وكذلك المشتري لو كان المشتري أرسل رسولا فقبض العبد من البائع ولم يرد به فضمن الترماء البائع القيمة ثم رأى المشتري العيب فلم يرضه فرد به على البائع لم يكن للبائع أن يرجع بالقيمة على الترماء لانه وان عاد اليه بسبب هو فسخ من الاصل فلم يثبت به أن سبب التضاء بالقيمة للترماء ما لم يكن موجودا

يومئذ وكذلك لو كان البائع بالخيار وقد دفع العبد الى المشتري فضمن الغرماء البائع القيمة ثم
اختار البائع رد العيب واستوضح بالمنصوب قال (ألا ترى) أن الناصب لو باع المنصوب
ودفعه الى المشتري ثم إن رب العبد ضمن الناصب قيمته بقضاء القاضي وقد كان للناصب فيه
خيار الشرط أو للمشتري أو كان له فيه خيار رؤية ففسخ البيع أو أجاز سلمت القيمة للمنصوب
منه على كل حال وكذلك ما سبق في فصل المأذون ولو باع المولى المأذون بغير أمر الغرماء
فأعتقه المشتري قبل أن يقبضه فمتعه موقوف لأن المشتري بنفس العقد لا يملك العبد ملكا تاما
فإن السبب موقوف على إجازة الغرماء وبالسبب الموقوف إنما ثبت الملك الموقوف لأن الحكم
بحسب السبب والسبب الضعيف لا يوجب حكما قويا والعتق منهي للملك فإذا كان موقوفا
فإنه يوقف بوقفه فإذا تم البيع بإجازته أو قضاء دين أو كان في الغنم وفاء فأخذوه بمد
العتق وإن لم يتم البيع أبطله القاضي وباع العبد في دينهم نظرا منه للغرماء وعلى قتال لأن البيع
كان فاسدا لا يجوز إلا بالإجازة أو ما يقوم مقامها وفي هذا التحليل نظر فإن في البيع الفاسد
إن أعتقه المشتري قبل القبض ثم نفذ البيع لا ينفذ ذلك العتق وههنا ينفذ فرفأ أن مراده
أنه بمنزلة الفاسد في الضعف لأجل التوقف ولو كان أعتقه بمد القبض جاز عتقه لأن السبب
الضعيف بالقبض يقوى كما في البيع الفاسد وهذا أقوى من الفاسد بوضعه أن البيع تسليط
على التصرف وتأم هذا التسليط بالتسليم فإن أعتقه بمد القبض فقد أعتقه بمد تمام هذا
التسليط والمسلط لو أعتقه بنفسه نفذ عتقه وأما قبل القبض فالتسليط غير تام ولكن تمامه
موقوف على القبض فيتوقف العتق أيضا وهو نظير الرهن ببيع المرهون ثم يمتعه المشتري ولو
لم يمتعه المشتري ولكنه باعه أو وهبه وسلمه فإن تم البيع الأول ببعض ما وصفتنا جاز ما فعل
المشتري فيه لأنه باع ملكه وحق الغرماء الذي كان مانعا من نفوذه قد زال وهو نظير
المشتري من المكره إذا تصرف ثم أجاز المكره البيع ولو لم يسه المولى ولكنه وهبه لرجل
وسلمه ثم ضمنه الغرماء القيمة فنذت الهبة فإن رجع في الهبة يحكم أو غير حكم سلم العبد له
ولم يكن له على القيمة ولا الغرماء على العبد سبيل لأن حقه تحول الى القيمة بقضاء القاضي
فإن وجد به عيبا ينتص من القيمة التي فرمها كان له أن يردده ويأخذ القيمة لأنهم ضمنوه
القيمة على صفة السلامة وبالرجوع عاد الى قديم ملكه فإن كان أعتقه بمد الرجوع في الهبة قبل
أن يعلم بالعيب أو دبره أو حدث به عيب رجع بما بين العيب والصحة من القيمة لأنه تمدد

الرد علي وجه لم يصر هو راضيا فيرجع بالتفاوت وللغرماء أن يرد والقيمة ويتبع العبد في الدين في غير العتق والتدبير لأن تعذر الرد لمرأعة حقهم بسبب العيب الحادث وإذا رضوا به فقد زال المانع الا أن يشاء المولى أن لا يظالبهم بالنقصان ويرضي به مميلا وان كان هذا في جارية قد وطئت بشبهة فوجب لها العقد لم يكن للغرماء عليها سبيل من أجل الزيادة المنفصلة لأنها تمنع الرد لحق الشرع وردوا نقصان العيب من القيمة لأنه تين أنهم أخذوا ذلك زيادة على حقهم ولو كان المولى باعه وصيه المشتري فضمن الغرماء المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا لا يحدث مثله وحدث به عيب آخر فرجع بنقصان القيمة علي البائع لم يكن للبائع أن يرجع علي الغرماء بالقيمة ولكنه يرجع بحصة العيب من القيمة التي غرمها للغرماء لأنه ظهر أن ما بين قيمته مميلا الى قيمته سليما أخذوه منه بغير حق فطهرهم رد ذلك عليه

باب بيع المولى عبده المأذون فيجوز

(قال رحمه الله) وإذا كان الدين علي المأذون الى أجل فباعه المولى بأكثر من قيمته أو بأقل ففيه جائز لأنه باع ما ملكه وهو قادر علي تسليمه وتحقيقه أن بسبب التأجيل يتأخر حق الغرماء في المطالبة بقضاء الدين الى حلول الاجل وامتناع نفوذ تصرف المولى في كسبه ورقبته لكونه مشغولا بحق الغرماء وحقهم في المال استيفاء الدين منه وبسبب التأجيل سقط هذا الحق الى حلول الاجل فلانعدام المانع من نفوذ تصرف المولى فيه بمقد يبيعه فان قيل حق الغرماء في العبد المديون لحق المرتهن في المهرن وذلك يمنع الراهن من البيع سواء كان الدين حالا أو مؤجلا كحق الغرماء في مال المرتهن وذلك يمنع التصرف المبطل لحقهم سواء كان الدين حالا أو مؤجلا أو هو لحق الغرماء في مال المريض وذلك يمنع التصرف المبطل لحقهم سواء كان الدين حالا أو مؤجلا فهذا مثله قلنا لا كذلك فالمرتهن في المهرن ملك اليد وذلك قائم مع التأجيل في الدين وبه يميز الراهن عن التسليم وليس للغرماء ملك اليد في المأذون ولا في كسبه وانما لهم حق المطالبة بقضاء الدين وذلك يتأخر الى ما بعد حلول الاجل وتصرف المريض في ماله نافذ مادام حيا وبعد موته لا يبي الاجل ولهذا لا تصرف الوارث في تركته ويؤمر بقضاء الدين في الحلال فلما لم يبق الاجل بعد موته كان الدين الحلال والمؤجل في الحكم سواء وانما لم يبق الاجل لأن ذمته لم تبق محلا صالحا لوجوب

الدين منه فأما ذمة العبد فحل صالح لذلك فالدين ثابت في ذمته والاجل فيه صحيح فلا سبيل
للقرءاء على منع المولى من التصرف بشئ حتى يحل دينهم فإذا حل ضمنوه قيمته
لانه أتاف عليهم محل حقهم وهو المالية ولان المولى كالمستعمل عن العبد لقرءائه مقدار مالية
رقبته والدين اذا حل على الاصيل يغنى الاجل حل على الكفيل فكان لهم أن يضمّنوه قيمته
بمد حل المال ولا سبيل لهم على الثمن أجازوا البيع أو لم يجيزوا لانه كانت جائزا بدون
اجازتهم وكان الثمن للمولى سالما كسائر أملاكه فلا يتغير ذلك باجازتهم ولان ضمان القيمة
دين لهم في ذمة المولى ويصير محل قضاء الدين الى المدينين فلا سبيل للقرءاء على الثمن كما
لا سبيل لهم على سائر أملاك المولى بخلاف ما اذا كان البيع بمد حل المال فأجازوه لان
نفوذ البيع هناك يكون باجازتهم فيتحول حقهم عن مالية العبد الى بدله وههنا نفوذ البيع
كان بدون اجازتهم وكان الثمن سالما للمولى كسائر أملاكه قبل حلول المال فكذلك بمد حله
وكذلك لو وهبه لرجل وسلمه فان توى ما على المولى من القيمة لم يكن لهم على العبد ولا
على الموهوب له سبيل لان الملك يتجدد للموهوب له في العبد بتجدد سببه ولا حق لهم في
هذا الملك ولا سبيل لهم الى نقض سببه لان المولى حين باشره لم يكن لهم حق المنع فلا
يثبت لهم حق الابطال بعد ذلك ولكن دينهم على العبد يتأخر الى عتقه بمنزلة مريض وهب
عبدا لاملال له غيره وعليه دين كثير فباعه للموهوب له أو وهبه وسلمه ثم مات الواهب
الاول فلا سبيل لقرءائه على العبد ولا على من في يده وانما لهم القيمة على الموهوب له الاول
لانه صار متلفا محل حقهم بتصرفه فان توت تلك القيمة عليه لم يكن لهم على العبد ولا على من
هو في يده سبيل وللمولى أن يستخدم العبد المأذون اذا كان دينه الى أجل لانه مالك رقبته
والممنعة تملك بملك الرقبة ولا سبيل للقرءاء عليه في مطالبته بشئ في الحال فيتندر على المولى
استخدامه مراعاة لحقهم ولو كان الدين حالا كان لهم أن يمنّوه من ذلك لان لهم حق
المطالبة بقضاء الدين والاستسماء فيه وباستخدام المولى اياه يفوت عليهم ذلك أو يمكن فيه
تقصان فكان لهم أن يمنّوه من ذلك وكذلك لو أراد أن يسافر به لم يكن لهم أن يمنّوه اذا
كان الدين مؤجلا لانه لا سبيل لهم على العبد في مطالبته بشئ فكيف يثبت لهم السبيل على
المولى في منعه من السفر به ولو كان الدين حالا كان لهم أن يمنّوه من ذلك لانه يحول
بينهم وبين حق ثابت لهم وهو المطالبة ببيع الرقبة وقضاء الدين من منعه وكذلك له أن يؤجره

وبرهنة اذا كان الدين مؤجلا لما قلنا فان حل الدين قبل انقضاء مدة الاجارة كان هذا عذرا
وللغرماء أن ينقضوا الاجارة لان الاجارة وان كانت من لوازم العقود فلها تنقض بالمعذر
والحاجة الى دفع الضرر (الآثر) أنها تنقض لدفع الضرر عن المباشر للمعد فلا تنقض
لدفع الضرر عن غير المباشر أولى وتنقض للرد بسبب فساد البيع والرد بسبب العيب في
البيع فينقض أيضا حتى الغرماء في المطالبة ببيع الرقبة بمد حل المال فأما الرهن فهو لازم
من جهة الراهن ولا يثبت للغرماء بمد حل الاجل نقض الرهن كما لا يثبت لهم حق نقض
البيع الذي نفذ من المولى ولكنهم يضمنون المولى قيمته لانه حال بينهم وبين حقهم في المطالبة
بإفاء الدين من مائة الرقبة وبالبيع فيضمن لهم القيمة كما لو ألفت عليهم ذلك بإبطال المائة
فيه بالاعتاق فإذا أرادوا تضمينه فافتكه من المرتهن ودفعه اليهم برئ من الضمان لان
الحيلولة قد ارتفعت وان افتكه بمد ما قضى عليه القاضي بضمان القيمة فالقيمة عليه والمبدل له
ولا سبيل للغرماء على المبدل لان حقهم تحول بقضاء القاضي الى القيمة والسبب الموجب
له كان قائما وقت القضاء فلا يعود حقهم بمد ذلك بانعدام الحيلولة بالسكاك كما انصوب اذا
عاد من ابائه بمد ما قضى القاضي على الفاضل بقيمته ولو أبى المولى أن يفكه قضي الغرماء
الدين ليبيموه في دينهم كان لهم ذلك لان المانع حق المرتهن وحقه يسقط بوصول دينه اليه
وأما يتصدون بهذا تخليص محل حقهم فلا يكون للمرتهن أن يأبى ذلك عليهم واذا لم يكن
على المأذون دين فأمره مولاه أن يكفل عن رجل بألف فقال المبدل للمكفول له ان لم يعطك
فلان مالك عليه وهو ألف فهو علي فالضمان جائز لان المبدل انما كان محجورا عن الكفالة
لحق المولى فاذا رضى المولى بكفالاته كان هو والحر سواء وكذلك لو قال ان مات فلان ولم
يعطك هذا المال الذي لك عليه فهو جائز على ما قل وقد بينا في كتاب الكفالة معنى صحة
تعلق الكفالة بهذه الاسباب فان أخرجه المولى عن ملكه ببيع أو هبة ثم مات المكفول
منه قبل أن يعطى المكفول له حقه فان المكفول له يضمن المولى الاقل من دينه ومن قيمته
ولا يبطل بيع المولى في المبدل ولا هبته لان هذا في معنى الدين المؤجل على المبدل حين تصرف
المولى من حيث أنه لم يكن للموهوب له سبيل على مطالبة بشئ يوشد وهو دونه لان
أصل الوجوب لم يكن ثابتا قبل وجود شرطه وان وجد سببه وهو الكفالة ثم قد بينا ان
هناك التريم لا يبطل تصرف المولى فنهنا أولى وأما تضمين المكفول له المولى قيمته فلاه

فوت عليه محل حقه بتصرفه وقد كان سبب وجوب المال منقدا وان كانت المطالبة به متأخرة فيكون المولى ضامنا له قيمته بتفويت المال عليه وكذلك هذا في ضمان الدرك لو أضر عبده أن يضمن الدرك في دار باعها المولى ثم ان المولى باعه ثم استحققت الدار فلم يشتري أن يضمن المولى الاقل من قيمته ومن الثمن باعتبار انه فوت عليه محل حقه فان لم يخرج المولى من ملكه حتى لحق العبد دين يحيط برقبته ثم استحققت الدار من يد المشتري فان العبد يلزمه ما ضمن مع الدين الذي في عنقه لان سبب وجوب الضمان للدرك كان صحيحا لكون العبد فارغا عن حق الترماء عند ذلك وقد تميز الوجوب بالاستحقاق فيكون هذا دينا لان ماعلي العبد كما اثر ديونه في جميع ذلك ولو حفر العبد للتاجر بئرا في الطريق ثم أخرجه المولى من ملكه ثم وقع في البئر دابة تساوى ألف درهم فطبت فلا سبيل لصاحبها على العبد ولا على الذي هو في يده لانه حين أخرجه المولى من ملكه لم يكن العبد مطالبا بشئ ولم يوجد من العبد صنع هو جنائية في الملك الذي تجدد للمشتري فلا سبيل له على المشتري ولكنه يضمن مولاه الاقل من قيمته ومن قيمة الدابة لان عند وقوع الدابة في البئر يصير العبد متلفا له بالخسر السابق وذلك الخسر جنائية منه في ملك المولى يستحق به صاحب الدابة مائة رقبته لو لم يخرج المولى عن ملكه فباخراجه يكون مفوتا عليه محل حقه فلذا يضمن له المولى الاقل من قيمته ومن قيمة الدابة فان تويت القيمة عليه لم يتبع عبده بشئ حتى يمتق فيؤخذ بقيمة الدابة حيثئذ لان الدين كان واجبا في ذمته باعتبار جنائته وكان لا يطالب به لحق مولاه الذي حدث له فاذا سقط حقه بالعتق كان مطالبا بقضاء دينه واذا كان على العبد للتاجر دين الى أجل فباعه مولاه ثم اشتراه أو رجع اليه باقالة أو عيب بعد القبض بنفي حكم ثم حل الدين فلا سبيل للرماء أما في الشراء فلا اشكال ان الملك متجدد له بتجدد السبب وكذلك في الاقالة والرد بالعيب بعد القبض بنفي حكم فانه في معنى بيع متجدد في حق غيرها فكان وجود هذا العود اليه كدمه وعود هذا العبد اليه كمود عبد آخر فان اختلاف سبب الملك بمنزلة اختلاف العين فلها ضمنوا المولى قيمته ولو رجع العبد اليه بسبب بقضاء قاض أو خيار رؤية أو شرط في أصل البيع ثم حل الدين أخذوا العبد به ولا سبيل لهم على المولى لانه عاد اليه بسبب هو فسخ من الاصل فالما يمود الى قديم ملكه الذي كان مشفولا بحق غرامه ويستند به السبب للرجوع للضمان على المولى وهو تفوت محل حقهم وان مات في يد المولى

بعد ما رجع اليه على هذا الوجه قبل أن يحل دينهم ثم حل الدين فلا ضمان لهم على المولى لأن البيع حين انفسخ من الاصل صار كأن لم يكن ولو مات قبل البيع لم يكن لهم على المولى ضمان اذا حل دينهم وكذلك المولى لو وهبه وسلمه ثم رجع في الهبة بمحكم أو بنير حكم فإن المولى يبرأ من القيمة لأن الرجوع في الهبة فسخ من الاصل واعادة الى تقديم ملكه سواء كان بقضاء أو بنير قضاء عندنا وقد بئناه في الهبة فاذا عاد محل حقهم صارت الازالة كأن لم تكن ولو باعه فأت قبل أن يقبضه المشتري برئ المولى من القيمة لأن بمجرد البيع لا يتقرر السبب الموجب للضمان على المولى وإنما يكون بالتسليم ولو تقرر السبب بالبيع فالموت قبل التسليم ينتقض البيع من الاصل ويعود الى ملك المولى مشغولاً بحق الغرماء كما كان فهو كما لو انتقض البيع بالرد بخيار الشرط ثم مات وان مات بعد ما قبضه المشتري قبل أن يحل الدين فقد حل عليه بموته لأن الاجل حق العبد وقد استثنى عنه بموته ووجوب الدين كان في ذمته وقد خرجت ذمته من أن تكون محلاً لوجوب الدين فيه فهو وموت الحر سواء وعلى المولى قيمته الى أجل الدين لأن الاجل كان ثابتاً في حق المولى ولم يقع له فيه الاستثناء عنه وهو بمنزلة الكفيل فيما لزمه من القيمة والدين المؤجل اذا حل على الاصيل بموته يبقى الاجل في حق الكفيل وكذلك لو أعتقه المولى ثم مات العبد حل عليه ولم يوجد المولى القيمة الا الى الاجل في حق المولى لحاجته الى ذلك وقيام ذمته محلاً لوجوب الحق فيها ولو كان الدين على العبد ألفي درهم ألف حالة وألف الى أجل فباعه الولي أو وهبه وسلمه فلصاحب الدين الحال أن يقبضه الآن يقضى المولى دينه لأن الدين المؤجل في حكم نقض تصرف المولى كالمعدوم وقيام صاحب الدين الحال كاف في نقض تصرف المولى فإن قضاء جاز ما صنع المولى من ذلك به لا نهو صل اليه جميع حقه ولا سبيل لصاحب الدين المؤجل على العبد في الحال فينفذ تصرفه فيه فاذا حل الدين الآخر لم يشارك الاقل فيما أخذ من المولى لأن أصل الدين لم يكن مشتركاً بينهما والقبوض من محل لا شركة بينهما فيه وهو ملك المولى ولكنه يتبع المولى بالاقبل من دينه ومن جميع قيمته لأن حق الآخر سقط بوصول دينه اليه وكان المولى متطوعاً فيما قضاء كاجنبي آخر وصار كأن لم يكن عليه الا الدين المؤجل فباعه المولى (ألا ترى) أنه لو لم يبعه حتى حل الدين فإن العبد كله يباع للغيرم الآخر في دينه الا أن يقبضه المولى فكذلك اذا باعه كان ضماناً بجميع قيمته الا أن يكون الدين أقل منه ولو لم يقض المولى صاحب الدين الحال حقه

فتمضي البيع وطلب من القاضي يبيعه فان القاضي يبيعه بمطالبتة ثم يدفع اليه نصف الثمن لان
 يبيع القاضي يتحول حق الترماء الى العبد من الثمن وأصل الاستحقاق لصاحب الدين المؤجل
 ثابت وان كانت المطالبة متأخرة الى حلول الاجل واستحقاق الثمن بقوت حقه من الدين
 في ذمته فكان ذلك بالتمام سلامة جميع الثمن لصاحب الدين الحال فيدفع اليه نصف الثمن
 ويدفع النصف الى المولى لانه حق صاحب الدين المؤجل ولكن مطالبتة بتأخر الى حلول
 الدين (ألا ترى) أن قبل حلول المال لم يكن له سبيل على رقبته وكسبه فكذلك على بدل
 الرقبة واذا لم يكن له سبيل كان المولى أحق به لانه بدل ملكه وعلى قول زفر رحمه الله
 لا يقع القاضي محل الدين الآخر على العبد ويكون الثمن بينهما نصفين لان الدين يتحول ببيع
 القاضي الى الثمن والثمن عين لا يقبل الاجل فهو بمنزلة موت الحر ولكننا نقول الدين باق
 في ذمة العبد حتى اذا عتق كان للغيرم أن يطالبه بجميع الدين ان شاء فيبقى الدين بقاء الاجل
 في ذمته فاذا حل الدين الآخر أعطاه المولى ما في يده وان هلك ذلك في يد المولى فلا ضمان
 عليه لان حكم البديل حكم المبدل ولو هلك العبد في يد المولى لم يكن على المولى فيه ضمان
 ويتبع صاحب الدين الترميم الاول فيأخذ منه نصف ما أخذه لان ثمن العبد كان مشتركا
 بينهما فانما يسلم له المقبوض بشرط سلامة الباقي للغيرم الآخر ولم يسلم له ذلك فهذا يأخذ
 منه نصف ما أخذ فان لم يهلك ذلك واكن هذا الترميم أبرأ من دينه أو وهبه فان الاول
 يأخذ هذه الخمسائة من المولى لتمام حقه لانه كان مستحقا لجميع العين بدينه وانما امتنع سلامة
 النصف له لمزاحمة الآخر وقد زالت مزاحمته بالابراء ولان نصف دين الاول باق على
 العبد فلا يجوز أن يسلم للمولى شيء من ثمن العبد مع قيام الدين عليه ولو لم يرثه ولكن
 المولى نقد غريمه تلك الخمسائة التي في يده فهو جائز لانها مملوكة له وتصرفه فيها قبل حل
 الاجل كتصرفه في الرقبة فلا يمتنع نفوذه لحق صاحب الدين المؤجل ولكن اذا حصل دينه
 ضمن المولى له تلك الخمسائة لانه فوت عليه محل حقه بتصرفه فان تويت عليه رجع على
 الاول فيما قبض فيشاركه فيه ثم رجعا على الترميم الذي قضاه المولى بالخمسائة التي اقتضاهما لانه
 حين رجع على الاول بنصف ما قبض ثبت للاول حق الرجوع في نصف ما بقي في يد المولى
 ونقض تصرف المولى فيه ثم يشارك فيه الترميم الآخر فلا يزال هكذا حتى يأتي على جميعه
 فهذا كان لما حق نقض تصرف المولى والرجوع على القابض بالخمسائة التي قبضها من المولى

ولو لم يبيع القاضى العبد للغير ولم يكن المولى باعه برضى صاحب الدين الحال فيمعه جائز لان
 الرضى مسقط حقه فى ابطال البيع ولاحق لصاحب الدين المؤجل فى ابطال البيع ثم يعطى
 نصف الثمن لصاحب الدين الحال ويسلم للمولى نصف الثمن فاذا حل الدين الاخر أخذ
 صاحبه من المولى نصف القيمة ولا سبيل له على الثمن لان المولى مفوت عليه محل حقه وليس
 بمحول حقه الى الثمن اذ ليس له ولاية تحويل حقه من محل الى محل بخلاف الاول فهناك انما
 باعه القاضى والقاضى ولاية تحويل الحق من الرقبة الى الثمن فلهذا كان المولى ضامنا لنصف
 القيمة للثانى هنا وما قبض من نصف الثمن فهو مال سالم له فان قوى ماعلى المولى من نصف
 القيمة لم يرجع على الذى أخذ نصف الثمن بشئ لان أصل الثمن هنا ما كان مشتركا بينهما
 ولا شركة بينهما فى أصل الدين فان قيل لماذا لا يأخذ الاول جميع الثمن من المولى لما لم يكن
 للثانى شركة من الاول فى الثمن قلنا لان المولى ضامن للثانى نصف القيمة ولا بد من أن
 يسلم ما هو عوض من ذلك النصف من الثمن للمولى فاذا يعطى الاول نصف الثمن ولا يضمن
 للثانى الا نصف القيمة لان الاول استحق عليه نصف بدل المالة فنزع ذلك ثبوت حق الثانى
 فى نصيب المولى جميع القيمة وان كان على المأذون ديون الى آجال مختلفة فباعه المولى قبل
 أن يحل ثمنها ثم حل الدين الاول فان قيمة العبد تقسم على الدين ما حل منه وما لم يحل
 فما أصاب الذى حل منها من القيمة أخذه وكذلك كل من حل دينه من غرمائه لما بينا أن
 المولى ضامن قيمته بتفويته محل حق الغرماء ولكل واحد منهم حصته من ذلك ولكن
 لا يطالب به الا بحد حل دينه فان كان الدين ثلاثة آلاف فحل ألف منها فطلب صاحبها من
 القاضى بيع العبد فانه يبيعه ويعطيه ثلث ثمنه ويضع الثلثين الذى هو حق الآخرين فى يد
 المولى حتى يحل دينها فاذا حل دين آخر أعطى صاحبه حصته من ذلك وذلك ثلث الثمن فاذا
 حل الثالث أعطاه الثلث الباقي فان قوى الثلث الباقي على المولى رجع الثالث على الاولين فأخذ
 منهما ثلث مافى أيديهما لان الثمن كان مشتركا بينهما أثلاثا حين كان البيع من القاضى وكان
 شرط سلامة الثلثين للاولين أن يسلم الثلث للثالث فاذا لم يسلم كان التأوى من حقوقهم والباقي
 مقسوم بينهم على قدر حقهم فرجع على الاولين بثلث مافى أيديهما ليسرى بينهما فى ثمنه فان
 لقي أحدهما أخذ منه نصف مافى يده لان حقهما فى الثمن سواء ثم يرجعان جميعا على الآخر
 بثلث مافى يده فيقسماه نصفين ليسلم لكل واحد منهما ثلث الثلثين ويستوتوا فى الضرر

الحاصل بالتوى فان لقي أحدهما الآخر وحده أخذ منه ربع مافي يده لان الباقي في يده نصف الثلث وفي يدمن لقيه نصف الثلث وفي يد من لقيه الثلث فيضم مافي يده الى مافي يد صاحبه ويقسمان ذلك نصفين ليستويا واذا فعل ذلك أخذنا منه ربع مافي يده حتى يكون الباقي في يده ثلاثة ارباع الثلث وفي يده هذا الآخر ثلاثة ارباع الثلث أيضا فان لقيهما بعد ذلك الآخر أخذ منهما تسع مافي أيديهما لان المساواة بينهما بذلك تحصل واذا أردت معرفة ذلك جعلت الثمن كله علي اثني عشر فهما الثلثين بآنية بينهم اثلاثا لكل واحد منهم سهمان وثلاثة سهم والذي في يده هذا الذي لقيهما نصف الثلث سهمان وفي يد الآخر ستة فيأخذ منهما ثلثي سهم وثلثا سهم من ستة يكون تسعا فيحصل له سهمان وثلثا سهم وبقي في يد كل واحد منهما سهمان وثلثا سهم واذا قال المأذون بأمر مولاه ولادين عليه لرجل ان مات فلان ولم يعطك ألفك التي عليه فأنا ضامن لها حتى أدفعها اليك ثم لحق العبد دين ألف درهم فباعه القاضى في دينهم بالف فانه يدفعها كلها الى الغريم لانه لا زاحم له في الثمن فان المزاحمة باعتبار وجوب الدين على العبد ولم يجب للمكفول له شئ بمسد وجود سببه قبل شرطه وبه فارق الدين المؤجل وتأثير الاجل في المنع في المطالبة لافي في أصل الوجوب والمتعلق بالشرط لا يكون موجودا قبل الشرط فاذا دفع الثمن الى الغريم استوفى منه بكفيل لان حق المكفول له بمرض الزوم فان سببه وهو الكفالة مقرر فتقرر السبب يجب النظر له بالاستيثاق فاذا ازم العبد ضمان ما كفله به أخذ المكفول من الغريم نصف الثمن الذي أخذه لان الوجوب اذا ثبت عند وجود شرطه فاعمال به علي سببه وهو الكفالة ولهذا لو كانت الكفالة في الصحة كان هذا من جملة ديون الصحة بقدره وهو ان حق المكفول له أخذ سببها من الدين الحادث بمسد البيع باعتبار ان الوجوب يكون عند وجود الشرط ومن الدين المؤجل باعتبار أن السبب كان متقدرا قبل وجود الشرط فيتوفر حظه عليهما فيقول لشبهه بالدين الحال يدفع الثمن كله الى الغريم الاول قبل أن يجب دين الكفالة بالدين ولشبهه بالدين المؤجل قلنا اذا تحقق لزوم دين الكفالة رجع المكفول له علي الغريم بنصف الثمن الذي أخذه واذا كان علي المأذون دين حال فوهبه مولاه لرجل وسلمه اليه فالبطلة الا أن يجزها الترماء لانهم أحق بمالية العبد من المولى وفي الهبة تقويت محل حقهم فلا ينفذ الا بأجازتهم فان أجازوها باطل دينهم لاعلى معنى انه سقط عن ذمة العبد ولكن علي معنى انه لا شئ فم

على المولى ولا على العبد حتى يفتق لانهم رضوا بصنع المولى والمالك للموهوب له حادث بعد
الدين فلا يستحق بذلك الدين ولكن يتأخر حقهم في المطالبة الى ما بعد الفتق لانعدام محل
الاستيفاء فاذا عتق اتبعوه بجميع دينهم ولو كان الدين كله الى أجل جازت الهبة لانه لاحق
للغرماء في المطالبة بشئ قبل حلول الاجل فينفذ تصرف المولى باعتبار ملكه وللغرماء على
المولى قيمته اذا حل دينهم لانه فوت عليهم محل حقهم بتصرفه فاذا أخذوا القيمة منه أو
قضى بها القاضى عليه ثم رجع في هبته فلا سبيل لهم على العبد لان حقهم تحول الى القيمة
بقضاء القاضى وقد كان السبب قائما عند القضاء فلا يتحول الى العبد بعد ذلك وان عاد اليه
قديم ملكه بالرجوع في الهبة فان أذن له المولى بعد ذلك في التجارة فلعنه دين بيع في الدين
الآخر خاصة لوجود الرضا من المولى بتعلق هذا الدين بماله رقبته ولا سبيل الاولين على
هذا الثمن لان حقهم تحول الى القيمة ديناً في ذمة المولى فكما لا سبيل للآخرين على
القيمة اذا أخذها الاولون فكذلك لا سبيل للاولين على الثمن وان مات المولى قبل أن يباع
ولا مال له غيره بيع فبدى بدين الآخرين لان حق الاولين أضاف في ذمة العبد حتى يتبوه
بعد الفتق لانا بننا ان حقهم تحول الى القيمة فلا يبقى على العبد في حال رقه فان بقي من ثمنه
شيء بعد قضاء دين الآخرين كان للاولين باعتبار انه ملك المولى ودينه بسد موته يقضى
من ملكه فان كان علي المولى دين سوى ذلك اقتسم هذا الباقي الاولون وأصحاب دين
المولى تصرف فيه أصحاب دين المولى بدينهم الاولون بقيمة العبد لان حقهم في ذمة المولى
بقدر قيمة العبد واذا كان على المأذون ألف درهم حاله وألف درهم الى أجل فوجهه مولاه لرجل
وسلمه فلصاحب الدين الحال أن يرد الهبة لان توجه المطالبة له علة تامة تمنع نفوذ تصرف
المولى فان أجازها جازت لوجود الرضا منه ولا سبيل لصاحب الدين على العبد حتى يحل
دينه (ألا ترى) انه لو لم يكن سوى دينه على العبد كانت الهبة صحيحة فان حل دين الآخر
ضمن المولى قدر القيمة له حتى يستوفى دينه ولا شيء منه للغرم الاول لان الاول باجازه
الهبة أبطل حقه في حال رق العبد فهو بمنزلة مالو أبرأه عن دينه وقد فوت المولى على الآخر
محل حقه فيضمن له جميع القيمة ولو أن صاحب الدين الحال لم يجز الهبة ولم يقدر على العبد
فله أن يضمن المولى نصف قيمته لان الدين المؤجل ثابت عليه وان كانت المطالبة به متأخرة
والقيمة عند تمذر الوصول الى العبد كالثمن عنده بيع القاضى اياه وقد ينأ هناك أنه لا يسلم

لصاحب الدين الحال الاحصته من الثمن فهنا أيضاً لا يسلم لصاحب الدين الحال الاحصته من القيمة
 وذلك النصف فان ضمنه ثم حضر العبد فالحبة جائزة لان حقه سقط عن العبد بوصول حصته
 من الضمان اليه والدين الآخر مؤجل لا يمنع الحبة فاذا حل دين الآخر كان له أن يتبع المولى
 بنصف القيمة لانه فوت محل حقه بتصرفه فان شاء شارك الأول فيها أخذ لان القيمة
 وجبت لهما في ذمة المولى مشتركة بسبب واحد وانما يسلم المقبوض للأول بشرط أن يسلم
 النصف الباقي للآخر فاذا لم يسلم كان له أن يشارك الأول فيها أخذ ثم يتبعان المولى بنصف
 القيمة لان المقبوض لما صار مشتركاً بينهما كان الباقي مشتركاً أيضاً ولو لم يحل الدين الثاني حتى
 رجع المولى في هبته ثم حل كان لصاحبه أن يتبع نصف العبد بدنه حتى يباع له لان تحول
 حقه الي نصف القيمة لا يتم الا بالقبض أو بقضاء القاضى له بها ولم يوجد فقد عاد العبد
 بالرجوع الي قديم ملك المولى فكان له أن يطالب ببيع حصته منه في الدين وذلك نصفه
 وان شاء شارك الأول فيها أخذ لما بينا أن وجوب القيمة لهما بسبب واحد فهو بمنزلة العبد
 المشترك اذا غصبه غاصب فأبقى ثم ان كان أحدهما خاصم الناصب وضمنه نصف القيمة ثم رجع
 العبد كان للآخر الخيار ان شاء أخذ نصف العبد وان شاء شارك الأول فيها أخذ من نصف
 القيمة فان شاركه في ذلك يباع نصف العبد في دينهما لان المقبوض لما صار مشتركاً بينهما
 كان الباقى كذلك فيباع نصفه في دينهما لان في هذا النصف الحق باق في العبد وان كان
 العبد أعوراً في يد الموهوب له قبل أن يرجع فيه الواهب ضمن المولى ربع قيمته وبيع نصفه
 في دينه لان العين من الآدمى نصفه ولو عاد الكل اليه بالرجوع في الهبة كان يباع نصفه
 في الدين ولو هلك الكل في يد الموهوب له كان المولى ضامناً نصف قيمته فالجزء بغير
 بالكل ولقوات النصف ضمن المولى ربع قيمته وبعود النصف الي قديم ملكه بالرجوع يباع
 نصفه في دينه ولو أعوراً بعد ما رجع الي المولى لم يضمن من عورده شيئاً لانه لو هلك العبد
 بعد الرجوع في الهبة لم يضمن شيئاً فانه بالرجوع عاد الي قديم ملكه فموره في هذه الحالة
 كبراهة قبل الهبة فكذلك اذا أعور فلان لا يضمن المولى شيئاً ولكن يباع نصفه أعور في
 دينه واذا كفّل المأذون عن رجل بألف درهم بأمر مولاه ولادين عليهم باعه المولى فلكمقول
 له أن ينقض البيع لانه صار أحق بماليتيه من المولى (ألا ترى) انه يطالبه بقضاء دين
 الكفالة ويبيع له فيه كما يباع في سائر ديونه ولو كانت الكفالة بنفس رجل لم يكن

للمكفول له أن يتقضى البيع لانه صار أحق بمالتيه بهذه الكفالة (ألا ترى) انه لا يطالب
ببیمه في هذه الكفالة فكانت المالية خالص حق المولى فلهذا نفذ يمه وهذا لان صاحب
الدين انما يتقضى بيع المولى ليستسعيه في دينه ولا حق لصاحب الكفالة بالنفس في استسعاءه
في شيء ولكن يبيع العبد بكفالاته حيث كان لانه استحق عليه المطالبة بتسليم النفس فلا
يسقط ذلك بيع المولى اياه وهذا عيب فيه للمشتري أن يرد به ان شاء لانه يحبس به ويؤمر
بطلب المكفول بنفسه ليسلمه وفيه حيلولة بين المشتري وبين مقصوده من الخدمة فيثبت له
حق الرد لاجل ذلك كما ثبت له حق رد الجارية بسبب النكاح ان شاء فان كانت الكفالة على
انه كفيل بنفس المطلوب ان لم يعط المطلوب ما عليه الى كذا وكذا لم يكن للمشتري ان يرد به
بسبب هذه الكفالة قبل وجود الشرط لانه لا مطالبة بشيء على العبد في الحال فالزام تسلم
النفس منه كان مطلقا بالشرط والمعلق بالشرط ممدوم قبله فاذا وجب على العبد لوجود شرطه
رده المشتري ان لم يكن علم بها حين اشتراه لان الحيلولة وقعت بينه وبين الخدمة بسبب
كان سابقا على يمه فان ثبت الحكم عند وجود الشرط يكون محالا به على السبب وان
كان علم بها حين اشتراه فليس له أن يرد به بهذا السبب أبدا لان تمكنه من الرد بالعيب
لدفع ضرر لم يرض بالتزامه قال والحكم في بيع المولى شيئا من رقيق المأذون أو هبته وعليه
دين حال أو مؤجل على ما وصفنا في المأذون بنفسه لان مطالبة صاحب الدين بإيفاء الدين
من الكسب والرقبة فكما ان في الرقبة اذا انقضت المطالبة للتأجيل في الدين جعل في حق
نصرف المولى كانه لا دين عليه فكذلك في تصرفه في كسبه بالبيع والهبة في حكم النفوذ
وحكم تضمين المولى عند حل الدين وفي الاصل اشارة الى بخلاف له في هذا الجواب
واستشهد عليه بشواهد قال أرايت لو أعتق رقيق العبد قبل أن يحل دين العبد لم يجوز عتقه
في قول أبي حنيفة رحمه الله ينبئ لمن زعم أن البيع لا يجوز أن لا يجوز عتقه في الرقيق بمنزلة
ماله كان الدين حالا وكان يحيط برقبته وما في يده (أرايت) لو أن المولى لو حجب عليه والدين
عليه مؤجل لم يكن له أن يبيع الرقيق فاذا لم يكن له أن يبيعهم فمن ذا الذي ينفق عليهم فيم للمولى
في هذا كله جائز وهو ضامن للقيمة اذا حل الدين وقيل المخالف أبو يوسف رحمه الله فقد
روى عنه انه لا يجوز بيع المولى كسب العبد وان كان الدين مؤجلا عليه لان التأجيل لا
ينعدم وجوب أصل الدين وحاجة المأذون الى قضاءه وحاجته في كسبه مقدمة على حق المولى

فكان المولى ممنوعاً من اثبات يده عليه ولا يجوز يمه ولا هبته فيه ويجوز التق لان تقرير
التق لا يستدعي اليد فأما اذا كان الدين حالاً على العبد فان لم يكن محيطاً بكسبه ورقبته لا يمنع
نفوذ عتق المولى في رقبته لان المولى يخلف عبده في كسبه خلافة الوارث المورث والدين
على المورث اذا لم يكن محيطاً بالتركة لا يمنع ملك الوارث في التركة ونفوذ عتقه في قول أبي
حنيفة رحمه الله الاخير وفي قوله الاول يمنع ذلك وقد بينا هذا في أول الزادات فكذلك
الدين على العبد فأما اذا كان الدين محيطاً بكسبه ورقبته فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله المولى
لا يملك شيئاً من كسبه ولو أعتقه لا ينفذ عتقه في كسبه وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله
المولى يملك كسبه حتى ينفذ عتقه في رقبته كما يملك عتقه لان الكسب بمنزلة الرقبة من
حيث ان حق التريم فيه مقدم على حق المولى وأنه لا يسلم للمولى الا بشرط الفراغ من
دين العبد فكما أن قيام الدين عليه لا ينافي ملك المولى في رقبته فكذلك لا ينافي ملكه في
كسبه وهذا لان الكسب يملك بملك الرقبة وله ملك مطلق في رقبته فيملك كسبه وهذا
بمخلاف المكاتب فرقبته مملوكة للمولى من وجه دون وجه لانه بسعد الكتابة صار بمنزلة
الحريداً وقد ملك بدل الرقبة وهو دين الكتابة من وجه فكذلك يمنع بقاء ملكه في رقبته
من هدا الوجه فلهذا لا يكون مالكا كسبه فأما رقبة العبد بسد لحق الدين اياه فمملوكة
للمولى من كل وجه (ألا ترى) أنه يملك استخلاصه لنفسه بقضاء الدين من موضع آخر
ولا يملك ابطال حق المكاتب بفسخ الكتابة وهذا بخلاف الدين في التركة وذلك لان
الوارث انما يملك الفاضل عن حاجة الميت (ألا ترى) أن المشغول بالجهاز والكفن لا يكون
مملوكاً للوارث فكذلك المشغول بالدين وههنا ملك المولى كسب العبد لا يتعلق بفراغه من
حاجة العبد وان كانت سلامته له تتعلق بذلك (ألا ترى) أن حاجته الى النفقة والكسوة لا
يمنع ملك المولى في كسبه فكذلك حاجته الى الدين ولان الشرع جعل الميراث بعد الدين فحل
قيام الدين كحال حياة المورث في انه لا يكون أو ان الميراث والحكم لا يسبق أو انه فاما
خلافة المولى عبده في ملك الكسب واعتبار الرقبة ينافي الالهية لملك المال والكسب موجب
للملك في المكسوب فاذا لم يكن المكسب من أهله وقوم الملك لمن يخلفه وهذا المعنى قائم
حال قيام الدين عليه وأبو حنيفة رحمه الله يقول المولى يخلف عبده في ملك الكسب بخلاف
الوارث المورث على معنى أنه يملكه با كسبه وسلامته له متعلقة بفراغه عن حاجة العبد فكما أن

الدين المحيط بالتركة يمنع ملك الوارث في التركة فكذلك الدين المحيط بالكسب والرقبة يمنع ملك المولى وهذا لان الخلافة في الموضعين جميعا باعتبار انعدام الاهلية للملك في المكتسب فاليت ليس بأهل للملكية فالرقيق لان المالكية عبارة عن القدرة والاستيلاء والموت ينافي ذلك كالرق بل أظهر فالرق ينافي مالكية المال دون النكاح والموت ينافيهما جميعا ثم لقيام حاجة الميت الى قضاء ديونه يجعل كالمالك حكما حتى لا يملك الوارث كسبه فكذلك العبد لقيام حاجته يجعل كالمالك حكما وهذه الحاجة ليست كالحاجة الى الطعام والكسوة فان الرقيق لا يحتاج الى ذلك لانه يستوجب النفقة على المولى اذا لم يكن له كسب وليس الكسب نظير الرقة لان المولى ليس بمظننه في ملك الرقة بل كان مالكا للرقبة لا بالاكتساب من العبد فبقى ملكه في الرقة بعد لحوق الدين وهو نظير المكاتب فالولى مالك ربه حتى ينفذ منه المتق في رقبته وتؤدي به كفارته وبه يتبين أن ملكه في الرقة مطلق ومع ذلك لقيام حاجته لا يملك المولى كسبه فكذلك في العبد المديون لا يملك كسبه وان كان يملك رقبته ولا عتق فيما لا يملك ابن آدم واذا أقر العبد المحجور عليه باستهلاك ألف درهم لرجل لم يؤخذ به حتى يمتق فاذا عتق أخذ بذلك لانه محجور عن الاقرار لحق المولى باقراره لا يظهر وجوب الدين في حق المولى ولكن يظهر في حق العبد لانه مخاطب لاثمة في اقراره في حقه فيؤخذ به بعد العتق وان ضمن عنه رجل هذا الدين قبل أن يمتق أخذه الكفيل حالا لان أصل الدين واجب على العبد وانما تأخرت المطالبة في حقه لانعدام المحل فاذا ضمنه عنه رجل فقد ضمن دينا واجبا فيؤخذ به في الحال بمنزلة الدين على مفلس اذا ضمنه عنه انسان أخذ به في الحال لهذا المعنى فاذا اشتراء صاحب الدين فأعتقه أو أمسكه بطل دينه عن العبد لان المولى لا يستوجب على عبده دينا ولكنه يأخذ الكفيل بالاقبل من الثمن ومما ضمنه لان الدين لو كان معروفا على العبد تحول بالبيع الى الثمن سواء بيع من صاحب الدين أو من أجنبي وهذا الدين بمنزلة المعروف في حق الكفيل فيحول الى الثمن لانه انما يتحول الى الثمن بقدر ما يسم من الثمن لقضاء الدين منه فبقدر ذلك يكون الكفيل مطالبا وما زاد على ذلك سقط عن الكفيل بسقوطه عن الاصيل من كل وجه ولو لم يشتروه ولكن صاحبه وهبه منه وسلمه اليه بطل دينه عن العبد وعن الكفيل لان الدين ههنا سقط عن الاصيل والمولى لا يستوجب على عبده دينا ولم يخلف العبد محلا آخر يمكن تحويل الدين اليه وبراءة الاصيل باى سبب كان توجب براءة

الكفيل فان رجع في هبته لم يعد الدين أبدا وهذا قول محمد رحمه الله وعند أبي يوسف رحمه الله يعود الدين برجوعه في الهبة وأصل الخلاف في الدين المرفوع على العبد ولم يذكر قول أبي يوسف ههنا انما ذكره في أول الزيادات وجه قول محمد رحمه الله ان الدين بالهبة سقط عن العبد لا الى بدل فكان كالساقط عنه بالابراء وبعد الابراء لا يتصور عود الدين اذا تم السقوط بالقبول وهذا لان الساقط يكون متلاشيا والعود يتصور في القائم دون المتلاشي بخلاف ما اذا اشترى بالدين شيئا أو صالح على عين فملك قبل القبض لان الدين هناك لم يسقط وانما تحولت المطالبة الى المشتري وإلى ما وقع عليه الصلح وكذلك الحوالة فان الدين لا يسقط بها ولكن يتحول الى ذمة المحتال عليه ثم يعود بالتوى الى المحيل وأبو يوسف رحمه الله يقول بالرجوع في الهبة بفسخ العقد من الاصل وتعود العين الى قديم ملكه وسقوط الدين كان بحكم الهبة فاذا انسخ عاد الدين كما اذا سقط الدين بالثراء أو الصلح بخلاف الابراء فالسبب هناك غير محتمل للفسخ بعد تمامه والدليل عليه أن الدين لو كان لصبي فوهبه صاحب الدين منه وقبضه هو أو وصيه سقط الدين ثم اذا رجع الوهاب لو قلنا بأنه لا يعود الدين كان فيه الحاق الضرر بالصبي واسقاط دينه مجانا وذلك مملوك للصبي فلا بد من القول بعود الدين لدفع الضرر وقد روى ابن سبابة عن محمد والحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنهم أنه ليس للواهب أن يرجع في الهبة بعد سقوط الدين لان ذلك في معنى زيادة حادثة في ملك الموهوب له والزيادة المتصلة تمنع الواهب من الرجوع ولكن في ظاهر الرواية هذه زيادة لا تفسد صفة العين فتكون كزيادة السر فلا يمنع الواهب من الرجوع (ألا ترى) أن المشتري اذا أقر على العبد بالدين قبل القبض لم يصير قابضا وان كان الدين عينا والمشتري بالتبعية يصير قابضا ولكن هذا التبعية لما لم يؤثر في العين لم يجعل به قابضا فهذا مثله وقد أئلفنا في أول شرح الزيادات هذه القصول فروعها ولو كان الدين على العبد لشرى بضمه حال وبضه مؤجل فوهبه المولى لاحدهما وسلمه اليه فشرى به أن ينقض الهبة لمكان حقه في المطالبة بالدين الحال كما لو وهبه لاجنبي آخر فان نقضها يبيع العبد فاستوفى الهبة حقه من الثمن وما بقي فهو للمولى ولا شيء للموهوب له على المولى ولا على العبد ولا على الشريك لان الموهوب له حين قبض العبد بحكم الهبة قد ملكه وان كان القبض مستحقا لحق الآخر كالمرضى اذا وهب عبده وسلمه صار ملكا للموهوب له واذا ملكه

سقط دينه ولا يعود بعد ذلك اذن فلي قول أبي يوسف اذا نقض الآخر الهبة عاد الدين كله الى العبد كما في الاول ولو باعه المولى من أحدهما بالف درهم وقيمته ألفا درهم فأبطل الآخر البيع بعد القبض أو قبله يبيع لهما فاقسما ثمنه ولم يبطل من دين المشتري شيء لأن البيع تحول حقه الى الثمن كما لو باعه من أجنبي آخر لا يستقط به دينه ولكن يتحول الى الثمن بخلاف الهبة فلماذا يباع العبد ههنا في دينهما بعد نقض البيع وإذا كان علي المأذون دين مؤجل فباعه للمولى من صاحب الدين بأقل من قيمته أو بأكثر فالثمن للمولى وهو أحق به حتى يحمل الدين فيدفع الثمن الى التريم وفي قياس قول زفر رحمه الله يحمل عليه الدين بالبيع فيكون الثمن للتريم وقد بينا هذا في البيع من أجنبي آخر اذا كان القاضي هو الذي باشره حتى يحول به الدين الى الثمن وكذلك اذا باعه المولى من صاحب الدين لانه في البيع من صاحب الدين لا يكون جائيا في حقه ضمانا له شيئا فان توي الثمن في يد المولى لم يكن للتريم على المولى سبيل لانه في البيع وقبض الثمن منه لم يكن جائيا في حق التريم فهلاك الثمن في يده كهلاك العبد قبل البيع وان كان على العبد دين لا آخر مثل دين المشتري فخل ضمن نصف القيمة لصاحب الدين الذي لم يشتتر العبد لانه في حقه جان يتفويت محل حقه بالبيع فيضمن له نصف القيمة ثم يسلم له ذلك ولا يشاركه المشتري فيه كان شريكا في الدين الذي على العبد أو لم يكن شريكا لان وجوب ضمان القيمة على المولى باعتبار جنايته وهو غير جان في حق المشتري حين ساعده على الشراء منه فلا يثبت له حق في قيمته ولو شارك الآخر فيما قبض من القيمة لم يسلم له ولكن يأخذه المولى منه ثم يأتي الشريك الآخر فيأخذ ذلك من المولى فرغنا انه لا فائدة في اثبات المشاركة له في المقبوض ولو أمر المولى عبده المأذون فكفل لرجل بالف درهم عن رجل على أن التريم ان مات ولم يدفع المال الى رب المال فالعبد ضامن للمال فهو جائز لان كفاله باذن المولى اذا لم يكن عليه دين كالكفالة الحر فان باعه المولى من رب المال بالف أو بأقل فبيعه جائز وقبض الثمن فيصنع به ما بدا له لان وجوب دين الكفالة متعلق بالشرط فلا يكون ثابتا قبله فان مات المكفول عنه قبل أن يؤدي المال كان للذي اشتري العبد من المولى أن يرجع بالثمن على المولى فيأخذه منه قضاء من دينه لان عند وجود الشرط يثبت المال على العبد مضافا الى سببه ويكون هذا في معنى الدين المؤجل فيتحول الى الثمن بدينه اياه من الطالب وان كان الثمن هلك من المولى

لم يضمن المولى شيئا لانه غير جان في حق المكفول له حين اشترى منه العبد فاقدامه علي الشراء يكون رضا بيمه لاعالة وان هلك بمضه أخذ الباقي بدينه والمالك صار كأن لم يكن فان هلك الثمن من المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا رده ان شامولم يكن له من الثمن شيء علي المولى لان المولى كان حاملا له في يمه وقبض ثمنه (ألا ترى) ان حقه تحول الي الثمن وكان هو أحق به عند وجوب دينه علي العبد بوجود شرطه فلورجع علي المولى بشئ كان للمولى أن يرجع عليه بذلك أيضا وهذا لا يكون مفسدا ولكن يباع له العبد الردود حتى يستوفي من ثمنه الثمن الذي تعد البائع فان فضل شيء أخذ هذا الفضل من دينه الاول وان نقص الآخر عن الثمن الاول لم يكن له علي البائع شيء من التقصان لما بيننا والله أعلم

باب توكيل العبد للأذن في الخصومة وغيرها

(قال رحمه الله) توكيل المأذون بالخصومة له وعنه جائز مثل الحر لانه من صنيع التجار وبما لا يبعد التاجر منه بدا وانفكك الحجر فيه بالأذن كأنفكك الحجر عنه بالعتق فكل ما يصح منه من هذا الباب بعد العتق فهو صحيح بعد الأذن وكذلك ان كان الوكيل مولاه أو بعض غرماؤه أو ابنه أو ابن المدعي أو مكاتبه أو عبد مأذون له لانه صالح للتيابة عنه في تجاراته واستيفاء حقوقه فيصلح نائباً عنه في المطالبة بحقوقه والخصومة فيها واقرار وكيله عليه عند القاضي جائز وان أنكر مولاه أو غرماؤه لأن الوكيل فيما هو من جواب الخصم قائم مقام الموكل كما في الحر وقد بينا اختلاف العلماء فيه في كتاب الوكالة فاقرار وكيل العبد ههنا في مجلس القاضي كاقرار العبد واقرار العبد صحيح وان كذبه مولاه وغرماؤه فكذلك اقرار وكيله وان أقر عند غير القاضي فقدمه خصمه الى القاضي وادعي اقراره عند غيره سأله عن ذلك فان أقر له بذلك قبل أن يتقدم اليه أثمه ذلك لأن كلامه هذا اقرار مستأنف منه في مجلس القاضي مع حكايته ما كان منه من الاقرار في غير مجلسه فاقراره المستأنف منزه لموكله وما كان منه من الحكاية ساقط الاعتبار وان قال أقررت به قبل أن توكلي وقال الخصم أقر به في الوكالة أثمه القاضي ذلك باعتبارانه اقرار مستأنف منه وسواء كان اقراره السابق قبل التوكيل أو بعده فاقما يلزمه باعتبار اقراره المستأنف في مجلسه ثم يدعي هو تاريخا سابقا في اقراره حين أسنده الى ما قبل التوكيل وخصمه بشكر هذا التاريخ وحقيقة المعنى

فيه انه ينكر صحة التوكيل لانه حين كان مقرا قبل التوكيل لا يصلح ناشيا في الخصومة في هذه الحالة وقبوله الوكالة اقرار منه بصحتها فاذا ادعى بعد ذلك انها لم تكن صحيحة كان مناقضا وان صدقه خصمه في انه اقر قبل الوكالة أخرجه القاضي من الوكالة ولم يقض بذلك الاقرار على الموكل لان المناقض اذا صدقه خصمه كان قوله مقبولا منه وقد تصادقا على انه لم يصر وكيلا وانشاء الاقرار في مجلس القاضي ممن هو وكيل يكون ملزما للموكل واذا تصادقا انه لم يصر وكيلا لا يقضى القاضي على الموكل باقراره بشئ وان كان كلامه انشاء الاقرار ولو جحد الوكيل الاقرار لم يستحلف عليه لان الخصم لا يدعى لنفسه بهذا الاقرار شيئا على الوكيل انما يزعم انه ليس بخصم له لانه اقر في غير مجلسه وكيف يستحلفه وهو يزعم انه ليس بخصم له فان اقام الخصم البينة على اقراره قبل الوكالة أو بعد ما أخرجه القاضي عن الوكالة لم يحز اقراره على موكله لانه يثبت اقرار من ليس بوكيل وهو بهذه البينة ثبت انه ليس بخصم له وان له المطالبة باحضار الوكيل للخصومة معه فتقبل بيئته عليه فيكون الثابت بالبينة كالثابت بالميانة وانما لا يستحلف على ذلك لانه لو استحلف كان في معنى النيابة عن الموكل والنيابة لا تجزى في الاستحلاف وتجزى في قبول البينة ولو كان المدعى على العبد وكل مولى العبد بخصومته وعلى العبد دين أو لادين عليه كانت وكالته باطلة لانها لو صححت نفذ اقراره على موكله في مجلس القاضي وفيه براءة لعبده وقول المولى في ذلك غير مقبول لما فيه من المنفعة أو لان الوكيل بالخصومة يملك القبض فكان هذا بمنزلة التوكيل بالقبض وقد بينا ان الطالب اذا وكل مولى العبد بقبض دينه من العبد لم يحز التوكيل وكذلك لو وكل به غريما من غرمائه لان المنفعة للغريم فيه أظهر ولو كان الوكيل ابن الغريم أو مكاتبه أو عبده كان جائزا واقاره على موكله جائز بمنزلة ما لو أقر موكله بالقبض وهذا لانه لا منفعة في هذا الاقرار للوكيل فهو كاجنبي آخر في حق الاقرار به بخلاف المولى والغريم بنفسه واذا قبض المولى مافي يد المأذون ولا دين عليه ثم ادعى رجل فيه دعوى فوكل العبد بخصومته وكيلا لم يحز توكيله بذلك لان المأخوذ خرج من أن يكون كسبالة وصار كسائر أملاك المولى فلا يكون العبد خصما فيه وتوكيله فيها ليس بختم فيه باطل وكذلك لو أخذه بعد ما وكل العبد وكيلا بالخصومة قبل أن يقر الوكيل بما ادعى المدعي ثم أقر له فاقاره باطل لان العبد خرج من أن يكون خصما فيه قبل اقرار الوكيل وأكثر مافي الباب أن يحمل اقرار

الوكيل كإقرار الموكل وإقرار الموكل به بعدما أخذه المولى منه باطل فكذلك إقرار الوكيل
 ولو كان على العبد دين كانت الوكالة صحيحة والإقرار جائز لأن أخذ المولى بمنزلة التصب لمكان
 حق الترماء فلا يخرج المأخوذ به من أن يكون كسب العبد وكما يجوز إقرار العبد به في هذه
 الحالة فكذلك إقرار وكيله ولو كان المولى حبر عليه وقبض ما في يده ثم ادعى رجل بعض ما
 في يده فتوكيل العبد في ذلك باطل إذا لم يكن عليه دين لأنه خرج من الخصومة فيه بما فعله
 المولى وتوكيل المولى بالخصومة فيه صحيح وإقرار وكيله جائز لأن المولى هو الخصم في
 ذلك ولو ادعى العبد ديناً على رجل فوكل بالخصومة بعد ما حبر عليه المولى جاز لأنه هو
 الخصم في بقاء تجارتها فان أقر الوكيل عند القاضي ان العبد قد استوفى دينه كان إقراره
 به أيضاً كإقرار العبد فينفذ في حق المولى والتمراء وان أقر أنه لاحق للعبد قبل الخصم فأقراره
 به أيضاً كإقرار العبد به يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله فيما في يده من المال دون رقبته وعندها
 لا يجوز في شيء وقد تقدم بيان هذا الفصل وإذا وجب للمال دون ولشريك له على رجل ألف درهم
 فجدها فوكل العبد وشريكه بخصومته مولى العبد وعلى العبدين أو لادين عليه فإقرار المولى
 عند القاضي باستيفائهما المال جاز إقراره عليهما لأنه لا منفعة له في هذا الإقرار بل فيه ضرر
 فهو كالجني آخر ينفذ إقراره عليهما وان جحداه فان ادعى الشريك على العبد أنه قبض
 نصيبه فان كان العبد لادين عليه فان الشريك يرجع في رقبة العبد بنصف حصته فيباع في
 ذلك لان إقرار المولى ثبت وصول نصيب العبد اليه فكانه ثبت ذلك بإقرار العبد فكان
 للشريك أن يرجع عليه بنصفه ولم يثبت بإقرار المولى نصيب الشريك اليه في حق العبد
 لأنه كان نائباً عن الشريك في الخصومة مع المطلوب لأمع العبد وصحة إقراره باعتبار أنه وكيل
 في الخصومة ولان في ثبوت وصول نصيب الشريك اليه منفعة للعبد من حيث أنه يسلم
 المقبوض أو يثبت للعبد حق الرجوع عليه ان لم يكن هو قبض شيئاً وإقرار المولى لا يصح
 بذلك فلماذا كان للشريك أن يرجع في رقبة العبد بنصف حصته وان كان على العبد دين فلا
 سبيل له عليه ولا على مولاه حتى يقضى دينه لان إقرار المولى على العبد بوصول نصيبه
 اليه لا يكون صحيحاً في حق غرمائه فانه انما ينفذ إقراره عليه بكونه وكيله في الخصومة
 وهو كان وكلاً في الخصومة مع المطلوب لأمع الاجنبي فأقراره على العبد الآن كإقراره
 على الاجنبي وإذا استوفى العبد دينه وفضل شيء رجع الاجنبي بحصته في ذلك لان التفاضل

خالص ملك المولى وقد أقر بوصول نصيب العبد اليه ولا يجزي أن يرجع في ذلك بنصفه
بحكم اقراره كما لو لم يكن عليه دين ولو كان الشريك صدق المولى فيما أقر به عليهما وكذبه
العبد وعليه دين أو لا دين عليه لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ لأن تصديق الشريك
ثبت وصول نصيبه اليه وبإقرار المولى على عبده ثبت وصول نصيب العبد اليه أما إذا لم يكن
عليه دين فغير مشكل وكذلك أن كان عليه دين فإنه ثبت وصول نصيبه اليه في حق المولى
ويكون اقرار المولى عليه بذلك كإقرار العبد ثم بإقرار العبد ثبت وصول نصيبه اليه في حق
غرمائه فكذلك بإقرار المولى فهذا لا يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ ولو كان الشريك
هو الذي وكل العبد بالخصوص في دينه ولم يوكل المولى بذلك فأقر العبد عند القاضي أنه
لاحق للشريك قبل التبريم أو أقر أنه استوفى من التبريم نصيبه وجعد ذلك الشريك برئ
التبريم من حصصة الشريك لأن اقرار وكيله في مجلس الحكم كإقراره فيما يرجع إلى براءة
خصمه وينبع العبد التبريم بنصف الدين لأنه لم يقر في نصيب نفسه بشئ فإذا أخذه شاركة
التبريم فيه كن على العبد دين أو لم يكن لأن في اقرار العبد شيتين إبطال حق الشريك
على التبريم وإزالة ما قبضه له وقوله مقبول فيما يرجع إلى إبطال حق الشريك على التبريم
لا بتوكله بخصوصه فيكون راضيا بإقراره بذلك ولكن إقراره غير صحيح في سلامة المقبوض
له لأن ذلك دعوى منه فكان المقبوض مشتركا بينهما لأنه جزء من دين كان مشتركا
بينهما وهو نظير المودع في مال مشترك إذا ادعى أنه رد على أحد الشريكين نصيبه يقبل قوله
في براءته عن الغمان ولا يقبل قوله في سلامة الباقي للآخر بل يكون مشتركا بينهما ولو كان
للعبد ولشريكه على رجل ألف درهم هو مقر بها فتأب التبريم وادعى العبد أن شريكه قد
قبض حقه وأراد أن يرجع عليه بنصفه فجد الشريك ووكّل العبد بالخصوص العبد في
ذلك وعلى العبد دين أو لا دين عليه أو وكل الشريك بمض غرماء العبد فأقر الوكيل أن الشريك
قد استوفى نصيبه من التبريم فأقراره باطل ولا يكون وكلا في ذلك لأنه يجر به إلى نفسه
مالا فإنه إذا صح إقراره على الشريك سلم للعبد ما قبضه من التبريم من نصيبه وفيه منفعة لمولاه
ولغرمائه فلماذا لا يكون وكلا فيه به وقد تقدم بيان الفرق بين هذه المسئلة وبين مسألة
الظن ولو كان الشريك ادعى على العبد الاستيفاء فوكل العبد بالخصوص لمولاه أو بعض
غرمائه فأقر الوكيل على العبد بالاستيفاء جاز إقراره عليه لأنه لا منفعة لآخر في هذا الإقرار

بل عليه فيه ضرر وهو كاجنبي آخر فيه واقرار الوكيل عند القاضي كاترار الموكل ولو أقر
 العبد بذلك رجع عليه الشريك بنصف ما قبض فهذا كذلك أيضا وإذا حضر التريم وادعى
 أن العبد قد قبض ما قال الوكيل لم يصدق على ذلك لأن العبد إنما كان وكيلا بالخصومة مع
 الشريك لا مع الترماء فاتراراه في حق التريم لا يكون نافذا على الموكل لأن صحة اترار الوكيل
 لضرورة أنه من جواب الخصم وذلك في حق خصمه دون غيره فلهذا كان للعبد أن يرجع
 على التريم بجميع دينه إلا أن يكون العبد لادين عليه والوكيل هو المولى فيصدق على عبده
 في ذلك لأن جواز اتراراه عليه الآن ليس باعتبار أنه جواب الخصم ولكن باعتبار أنه ملكه
 وفي ذلك التريم والخصم سواء (ألا ترى) أن قبل التوكيل لو أقر به عليه في هذه الحالة
 جاز اتراراه فأما في غير هذه الحالة فصحة اتراراه باعتبار التوكيل بالخصومة كما يتناهم التريم قد
 برى من نصف حق الشريك لأنه قد قبضه من العبد فلا يكون له أن يرجع به على التريم
 وذلك خمسمائة ويرجع الشريك بنصف حقه على التريم وذلك مائتان وخمسون فأخذوا أحد
 منهما من شيء اقتسماه اثلاثا على قدر حقيهما على التريم حتى يستوفيا منه سبعمائة وخمسين
 وإذا كان لرجلين على المأذون دين ألف فادعى العبد على أحدهما أنه قد استوفى نصيبه ووجد
 المدعى عليه فوكل المدعى عليه مولى العبد بذلك فالتوكيل باطل واقرار المولى به باطل سواء
 كان على العبد دين أو لم يكن لأن في اتراراه منفعة المولى وهو براءة ذمة عبده عن نصيبه
 وسلامة ماليته للمولى بذلك القدر وإذا حضر التريم لآخر فادعى ما أقر به المولى على شريكه
 فأراد أن يأخذه بنصفه لم يكن له ذلك لأن اترار المولى به كان باطلا لأن المولى لم يكن وكيلا
 بالخصومة في حق الشريك وكذلك لو كان الوكيل غريبا للعبد لأن منفعة المولى في هذا
 الاقرار أظهر من منفعة المولى لأنه يخرج به موكله من مزاحمة في مالية العبد ولو كان أحد
 الشريكين وكل صاحبه بخصومة العبد في ذلك فادعى عند القاضي أن صاحبه قد استوفى من
 العبد حصته جاز ذلك عليه وعلى شريكه وبطل من الدين خمسمائة لأنه لا منفعة له في هذا
 الاقرار ثم ما أخذ الشريك الوكيل من الخمسمائة الباقية أخذ صاحبه منه نصفه لأن صحة اتراراه
 في براءة التريم لا في سلامة الباقي له إذ هو متهم في ذلك ولو كان الوكيل غريبا للعبد ليس
 بينه وبين الوكيل شركة في المال الذي على العبد لم يجز اتراراه فيما فيه المنفعة وهو دفع مزاحمة
 الموكل عن نفسه في مالية العبد وإذا وجب لرجلين على عبد ألف درهم فادعى أحدهما على

صاحبه أنه قبض نصيبه من الدين فأنكر شريكه و وكل بذلك مولى العبد أو العبد أو غريبا
 للعبد بخصوصه فأقر الوكيل عند القاضي أن موكله قد قبض ما ادعاه شريكه لم يجز تركه
 ولا إقراره لأن العبد إن كن هو الوكيل فهو بهذا الإقرار يرى نفسه والمولى يرى به
 عبده والتزم يزيل به مزاحمة الموكل معه في مالية العبد فلا يجوز إقرارهم بذلك (الأنرى)
 أنه لو جاز إقرار المولى أو التزم بذلك كان للمدعى أن يأخذ نصف ما قبض المدعى عليه
 ويرى العبد من ذلك ولو كن المدعى هو الموكل فأقر وكيله أن المدعى عليه لم يأخذ من
 الدين شيأ جاز إقراره على المدعى وكان حقهما على العبد بحاله لأنه لا منفعة للوكيل في هذا
 الإقرار وهو فيه كاجني آخر والله أعلم

— باب شراء المأذون وبيعه —

(قال رحمه الله) شراء المأذون وبيعه بما يتقابن الناس فيه جائز حالا كان أو الى أجل
 سواء كان فيما يثن أو مقابضة عرض بعرض أو سلما لأنه منفك الحبر عنه فيما هو تجارة
 وهذه كلها من عقود التجارات والتاجر يحتاج اليها يني البيع والشراء بالحال والمؤجل والاسلام
 الى الغير وقبول السلم من الغير والمحابة بما يتقابن الناس فيه من صنيع التجار عادة ومالا يقدر
 التاجر على التحرز عنه في كل تجارة ويحتاج اليه لاظهار المسامحة من نفسه في الماملة فأما تصرفه
 بما لا يتقابن الناس فيه فجائز في قول أبي حنيفة رحمه الله فيما كان أو شراء سواء كان عليه
 دين أو لم يكن ولا يجوز في قول أنى يوسف ومحمد ورحمهما الله وكذلك الخلاف في المكاتب
 والصبي والمعتوه يأذن له أبوه في التجارة فيتصرف بما لا يتقابن الناس فيه وطر يقهما ان المحابة
 الفاحشة بمنزلة الهبة (الأنرى) أن من لا يملك الهبة كالأب والوصى لا يملك التصرف بالمحابة
 الفاحشة وانه متى حصل ذلك من المريض كان معتبرا من ثلثة كالهبة ثم هؤلاء لا يملكون
 الهبة فكذلك لا يملكون التصرف بالمحابة الفاحشة وهذا لأنه ضد لما هو المقصود بالتجارة
 فالمقصود بالتجارة الاسترباح دون اتلاف المال وإنما لم ينفذ هذا المقدم من الأب والوصى
 لدفع الضرر عن الصبي فاذنهما له انما يصح لتوفر المنفعة عليه لا للاضرار به فحاله فيما يلحق الضرر
 به من الصفقات بعد الاذن كما قبله وأبو حنيفة رحمه الله يقول أنفكالك الحبر عنه بالأذن
 في وجوه التجارات كافة كالك الحبر عنه بالتق والبلوغ عن عقل وبعد ذلك يملك التصرف

بالنين القاحش واليسير فكذلك بعد الاذن وهذا لان التصرف بالنين القاحش تجزئة في
 التجارة مبادلة مال بمال وهذا التصرف في جميع المثل مبادلة مال بمال (لا ترى) انه يجب
 الشفعة للشفيع في الكل بخلاف الهبة فانه ليس تجارة وبخلاف الاب والوصى لانه لم يثبت
 لها الولاية في التجارة في مال الصغير مطلقا بل مقيدا بشرط الاحسن والاصح ولا يبعد أن
 لا يصح التصرف من الاب والوصى ثم يصح ذلك من الصبي بعد الاذن كالاقرار بالدين
 والعقد بالنين القاحش من صنيع التجار لانهم لا يحدون من ذلك بدا ورعا يقصدون ذلك
 لاستعجال قلوب المجاهرين فيسارعون في التصرف لتحصيل مقصودهم من الربح في تصرف
 آخر بعد ذلك فكان هذا والنين اليسير سواء وبان كان يتمتر في حق المريض من الثلث
 لعدم الرضى به من غريمائه وورثته فذلك لا يدل على أنه لا ينفذ من المأذون كاتبين اليسير
 ثم أبو حنيفة في تصرف الوكيل فرق بين البيع والشراء في النين القاحش وفي تصرف المأذون
 سوى بينهما لان الوكيل يرجع على الآمر بما يلحقه من الهبة فكان الوكيل بالشراء متبعا
 في أنه كان اشتراؤه لنفسه فلما ظهر النين أراد أن يلزمه الآمر وهذا لا يوجد في تصرف المأذون
 لانه تصرف لنفسه لا يرجع بما يلحقه من الهبة على أحد فكان البيع والشراء في حكمه سواء
 وان كانت في يد المأذون جارية فباعها من رجل لئلام وسلم الجارية ولم يقبض الغلام حتى ذهبت
 عين الجارية أو شلت يدها ثم مات الغلام فالمأذون بالجارية ان شاء أخذ جاريته ولا يثم المشتري
 بقصائها وان شاء ضمن المشتري قيمتها يوم قبضها لان البيع قد انتقض بموت الغلام قبل التسليم
 لقوات القبض المستحق بالمقد فثبت له حق الرجوع بملكه الا أن المشتري للجارية يحجز عن
 ردها كما قبضها لانها تسببت في يده فثبت للعبد الخيار فان اختار أحدهما قابض له على المشتري
 بقصائها لان المشتري قبضها بحكم عقد صحيح وذلك لا يوجب ضمان الاوصاف والصفات وصف
 من غير صنع أحد (ألا ترى) انه لو فات وصف من أوصافها في يد البائع قبل التسليم ثبت الخيار
 للمشتري وان اختار الاخذ لم يثم البائع شيء من نقصان ولا يسقط شيء من الثمن باعتبار
 ذلك النقصان فكذلك اذا حدث النقصان عند المشتري لان ضمان الاصل بحكم العقد الصحيح
 الموضعين وانما أنى أن يأخذها فقد يحجز المشتري عن ردها مع ثبوت السبب الموجب للرد فورد
 قيمتها لان القيمة تقوم مقام العين عند انه رد العين وانما يتمتر قيمتها حين دخلت في غم
 وذلك وقت القبض فيتمتر قيمتها عند ذلك كما في المنصوبة ولو كان حدث لها ذلك بعد موت

التلام أخذ المأذون جاريته وتصاصها لان يموت التلام قبل التسليم بطل البيع فبقيت الجارية
 مقبوضة بحكم عقد فاسد والاوصاف تضمن في القبض بحكم العقد الفاسد كما لو كان العقد فاسدا
 من الاصل وهذا لان الفاسد ضئيف في نفسه فانما ثبت الضمان به باعتبار القبض والاوصاف
 تفرد بالقبض والتناول فتفرد بضمان القبض كما في المنصوبة بخلاف الاول فهناك العقد صحيح
 وضمان المقبوض بما يقابله انما يكون بحكم العقد دون القبض والاوصاف لان تفرد بالمقد فلا
 تفرد بضمانه فان كان حدث بها عيان أحدهما قبل هلاك التلام والاخر بمدحها له فان شاء
 المأذون أخذها ونقصان فيها الآخرون ان شاء أخذ قيمة الجارية يوم دفعها اليه لانه يجعل في نقصان
 كل واحد من الثمين كانه لا عيب سواء ولو لم يحدث ذلك ولكن قطع رجل يدها أو قتا
 عينها أو وطئها بشبهة أو ولدت ولدا من غير سيدها ثم هلك التلام لم يكن للمأذون الاقيمتها
 يوم دفعها لانه حدث فيها زيادة منفصلة متولدة من عقر أو ارش أو ولد وذلك في العقد
 الصحيح بعد القبض فتم دفع العقد فيها لمنى الربا حق للشرع وقد بناء في البيع فلا يتغير
 ذلك برضا الغير ويكون حقه في قيمتها لانه تمدد رد عينها مع بقاء السبب الموجب له فيجب
 قيمتها يوم دفعها وان كان ذلك بعد موت التلام أخذ المأذون جاريته مع هذه الزيادات
 لان يموت التلام بطل العقد وكانت كالمقبوضة بحكم عقد فاسد وهي بمنزلة المنصوبة في انها
 رد بزوائدها المنفصلة والمتصلة وفي أرض العين واليد يتخير العبد ان شاء أخذ به المشتري
 لفوات ذلك الجزء في ضمانه وان شاء أنبع به الجاني وقد بنا في البيع هذا التفريع في البيع
 اذا كان فاسدا من الاصل فهو أيضا فيها اذا فسد العقد قبل الجناية وان كانت الجارية ولدت
 ثم هلك التلام فلم يقض له بقيمة الجارية حتى هلك الولد فيقول الولد حين هلك من غير
 صنع أحد صار كأن لم يكن بقي نقصان الولادة في الجارية فيجعل كما لو انتقصت بسبب حادث
 فيها من غير صنع أحد قبل هلاك التلام فيتخير المأذون ان شاء أخذ الجارية ولا شيء له
 غيرها وان شاء ضمن المشتري قيمتها يوم دفعها ولو كان مكان الجارية دابة لم يكن له في ذلك
 خيار اذا هلك الولد وأخذ الام لان الولادة تخصان في بني آدم دون الدواب والولد اذا هلك
 صار كأن لم يكن وكان للتلام أن يأخذ الام فقط لان المشتري قادر على ردها كما قبض فان
 كانت ولدت ولدا فأعتقه المشتري ثم مات التلام فبطل المشتري قيمة الجارية ولا يرد الجارية
 لان ملك المشتري قد تقرر في الولد والمتى منه للملك والنهي يكون ممترا ولهذا يكون

ولاؤه له ومع سلامة الولد له لا يكون متمكنا من رد الجارية وكذلك ان مات الولد بعد العتق قبل أن يقضى على المشتري بقيمة الجارية فأراد المأذون أخذ جاريته لم يكن له ذلك ان كان الولد ترك ولدا آخر وولاؤه للمشتري لان الولد الثاني قائم مقام الاول فان بقاء الاول بعد العتق باعتبار ان ولاده للمشتري وهذا المني موجود عند بقاء ولد الولد وهذا لان الولاء جزء من الملك لانه أثر من آثار الملك وان لم يكن ترك ولدا آخر ولاؤه للمشتري فلعبد أن يأخذ الجارية ان شاء ولا يأخذ نقصانا لان الولد مات ولم يبق له أثر فصار كان لم يكن فان قيل فأين ذهب قولكم ان العتق أنهى للملك قلنا للمني يكون متقرا الى ان انتهى فلا يكون قائما بعد الانتهاء كعقد الاجارة فانه ينتهي بمضي المدة ولا يكون باقيا بعده والمانع من رد الجارية بقاء شيء من الزيادة للمشتري بمرددها وذلك يوجد عند بقاء الولاء على الولد ولا يوجد بعد موت الولد لا الى خلف وان كان موته بعد قضاء القاضي بالقيمة على المشتري فلا سبيل للعبد على الجارية لان حقه تحول الى قيمتها بالقضاء ولو كان المشتري حين قبضها قطع بعدها أو وطئها وهي بكر أو ثيب أو ولدت ولدا فقتلها المشتري ثم مات العبد في يد البائع فان شاء المأذون أخذ الجارية ولم يضمن المشتري شيئا من ذلك وان شاء أخذ قيمة الجارية يوم دفعها اليه لان المشتري لم يلزمه ضمان بهذه الافعال فانها حصلت في ملك صحيح تام فكان حدوث هذه الممانى فعل المشتري كحدوثها بأفق مساوية وهناك يتخير المأذون وان أراد أخذها لم يضمن المشتري شيئا فهذا كذلك وقد بينا في البيوع ان وطء الثيب بمنزلة استيفاء جزء من المين في حكم الرد حتى لا يردها بالعيب بعده الا برضا البائع كما لو كانت بكرا فبيننا كذلك ولو كانت بهيمة فولدت فقتل المشتري ولدها ولم تنقصها الولادة شيئا فالمأذون بالخيار ان شاء أخذها ولم يرجع على المشتري بشيء من قيمة ولدها وان شاء أخذ قيمتها يوم دفعها اليه وكان ينبغي أن لا يثبت له الخيار كما لو هلك الولد من غير صنع أحد ولكنه قال المشتري استفاد ههنا بملك الولد البراءة عن الضمان فيعتبر ذلك في إثبات الخيار للمأذون بخلاف ما لو أعتق الولد فهلك فان هالك بملكه ما استفاد البراءة عن الضمان لان اعتاقه في غير الملك باطل غير موجب للضمان عليه وقتله في غير الملك موجب للضمان عليه ثم الولد في حكم جزء من عينها فان تلف ولدها كاتلاف جزء من عينها وذلك معتبر في إثبات الخيار للمأذون باعتبار انه حابس لتلك الجزء حكما بالقتل الا انه لا يجتمع الرد اذا رضى المأذون

به لان المانع بقاء الزيادة في ملكه بسد ردها وذلك غير موجود ههنا ولو كان هذا كله من المشتري بعد هلاك الفلام فان للبدي أن يأخذ الجارية وعقرها وارثها وقيمة ولدها اذ قتل اولد لانها بعد هلاك الفلام كالمقوضة بحكم شراء فسد وفي ايجاب المقرر على المشتري الحرج بوطه المشتراة شراء فاسدا اخلاف الروايات في المقرر وقد بيناه في البيوع ولو كانت الجارية ذات في بذلها قبل هلاك الفلام أو بعده أخذها المأذون بزيارتها اما بعد هلاك الفلام فتغير مشكل لانها كالمقوضة بحكم شراء فاسدا وأما قبل هلاك الفلام فلانه لا معتبر بزيادة المتصلة في باب البيع في المنع من الرد والقسخ وقد بينا اختلاف الرواية في ذلك في البيوع حيث نص على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله في أن الزيادة المتصلة في المنع من الخلاف كالزيادة المنفصلة وأصح الروايتين ما ذكره هنا فزيادة المتصلة تبع من كل وجه وحق المأذون في استردادها عند هلاك الفلام حق قوى فثبت ذلك فيما هو تبع من كل وجه وكذلك في جميع هذه الوجوه لولم يمت البدي ولكن المأذون وجد به عيبا قبل القبض أو بعده فرد به بحكم الحاكم أو غير حكم أو رده بخيار رؤية هالده في هذا والموت قبل القبض سواء لان المقد يفسخ في الفلام بالرد بهذه الاسباب كما يفسخ موته قبل التسليم ولو كان المأذون اشترط الخيار ثلاثة أيام في الفلام التي اشترى فقبضه ودفع الجارية فذهب فيها عند المشتري من قبله أو قبل غيره أو من غير فعل أحد أو وطئها هو أو غيره أو ولدت ولدا ثم ان المأذون رد الفلام بخياره فانه يأخذ الجارية وولدها وعقرها ونصف قيمتها ان كانت عينا ذهبت عند المشتري من قبله أو من غير فعل أحد وان ذهبت من فعل غير المشتري أخذها ونصف قيمتها ان شاء من الجاني وان شاء من المشتري ورجع به المشتري على الجاني لان اشتراطه الخيار فيما اشترى اشتراط فيما ماع وخياره فيما ماع خيار البائع والمقبوض ببيع فيه خيار البائع ويكون مضمونا بالقيمة بمنزلة المقصوب والمشتري شراء فاسدا فلماذا كان الحكم فيها بهذه الصفة وكذلك لو قتلها غير المشتري وقد ازدادت قيمتها في يد المشتري فلماذا ذون ان يضمن المشتري قيمتها يوم قبضها حاله ان شاء ويرجع المشتري على القاتل بقيمتها يوم قتلها على ما قلته في ثلاث سنين وان شاء المأذون رجع على عاقلة القاتل بقيمتها في ثلاث سنين وهي بمنزلة المقصودة ههنا دون المشتراة شراء فاسدا يملكها المشتري بالقبض ومع خيار الشرط للبائع لا يملكها بالقبض بل هي باقية على ملك بائنها مضمونة في يد البائع كالمقصوبة ثم ان

اختار المأذون تضمين المشتري يملكها بالضمان لجاية القاتل حصلت على ملكه فكان له أن يرجع على عاقلة قيمتها في ثلاث سنين ويتصدق بالفضل لأن هذا ربح حصل لأعلى ملكه فانها ما كانت مملوكة له عند القتل وسواء في جميع ذلك ان كان ما وصفنا قبل أن يختار المأذون نقض البيع أو يسهه لايها مضمونة بنفسها مملوكة لباثها في الوجهين جميعا (ألا ترى) أن المشتري لو أعتق الغلام الذي باع أو أعتق الجارية التي اشترى لم يجر عتقه مادام خيار المأذون باقيا لان خيار المأذون فيما باع خيار البائع فيمنع دخولها في ملك المشتري وخياره فيما اشترى خيار المشتري فيكون خارجا من ملك البائع ولو قبض لكون البيع مطلقا فيجابه فهذا لا ينفذ عتقه في واحد منهما واذا باع المأذون جارية لرجل بسلام قبض الرجل الجارية ولم يدفع الغلام حتى هلك في يده ثم أعتق المشتري الجارية فعتقه جائز لان بهلاك الجارية فسد العقد في الجارية ولو كان العقد فاسدا فيها في الابتداء ملكها المشتري بالقبض وينفذ عتقه فيها فكذلك اذا فسد العقد فيها بهلاك الغلام يبقى ملك المشتري لبقاء قبضه فينفذ عتقه ويضمن قيمتها يوم قبضها وكذلك لو قتلها المشتري أو قتلها أجنبي ضمن المشتري قيمتها يوم قبضها ولا سبيل للمأذون على القاتل الاجنبي لان قتله صادف ملك المشتري لملك المأذون بخلاف المشترة بشرط الخيار للبائع لم يرجع المشتري بالقيمة على عاقلة المشتري لانه قبل ملكه ولو كان المشتري لم يقبض الجارية من المأذون حتى أعتقها فان كان أعتقها قبل موت الغلام جاز عتقه لانها مملوكة له بنفس المقد الصحيح وان أعتقها بعد موته فعتقها باطل لفساد العقد فيها بموت الغلام والمشترة شراء فاسدا لا تكون مملوكة قبيل القبض للمشتري ولو قبض الجارية ولم يدفع السلام حتى حدث به عيب فرده المأذون على المشتري بسبب بحكم أو بنسب حكم ثم أعتق المشتري الجارية فعتقه باطل وكذلك لو رده بخيار الرؤية أو رده بالعيب بعد القبض بحكم أو رده بالاقالة لان في هذه الوجوه كلها العقد انفسخ فيها جميعا اما من الاصل أو في الجارية سواء كان بحكم أو بنسب حكم فمادت هي الى ملك المأذون وان كانت في يد المشتري فلماذا لا ينفذ عتقه فيها بخلاف ما اذا هلك الغلام لان هناك العقد في الجارية قد فسد ولم ينتقض بشيء نقض (ألا ترى) أن في الابتداء لو اشترى بقيمة المبد المالك كان العقد فاسدا فيها ويملكها المشتري بالقبض حتى ينفذ عتقه فيها ما لم ينتقض البيع بينهما فكذلك اذا مات العبد بقيت هي مملوكة للمشتري مع فساد العقد فيها فتبقى باعتاق المشتري اياها والله اعلم

باب هبة المأذون ثمن ما باعه

(قال رحمه الله) وإذا باع المأذون جارية ودفعتها ثم وهب الثمن للمشتري أو قبضه قبل القبض أو بعده أو حط عنه فذلك باطل لأن الاسقاط بنسبة عوض تبرع كالتخليك بنسبة عرض وهو منفك الحجر في التجارات دون التبرعات فإن كان وهب بمض الثمن أو حطه قبل القبض أو بعده بسبب طعن به المشتري فهو جائز لأن الحط بسبب العيب من صنيع التجار ثم هو بمقابلة هذا الاسقاط عوض وهو اسقاط حق المشتري في الرد وهذا اسقاط بحصة الجزء الفائت من الثمن وعجزه عن تسليم ذلك الجزء يسقط حقه في عوضه فكان هذا اسقاطا بعوض ولو حطوا عنه جميع الثمن أو وهبه لم يجوز لانا نتيقن أن جميع الثمن لم يكن بمقابلة الجزء الفائت فكان اسقاطا بنسبة عوض ثم حط جميع الثمن لا يلحق بأصل المقدول لكنه برمبتدأ وحط بمض الثمن يلحق بالمقدول ويصير كأنه عقد بما بقي فيصح من المأذون إذا كان مقيدا ولو اشترى المأذون جارية وقبضها ثم وهب البائع الثمن للعبد فهو جائز لأنه تبرع على العبد والتبرع من أهل التبرع والعبد من أهل التبرع عليه وكذلك لو وهبه للمولى وقبضه كان بمنزلة هبة للعبد كان عليه دين أو لم يكن لأن المولى يخلف العبد في كسبه خلافة الوارث المورث وهبة صاحب الدين دينه للوارث بعد موت المورث بمنزلة هبة من المورث سواء كان على المورث دين أو لم يكن فذلك المولى ههنا وإن لم يقبلها المولى في هذا الوجه ولم يقبلها العبد في الوجه الأول كانت الهبة باطلة والمال على العبد بحاله لأن رد الهبة امتناع عن التملك لازالة الملك الثابت له وهذا الامتناع صحيح من المولى والعبد جميعا بخلاف هبة شيء من أكسابه ابتداء فإن وهب البائع الثمن للعبد أو لمولاه قبل أن يقبضه ثم وجد العبد بالجارية عيبا لم يكن له أن يردّها لأنه لو ردّها بنسبة شيء والمقصود بالرد سلامة الثمن له وقد سلم له ذلك بطريق الهبة فلا يستوجب عند الرد شيئا آخر وهذا استحسان وفي القياس وهو قول زفر رحمه الله يردّه بمثل ذلك الثمن وقد بينا نظير هذا في كتاب الرهن وإذا ثبت أنه يردّها بنسبة شيء يتمرد الرد لأن إخراج العين عن ملكه لا يصح من العبد بنسبة عوض وكذلك هذا في كل ثمن كان بنسبة عينة وإن كان الثمن عرضا بميته فهو هبة المأذون العرض للمشتري قبل أن يقبضه قبضه المشتري فالهبة جائزة لأن هبة المقود عليه قبل القبض فسحق للمقدّم لما فيه من بغويت القبض المستحق بالمقدّم والمأذون بملك الأقالة إذا ساعده صاحبه عليها بخلاف بيع المبيع

قبل القبض لأن البيع اسم خاص لمبادلة مال بمال والفسخ ليس بملك ولفظ الهبة فيه توسع
 قد يكون بمعنى التملك وقد يكون بمعنى الاسقاط فيمكن أن يحمل مجازاً عن الفسخ إذا تذر
 تصحيحه بطريق التملك فإن لم يقبل المشتري الهبة فالحبة باطلة لأن أحد المتعاقدين لا يفرد
 بالفسخ بملزوم العقد وإن كان المشتري وهب الجارية قبل أن يقبضها العبد قبلها العبد
 جاز سواء كان على العبد دين أو لم يكن وكان ذلك فسخاً للعقد وإن وهبها للمولى فإن لم يكن
 على العبد دين فهذا نقض صحيح أيضاً لأن كسب العبد خالص ملك المولى وهو يتمكن من
 التصرف فيه بطريق النقض كما يتمكن من التصرف فيه بطريق الإيجاب وإن كان على العبد
 دين قبلها المولى وقبضها فهذا ليس بنقض للبيع لأن المولى لا يملك إنشاء التصرف في
 كسب عبده المديون فلا يملك نقض يمه أيضاً ولكن هذه هبة صحيحة من المولى وهو بناء
 على أصل محمد رحمه الله فاما عند أبي يوسف رحمه الله فلا يصح وقد بينا المسئلة في البيع أن
 التصرفات التي لا تتم إلا بالقبض عند أبي يوسف لا تصح في البيع قبل القبض وعند محمد
 تصح باعتبار أنه تسليط على القبض والقابض نائب عن المشتري وهو إنما ينفذ تصرفه بملزومه
 ولو تقابضاً ثم وهب العبد المرض من المشتري قبله فالحبة باطلة لأن هبة المقود عليه بملزوم
 القبض لا تكون فسخاً فإن كونه فسخاً باعتبار ما فيه من نفوت القبض المستحق بالعقد وذلك
 لا يوجد بملزوم القبض فكان هذا إراءاً مبتدأ فلا يصح من المأذون ولو وهب المشتري الجارية
 للمأذون أو لمولاه جازت الهبة على سبيل البر المبتدأ فإن وجد المأذون بالمرض عيباً ولا دين
 عليه فليس له أن يرده بالميب لأنه لو رده بالميب رده بغير شيء فالجارية التي هي عوض
 المرض قد عادت بعينها إلى ما كانت سواء كانت الهبة من العبد أو من المولى لأن كسب العبد
 خالص حق المولى في هذه الحالة وإن كان عليه دين وقد وهب المشتري الجارية للعبد فكذلك
 لأن الجارية عادت كما كانت قبل العقد فلورده المرض رده بغير شيء وإن كان قد وهبها
 لمولاه فله أن يرد المرض بالميب ويضمنه قيمة الجارية يوم قبضها لأن المولى من كسب عبده
 المديون كالأجنبي ولو وهب المشتري لأجنبي كان للعبد أن يرد المرض بالميب وعند الرد
 يجب على بائع المرض رد الجارية وقد تذر ردها عليه فيغرم قيمتها يوم قبضها ولو باع المأذون
 جارية بمرض بعينه وتقابضاً فحدث في الجارية عيب عند المشتري من غير فعل أحد أو من
 قبل المشتري أو من فعل أجنبي أو ولدت ولداً أو وطئت وهي بكر أو وثب ثم وهبها

المشتري للعبد أو لمولاه وعليه دين أو لادين عليه ثم وجد المأذون بالعرض عيأ رده وضمنه قيمتها في جميع ذلك لأن ما هو موجب الرد لم يسلم له هنا قبل الرد (ألا ترى) أنه لو لم يهب الجارية حتى رد العرض عليه باليب كان له أن يرجع بقيمة الجارية ولا يسترد الجارية أما لازيادة المتفصلة في يد مشتريها أو لحدوث العيب فيها فإذا كان حقه هنا في استرداد قيمة الجارية لا يبطل بعود الجارية بالهبة ولا يتعذر عليه رد العرض باليب ولو اشترى للمأذون جارية من رجل بسلام قيمته ألف درهم وبالف درهم وتقابضا ثم وهب البائع بالالف والتمام التسلام للمأذون وسلمها إليه ثم وجد المأذون بالجارية عيأ ليس له أن يردها لأن نصفها بمقابلة التسلام وقد عاد إليه التسلام بعينه بالهبة فالو رد ذلك النصف يرد به بقيه شيء فإذا تعذر الرد في النصف الاول تعذر في النصف الثاني لما فيه من الضرر على البائع بتبويض الملك عليه والمشتري لا يملك ذلك بالرد بالعيب وكذلك لو كانت الهبة للمولى ولا دين على العبد وإن كان عليه دين والهبة للمولى كان له أن يرد الجارية باليب ويأخذ من البائع ألف درهم وقيمة التسلام لأن الهبة من المولى في هذه الحالة كالهبة من أجنبي آخر فإن تصرف العبد كان لزمائه دون مولاه وإن أخذ ذلك ثم أبرأه الزمراء من الدين أو وهبوه له أو للمولى أو ورثة المولى من التريم لم يرد على البائع شيئا مما أخذ منه لأن بما اعترض من السبب لا يبين أن الاخذ لم يكن بحق وإن قيمة التسلام مع الالف لم تكن واجبة له يومئذ والماض من السبب لا يؤثر فيها انتهى حكمه بالاستيفاء والله تعالى أعلم بالصواب

باب الاقالة

(قال رحمه الله) المأذون في اقالة البيع كالحر لانه فسخ أو بيع مبتدأ في حق غيره ما والمأذون يملك كل واحد منهما فإن اشترى المأذون جارية فزادت في يده حتى صار الغنم أقل من قيمتها بما لا يتغابن الناس في مثله ثم أقاله البيع فيها فهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله ولا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وهو بناء على ما تقدم ان المأذون اذا باع شيئا من كسبه أو اشترى شيئا بما لا يتغابن الناس في مثله فعلى قول أبي حنيفة لما كان يملك ابتداء التصرف بهذه الصفة فكذلك الاقالة وعندهما لا يملك ابتداء التصرف بهذه الصفة لحق المولى أو للزمراء فكذلك لا يملك الاقالة لأن الاقالة في حق غير المتعاقدين بمنزلة

البيع المتبدأ والاقالة من المأذون بعد الحجر المولى عليه باطلة لانه لا يملك ابتداء البيع والشراء
 بعد الحجر واذا باع المأذون شيئا أو اشترى ثم ان المولى أقال البيع فيه فإن كان للمأذون لادين
 عليه يومئذ فما صنع المولى من ذلك على عبده فهو جائز لان الكسب خالص حقه والمأذون
 في حكم المقدر كان متصرفا له فصحح الاقالة منه وان كان عليه دين يومئذ فهو باطل لان
 المولى في كسبه كالجنبي آخر وانما يتبر قيام الدين عليه عند الاقالة لا عند ابتداء التصرف
 لان الاقالة بمنزلة البيع الجديد فاذا كان الدين عليه قائما عند الاقالة لا يصح من المولى هذا
 التصرف كما لا يصح ابتداء البيع واذا لم يكن الدين قائما يومئذ صنع منه لمصادفته محله فإن
 كان عليه دين عند الاقالة قضى المولى الدين أو أبرأ الترماء العبد من دينه قيل أن يفسخ
 القاضى الاقالة صححت الاقالة بمنزلة ما لو باع شيئا من كسبه ثم سقط دينه بهذا الطريق وان
 فسخ القاضى الاقالة ثم أبرأ الترماء من الدين فالتسخ ماض لان السبب الموجب لتسخ
 الاقالة وهو حق الترماء كان قائما حين قضى القاضى به فلا يبطل ذلك التسخ بسقوط الدين
 بعده كما اذا زال العيب بعد ما قضى القاضى بالتسخ واذا باع عرضا بثمن وتقابضا ثم تقايلا
 والعرض باق والثمن هالك قبل الاقالة أو بعدها فالاقالة ماضية وان كان الثمن باقيا والعرض
 هالكا قبل الاقالة أو بعدها فالاقالة باطلة وهذه فصول قد يتأها في البيع والعرض
 بالثمن وفي بيع العرض بالعرض وفي السلم وفي بيع التقود بعضها ببعض وما فيها من الفروق
 وقد استقصينا في بيانها في البيع فاذا باع المأذون جارية بالف وتقابضا ثم قطع المشتري بعدها
 أو وطئها أو ذهبت عينها من غير فعل أحد ثم تقايلا البيع ولا يعلم العبد بذلك فهو بالخيار
 ان شاء أخذها وان شاء ردها لانه انما رضى بالاقالة على أن تعود اليه كما خرجت من يده
 وقد خرجت من يده غير ممية والآن تعود اليه ممية فلا يتم رضاه بها فلها كان له الخيار
 وحال البائع عند الاقالة كحال المشتري عند المقدر ولو حدث بالمبيع عيب بعد المقد وقبل القبض
 بخير المشتري فهذا مثله وانما الاشكال اذا وطئها وهي ثيب فإن من اشترى جارية ثيبا ثم علم
 ان البائع كان وطئها قبل المقدر لم يكن له أن يردّها بذلك وهنا قال للعبد أن يردّها اذا علم
 أن المشتري كان وطئها قبل الاقالة وهذا لان الوطء في المشترا بمنزلة التصيب والمستوفى
 بالوطء في حكم جزء من الثمن ولهذا لو وجد المشتري بها عيبا بعد الوطء لم يكن له أن
 يردّها الا برضا البائع فكذلك وطء المشتري ايها في حكم الاقالة بمنزلة التصيب فلها بخير

البعد وهذا لانه لا يرضى بأن يطاها المشتري زمانا ثم يقبل المقد فيها بجميع الثمن بخلاف البيع
 المبتدأ فالمشتري هناك يرغب فيها بالثمن المسمى في العقد ان كان يعلم أن البائع وطئها قبل
 العقد ولو كان الواطئ أو القاطع أجنيا فوجب عليه المقر أو الارش ثم تقايلا البيع والعبد
 يعلم بذلك أو لا يعلم فالاقالة باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله صحيحة في قول أبي يوسف
 ومحمد رحمهما الله وهو بناء على ماينا في كتاب الصلح ان الاقالة عند أبي حنيفة فسخ في
 حق المتعاقدين فاذا لم يمكن تصحيحه فسخا كان باطلا وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة قبل
 القبض كذلك وبعد القبض بمنزلة البيع وفي قول أبي يوسف الاقالة بمنزلة البيع في المستقبل
 الا اذا تمذر جعلها فيما غنيت فبطل فسخا وذلك في المنقول قبل القبض وعند محمد الاقالة
 بالثمن الاول أو أقل منه تكون فسخا فأما بأكثر من الثمن الاول أو بجنس آخر غير الثمن
 الاول تكون فيما مستقبلا والثن الاول انما يكون فسخا اذا كان المحل قابلا للفسخ فأما اذا
 لم يكن قابلا لذلك كان يعمدا مبتدأ ووجوه هذه الاقاويل يتناها في كتاب الصلح والآن نقول
 المقر والارش زيادة منفصلة وهي تمنع الفسخ حقا للشرع فلا تصح الاقالة بعد ما عند أبي
 حنيفة رحمه الله وعند أبي يوسف الاقالة بمنزلة البيع المستقبل وعند محمد كذلك عند تمذر
 الفسخ فجوز الاقالة ههنا بطريق البيع المستقبل ولو اشترى المأذون جارية بألف درهم وقبضها
 ولم يدفع الثمن حتى وهب البائع الثمن للبعد ثم تقايلا فالاقالة باطلة في قول أبي حنيفة ومحمد
 رحمهما الله لان عند أبي حنيفة الاقالة فسخ ولا يمكن تصحيحها ههنا فسخا فانه بالفسخ بردها
 بغير شيء وعند محمد كذلك لان المحل قابل للفسخ (ألا ترى) انه لو لم يهب الثمن منه كان
 الفسخ صحيحا وان كان المشتري حرا كان الفسخ صحيحا فمرنا ان المحل قابل للفسخ والاقالة
 بالثمن الاول فلو صححت كان فسخا بغير شيء والعبد ليس من أصل رد الجارية بغير شيء وعند
 أبي يوسف الاقالة بمنزلة البيع المستقبل فكانه باعها ابتداء من البائع بألف وذلك صحيح في أخذ
 العبد الألف من البائع وبدفع اليه الجارية ولو أقاله البيع بمائة دينار أو بجماعة أخرى أو بالني
 درهم كانت الاقالة باطلة في قياس قول أبي حنيفة ومحمد لانها فسخ عنده وما سمي فيها من
 الثمن باطل فلو ردها ردها بغير شيء وعند أبي يوسف ومحمد هذا جائز أما عند أبي يوسف
 فهذا غير مشكل وعند محمد الاقالة بأكثر من الثمن الاول أو بجنس غير جنس الثمن الاول
 تكون فيما مبتدأ فكانه باعها ابتداء بما سمي من الثمن فيكون صحيحا ولو كان المأذون لم يقبض

الجارية حتى وهب البائع منها ثم تقايلا فالاقالة باطلة عندهم جميعا لان قبل القبض لا يمكن
تصحيحها فيما فيكون فسخا فلو صححناها لكان غريبا اياها من ملكه بنسب عوض وكذلك
لو اقاله ثمن آخر في هذه الحالة فان بيع المبيع قبل القبض لا يجوز بخلاف جنس الثمن الاول
ولا بأكثر من الثمن الاول فكان الجواب في الفصول سواء ولو لم يتقايلا البيع ولكنه رأى
بالجارية عيا قبل أن يقبضها فلم يرض بها أو لم يكن رأها فلما رأها لم يرض بها فقبض البيع وقد
كان البائع وهب له الثمن فقبضه بطل لان الرد بخيار الرقبة فسخ من كل وجه وكذلك الرد
بالعيب قبل القبض فيكون في الرد اخراجها من ملكه بنسب عوض والمأذون لا يملك ذلك
ولو كان حين اشتراها اشترط فيها الخيار ثلاثة أيام ثم وهب له البائع الثمن ثم ردها بالخيار فرده
جائز في قول أبي حنيفة وفي قولها ليس له أن يردها بناء على ما بينا في البيوع ان خيار المشتري
عنده يمنع دخول المبيع في ملكه فهو بهذا الرد لا يخرج العين عن ملكه بنسب عوض ولكنه
يتمتع من تملكه وهو صحيح من البعد كالاتماع من قبول الهبة وعندهما السئلة دخلت في
ملك المشتري فهذا الرد اخراج لها من ملكه بنسب عوض والمكاتب في جميع ما وصفنا
كلأماذون لانه ليس من أهل التبرع بكسبه كالأماذون بل أولي فان المكاتب لا يتبرع بأذن
المولى ومن الأماذون يصح ذلك ان لم يكن عليه دين ولو باع الأماذون جارية من رجل بألف
درهم وتقايضا ثم تقايلا فلم يقبض العبد الجارية حتى قطع رجل يدها أو وطئها فقصها الوطء
كان العبد بالخيار للتخير الحاصل فيها بعد الاقالة قبل الرد ولو اختار أخذها أتبع النواطي أو
الجاني بالمقر أو الارش لأنها عادت الى ملكه ففعل النواطي أو الجاني حصل في ملكه
فيكون المقر والارش له أو ان تقضى الاقالة فالمقر والارش للمشتري لأنها تعود الى ملك
المشتري على ما كانت قبل الاقالة وصار الحال بعد الاقالة قبل الرد ههنا كالجاني بعد الشراء
قبل القبض والمبيسة اذا وطئت بالشبهة وقصها الوطء أو جنى عليها قبل القبض فيخير المشتري
ان شاء أخذها وأتبع الجاني أو النواطي بالمقر والارش وان شاء تقضى البيع والمقر والارش
للبيع فكذلك بعد الاقالة ولو كان مكان الألف عرضا بعينه كان العبد بالخيار ان شاء أخذ
الجارية من المشتري وأتبع الجاني أو النواطي بالارش والمقر وان شاء أخذ قيمة الجارية من
المشتري يوم قبضها وسلم له الجارية وأرسلها وعفوها للمشتري لان الاقالة ههنا لا تبطل وان
أتى أن يأخذ الجارية بمنزلة ماله منكنت فان في بيع المايضة هلاك أحد الموضين كما لا يمنع

بقاء الاقالة لا يمنع ابتداء الاقالة بخلاف ابتداء البيع واذا بقيت الاقالة وقد تمذر على المشتري رد عين الجارية للتخير الحاصل فيها في ضمانه فعليه قيمتها يوم قبضها وكذلك لو كان قبلها الجاني كان العبد بالخيار ان شاء اتبع عاقلة الجاني بقيمتها لان جنائته حصلت على ملكه وان شاء اتبع المشتري بقيمتها حالة لان الاقالة لم تبطل وقد تمذر على المشتري ردها فيلزمه رد قيمتها وهذه القيمة ضمان العقد فتكون حالة في ماله ثم يرجع المشتري على عاقلة الجاني بقيمتها في ثلاث سنين لانها عادت الى أصل ملكه وكذلك لو ماتت الجارية بعد الاقالة كان للعبد أن يأخذ من المشتري قيمتها لما يئنا أن هلاك الجارية لا يمنع بقاء الاقالة كما لا يمنع ابتداء الاقالة فعليه رد قيمتها ولو كان حدث بها عيب من فعل المشتري بعد الاقالة يخير العبد فان شاء ضمنه قيمتها يوم قبضها منه لانه تمذر عليه رد عينها كما قبضها وان شاء أخذ الجارية ورجع على المشتري بتقصان العيب لان الجارية بعد الاقالة مضمونة بنفسها حتى لو هلكت يجب ضمان قيمتها فتكون كالمضمونة فيضمن المشتري نقصان العيب بخلاف المبيعة قبل القبض فانها مضمونة بالثمن فلا يكون للمشتري أن يتبع البائع بتقصان العيب من القيمة اذا أراد أخذها ولكن يسقط حصه ذلك من الثمن لان التسيب حصل بقول البائع والوصاف بالتناول تصير مقصودة ولو كان العيب أحدثه فيها المشتري قبل الاقالة ثم تقايلا ثم علم العبد بالعيب تخير لمكان التخير فان شاء ضمن المشتري قيمتها يوم قبضها لانه تمذر عليه ردها كما قبضها وان شاء أخذها ممية ولا شيء له غير ذلك لان فعل المشتري حصل في ملك صحيح له وذلك غير موجب للضمان عليه فهو وما لو تيمت بغير فعله سواء بخلاف الاول ففعل المشتري هناك لا في ملك غيره لانها بالاقالة عادت الى العبد وهي مضمونة في يد المشتري بنفسها على ما قررنا ولو كان العيب أحدثه فيها رجل أجنبي قبل الاقالة ثم تقايلا فالاقالة جائزة ولا سبيل للعبد على الجارية ولكنه يأخذ من المشتري قيمتها يوم قبضها لانه بمحدث الزيادة المنفصلة فيها تمذر التسخ فكلها ماتت وموتها قبل الاقالة لا يمنع صحة الاقالة ويكون حق العبد في قيمتها يوم قبضها لتمذر رد العين في قيام السبب الموجب للرد ولو باع العبد ابريق فضة فيه مائة درهم بشرة دنائير وتقايلا ثم تقايلا واقرقا قبل القبض فالاقالة متقضة لان العبد في حكم الاقالة كالحر وقد بينا في الصرف ان الاقالة بمنزلة العقد الجديد في حكم استحقاق القبض في المجلس لان ذلك من حقوق الشرع والرد بعد القبض بغير قضاء بمنزلة

الاقالة في ذلك بخلاف الرد بالسب فإن فسخ من الاصل فلا يبطل بترك التقاض في
 مجلس الرد ولو باع المأذون جارية من رجل بجمارية قيمة كل واحدة منهما ألف وتقابضا ثم
 تقايلا ولم يتقابضا حتى ولدت كل واحدة منهما ولدا قيمته مثل قيمة أمه فلها أن يتقابضا
 الجاريتين وولديهما لأن كل واحدة منهما عادت بالاقالة الى ملك من خرجت من ملكه
 بالمقدّم ولدت على ملكه فيكون له أن يأخذها مع ولدها كالمبيعة اذا ولدت قبل القبض فإن
 لم يتقابضا حتى ماتت الامهات وأرادا أخذ الولدين فإن كان واحد منهما يأخذ الولد الذي في
 يد صاحبه مع نصف قيمة أمه لأن كل واحدة منهما حين ولدت فالاخرى تنقسم على قيمتها
 وقيمة ولدها وقيمتها سواء فانقسمت نصفين وقد هلك الامتان فكان لكل واحد منهما
 أن يأخذ من صاحبه الولد الذي في يده مع نصف قيمة أمه اعتبارا للبعض بالكل وإن
 كانت قيمة كل واحد من الولدين خمسمائة والمسئلة بحالها كان لكل واحد منهما أن يأخذ
 الولد الذي في يد صاحبه ويرجع على صاحبه ثلث قيمة الام التي هلك في يده لأن
 انقسام كل واحد منهما على الام وعلى الولد باختيار القيمة فيكون أثلاثا فبعد هلاك الامتين
 انما تبقى الاقالة فيما هو حصّة الولدين كل واحدة منهما وحصّة ولد هذه من الاخرى الثلث
 ففرضا أن بقاء الاقالة في ثلث الاخرى فيرجع ثلث قيمتها فأما في ثلثها فقد بطلت الاقالة
 بهلاك الموضين جميعا بخلاف الاول فالانقسام هناك نصفان لاستواء القيمتين فيبي كل
 واحد من الولدين بقاء الاقالة في نصف الام الاخرى حصّة هذا الولد فيها فلن هذا كان يرجع
 بنصف القيمة ولو هلك الولد وبقيت الامتان أخذ كل واحد منهما الجارية التي في يد
 صاحبه ولم يبقه شيء من قيمة الولد لأن الولد حدث من غير صنع أحد ومات كذلك
 فصار كأن لم يكن ولو هلك الامتان وأخذ الولدين فاز الذي في يده الولد الحى بدفعه
 الى صاحبه فيأخذ منه ثلث قيمة الام التي هلك في يد الآخر لأن بقاء الاقالة باعتبار الولد
 الحى وانما يبقى فيها ينحصر من الجارية الاخرى وحصّة ثلث الجارية الاخرى فلن هذا يرجع بثلث
 قيمتها وفيما سوى ذلك بطلت الاقالة كلها بهلاك الموضين قبل الرد والله أعلم

باب تأخير العبد المأذون الدين

(قال رحمه الله) وانما وجب للعبد المأذون على رجل ألف درهم من ثمن مبيع أو غصب

أو غير ذلك فأخذه العبد عنه سنة فهو جائز لأن التأجيل من صنيع التجار وهو منفك
الحجر عنه فيما هو من صنيع التجار وهذا لأن التأجيل لا يسقط الدين وإنما يؤخر المطالبة
ولو ترك المطالبة زماناً من غير تأجيل لم يكن به متبرعاً عليه بشيء من الدين فكذلك إذا أجله
سنة ولو صالحه على أن أخر ثمن بمضه وحط عنه بمضه كان الحط باطلاً والتأخير جائزاً اعتباراً
للمض بالكل ولو كان الدين الواجب له قرضاً اقترضه فتأجيله غير لازم كما في الحر وقد
بيناه في كتاب الصرف ولو وجب للمأذون ولو جل على رجل ألف درهم وهما فيه شريكان
فأخر العبد نصيبه منه فالتأخير باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله وهو جائز في قول أبي
يوسف ومحمد رحمه الله وقد بينا المسئلة في الحرين في كتاب الصلح فكذلك في العبد مع
الحر وبيننا أن علي قولها الذي لم يؤخر الدين يأخذ حصته فيكون له خاصة فإذا حل الاجل
كان العبد بالخيار أن شاء أخذ من شريكه نصف ما أخذ لأن المقبوض كان ديناً مشتركاً بينهما
وبالتأجيل لم يتعلل الشركة فإن قسمة الدين قبل القبض لا تجوز إلا أن الاجل كان مانعاً من
مشاركة القابض فإذا ارتفع هذا المانع كان له أن يشاركه في المقبوض ثم يتبعان الغريم بالباقي وإن
شاء سلم له المقبوض واختار اتباع الغريم بنصيبه في الدين ولو اتمضى العبد شيئاً قبل حل
الاجل كان لشريكه أن يأخذ منه نصفه لأن الاجل سقط فيما اقتضاه العبد فكان له أن يشاركه
ولأن المقبوض من دين مشترك ولا مانع للشريك من مشاركته في المقبوض لأن نصيبه من
الدين حال وكذلك أن كان الدين كله مؤجلاً قبض أحدهما شيئاً منه قبل حله كان للآخر أن
يشاركه فيه لأن الاجل حق المطلوب فهو في مقدار ما أوفى قبل حله أسقط حقه من الاجل
فسقط ذلك في حق الشريكين جميعاً والحكم في هذا الحر بمنزلة ما لو كان الدين كله حالاً
فلذا لم يقبض أن يشارك القابض في المقبوض ولو كان الدين حالاً فأجله العبد سنة ثم
قبض الشريك حصته ثم أبطل الغريم الاجل الذي أجله العبد برضى منه قبل مضيه فقد بطل
الاجل لأنه حق الغريم وقد أسقطه ولكن لا سبيل للعبد على ما قبض شريكه في قول أبي
حنيفة ومحمد حتى يحل الاجل لأنه ثبت بالتأجيل حكماً أحدهما سقوط حقه عن مشاركة
القابض في المقبوض قبل حل الاجل والآخر سقوط حقه عن مطالبة المديون قبل حل
الاجل فاسقاط الغريم الاجل حامل في حقه وليس يعمل في حق القابض إذ لا ولاية له عليه
فيجعل الاجل في حقه كالتأم وهو نظير الدين المؤجل إذا كان به كفيل فأسقط الاصيل

الاجل بقي الاجل في حق الكفيل فاذا حل الاجل شاركه في القبوض ان شاء وان لم
 ينقص الاجل ولكن التريم مات على عليه شارك العبد شريكه فيما قبض لان انتفاض الاجل
 بالموت ثابت حكما فيظهر في حق مطالبة التريم وحق مشاركة القابض في القبوض بخلاف
 الاول فانه كان عن قصد من التريم وهذا بخلاف مسألة الكفيل فان الاصيل اذا مات بقي
 الاجل في حق الكفيل لان هناك الاجل في حق كل واحد منهما ثابت مقصودا والتريم
 بالموت قد استثنى عن الاجل والكفيل محتاج اليه في الاجل في حقه فاما ههنا فالاجل
 في حق التريم خاصة فاما مشاركة القابض في القبوض فلا أجل فيه مقصودا لان ذلك عين
 والعين لا تقبل الاجل وانما كان ذلك بناء على قيام المانع في حق الذي أجله ولم يبق المانع
 بعد موت التريم حقيقة وحكما فاما بعد اسقاط الاجل من التريم قصدا فالمانع كالتام في حق
 الشريك حكما فن هذا الوجه يقع الفرق ولو لم يمت ولكنهما تناقضا الاجل ثم قبض
 الشريك حقه كان للمعد أن يشاركه لانهما حين تناقضا لم يكن في هذا الاجل حق سوى
 التريم فصحت مناقضته مطاقا فصار الدين حالا فاذا قبض الآخر نصيبه بعد ذلك كان له أن
 يشاركه بخلاف الاول فهناك حين تناقضا كان حق الشريك ثابتا في ذلك الاجل من حيث
 تأخر رجوع الشريك عليه في القبوض فلا يعمل انتقضا في حقه بوضعه أن هناك حين
 قبض مع قيام الاجل لم يثبت للشريك حق المشاركة في القبوض الا بعد حل الاجل فلو
 ثبت بعد ذلك انما ثبت بتصرف التريم وتصرفه في حق الغير لا يكون صحيحا وههنا حين
 قبض بعد مناقضة الاجل حق الشريك ثابت في المشاركة ومناقضة الاجل لم يكن تصرفا منه
 في حق الغير فكان صحيحا ولو كان المال حالا فقبض الشريك حقه ثم ان العبد أخر التريم حقه
 وهو لم يقبضه أو لا يعلم فتأخيره جائز عندهما ولا سبيل له على ما قبض شريكه حتى يحل
 الاجل لان كون نصيبه مؤجلا مانع له من الرجوع على شريكه في القبوض قبل حل الاجل
 ولو كان هذا المانع قائما عند القبض لم يكن له أن يشاركه فكذلك اذا ثبت هذا المانع بالتأجيل
 بعد قبضه ولان نصيبه في حصة التريم على حاله (ألا ترى) أنه لو سلم للقابض ما قبض واختار
 اتباع التريم كان له ذلك فاذا صح تأجيله في نصيبه لم يكن له أن يشارك صاحبه في القبوض
 حتى يحل الاجل فاذا حل أخذ منه نصف ما قبض ان شاء فان قيل لماذا لم يجعل تصرفه في نصيبه
 من حيث التأجيل مسقطا حقه في مشاركة القابض قلنا لانه لا منافاة بين تأجيله في نصيبه

وبين ثبوت حقه في المشاركة في المقبوض بعد حل الاجل وهذا لان حق المشاركة باعتبار
الشركة في أصل الدين ويتأجله لا ينعدم ذلك ولو كان مالها الى سنة فقبض الشريك عاجلا
ثم ان العبد آخر حقه للغيرم سنة أخرى وهو يعلم بقبضه أو لا يعلم فتأخيرها جائز عندهما
ولاسدیل له على ما قبض شريكه حتى يمضي السنتان جميعا لان الزيادة في الاجل بعد قبض
الشريك بمنزلة أصل التأجيل وقد بينا أن ذلك يمنعه من المشاركة قبل حل الاجل فلا يسقط
حقه في المشاركة بعد حل الاجل فكذلك الزيادة في الاجل ولو كان المال حالا فأخذ
الشريك حقه فسامه له العبد كان تسليمه جائزا عندهم لانه يسقط حقه في المشاركة بعوض
وهو ما يستوفي من الغريم من نصيبه من الدين وذلك من صنيع التجار فيكون صحيحا من
العبد ولا يرجع العبد على القابض بشئ حتى يتوى ما على الغريم فاذا توى ما عليه رجع على
شريكه فيشاركه في المقبوض لانه سلم له المقبوض بشرط أن يسلم له مافي ذمة الغريم فاذا لم يسلم
عاد حقه كما كان كالمحتال عليه اذا مات مفلسا ولو كان المال الى سنة فاشتري العبد من الغريم
جارية بمحضته فلشريك أن يأخذ العبد بنصف حقه من الدراهم لانه صار مستويا نصيبه بطريق
المقاصة كما هو الاصل في الشراء بالدين فكأنه استوفاه حقيقة وأحد الشريكين اذا استوفى
نصيبه قبل حل الاجل كان للآخر أن يشاركه فيه فان أخذ منه نصف نصيبه من الدراهم ثم
وجد العبد بالجارية عينا فردها على البائع بقضاء قاض عاد المال الى أجله لان الرد قضاء القاضي
فسخ من الاصل وسقوط الاجل كان من حكم البيع ووقوع المقاصة بالتمن وقد بطل ذلك
بأنفساخ العقد من الاصل فعاد المال الى أجله واسترد العبد من شريكه ما أخذه منه لانه أخذه
باعتبار أنه استوفى نصيبه بالمقاصة وقد بطل ذلك من الاصل بانقضاء البيع فتبين أنه استوفى
منه بنير حتى فيلزمه رده ولو كان ردها بنير قضاء أو باقالة لم يرجع على الشريك بشئ مما أعطاه
لان هذا السبب بمنزلة العقد المبتدأ في حق الشريك فلا يتبين به بطلان المقاصة وحكم الاستيفاء
من العبد لنصيبه في حق الشريك قلندا لا يرجع عليه بشئ ويكون للعبد ولشريكه على الغريم
الحصانة الباقية الى أجلها وللعبد على الغريم خصامة حالة فكان ينبغي أن يكون هذا مؤجلا عليه
لان الاقالة والرد بنير قضاء القاضي فسخ في حقهما والاجل في هذا المال من حقهما ولكن
هذا بناء على الاصل الذي بينا فيما أملىناه من شرح الزيادات ان الاقالة والرد بنير قضاء القاضي
فسخ في حقهما فيما هو من حكم ذلك العقد خاصة فأما فيما ليس من حكم ذلك فالعقد يكون

بمنزلة البيع المبتدأ وعود الاجل ليس من حكم ذلك المقد فيحصل في حقه كالبيع المبتدأ فكانه
اشترها بالبحسامة مطلقا فتكون حالة وكذلك لو كان العبد المشتري الجارية من الغريم بجميع
الالف الا أن لشريك أن يأخذه بنصف الف ههنا لانه صار مستوفيا جميع الدين بطريق
المقاصة واحدا الشركين ان استوفى الدين كان للآخر أن يرجع عليه بنصف ذلك الدين سواء
كان الدين حالا أو مؤجلا فان كان حين اقالة البيع أو رده بغير قضاء شرط عليه البائع ان
التمن الى أجله كان الى أجله لان هذا بمنزلة البيع المبتدأ لكن بتمن مؤجل شرطا وهو نظير
المشتري بالنسبة اذا ولاء غيره مطلقا يكون التمن في حق البائع حالا الا أن يكون اشترط في
التولية أن يكون المال الى أجله حينئذ يكون مؤجلا كما شرط

باب وكالة العبد المأذون بالبيع

(قال رحمه الله) وللمأذون له أن يتوكل لغيره بالشراء بالنقد استحسانا وفي القياس لا يجوز
ذلك لانه يلتزم التمن في ذمته بمقابلة ملك يحصل لغيره فيكون في معنى الكفالة بالمال عن الغير
وللمأذون ليس من أهله الا أن يكون بأذن المولى اذا لم يكن عليه دين ولانه يأنم المهددة
من غير منفعة له في ذلك فيكون تبرعا منه ولهذا لا يتوكل بالشراء لغيره بالنسيئة وجه
الاستحسان أن التمن بالشراء كما يجب على المأذون يجب له على الموكل وتكون العين محبوسة
في يده الى أن يصل التمن اليه فلا يلحقه ضرر في ذلك بل هو بمنزلة ما لو اشترى لنفسه ثم
باعه من غيره بتلك التمن بخلاف الكفالة فانه يلتزم المال في ذمته بالكفالة من غير أن
تكون بمقابلته في يده عين محبوسة وبخلاف الشراء بالنسيئة فانه لا يستوجب حبس العين
بالتمن ههنا كما ان البائع لا يستوجب الحبس عليه فيكون ذلك في معنى الكفالة ثم هذا التوكيل
منفعة للمأذون لانه يباح في بعض التصرفات الى الاستئانة بغيره ومن لا يعين غيره لا يمان
عند حاجته واذا توكل بالشراء نسيئة صار مشتريا لنفسه لانه لما تعذر تنفيذ شرائه على الموكل
وهو يملك الشراء لنفسه بهذه الصفة نقد المقد عليه كالحر اذا اشترى لغيره بغير أمره وان
يتوكل لغيره بالبيع بالنقد والنسيئة لانه في الموضعين جميعا انما يلتزم تسليم العين ولا يلتزم
في ذمته شيئا من البذل وهو لا يستغنى عن ذلك في التصرفات ولان التوكيل عن الغير
بالشراء أو بالبيع من نوع التجارة فان أعظم الناس تجارة وهم الباعة يتوكلون بالبيع والشراء

لناس ولما أذن أن يוכל بالبيع والشراء غيره كما يفعله الحر لان التوكيل من صنيع التجار ولا نه
لا يستغنى عن ذلك في تجارته فان التجارة نوعان حاضرة وغائبة واذا اشتغل بأحدهما بنفسه يحتاج
الى أن يستعين في الآخر بنيره لكن لا يفوته مقصود النوعين واذا باع المأذون جارية رجل
بأمره ثم قتلها الآمر قبل التسليم بطل البيع لان البيع من نائبه كبيعهم من نفسه والمبيع مضمون
على الموكل بالثمن لو هلك فلا يكون مضمونا عليه بالقيمة لما بينهما من المنافاة فاذا لم يحب القيمة
بمحقوق فوات القبض المستحق بالمقد حين تلف العقود عليه ولم يخلف بدلا بطل البيع فان
قتلها المأذون قبل مولاه ادفه بالجناية أو اذنه كما لو قتلها قبل البيع وهذا لان بالوكالة لا يثبت
للمأذون فيها ملك ولا حق ملك فقتله اياها جناية على ملك الغير وجناية المملوك بهذه الصفة
نوجب على المولى الدفع أو القداء فأيهما فعل كان المشتري بالخيار لتغير العقود عليه قبل التسليم
حين تحول البيع الى البدل فان شاء نقض البيع وان شاء أخذ ما قام مقام الجارية وأدى الثمن كما
لو كان القاتل عبدا آخر سوى الوكيل ولو كان مولى العبد هو الذي قتلها وعلى العبد دين أو لادين
عليه فطلى عاقلته قيمتها الى ثلاث سنين لانه ليس لمولى العبد فيها ملك ولا حق ملك ثم يتخير
المشتري فان شاء نقض البيع والقيمة للموكل وان شاء أدى الثمن فاستوفى قيمتها من عاقلة
القاتل في ثلاث سنين ولو كان المأذون باع جارية مما في يده من رجل بجارية ثم قتلها العبد
قبل أن يسلمها بطل العقد لان العبد في التصرف في كسبه كالحر في التصرف في ملكه
فالمبيع في يده مضمون بما يقابله ويستوى ان كان على العبد دين أو لم يكن فيبطل البيع لقوات
القبض المستحق بالمقد وكذلك ان قتلها المولى ولا دين على العبد لان كسب العبد خالص
ملك المولى والعبد بائع للمولى من وجه (الآتى) انها لو هلك بطل ملك المولى عما يقابلها
فكذلك اذا قتلها المولى وان كان على العبد دين فالمولى ضامن لقيمته لان كسبه في هذه
الحالة لزمائه ولو قتلها المولى قبل البيع كان ضامنا لقيمته لزمائه فبعد البيع أولى وهذه القيمة
عليه في ماله لان له حق الملك في كسبه على معنى أنه يسلم له اذا فرغ من دينه والعاقلة لا تتحمل عنه
له فتكون القيمة في ماله سواء قتلها عبدا أو خطأ والمشتري بالخيار لتغير العقود عليه قبل
التسليم فان شاء نقض البيع وكانت القيمة لزماء العبد وان شاء أخذ القيمة وأدى الثمن
وتصدق بالفضل ان كان في القيمة على الثمن فضل لان ذلك يرجع لحصوله لا على ضمانه ولو كان

المولى دفع الى عبده جارية له ليست من تجارة العبد وأمره ببيعها فباعها ولم يقبضها المشتري حتى قتلها مولى العبد فالباع منتقض لان العبد في هذا التصرف كان نائبا عن المولى كالحرق وهي مضمونة على المولى بالثمن فينتقض البيع لتفوت القبض المستحق بالمقد فيها وان كان العبد هو الذى قتلها فان اختار المولى دفع العبد بالجناية فالمشتري بالخيار لان الجارية صارت مملوكة للمشتري بالمقد والعبد انما جنى على ملك المشتري وذلك يوجب اختيار للمولى بين الدفع والتفداء فان اختار الدفع فهناك لا يجب في ذمته شئ من قيمتها ولكن يلزمه تسليم العبد واذا اختار الدفع قام العبد مقام الجارية ويخبر المشتري للتفسير واذا اختار التفداء انتقض البيع لانه حين اختيار التفداء فقد صار الضمان دينا في ذمته واذا صار الضمان عليه بطل الشراء لانه مضمون عليه بالثمن قبل التسليم فلا يكون مضمونا بالقيمة كما لو كان هو الذى قتلها بخلاف ما اذا اختار المشتري امضاء المقد ووجوب تسليم العبد عليه كوجوب تسليم الجارية عليه قبل القتل واذا كان بين المأذون وبين حر جارية فأمره الحر ببيعها فباعها العبد بألف درهم ثم أقر العبدان شريكه قد قبض جميع الثمن أو نصفه من المشتري وصدقته المشتري وكذبه الشريك فانار العبد صحيح في براءة المشتري من نصف الثمن لانه أقر في النصف بقبض مبرئ وهو قبض الموكل فيكون بمنزلة ما لو أقر به هو الذى قبضه وهذا لان الاقرار بالقبض يملكه المأذون كالنشاء القبض فان ذلك من صنيع التجار ثم يحلف العبد بدعوى الشريك لانه يزعم انه تلف حقه في الثمن باقراره بالقبض كاذبا ولو أقر العبد لزمه فاذا أنكره يحلف لرجاء نكوله فان حلف أخذ من المشتري نصف الثمن فيكون بينهما نصيبين لان بينه حجة له في براءته عن ضمان ذلك النصف الذى زعم أن الموكل قبضه وليس بحجة في وصول ذلك الى الشريك حقيقة ولا في سلامة ما بقي له خالصا فهذا الذى يقبضه جزء من دين مشترك بينهما فيكون بينهما نصيبان والنصف الآخر صار كالتأوى وان نكل عن البين غرم نصف الثمن للشريك لاقراره أنه أتلف ذلك عليه ويأخذ من المشتري نصف الثمن فيسلم له لانه وصل الى الشريك جميع حقه ولا يمين على المشتري في شئ من ذلك لانه لا يدعى لاحد عليه فالمشتري لم يعامله بشئ والعبد بالتكول صار مقرا بأنه لم يقبض شيئا فلا يسمع منه دعوى القبض لتخلفه ولو كان الشريك هو الذى أقر أن العبد قبض جميع الثمن وصدقته المشتري وكذبه العبد برى المشتري من نصف الثمن أيضا لان الموكل في نصيبه من الثمن كما يملك قبضا يوجب براءة المشتري

يملك الاقرار بقبض مبرئ (النازي) أنه لو أقر أنه قبضه بنفسه كان اقراره مبرئاً للمشتري
 فكذلك اذا أقر أن البائع قبضه ولا يمين على المشتري في ذلك لانه لا دعوى للعبد عليه في
 ذلك النصف بعد اقرار الموكل عليه بقبض مبرئ كما لا دعوى في ذلك للوكيل بعد ابراء
 الموكل اياه ويحلف الآمر العبد لانه يدعى عليه أنه قبض الثمن وانه يمنع من دفع نصيبه
 اليه ولو أقر به لزمه فاذا أنكر يستحلف لرجاء نكوله فان نكل لزمه نصف الثمن للآمر وان
 حلف برئ من نصيب الآمر وأخذ العبد من المشتري نصف الثمن لا يشاركه فيه الآمر لان
 الآمر صار مثقلاً بنصيبه باقراره أن العبد قبضه فهو بمنزلة مالو أبرأ المشتري عن نصيبه من
 الثمن فلا يكون له مشاركة العبد فيما قبض من نصيبه ولو أقر الآمر أن العبد قبض نصف
 الثمن برئ المشتري من ربع الثمن لانه نصف ما أقر بمضه نصيب الآمر وهو في نصيبه يملك
 الاقرار بقبض مبرئ فاذا برئ من ربع الثمن بقي على المشتري سبعمائة وخمسون درهماً فا
 قبض العبد منها مائة درهماً وللبيد ثلثاه على قدر ما بقي من حقهما في ذمة المشتري فانه بقي حق
 العبد في خمسمائة وحق الآمر في مائتين وخمسين ولو أقر الآمر أن العبد أبرأ المشتري من جميع
 الثمن أو أنه وهبه له فقراره باطل والثمن كله على المشتري لان الثابت باقراره كالثابت بالمعانة
 ولو عاينا هبة العبد الثمن من المشتري كان باطلاً في الكل لانه تبرع والعبد ليس من أهله فيما
 باع نفسه أو تيره وكذلك لو أقر العبد بذلك على الآمر وأنكره الآمر لان اقرار العبد انما
 يصح بما يملك انشاء وهو لا يملك انشاء الهبة والابراء فكذلك لا يملك الاقرار به على نفسه
 أو على غيره بخلاف الاقرار بالقبض فانه يملك انشاء القبض فيملك الاقرار به أيضاً ولو كان
 شريك العبد هو الذي ولي البيع بأمر العبد ثم أقر على العبد بقبض الثمن أو بقبض حصته
 كان ذلك بمنزلة اقرار العبد عليه لو كان العبد هو الذي ولي البيع لان المأذون والحر في الاقرار
 بالقبض يستويان كما في انشاء القبض ولو أقر البائع على العبد بالابراء والهبة كان باطلاً كما
 لو عاينا الابراء والهبة من العبد وكذلك لو أقر العبد على البائع بأنه وهب الثمن أو أبرأ المشتري
 منه لان العبد لا يملك الاقرار بالهبة والابراء على نفسه فلا يملكه على غيره بنذر دعوى المشتري
 على البائع الابراء عن الثمن فيحلف البائع على ذلك فان حلف أخذ جميع الثمن من المشتري
 وان نكل برئ المشتري من جميع الثمن وللعبد أن يضم البائع نصف الثمن في قول أبي
 حنيفة ومحمد رحمهما الله وفي قول أبي يوسف رحمه الله يبرئ من حصصة البائع من الثمن

خاصة وهو بناء على أن الوكيل بالبيع إذا أبرأ المشتري عن الثمن وإذا كانت الجارية بين رجلين
حرين فباع أحدهما بأمر صاحبه من العبد المأذون بألف درهم ثم أقر الأمر أن البائع أبرأ
المشتري من الثمن أو وهبه له وادعاه العبد وجعده البائع فقد برئ من حصة الأمر من الثمن
في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لأنه أقر فيه بإبراء صحيح فأبرأ الوكيل عندهما يصح في
براءة المشتري ولا يمين على المشتري في شيء من ذلك لأن العبد لا دعوى له في ذلك بعد
اقرار الأمر بما يبرئ المشتري ويأخذ البائع من المشتري نصف الثمن فيسلم له بعد ما يحلف
على ما ادعاه الأمر لأن الأمر يدعى عليه أنه ضامن له نصيبه بالإبراء والهبة وهو منكر
لذلك فيستحلف وإذا حلف صار الأمر هو المتلف لنصيبه من الثمن باقراره والنصف الآخر
يسلم للبائع وعند أبي يوسف رحمه الله اقرار الأمر باطل وجميع الثمن على المشتري بينهما
نصفان لأن في نصيب البائع لا قول له وفي نصيبه إبراء البائع عنده باطل ولو كان البائع أقر
أن شريكه أبرأ العبد من حصته أو أنه قبض حصته وجعده الشريك وادعاه العبد فإن
العبد برئ من نصف الثمن لأن البائع أقر بما يوجب براءة المشتري من نصف الثمن وهو
القبض أو الإبراء من الأمر ولا يمين عليه لأنه لا دعوى لاحد عليه بعد ذلك لكن يرجع
الأمر على البائع بحصته من الثمن وهو نصفه فيضمنها إياه لأن البائع صار متلفاً نصيبه من
الثمن باقراره ويكون للبائع على المشتري نصف الثمن في قول أبي حنيفة ومحمد فأما عند أبي
يوسف فاقراره على الأمر بالإبراء بمنزلة إبراءه عن نصيبه وذلك باطل عنده ولا يمين
على البائع في ذلك ولكن العبد يستحلف الأمر على ما يدعى عليه من الإبراء والهبة فإن نكل
لزمه ما قل البائع وإن حلف بقي الثمن كله على المشتري وإذا دفع المأذون إلى رجل جارية
بيئها فباعها من رجل له على المأذون دين ودفع الجارية إليه فقد صار الثمن قصاصاً بدين العبد
لأن الثمن بالبيع وجب للمأذون حتى إذا قبضه الوكيل يؤمر بالتسليم إليه والمشتري على المأذون
مثل ذلك ديناً فيصير قصاصاً لأنه لا فائدة في القبض وإن كان الدين للمشتري على الأمور
دون المأذون فكذلك الجواب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفي قول أبي يوسف
رحمه الله لا يكون قصاصاً بدين الوكيل وهي فرع مسألة الوكيل إذا أبرأ المشتري عن الثمن
وقد بيناها في البيوع ولو كان للمشتري على العبد ألف وعلى الوكيل ألف كان الثمن قصاصاً
بدين الوكيل دون الوكيل أما عند أبي يوسف فلا إشكال وأما عندهما فلا نه لوجعل قصاصاً

بدين الموكل لم يجب ضمانه على أحد ولو جمل قصاصا بدين الوكيل كان الوكيل ضامنا ، ثم للموكل فكانت المقاصة بدين الموكل أقرب الى انقطاع المنازعة والى اظهار فائدة المقاصة ثم الثمن ملك الموكل والمطالبة حق الوكيل وعند المعارضة الملك يكون أقوى من الحق فلهذا ترجع جانب الموكل فيصير قصاصا بدينه

باب البيع الفاسد من المأذون

(قال رحمه الله) وإذا باع المأذون جارية يما فاسدا من رجل وسلمها اليه جاز للمشتري فيها من المتى وغير ذلك ما يجوز له في شرائه من الحر لان البيع الفاسد من نوع التجارة والمأذون فيه كالحر والمشتري بالقبض صار مالكا للمبيع في الوجهين فينفذ تصرفه لمصادفته ملكه وكذلك المأذون لو كان هو الذي اشتراه شراء فاسدا وقبضه فانه ينفذ فيه من تصرفاته ما ينفذ في الشراء الصحيح فيكون ضامنا قيمته للبائع لتعذر رد العين لان التزام ضمان القيمة من العبد بسبب صحيح كاللزام ضمان الثمن فاذا غلت في يد المشتري غلة ثم باعها المأذون من رجل فالغلة تسلم له سواء كان عليه دين أو لم يكن لان الغلة حصلت على ملكه وقد تقرر ملكه حين باعها من غيره وان لم يبعها ولكن ردها على البائع فالغلة مردودة على البائع لان الرد بفساد العقد يفسخ البيع من الاصل والمشتراة شراء فاسدا كالمصرفية في أنها ترد بزوائدها المنفصلة والمتصلة فترد الغلة أيضا ثم على البائع أن يتصدق بها لان الغلة حصلت لاهل ملكه ولا على ضمانه ولو كان العبد هو الذي باع الجارية أو القلام يما فاسدا ثم أغل غلة عند المشتري ثم باعها المشتري فالغلة له لتقرير ملكه في الاصل وعليه أن يتصدق بها لان الغلة حين حصلت كان ملكه فيها بسبب فاسد والمبيع كالمصرف في يده تسترد زوائدها المنفصلة والمتصلة فيؤمر بالتصدق بالغلة ولو ردها مع الغلة على المأذون لم يتصدق المأذون بشئ من الغلة وكذلك في المسألة الاولى اذا كان المأذون هو المشتري فلا يتصدق بالغلة لان كسبه لا يحتمل الصدقة والغلة صارت من اكسابه فلا يستحق عليه التصديق بها شرعا لكن ان كان على العبد دين أخذ الثمن بالغلة قضاء من دينهم ولم يتصدقوا بشئ منها لانهم أخذوها بدلا عن دينهم فان لم يكن عليه دين فينبغي للمولى أن يتصدق بها لان كسب البسد خالص حق المولى في هذه الحالة وانما يملك على سبيل الخلافه عن المأذون ولو كان المأذون من أهل أن يتصدق كان

عليه التصديق بهذه التهمة فكذلك من يخلفه وهو المولى من أهل التصديق فيستحب له أن يتصدق بها وإذا باع المأذون جارية من رجل يما فاسدا وسلمها فباعها المشتري من المأذون أو من وكيل مولاه يما صحيحا وسلمها إليه فإن لم يكن على المأذون دين فهو نقض للبيع الفاسد لأن بيع المأذون كسبه إذا لم يكن عليه دين بإصاف ملك المولى فهو في حكم النائب عنه من وجه بمنزلة الوكيل فالرد لأجل الفساد مستحق في هذه العين على المولى كما هو مستحق على العبد ولو باعه من العبد كان ذلك نقضا للبيع الفاسد سواء كان على العبد دين أو لم يكن فإذا باعه من المولى ولا دين عليه يكون نقضا للبيع الفاسد أيضا ويبيع من وكيل المولى كبيع من المولى وإن كان على المأذون دين فهو بيع جائز لأن المولى من كسبه في هذه الحالة كالأجنبي فيكون هذا بمنزلة بيع المشتري إياها من أجنبي آخر فيلزمه القيمة للعبد المأذون ويكون له الثمن على من باعها منه وإن باعها من عبد آخر للمولى بأجر وسلمها إليه فإن لم يكن على واحد منهما دين فهو نقض للبيع الفاسد لأن تصرف العبد الآخر للمولى من وجه لأن كسبه مملوك للمولى فهو نظير بيعها من وكيل المولى ولا يبرأ من ضمانها إلا بردها على المأذون أو على مولاه لأنها صارت مضمونة عليه بالقبض بقي الضمان بعد انتقاض المقد لبقاء القبض وإن كان على أحدهما دين فهو بيع جائز أما إذا كان الدين على البائع فقد ينال بوعا في هذه الحالة من المولى كان يما جائزا فكذلك من عبده وإن كان الدين على المشتري فهو في هذا الشراء غير متصرف لمولاه بل لثمنائه فيبيعها منه كييها من أجنبي آخر فيتصرف الثمن القية عليه للمأذون وله الثمن على المشتري منه وإذا باعها من مضارب المأذون البائع فهو جائز لأن للمضارب فيما يشتري حقا في الربح وهو بمنزلة المشتري لنفسه من وجه (ألا ترى) أن رب المال لا يملك نهيها عنه يبيعها وإن رب المال لو باع شيئا من ماله من المضارب جاز فكذلك هذا المشتري شراء فاسدا إذا باعها من مضارب البائع جاز بمنزلة بيعها من أجنبي آخر وكذلك إن باعها من مضارب المولى وعلى العبد دين أو لا دين عليه ولو باعها من ابن المولى أو أبيه أو مكاتبه أو باعها من المولى لابن صغير له في عياله فهو كله سواء لأن التصرف الحاصل للمولاه في حق البائع دون تصرف مضارب البائع وإذا ثبت صحة الشراء الثاني هناك فهنا أولى وكذلك لو أن أجنبيا وكل المولى بشرائه فاشتري له أو وكل المأذون بشرائها فاشتراها له كانت الجارية للأمر وكان الثمن على العبد المشتري ويرجع به العبد على الأمر وللعبد على الأمر قيمة الجارية

ف تكون القيمة قصاصا بالثمن ويرجع العبد على الأمر بما أدى عنه من الثمن والحاصل أنه متى كان العقد الثاني موجبا حكما في الملك والضمان غير الحكم الذي كان قبل البيع الفاسد فإنه لا يكون ذلك قضا للبيع الفاسد وإن كان لا يوجب حكما آخر سوى ما كان قبل البيع في حق الملك والضمان فهو نقص للبيع الفاسد ولو كان المأذون البائع هو الذي وكل إنسانا بشرائها من المشتري له ففعل وقبضها فهو نقص للبيع الفاسد فكانه اشتراها بنفسه لأن هذا الشراء في حكم الملك والضمان لا يوجب إلا ما كان قبل العقد الفاسد فإن شراء الوكيل يقع الملك للموكل وبقبض أو وكيل يدخل في ضمان الموكل وإن كان المولى هو الذي أمر رجلا بشرائها له فهذا وشراء المولى بنفسه سواء في الفرق بينهما إذا كان على العبد دين أو لادين عليه وإذا قتلها المأذون في يد المشتري فهو نقص للبيع لأنه بالاتلاف صار مستردا لها وزيادة (ألا ترى) أن المشتري بالاتلاف يصير قابضا للبيع وكذلك لو كان حفر بئرا في الطريق قبض البيع أو بعبه فوقعت الجارية فيها أو حدث بها عيب من ذلك ولم يمنحها المشتري منه حتى ماتت من حفره فهو فسخ للبيع لأن العبد بالخفر صار جانيا على الواقع في بئره عند الوقوع حكما فكانه حفر يده والبائع إذا أتلف الموقود عليه أو عيبه في البيع الفاسد صار مستردا له بمنزلة المشتري في البيع الصحيح لأن الاسترداد هنا مستحق كالتبض هناك إلا أن المشتري لو منعه منه بعد التعيب بطل حكم استرداده في حكم الضمان بمنع المشتري كما يطل حكم قبض المشتري بمنع البائع بعد ما عيبها المشتري وإن كان المولى هو الذي فعل ذلك ولا دين على العبد فهو كذلك لأن المولى يتمكن من استردادها لفساد البيع في هذه الحالة كالعبد وكما لو كان هو البائع بنفسه فإن كان عليه دين فالمولى غير متمكن من استردادها في هذه الحالة فيكون هو كالجاني آخر فيما فعله فعلى عاقلة قيمتها في ثلاث سنين لأن جنايته حصلت على ملك المشتري فيجب ضمان القيمة على عاقلة إذا حدث الموت من فعله وإن كان حدث العيب من فعله والموت من غيره ضمن المشتري قيمتها بسبب القبض وتقدر الرد عليه ويرجع على المولى بتقصان العيب في ماله حالا لأن النقصان حصل بجناية المولى في ملك المشتري والحماية على المالك فيما دون النفس حكمه حكم الأموال في أنه يكون في مال الجاني حالا وإن وقعت في بئر حفرها المأذون في دار من تجارته فمات أو في بئر حفرها المولى في ملكه لا يكون ذلك نقضا للبيع لأن الحافر في ملك نفسه لا يكون جانيا فإنه غير متمدد في هذا التسبب وإنما يكون الاتلاف مضافا إليه إذا

كان متمديا في التسبب فاذا لم يصبر مضافا اليه لانعدام التمدي كان هذا وموتها في يد المشتري سواء يخطئ المشتري ضمان قيمتها ولا شيء له على صاحب البئر من ذلك والله أعلم بالصواب

باب قبض المأذون في البيوع

(قال رحمه الله) وحكم المأذون في قبض ما اشتراه باليد أو بالجنابة عليه لحكم الحر لان القبض يصير مستحقا له بالشراء كالحل وكذلك ان كانت جارية فوطئها فنتصها الوطء أو لم يتقصها ثم ماتت في يد المشتري من غير الوطء قبل أن يمنها المشتري من العبد فلي العبد جميع الثمن لان المستوفى بالوطء في حكم جزء من العين كالمستوفى بالجنابة ثم الوطء من الحر يحصل قبضا فكذلك من العبد لان العبد لا يفارق الحر في ذلك الا في حكم الحل والقبض ليس باعتبار صفة الحل بل باعتبار تمكنه من قبضها والتغلب بها حالة الوطء أو باعتبار انه استيفاء جزء منها حكما وفي هذا الحر والعبد سواء وكذلك ان أقر بالوطء وكذبه المولى لان الوطء منه لما كان قبضا فإقراره بالوطء كإقراره بالقبض وإقرار المأذون بقبض ما اشتراه صحيح صدقة المولى في ذلك أو كذبه واذا اشترى المأذون من رجل كره حنطة يساوي مائة درهم ثمانين درهما فصب العبد فيه ماء قبل أن يقبضه فافسده فصار يساوي ثمانين درهما ثم ان البائع بعد ذلك صب فيه ماء فافسده فصار يساوي ستين درهما فالمأذون بالخيار للتغيير الحاصل فيه بفعل البائع فانه بما صنع صار مستردا محدثا للميب فيه ولم يوجد من العبد الرضا بذلك فكان له الخيار فان اختار أخذ الكره أخذه بأربعة وستين درهما لان البائع صار متلفا خمس المبيع فسقط حصته من الثمن وذلك الخمس وخمس ثمانين ستة عشر فاذا سقط من المشتري ستة عشر درهما بقي عليه أربعة وستون فان قيل ألتف البائع ربع الباقي لان الثمن حين أفسده البائع كان ثمانين وقد تراجع الى ستين فلما انما يعتبر ما ألتف البائع من المبيع والمبيع قيمته مائة والجزء الذي ألتفه المشتري ثلث المبيع فيه ولم ينقص فلها سقط بفعل البائع خمس الثمن فان تركه المشتري فلا ضمان عليه لما أفسد لان الكره بعينه قد رجع الى البائع فانما بقي الفاتئ بفعل المشتري مجرد الجودة ولا قيمة للجودة في الاموال الربوية منفردة عن الاصل وقد صار البائع راضيا بذلك حين استرده بالافساد بعد فعل المشتري ولو ضمن له المشتري التقصان عاد اليه الكره تاما مع زيادة دواهم وذلك ربا (ألا ترى) ان الناصب

لو أفسد الكرم بصب الماء فيه ثم اختار المنسوب منه أخذه لم يكن له أن يضم من الغاصب نقصان
فهذا مثله بخلاف ما إذا اختار الأخذ فانا لو أسقطنا عن المشتري حصة ما تنهه البائع من الثمن
لا يؤدي إلى الربا بل يذهب الكرم للمشتري بأربعة وستين درهما وذلك صحيح كالرأى برأه البائع عن خمس
الثلث ولو كان البائع هو الذي صب فيه الماء أولا ثم للمشتري صب فيه الماء فإن المشتري
يجبر على قبضه لأنه صار راضيا بالتعيب الحاصل بفعل البائع حين قبضه بالتعيب بعده ويؤدي
أربعة وستين درهما لما قلنا وكذلك هذا الحكم في كل مكبل أو موزون ولو كان المبيع
عرضا أفسده المشتري أولا ثم أفسده البائع فإن شاء المشتري أخذه وسقط عنه من الثمن
بحساب ما نقصه البائع وإن شاء نقص المبيع وأدى من الثمن بحساب ما نقصه المشتري
لأن المبيع ليس بحال الربا فيكون الوصف منه قيمة منفردا لأن الأوصاف بالتناول تصير
مقصودة ويقابلها حصة من الثمن سواء تناولها البائع أو المشتري وقد بينا هذا في البيوع وإن
كان المشتري أفسده بعد البائع لزمه ذلك وسقط عنه من الثمن بحساب ما نقصه البائع لو جرد
القبض والرضا من المشتري بعد التعيب الذي كان من البائع وإذا اشترى المأذون كزمر
جيد بعينه بكر تمر ردئ بعينه فصب العبد في الكرم الذي اشتراه ماء فأفسده ثم صب البائع
فيه ماء فأفسده فهو بالخيار لأن البائع عيبه فصار مستردا له بعد تعيب المشتري ولم يوجد من
المشتري الرضا بذلك فتغير لهذا أن شاء أخذه ودفع الكرم وإن شاء نقص البيع ولا يرجع
واحد منهما على صاحبه بنقصان الكرم في الوجهين جميعا ما إذا رده فظاهر وإن اختار أخذه
فلا نه لو اعتبر جنابة البائع هنا سقط عن المشتري حصته من الدوز فيصير باطل من كرم وهو
الربا بعينه بخلاف ما تقدم ولو كان المشتري صب فيه الماء بعد البائع لزمه الكرم بجميع الثمن الذي
اشتراه به لأنه صار راضيا به حين عيبه بعد البائع ولا يسقط بتعيب البائع شيء من الدوز
لأجل الربا وله أن يردده بسبب أن وجده قبل القبض أو بعده بالتعيب الحاصل من المشتري
بحاسب فيه من الماء وإذا اشترى المأذون من رجل عشرة أوطال زيت بدرهم وأمره أن
يكيله في قارورة جاء بها فكال البائع الزيت في القارورة فلما كال فيها رطلين انكسرت والبائع
والمشتري لا يمانان فكلما بعد ذلك جميع ما باعه من الزيت فيها فسال ذلك لم يلزم العبد من الثمن
إلا عن الرطل الأول لأن القارورة بالانكسار خرجت من أن تكون وطاء فبين بهذا أنه
حين أمره بالصب كانت القارورة صحيحة وعاء صالحا للزيت فيقيد أمره بحال بقائها وعاء لما

عرف من مقصود المشتري اذ مقصوده كان هو الاحراز دون الاتلاف وقد صب الرطل الاول في القارورة وهي صحيحة فصار المشتري قابضاً لذلك الرطل بملكه ثم انكسرت القارورة فسال ذلك الرطل بعد ما صار المشتري قابضاً فيزومه منه ثم بالانكسار خرجت القارورة من أن تكون وعاء فبطل حكم أمر المشتري فصار البائع بصب ما بقي فيها متلفاً للمبيع بنير أمر المشتري فسقط عن المشتري عن ما بقي لانفساخ البيع فيه باتلاف البائع وان كان الرطل الاول لم يسلكه حين صب البائع الرطل الثاني فيه فالبايع ضامن لما بقي من الرطل الاول في القارورة لان المبيع لما انفسخ فبقي من الوجه الذي قررنا تبين أن البائع خلط ما بقي من الرطل الاول في القارورة بمال نفسه ومن خلط زيت غيره بزيت نفسه يكون ضامناً لصاحبه فلهذا ضمن ما بقي سواء كان نصف الرطل أو ثلثه أو ربعه ولو كانت القارورة مكسورة حين دفعه اليه فأمره أن يكيل فيها ولا يملأ بذلك فكل البائع فيها عشرة أرطال فسالت كلها فالتن كله لازم على العبد لانه حين أمره لم تكن القارورة وعاء صالحاً لاحتراز الدهن فيها فكان ذلك بمنزلة أمره اياه بالاتلاف ومن اشترى شيئاً بعينه ثم أمر البائع أن يتلفه ففعل فقرر على المشتري جميع الثمن فكذلك هذا والحر والعبد في هذا سواء لان اتلاف البائع بأمر المشتري كاتلاف المشتري بنفسه وقد بينا أن في حكم القبض والاتلاف الحر والعبد سواء ولا معتبر بملء المشتري وجهه بذلك لاننا لو اعتبرنا جهله بذلك لدفع الضرر عنه كان فيه اضراراً بالبائع وكما يجب دفع ضرر المشتري يجب دفع ضرر البائع ولانه صرح بالأمر بالصب فيه ومع التصريح لا معتبر بجهله كما لو قال لرجل ائتلف هذا المال فأنتلفه ثم تبين انه كان للأمر ولم يكن حالاً به لم يضمن الأمور شيئاً وهذا بخلاف الاول فهناك انما صرح بالأمر بالاحتراز لكون القارورة صحيحة عند الأمر بالصب فيها فلا يكون هذا الأمر بالاتلاف صريحاً فلهذا تبين انه بحال بقاء القارورة صحيحة واذا اشترى المأذون جارية فقبضها بنير اذن البائع قبل نقد الثمن فأتت عنده أو قتلها أو ولأها ولا دين على العبد أو أعتقها لم يكن للبائع أن يضمن العبد ولا للمولى قيمتها لانها صارت مضبوطة عليه بالثمن بهذا القبض وضمان القيمة مع ضمان الثمن لا يضمنان ولكنه يطالب العبد بالثمن فيباع له فيه فان نقص ثمنه عن حقه كان على المولى تمام ذلك من قيمة الجارية التي استهلكها لان الجارية صارت كسباً للعبد وقد ألتفها للمولى بالقتل أو الاعناق فلا يسلم له ذلك الا بشرط الفراغ من دين العبد فاذا لم يف عن العبد بثن الجارية

كان المولى ضامنا الفضل من قيمة الجارية لما بينا ولو كان العبد وكل رجلا يقبضها فقبضها فأتت في يده ضمن الوكيل قيمتها للبائع لانه جان في حق البائع حين قبضها بنير أمره قبل نقد الثمن فيضمن له قيمتها كالراهن اذا وكل وكلا باسترداد المرهون فاسترده بنير رضا الرهن ثم هذه القيمة تكون في يد البائع فان أو في العبد الثمن رجعت القيمة الى الوكيل وان هلكت القيمة من الوكيل سقط الثمن عن العبد لان استرداد القيمة كاسترداد عينها ثم يرجع الوكيل بها على العبد لانه غرم لحقه في عمل باشره له بأمره فيرجع به عليه سواء كان الثمن أكثر من ذلك أو أقل وكذلك لو كان المشتري حرا فوكل رجلا يقبضها أو أمره بقتلها فقتلها وهذا فصل قد بيناه في آخر البيوع وبيننا الفرق بينه وبين ما اذا أمر غيره بان يمتتها فأمتتها على قول أبي يوسف الآخر وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله فالتسوية بينهما على قوله الاول وذلك كله في البيوع والله أعلم

باب الرد بالميب على المأذون

(قال رحمه الله) واذا باع المأذون جارية وسلمها الى المشتري ثم ردها عليه المشتري بميب يحدث مثله أو لا يحدث مثله بنير قضاء قاض وقبلها العبد فهو جائز بمنزلة الحر في ذلك لان الرد بنير قضاء قاض اقالة والمأذون يملك الاقالة فسخا كان أو بيعا مبتدأ وكذلك لو ردها عليه بقضاء قاض بينة قامت أو باباء يمين أو باقرار منه بالميب فهذا كله فسخ يملكه المأذون فان ردها وأخذ الثمن ثم وجد بها عيبا قد كان حدث عند المشتري ولم يعلم به فهو باختيار ان شاء ردها على المشتري وأخذ منه الثمن وان شاء أمسكها لان حال البائع بمسد النسخ كحال المشتري عند العقد والمشتري اذا وجد بها عيبا كان عند البائع ثبت له الخيار فكذلك البائع اذا وجد بها عيبا كان حدث عند المشتري وهذا لانه انما رضى بالنسخ على أن تعود اليه كما خرجت من يده وكذلك القاضي انما قضي بالنسخ لدفع الضرر عن المشتري فينفذ قضاؤه بدفع الضرر على وجه لا يلحق الضرر بالبائع فاذا ظهر أنه كان حدث بها عيب عند المشتري تضرر البائع بهذا فلنثبت له الخيار فان ردها على المشتري انفسخ ذلك النسخ وصار كان لم يكن فبقى حق المشتري في المطالبة بالجزء الفائت وقد تعذر ردها فيرجع بحصة الميب من الثمن وان لم يرد العبد حتى حدث بها عيب عنده لم يكن له أن يرد العبد لانه

يمكنه من ردها لدفع الضرر عن نفسه فلا يكون له أن يلحق الضرر بالمشتري وفي الرد عليه بعد ما حدث بها عيب عنده اضرار بالمشتري ولكنه يرجع بنقصان العيب الذي حدث عند المشتري من الثمن كما كان يفعل المشتري قبل الفسخ اذا وجد بها عيبا وقد تميمت عنده فان شاء المشتري أن يأخذها ببيعها التي حدثت عند العبد فله ذلك لان تعذر الرد لمراعاة حق المشتري وربما يكون قبولها مع العيب أنفع له من الرجوع بحصة العيب من الثمن فان أخذها ودفع الثمن الى العبد رجع للمشتري على العبد بنقصان العيب الاول من الثمن لان ذلك الفسخ قد انفسخ بردها على المشتري فيكون حقه في الرجوع بمثل الثمن الاول من الثمن كما كان قبل الفسخ ولم يكن له أن يرجع بنقصان العيب الآخر لانه قد رضى به حين قبلها مع علمه بذلك العيب ويمكنه من أن لا يقبلها وكذلك ان كان العيب الآخر جنائيا من العبد أو وطنيا لان جنائيه على كسبه لا تلزمه ارشاً والمستوفى بالوطء في حكم جزء من العين كالمستوفى بالجنابة وان كانت جنابة من أجنبي أو وطنيا فوجب العتق أو الارش رجع العبد على المشتري بنقصان العيب الحادث عند المشتري من الثمن ولم يكن للمشتري أن يأخذ الجارية لحديث الزيادة المنفصلة المتولدة في يد البائع بعد الفسخ وكما أن حدوث هذه الزيادة عند المشتري يمنع فسخ العقد حكما للشرع فكذلك حدوثها عند البائع بعد الفسخ واذا تعذر ردها تعين حق البائع في الرجوع بحصة العيب ولو كان للمشتري رد الجارية على العبد أولا بالعيب فقبضها العبد ثم وجد المشتري قد قطع يدها أو وطنيا فلم يرددها عليه بذلك حتى حدث بها عيب عند العبد فالمشتري بالخيار لان المشتري لم يلزمه ارش ولا عقر بما فعله في ملك صحيح له فهو كحدوث العيب عنده بأقفة سبأوية وقد حدث بها عيب عند العبد فيخير المشتري ان شاء أخذها وأعطى العبد جميع الثمن ثم يرجع المشتري على العبد بنقصان العيب الاول من الثمن وان شاء دفع الى العبد نقصان العيب الذي حدث عنده من الثمن يعني في الجنابة في الوطء اذا كانت بكرًا حتى تقصها الوطء في ماليتها فان كان للمشتري وطنيا وهي تب فتم يقصها الوطء شيئا لم يرجع العبد على المشتري بشيء من الثمن ولم يرد العبد الجارية لان المستوفى بالوطء وان كان في حكم جزء فهو بمنزلة جزء هو ثمرة (ألا ترى) ان استيفاء لم يوجب نقصانا في مالية العين والثمن انما يقابل المالية فلا يكون مالا لا يقابله شيء من الثمن فلا يتمكن العبد من الرجوع بنقصان العيب عند تعذر ردها عليه فان قيل أليس انه لو علم بوطء المشتري اياها قبل

الرد يكون له أن يقبلها ويجعل ذلك كالتخيار فكذلك إذا علم به بعد الرد وقد تمزرد بها بالعيب الحادث عنده قتلنا امتناع الرد بسبب الوطء ليس لعين الوطء بل لدفع الضرر عن البائع ولأن الرد بالعيب بقضاء القاضي فسخ العقد من الاصل فتبين أن الوطء كان في غير الملك حتى لو رضي به البائع بالاسترداد ردها لأنه حينئذ لا يكون فسخا من الاصل وهذا المعنى لا يوجد في رجوع البائع على المشتري بقضاء العيب عند تمزرد ردها عليه وكيف يرجع بقضاء العيب من الثمن ولا تمن بمقابلة المستوفى بالوطء لأن ذلك ليس بمال ولهذا لو علم المشتري أن البائع كان وطيها بعد ما باعها منه وهي تب لم يكن له خيار في ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله ولا يرجع عليه بشيء من الثمن وإن كان أجني قطع يدها عند المشتري أو وطيها فوجب المقر ثم ردها القاضي على العبد بالعيب الذي كان عنده ولم يعلم صنع الاجني ثم حدث بالجارية عيب عند العبد ثم اطلع على ما كان عند المشتري فإن الجارية ترد على المشتري لأنه تبين بطلان قضاء القاضي بالتسخ للزيادة المنفصلة من العين عند المشتري ويرد عليه منها بقضاء العيب الذي حدث عند العبد من قيمتها لأنه ظهر أن العبد يفسخها بحكم فسخ فاسد والمقبوض بفسخ فاسد كالمقبوض بمقد فاسد فيكون مضمونا بالقيمة بجميع أو صافه تلف بنفسه أو ألقه البائع ثم يأخذ العبد الثمن من المشتري إن كان قد رده اليه ويرجع المشتري على العبد بنقه إن العيب الاول لتمزرد ردها بالعيب بسبب الزيادة المنفصلة وإن كان العيب الذي حدث بها عند العبد من فعل الاجني فالمشتري بالتخيار إن شاء أخذ ذلك التقصان من العبد ورجع به العبد على الاجني وإن شاء أخذه من الاجني اعتبارا للمقبوض بفسخ فاسد بالمقبوض بمقد فاسد إذا جنى عليه أجني في بدى المشتري فانها ترد على البائع ويتخير البائع في تضمين التقصان الجاني بالجناية أو المشتري بالتبض ثم يرجع المشتري به على الاجني فإن كان العبد البائع قتلها أو قتلها أجني في يد العبد فهو سواء ويأخذ المشتري من العبد قيمتها ولا سبيل له على الاجني لأن البائع ملكها بالتبض بفسخ فاسد وجناية الاجني انما صادفت ملكه لملك المشتري ولا سبيل للمشتري على الاجني بأخذ قيمتها من البائع لتمزرد عنها ثم يرجع العبد بالقيمة على الاجني لأنه أثلف ملكه وهذا بخلاف الجناية فيما دون النفس لأن هناك استرداد الاصل لم يتمزرد وقد بينا هذا الفرق في المقبوض بحكم شراء فاسد فكذلك المقبوض بحكم فسخ فاسد وإن كان العبد باعها بعد ما قبضها

المشتري جاز ييمه لانه ملكها بالقبض وان كان الفسخ فاسدا فينفذ ييمه وعليه قيمتها يوم قبضها من المشتري وقيمتها كاسترداد عينها فيكون له ان يرجع على العبد بتقصان الاول من الثمن وكذلك لو كان المشتري ردها بهذا العيب على البائع بغير قضاء قاض أو كان ذلك بطريق الاقالة فهو فسخ في قول أبي حنيفة رحمه الله بمنزلة الرد بالعيب وهذا الحكم كذلك في البيع والشراء اذا كانا حرين والله أعلم

باب الخيار في بيع المأذون

(قال رحمه الله) والمأذون مثل الحر في حكم الخيار المشروط في البيع لان اشتراط الخيار في البيع لدفع الثمن وحاجة العبد اليه كحاجة الحر واذا باع المأذون متاعا أو اشتراه واشترط الخيار لنفسه ثلاثة أيام وعلى العبد دين أولادين عليه ففقد المولى البيع في الثلاثة بمضر من الآخر لم يجر فقصه لانه حجب خاص في اذن عام فان هذا التصرف من العبد تناوله الاذن فالمولى يفسخ هذا التصرف عليه بمحجر عليه من امثاله بالاجازة والحجر الخاص مع قيام الاذن العام باطل كما أن استثناء تصرف من الاذن في التجارة عند ابتداء الاذن باطل وان اُجازته جاز ان لم يكن على العبد دين لان الاجازة اتمام لتصرف العبد فاذا لم يكن على العبد دين فهو في حكم العقد متصرف للمولى لان كسبه خالص ملك المولى فيعمل اجازة المولى كما يعمل اجازة الموكل لفرق الوكيل مع خيار الشرط فان كان عليه دين لم يجر اجازة المولى لانه من كسبه كاجنبي آخر وهذا التصرف من العبد لنفسه فان المقصود بتصرفه تصرفه لفرمانه والمولى في هذه الحالة منه كالاجنبي فلهذا لا تمل الاجازة فان كان الخيار للمشتري مع العبد أو للبائع مع العبد ففقد صاحب الخيار البيع بمحضرة المولى وعلى العبد دين أو لادين عليه فقصه باطل في قول أبي حنيفة ونحوه رحمه الله أما اذا كان على العبد دين فلا اشكال فيه وان لم يكن عليه دين فلان التقض تصرف في أصل العقد بالتفسخ لا في حكم العقد والمولى في أصل السبب كاجنبي آخر وعند أبي حنيفة ومحمد فسخ من له الخيار بغير محضر من عاقده لا ينفذ وان كان بمحضر من الاجنبي بخلاف الاجازة فالاجازة تصرف في الحكم بالاثبات أو التقرير والمولى في الحكم ليس كالاجنبي اذا لم يكن على العبد دين بل العبد بمنزلة النائب عنه ولو باع المأذون جارية على انه بالخيار ثلاثة أيام فأخذ المولى الجارية فباعها

أو وطأها أو قبلها بشهوة أو فقا عنها بغير محضر من المشتري وذلك بد ما أخذها فإن كان
المأذون لادين طيه فهذا نقض للبيع والجارية للمولى وقد خرجت من تجارة العبد لانها بالبيع
بشرط الخيار تخرج من أن تكون كسب العبد والمولى مالك لكسبه اذا لم يكن عليه دين
فتتمكن من أخذها منه واحداث هذه التصرفات منه يوجب تقرير ملكه ومن ضرورته
فسخ ذلك البيع ولهذا لو كان البائع حرا مالكا فتصرف فيه هذه التصرفات بغير محضر من
المشتري انفسخ العقد به حكما فكذلك المولى اذا فعله انفسخ العقد حكما ولا يكون هذا من
المولى حجرا خاصا في اذن عام وكذلك لو قبضها المولى ثم قال قد نقضت البيع بمحضر من
المشتري فالبيع منقضى لانه بالقبض أخرجهما من أن تكون كسبا للعبد فنقضه البيع فيها لا يكون
حجرا خاصا في اذن عام لان الاذن العام له في التصرف في كسبه وقد أخرجه من أن
يكون كسبا له ولو قبضها ولم ينقض البيع حتى مضت الايام الثلاثة جاز البيع والثمن للعبد على
المشتري لان بمجرد أخذها لا يكون فسخا للبيع فلاخذ قد يكون لحفظ والنظر فيها
هل تصلح له أم لا واذا لم يفسخ البيع بالاخذ ثم البيع بمضى الايام وتعلكها المشتري من وقت
المقد فيكون الثمن للعبد على المشتري وان كان على العبد دين في جميع ما وصفنا فنقض المولى
البيع وأخذ الجارية باطل والبيع والخيار فيها على حاله لان المولى ممنوع من أخذها لما كان
الدين على العبد فلا يخرج بأخذها إياها من أن تكون كسبا للعبد فيكون نقضه البيع فيها حجرا
خاصا في اذن عام ولو اشترى المأذون جارية واشترط الخيار لمولاه ثلاثة أيام فان نقض
البيع المولى أو العبد فهو نقض لان اشتراط الخيار لمولاه اشتراط منه نفسه فانه يجعل المولى
ناشأته في التصرف بحكم الخيار وقد يئناه في البيوع فيما اذا اشترط الخيار لاجنبي فكذلك
لمولاه وكذلك ان أجاز العقد أحدهما فهو جائز فان نقض المولى البيع بمحضر من البائع
وأجازه العبد فالسابق منهما أولى نقضا كان أو اجازة لان باجازه أحدهما أو لا يتم البيع فلا
يفرد الآخر بفسخه بعد ذلك وينقض أحدهما أو لا يفسخ البيع والمفسوخ لا تلحقه
الاجازة وان كان ذلك منهما مما فالنقض أولى من الاجازة لان النقض برد على الاجازة
فالبيع التام يمكن نقضه والاجازة لا ترد على النقض فالبيع المقوض لا يمكن اجازته وعند
المعارضة الوارد يرجح على المورد عليه قال (الأ ترى) أن رجلا لو اشترى جارية ببسء
على أنه بالخيار ثلاثة أيام في الجارية وتقابضا ثم اعتق المشتري الجارية عتقت وجاز البيع لان

خياره فيها خيار المشتري وذلك لا يمنعه من التصرف فيها لانه لما كان يملك تنفيذ المتق في كل واحد منها على الافراد نفذتته فيها وان لم يمتقها ولكنه أعتق المبد متق وهو فسخ منه للبيع لان خياره فيه خيار البائع وذلك لا يمنع من التصرف فيما باع ومن ضرورة نفوذ تصرفه انفساخ البيع ولو أعتقها جاز عتقه فيها أيضا وينتقض البيع باعتبار نفوذ عتقه فيها باع وعليه قيمة الجارية لانه تمدد ردها لما نفذ عتقه فيها وقد انتقض البيع فعليه رد قيمتها ومقصوده من هذا الاستشهاد بيان أن التقض أولى من الاجازة وقد بينا ما في هذه المسئلة من الاختلاف في البيوع وكذلك لو باع المأذون جارية واشترط الخيار لمولاه ثلاثة أيام فنقضه العبد وأجازة المولى مما فالتقض أولى لما بينا ولو اشترى المأذون جارية وقد رآها لمولاه ولم يرها العبد وعليه دين أو لا دين عليه فللعبد الخيار اذا رآها لانه هو المشتري والشرع انما أثبت خيار الرؤية للمشتري والعبد في أصل التسبب مباشر لنفسه كالحرف وخيار الرؤية يبنى على السبب ثم رؤية المولى لا تكون دليل الرضا منه بها لانه ما كان يعلم أن عبده يشترها وان كان العبد رآها قبل الشراء ولم يرها المولى لم يكن للمولى أن ردها كان على العبد دين أو لم يكن لان العبد في الشراء متصرف لنفسه ورؤيته قبل التقيد دليل الرضا منه بها والفسخ من المولى يكون حرجا خاصا في اذن عام ولو لم يرها واحد منهما قبل الشراء ثم رآها فالتقض للعبد لان خيار الرؤية يثبت باعتبار السبب والعبد في أصل السبب متصرف لنفسه فان رضيا المولى جازت على العبد ان لم يكن عليه دين لان الرضا تقرير بحكم السبب والعبد فيما يرجع الى الحكم نائب عن المولى اذا لم يكن عليه دين وان كان عليه دين فرضا المولى باطل لانه في الحكم أجنبي ما بقى من الدين شيء على العبد وان نقض المولى البيع بمحض من البائع فنقضه باطل كان على العبد دين أو لم يكن لان التقض منه حرج خاص في اذن عام ولو رضيا المولى وردها العبد مما كان رد العبد أولى لما بينا أن التقض برد على الاجازة والاجازة لا ترد على التقض وكذلك لو وجد بها عيبا قبل أن يقبضها فالعبد بالخيار ان شاء أخذها وان شاء تركها لان خيار العيب قبل القبض بمنزلة خيار الرؤية (الآ ترى) أن الراد يفرضه من غير قضاء ولا رضا وانه لا يملك رد أحد البدين به دون الآخر فان رضيا المولى وعلى العبد دين فرضا باطل وان لم يكن عليه دين سوى ثمنها جاز رضا المولى عليه كما في خيار الرؤية وان نقض المولى البيع فنقضه باطل كانت عليه دين أو لم يكن لانه

خاص قال (الأثرى) أن رجلا لو اشترى لرجل جارية بأمره فلم يقبضها الوكيل حتى وجد بها عيبا فرضيها الآخر جاز وان نقض الآخر البيع لم يجز نقضه وهذا إشارة إلى الحرف الذي بينا أن الرضا تصرف في الحكم وحكم تصرف الوكيل للموكل والنقض تصرف في السبب والوكيل أصل في السبب بمنزلة المأذون لنفسه فلم يجز نقض الموكل فيه فكذلك في المأذون مع مولاؤه ولو اشترى المأذون جارتين بألف درهم فلم يقبضهما حتى قتلت أحدهما صاحبتها فالعبد بالخيار أن شاء أخذ الباقية بجميع الثمن وإن شاء نقض البيع ولومات أحدهما موتا أخذ الباقية بحصتها من الثمن بخلاف الدائنين فهناك سواء قتلت أحتهما صاحبتها أو ماتت أخذ الباقية بحصتها من الثمن وقد بينا هذا الفرق في كتاب الرهن أن فعل البهية هدر شرعا فالتى هلكت فانت ولم تخلف بدلا فسقطت حصتها من الثمن وفعل الآدمي معتبر شرعا فإذا اختار المشتري أخذ الباقية أنسخ البيع في التي هلكت وتبين أن ما كره جنى على ملك البائع فوجب اعتباره ودفع القاتل بالمتول قتيين أنه فات وأخلف بدلا فيبقى العبد بقاء البدل فلهذا أخذ الباقية بجميع الثمن وثبوت الخيار له لفرق الصفقة قبل التمام ولو اشترى المأذون جارية واشترط الخيار في الثمن فذلك اشتراط منه للخيار في الجارية سواء كان الثمن عينا أو دينا دفع الثمن أو لم يدفع لأن الخيار إنما يشترط لتسخ العقد أو لا لتعدم صفة الإلزام به وهذا لا يختص بأحد العوضين فاشتراط الخيار في أحد العوضين يكون اشتراطا في الآخر ضرورة وتقرير كلامه كأنه قال إن رضيت أسلم لك الثمن فيما بيني وبين ثلاثة أيام سلمت وإن شئت أخذت الثمن ولم أسلمه لك ولو صرح بهذا كان ذلك منه شرطا للخيار في العوضين ولو اشترى ثوبين كل ثوب بعشرة على أن يأخذيهما شاء وبرد الآخر فملك أحدهما عند البائع فاشتري على خياره في الباقي لأن الخيار كان ثابتا له شترى فيها والذي هلك عند البائع أنسخ البيع فيه لقوات القبض المستحق بالمتد فيقي هو على خياره في الباقي ولو هلك أحدهما عند المشتري لزمه البيع فيه لأنه لما اشرف على الهلاك فقد عجز عن رده حكما كما قبضه فتعين البيع فيه ثم هلك على ملكه ومن ضرورته تعين الرد في الآخر ولو حدث بأحدهما عيب عند المشتري لزمه الذي حدث به العيب لأنه عجز عن رده كما قبضه بخلاف ما إذا حدث بأحدهما عيب عند البائع أو بهما فالشترى على خياره لما بينا ولو باع المأذون من رجل ثوبين على أن البائع بالخيار يلزمه أيهما شاء بعشرة وبرد الآخر فهذا خيار المشتري «وإواء القياس فيها أن البيع باطل وفي الاستحسان

هو جائز على ما اشترطنا وقد بنا ذلك في البيع فان قبضها المشتري فهلك أحدهما عنده فهو أمين فيما هلك والبائع بالخيار ان شاء يلزمه الباقي بفسخه لانه قبض أحدهما على جهة البيع والآخر لا على جهة البيع فكان أميناً فيما قبضه باذن المالك لا على جهة البيع والبيع ههنا في المالك لم يمتنع بل تمين في الباقي ضرورة (ألا ترى) أن البائع ليس له أن يلزمه المالك لأن تمين البيع فيه كأنشاء البيع وإنشاء البيع في المالك لا يتحقق فكذلك تمين البيع فيه وإذا ثبت أن البيع متمين في الباقي فالبايع فيه بالخيار ثبت بعين الأمانة في المالك ولو لم يهلك واحد منهما ولكن حدث بأحدهما عيب عند المشتري كان البائع على خياره لانه لا تأثير للعيب الحادث عند المشتري في اسقاط خيار البائع فالمعيب محل ابتداء العقد كالتسليم بخلاف المالك فلهذا كان البائع على خياره يلزمه أيهما شاء فان نقض البيع فيما أخذها ونصف قيمة الميب في القياس لأن المعيب كان متردد الحال بين أن يكون مضموناً باعتبار تمين العقد وبين أن يكون أمانة باعتبار تمين البيع في الآخر وبمحدوث العيب فات جزء منه فينصف ضمان ذلك الجزء باعتبار التردد فيه (ألا ترى) أن البائع لو ألزم المشتري الصفقة فيه كان فوات ذلك الجزء على المشتري فلو لزمه في الآخر كان فوات ذلك الجزء على البائع فاذا نقض البيع فيما كان على المشتري نصف قيمة الميب ولكن في الاستحسان لا يأخذ من قيمة الميب شيئاً لأن فوات الجزء معتبر بفوات الكل ولو هلك أحدهما في يد المشتري لم يضمن من قيمته شيئاً للبائع وان فسخ البائع العقد في الآخر فكذلك اذا تمسك في يده ولو هلك أحد الثوبين عند البائع كان له أن يوجب البيع في الباقي وان شاء نقضه لأن المالك خرج من العقد فيبقى خيار البائع في الباقي كما كان ولو لم يهلك وحدث بأحدهما عيب عند البائع فهو على خياره فان اختار الزام المشتري الثوب المعيب كان المشتري بالخيار لأن البائع لما عين العقد فيه التحق بما لو كان البيع متميناً فيه في الابتداء وقد تمسك عند البائع فيختير المشتري بين أن يأخذه أو يتركه وإذا رده فليس للبائع أن يلزمه الآخر لأن تمينه العيب في المبيع يوجب انتفاء العقد عن الآخر ضرورة فكيف يلزمه العقد في الآخر بعد ما انتفى العقد عنه والله أعلم

تم الجزء الخامس والعشرون ويليّه الجزء السادس والعشرون

أوله باب البيع على انه ان لم ينقد الثمن الخ

مهرست الجزء الخامس والعشرين من كتاب المبسوط للامام السرخسي الحنفى رحمه الله

مصحفة

٢ كتاب المأذون الكبير

٢٠ باب الاذن للصبي الحر والمعتوه

٢٦ باب الحبير على الصبي والعبد المعتوه

٤٢ باب العبد بين رجلين يأذن له أحدهما

٤٨ باب الدين يلحق العبد المأذون

٦٢ باب العبد بين رجلين بلحقه دين

٦٨ باب العبد المأذون يدفع اليه مولاة مالا يعمل به

٧٥ باب اقرار العبد المأذون بالدين ٨٦ باب اقرار المحجور عليه

٩٠ باب خصومة العبد المحجور عليه فيما يبيع ويشترى

٩٩ باب اقرار المولى على عبده المأذون

١١٣ باب اقرار العبد لمولاه

١٢٠ باب وكالة الاجنبي للعبد بقضاء الدين

١٢٩ باب بيع القاضى والمولى العبد المأذون

١٣٦ باب بيع المولى عبده المأذون الخ

١٥١ باب توكيل العبد المأذون فى الخصومة وغيرها

١٥٦ باب شراء المأذون وبيعه ١٦٢ باب هبة المأذون ممن ماباعه

١٦٤ باب الاقالة ١٦٩ باب تأخير العبد المأذون الدين

١٧٣ باب وكالة العبد المأذون بالبيع ١٧٨ باب البيع الفاسد من المأذون

١٨١ باب قبض المأذون فى البيوع

١٨٤ باب الرد بالعيب على المأذون

١٨٧ باب الخيار فى بيع المأذون

